المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم النَّحو والصَّرف

الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب

لأبي عبدالله الرصَّاع (ت ٨٩٤ هـ)

دراسة وتحقيق

من أول سورة إبراهيم إلى آخر سورة سبأ

رسالة مقدمة لنيل درجة " الماجستير " في اللغة العربية

إعداد الطالب

أحمد بن مصلح بن فايز البركاتي
الرقم الجامعي ٤٢٣٨٠١١٨

إشراف الأستاذ الدكتور

عيَّاد بن عيد الثبيتي

١٤٢٩ـ١٤٣٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُلخَّص الرِّسَالَة

عنوان الرسالة : الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : لأبي عبدالله الرَّصَّاع (ت ٨٩٤هـ)
دراسة وتحقيق من أول سورة إبراهيم إلى آخر سورة سبأ .

اسم الباحث : أحمد بن مصلح بن فايز البركاتي .

الدرجة : الماجستير في النحو والصرف .

الجامعة : جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

هدف الدراسة : المشاركة في إحياء التراث العربي ونشره ، وتقديمه لطلاب العلم وتيسير الاطلاع عليه.

خطة الدراسة :

اقتضت طبيعة البحث أن تأتي هذه الدراسة في قسمين ، اشتمل القسم الأول على ثلاثة فصول ، واشتمل الفصل الأول تعريفاً موجزاً بابن هشام وكتابه مغني اللبيب ، وكذا التعريف بابي عبدالله الرَّصَّاع .

أما الفصل الثاني فقد خصصته للتعريف بكتاب (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب) وتناولت فيه القيمة العلمية للكتاب ، ومصادر الكتاب و شواهده ، وأسلوب المؤلف في كتابه ، والقضايا النحوية في الكتاب.

أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه شخصية المؤلف النحوية ــ من خلال الجزء المحقق ــ وقد تعرضت فيه لموقف المؤلف من ابن هشام و شرَّاح المغني السابقين ، ثم آراء المؤلف و تعليلاته ، ثم موقف المؤلف من الخلافات النحوية .

أما القسم الثاني من البحث فهو النص المحقق وقد اجتهدت في إخراجه كما أراد مؤلفه ، كما اجتهدت في تطبيق قواعد التحقيق المتعارف عليها ، ثم أتبعت ذلك جملة من الفهارس التي تيسر للقارئ سهولة الإفادة من البحث .

هذه خلاصة عملي في هذا البحث والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الطالب المشرف

مقـــــدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد وعلـــى آلـــه وصحبه أجمعين أما بعد :

فإن كتاب مغني اللبيب لابن هشام من الكتب الجليلة القدر العظيمة الفائدة شهد بذلك المتقدمون و المتأخرون من أهل العربية ، يدل على ذلك كثرة الأعمال المتعلقة به قديماً وحديثاً ، ومـــن تلـــك الأعمال الجليلة مخطوط فريد ، يُسمى (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب) لأبي عبـــدالله الرصَّاع المتوفى سنة ٨٩٤ هـــ . تكرم علي به أستاذي الفاضل وشيخي الجليل الأستاذ الـــدكتور/ عيَّاد بن عيد الثبيتي ــــ حفظه الله وبارك في علمه ــــ فأحسن بي الظن حين وضعه بين يدي لأحقق قطعة منه ، هي بحثي التكميلي لنيل درجة الماجستير فله مني جزيل الشكر و الامتنان .

وسوف أقوم في هذه الدراسة بتحقيق تسع و خمسين لوحة من هذا المخطوط ــــ(من أول سورة إبراهيم إلى آخر سورة سبأ) ، حيث قد سبقني إلى تحقيق الجزء الأول من هذا المخطوط كـــل مـــن الدكتورة / نوال الصالح ، وقد كانت دراستها من بداية الكتاب إلى آخر سورة البقرة ، وجـــاءت في ٥٦٩ صفحة في مجلدين ، والدكتور / جمعان السيالي وكانت دراسته من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد ، وجاءت في ٨٢٨ صفحة في مجلدين أيضاً . وقد قمت بتحقيق هذا الجـــزء منه وفق الخطة التالية ، سائلاً المولى جلَّ و علا أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكـــريم ، و آخـــر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين .

خطة الدراسة

العنوان :

الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب

لأبي عبدالله الرصَّاع المتوفى سنة ٨٩٤ هـ

(من أول سورة إبراهيم إلى آخر سورة سبأ)

" دراسة و تحقيق "

ولقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة السير فيها وفق الخطة التالية :

١- **المقدمة :** سأبين فيها دواعي اختيار هذا المخطوط.

٢- **القسم الأول :** و يعنى بالدراسة ، و يحوي ثلاثة فصول هي :

أ- **الفصل الأول :** تعريف موجز بابن هشام و بالمؤلف.

ب- **الفصل الثاني :** تعريف عام بالكتاب ـــ من خلال الجزء المحقق ـــ و يشتمل على المباحث التالية :

- القيمة العلمية للكتاب.
- مصادر الكتاب و شواهده.
- أسلوب المؤلف في كتابه.
- القضايا النحوية في الكتاب.

ج- **الفصل الثالث :** شخصية المؤلف النحوية ـــ من خلال الجزء المحقق ـــ و يحوي المباحث التالية:

- موقف المؤلف من ابن هشام و شرَّاح المغني السابقين .
- آراء المؤلف و تعليلاته (في الجزء المحقق) .

- موقف المؤلف من الخلافات النحوية (في الجزء المحقق) .

٣- **القسم الثاني :** و يعنى بالتحقيق و يحوي ما يلي :

أ- وصف نسخ الكتاب .

ب- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه .

ج- النص المحقق : (و سأعمل في تحقيقه بما قرره أهل التحقيق من قواعد لهذا الفن ـــ إن شاء الله ـــ)

د- الفهارس الفنية التالية :

١- فهرس الآيات .

٢- فهرس الأحاديث .

٣- فهرس الأشعار والأرجاز .

٤- فهرس الأعلام .

٥- فهرس موضوعات البحث .

هذا والله الموفق و الهادي إلى سواء السبيل ، و صلى الله على نبينا محمد و آله وصحبه و سلم تسليماً كثيراً.

القسم الأول

الدراســــــة

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : التعريف بابن هشام والرَّصَّاع .

الفصل الثاني : التعريف بكتاب (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب) لأبي عبدالله الرَّصَّاع .

الفصل الثالث : شخصية الرَّصَّاع النحوية .

الفصل الأَوَّل

التعريف بابن هشام والرَّصَّاع

وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف موجز بابن هشام وكتابه المغني

المبحث الثاني : تعريف موجز بأبي عبدالله الرَّصَّاع .

المبحث الأول

التعريف بابن هشام وكتابه مغني اللبيب

أولاً : التعريف بابن هشام :

ابن هشام : هو الإمام الفاضل ، العلامة المشهور أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري[1] ، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة ، ولزم شهاب الدين عبداللطيف بن المرحّل ، وتلا على ابن السَّرَّاج ، وسمع من أبي حيَّان ديوان زهير بن أبي سُلمى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلاَّ الورقة الأخيرة .

تفقه على مذهب الشافعي ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخِرَقِي في دون أربعة أشهر ؛ وذلك قبل وفاته بخمس سنين .

أتقن العربية ففاق الأقران ، بل الشيوخ ، وحدَّثَ عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدَّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، ولاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً ، مع التواضع والبر والشفقة ، ودماثة الخلق ، ورقة القلب .

---

(١) – ينظر ترجمته في :

* بغية الوعاة : ٢/٦٨ ، ٦٩ .
* شذرات الذهب : ٦/١٩١ .
* الدرر الكامنة : ٢/ ٤١٥ ، ٤١٦ .

قال صاحب الدرر : قال لنا ابن خلدون : " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام ، أنحى من سيبويه" [1].

وقال ابن خلدون ــ في مقدمته ــ عن كتاب " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " لابن هشام :" وصل إلينا بالمغرب ديوان من مصر ، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها ... سمَّاه بالمغني في الإعراب ... فوقفنا منه على علم جمٍّ ، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها ... فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه ، والله يزيد في الخلق ما يشاء ". [2]

وقال الدماميني : " ولقد حضرت يوماً مجلس شيخنا قاضي القضاة ، ولي الدين ابن خلدون ــ رحمه الله ــ وكان شديد التغالي في الثناء على ابن هشام ، ذاهباً في تفضيله وتفضيل كتابه كل مذهب ، فقال للشيخ محب الدين وَلَدِ المصنف وقد كان حاضراً في ذلك المجلس : لو عاش سيبويه لم يمكنه إلا التلمذة لوالدك ، والقراءة عليه ، فقال الشيخ محب الدين : ياسيدي ، إذا فهم الوالد كلام سيبويه كفاه هذا شرفاً ، أو كلاماً هذا معناه "[3]

وتوفي ــ رحمه الله تعالى ــ في ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة هجرية .

أما مصنفاته فكثيرة ، وكلها نافع مفيد ، تدل على طول باعه في العلم ، واتقاد ذهنه ، في تتبع آراء سابقيه ، وتناولها بالتحقيق والتمحـــيص ، والاستنباط أحياناً ، والاستدراك عليها بل التفنيد لها أحياناً ، مما جعل كل ما خلفه ابن هشام محط نظر الشراح والمحققين ، وقبلة الباحثين والدارسين .

وقد أثبت محققو كتبه ما ذُكر من آثاره في مقدمات تحقيقاتهم ، ومنهم الدكتور صلاح روَّاي الذي أثبت لابن هشام تسعة وأربعين أثراً منها المطول والموجز ، وذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب شرح اللمحة البدرية لابن هشام[4] . و قبله صنع ذلك فضيلة الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن هشام " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ، وبلغت عنده تسعة وعشرين مؤلفاً[5] . ومن أشهرها :

١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

٢- قطر الندى وبل الصدى .

٣- شرح قطر الندى وبل الصدى .

٤- شذور الذهب في معرفة كلام العرب .

---

(١) – الدرر الكامنة : ٢/ ٢٠٨ ، ٢١٠ .

(٢) – مقدمة ابن خلدون : ٥٤٧ .

(٣) – حاشية الأمير على مغني اللبيب : ٢ / ١٢٦.

(٤) – شرح اللمحة البدرية : ١ / ١٠٣ ، ١٢٤ .

(٥) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ٧ ، ٩.

٥-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب .
٦-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

ثانياً : كتابه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " :

مغني اللبيب في كتب النحو ، وابن هشام بين النحاة ، علمان ملآ أسماع المشتغلين بالعربية وعلومها ، ذاع صيتهما في معاهد العلم ، وحلقات الدرس ، وتداولته ألسنتهم وعقولهم درساً وشرحاً وتعليقاً ، منذ فرغ ابن هشام ـــ رحمه الله تعالى ـــ من تأليفه ... ، ولم يقلّ طلب الناس له ، أو عنايتهم به في عصر من العصور التي تلت عصر تأليفه ، ولم تنقص مترلته الفريدة ، بل ظل حتى اليوم أثيراً عند العلماء والطلاب .(1)

وهذه المترلة لكتاب " مغني اللبيب " أكدها معظم المترجمين في القرن الثامن وما بعده ، فقد ذكر ابن المبرد أن ابن هشام صنَّف كتاب المغني ولم يُصَنَّف في النحو مثله ، وهو كتاب جليل ، لم يُرَ مثله ، ولم يُصَنَّف مثله أبداً (2) .

وأثنى عليه ابن خلدون في حديثه عن معالم علم النحو ، وأشهر علمائه ومصنفاته ، فقال :

" وقد كادت هذه الصناعة تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران ، ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكام الإعراب ، مجملة ومفصلة ، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل ، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها ، وسماه بالمغني في الإعراب ن وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها ، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها . فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها . . . واتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه "(3) .

وقال الأستاذ سعيد الأفغاني في قيمة الكتاب :

---

(١) – إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب : ٢٠ .

(٢) – الجوهر المنضد : ٧٧ .

(٣) – مقدمة بن خلدون : ٥٤٧ .

" مغني اللبيب الكتاب القيم المشهور ، الحافل بالمسائل والشواهد والمناقشات ، وحكايات الخلاف بين المذاهب النحوية ، وبين النحاة أنفسهم ، رزق الشهرة في حياة المصنف فكثر الإقبال عليه وحظي بخدمةٍ بعد وفاته ، فكثرت عليه الشروح والحواشي .
وقد انفرد بتأليفه بنسق استطاع أن يضم أشتاتاً كثيرة في نظام ، وأن يجمع قواعد كلية تنطبق على ما لا يحصى من أجزاء وأنواع ، وحشد له من الشواهد العظام كثرة قل أن تجتمع في كتاب ، وكانت له على كتب النحويين المشهورة ملاحظ ومآخذ نعاها عليهم ، واجتهد في اجتنابها في كتابه هذا "[1] .

وقد وضع ابن هشام ـــ رحمه الله تعالى ـــ " مغني اللبيب " ـــ كما يقول ـــ لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب[2] ؛ يعني أنه وضعه للمبتدئ والمنتهي ؛ لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا العلم التي لا تُدْرَك بسهولة ، والمباحث الغامضة التي لا يدركها إلا من ارتقى فيه إلى ذروة الكمال .

وقد صرح ابن هشام ـــ رحمه الله تعالى ـــ أنه وضع هذا الكتاب لمتعاطي التفسير والعربية منبهاً إلى الارتباط بين هذين العلمين الشريفين ؛ حتى إنه قيل لابن هشام ـــ رحمه الله تعالى ـــ : هلاَّ فسرت القرآن أو أعربته ؟ فقال : " أغناني المغني "[3] .

وتبرز قيمة هذا الكتاب في أمور منها :

١- أنه حوى أعاريب كثير مما يشكل من القرآن الكريم ، استمدها ابن هشام من كتب القدماء والمعاصرين له ، وناقشها واعتمد أصوبها وأقربها إلى المعنى القرآني . وهذا ما جعل كتابه كأنه حَكَم على كتب التفسير والأعاريب .

٢- أنه جمع الأدوات ورتبها واستشهد لاستعمالاتها ومعانيها ، من خلال وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل ، ثم اختلاف معانيها باختلاف مواقعها ، ثم ملاحظة الفروق الدقيقة التي يقتضيها هذا الاختلاف في دلالته المؤثرة في معاني الكلام . مع ذكر أن ابن هشام ـــ رحمه الله ـــ قد انتفع بالكتب التي سبقته في هذا المجال كرصف المباني للمالقي ، وزاد عليها زيادات كثيرة جليلة .

٣- أنه جمع قدراً كبيراً من أقوال أئمة النحو في إعراب الجملة وأقسامها وأحكامها ، وماله محل من الإعراب وما ليس له كذلك ، فجمع ما تشتت من أقوالهم . وتعرض للحديث عن إعراب

(١) – من تاريخ النحو : ١٩٢ .

(٢) – مغني اللبيب : ٢٠.

(٣) – حاشية الأمير على مغني اللبيب : ٢ / ١٧٧ .

شبه الجملة وأحكامها . كما ذكر قواعد عامة تتصل بالإعراب ، تناولها من كتب الأعاريب بكثير من الدقة ، وبالتنبيه على ما فيها من وهم أو سهو أو ركاكة في التعبير .

٤- أنه أفرد أبواباً مهمة تخص المعرب ، نحو ما ذكر في :

- أحكام مهمة للمعرب يقبح به جهلها .
- ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها .
- التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها .
- الحديث عن كيفية الإعراب .
- ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من المسائل الجزئية .

٥- أنه نهج في العرض والتفصيل سبيلاً لم يسبق إليه ، أتاح له ألا يدع مسألة نحوية إلا عرض لها بإبداع ، متجنباً كثرة التكرار ، والبعد عما لا يليق بالإعراب .

٦- خلوه من أي نص تعرض لرد قراءة ، أو طعن على قارئ من أئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع ، وكذلك الأمر في اعتماده قراءة الثلاثة الذين زادوا على السبع ، مع التثبت في النقل عنهم ، وعدم التجاسر في تخطئتهم ، كما استشهد بالقراءات الشاذة لتأييد قاعدة نحوية أصلها واعتمدها .

وأخيراً ، فإن ابن هشام ـــ رحمه الله تعالى ـــ لم يبتدع نحواً جديداً ، ولم يأت بقواعد مبتكرة ، لكنه ألف هذا الكتاب بطريقة خاصة . أخذ المادة النحوية القديمة من أصولها فاستصفى منها القيِّم والمفيد فيما يعود على طلاب العلم بالنفع والفائدة ، وبنى هذه المادة بناءً جديداً ، وألبسها ثوباً عجيباً جميلاً لم يشهده الناس في مجال التأليف في علم الإعراب وأصول النحو .[١]

---

(١) – إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب : ٢٧ .

المبحث الثاني

التعريف بأبي عبد الله الرَّصَّاع

أولاً : عرض موجز للدراسات السابقة عن المؤلف وآثاره :

إن من حق تراث الأمة الإسلامية العلمي العريق على أبنائها في كل عصر أن يعتنوا به ، ويبذلوا الغالي والنفيس في خدمته ، وإخراجه للأجيال اللاحقة في أحسن صورة وأبهاها ، وقد بذلت الجامعات في ذلك جهداً مشكوراً ، من خلال تحقيق كتب التراث العربي والإسلامي ، وقد شرفني الله تعالى بخدمة أحد هذه الآثار ، ويسر لي بحثاً بعنوان :

(**الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب**) لأبي عبدالله الرصَّاع (ت ٨٩٤ هـ)

تحقيق ودراسة ، من أول سورة إبراهيم إلى آخر سورة سبأ .

وعندما بدأت في تتبع آثار (الرصَّاع) تبين لي أنها قد حظيت بالدراسة ، في جهود مشكورة ، عنيت بتحقيق بعض آثاره ، وأوجز الحديث عن هذه الجهود في ما يلي :

الجهد الأول هو تحقيق (**فهرست الرصَّاع**) ، وهو من جهود الأستاذ محمد العنَّابي ، وطبع بالمكتبة العتيقة بتونس عام ١٩٦٧ م .

قد تناول في مقدمته للكتاب التعريف بأبي عبدالله الرصَّاع ، اسمه ، ونسبه ، وحياته ، وآثاره ، ووفاته ، كما تناول الحياة العلمية والحضارية بتونس في عهد الرصَّاع ، ثم أتبع ذلك بنص الفهرست محققاً .[1]

(١) – فهرست الرصاع .

وأما الجهد الثاني فهو تحقيق كتاب (**شرح حدود ابن عرفة**) لأبي عبدالله الرصاع ، الموسوم بالهداية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة الوافية . وقد عني بتحقيق هذا الكتاب الأستاذان : محمد أبو الأجفان و الطاهر المعموري .

وقد تناولا في مقدمة التحقيق التعريف بالكتاب ، وبالمؤلف ، ونشأته وذكرا بعضاً من شيوخه وتلاميذه ، وآثاره ، وأماكن وجود ما ذكرا منها .(1)

وأما الجهد الثالث فهو تحقيق القسم الأول من كتاب (**الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب**) لأبي عبدالله الرصَّاع ، من أول الكتاب إلى آخر سورة البقرة ، وهو للدكتورة : نوال بنت أحمد الصالح تقدمت به لنيل درجة الدكتوراه من كلية التربية للبنات بالرياض .

وقد أوردت في مقدمة تحقيقها تعريفاً موجزاً بالرصَّاع ، اسمه ، وحياته ، شيوخه ، آثاره ، وتلاميذه ، كما عرفت بكتاب (**الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب**) ، وقيمته العلمية ، ثم أتبعت ذلك بالجزء المحقق من الكتاب .(2)

وأما الجهد الرابع فهو تحقيق جزء من كتاب (**الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب**) لأبي عبدالله الرصَّاع ، من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد ، وقد تقدم به الدكتور جمعان بن بنيوس السيالي ، لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية ، من جامعة أم القرى .

وقد أورد في مقدمة تحقيقه تعريفاً شاملاً بالرصَّاع ، اسمه ، وحياته ، وشيوخه ، وآثاره ، وتلاميذه ، كما عرَّف بكتاب (**الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب**) لأبي عبدالله الرصَّاع ، موثقاً اسمه ونسبته ، معرجاً على منهجه ، ومصادره ، وشواهده ، وقيمته العلمية ، ونسخه المتوفرة . ثم أتبع ذلك بالجزء الذي عني بتحقيقه منه .(3)

وإني بعد الاطلاع على هذه الدراسات التي أتت على جوانب حياة الرصاع وآثاره ، وأكمل التالي منها ما اعترى السابق سأكتفي بالإيجاز في التعريف بالمؤلف وكتابه في حدود ما يحقق استكمال مكونات الدراسة ، معتمداً على هذه الدراسات التي سبق ذكرها ، فأقول مستعيناً بالله :

---

(١) – شرح حدود ابن عرفة : ١/١١ـــ ٣٤.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١/١/ ١٩ ـــ ١٢١.

(٣) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢/ ١/ ٥ ـــ ٥٧.

ثانياً : التعريف بأبي عبدالله الرصاع :

اسمه ونسبه : أبو عبدالله محمد بن قاسم الرصَّاع ، الأنصاري ، التِلِمْسَانِي[1] ، التونسي ، المغربي ، المالكي .[2]

وفي تراجم المؤلفين التونسيين : (محمد بن أبي القاسم بن أبي يحيى بن أبي الفضل بن محمد . . .) .[3]

مولده ونشأته :

لقد اعتمد أكثر من ترجم للرصَّاع على ما كتبه الرصَّاع عن نفسه في (فهرست الرصَّاع) ، وسأوجز ترجمته فيما يلي:

وُلِدَ الرصَّاع في تِلْمِسَان ونشأ في تونس ، يقول عن نفسه : " التِلِمْسَانِي مولداً ، التونسي تربية ، ومنزلاً ، وقراءة . . . "[4] . إلاَّ أنه لم يذكر شيئاً عن تاريخ ولادته .

تعلم مبادئ القراءة والرسم ، وحضر مجالس العلماء بتِلِمْسَان ثم رحل من بلدة تِلِمْسَان إلى تونس مع والدته ، وكان والده قد سبق إليها قبل ذلك بعامين .[5]

وقد أخذ الرصَّاع يتنقل بين حلق العلماء بتونس حتى حقَّق الله له ما أراد من مكانة علمية واجتماعية .[6]

---

(١) – نسبة إلى (تِلِمْسَان) ، مدينة مشهورة من ولاية وهران بالمغرب . انظر معجم البلدان : ٤٥٤/٢ .

(٢) – فهرست الرصاع : ٨ ، الضوء اللامع : ٢٨٧/٨.

(٣) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٥٨/٢ .

(٤) – فهرست الرصَّاع : ٨ .

(٥) – فهرست الرصَّاع : ١٤ – ٤٣.

(٦) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٦/١/٢ .

ثالثاً : شيوخه :

لقد ذكر الرصَّاع في فهرسته جملة كبيرة من شيوخه الذين تتلمذ عليهم ، أو حضر مجالسهم ، ووفقاً لمبدأ الإيجاز الذي اتخذته في هذه الدراسة فإنني سأورد تعريفاً مختصراً لكل واحد منهم ، معتمداً على الترتيب الهجائي لأسمائهم ، فأقول :

شيوخه في تِلِمْسَان :

١- أبو العباس بن يحسن [(١)] :

قال الرصاع عن تلمذته عليه : (ثم انتقلت إلى زاوية ابن البنا ؛ لأنه قدم عليها رجل يقال له الشيخ الفقيه الصالح أحمد بن يحسن ، ... ، كان متفنناً في القراءة والرسم ، فلازمته حتى ختمت القرآن عليه مرتين ...)[(٢)] .

٢- أبوعلي بن مخلوف [(٣)] :

أبو علي الحسن بن مخلوف بن مسعود بن سعد المزيلي الراشدي ، الشهير بـــ " أبر كان " ، أحد الفقهاء العاملين ، كان من جملة مشاهير الصالحين الذين حضر الرصاع مجالسهم . توفي سنة سبع وخمسين وثمانمائة هجرية .

٣- أبو مدين شعيب [(٤)] :

ولم يترجم له الرصَّاع بغير قوله : (لما بلغ السن مني سن من يعقل مَنَّ الله علي برجل من العباد ، ... ، وليّ الله العارف بالله سيدي أبي مدين ـــ نفع الله به ، ورضي عنه ـــ مؤدِّب لكتاب الله ، قرأت عليه ابتداء كتاب الله ، ومبادئ ما تتوقف القراءة عليه ...)[(٥)].

---

(١) – ترجمته في فهرست الرصاع ص ٣٠.

(٢) – فهرست الرصاع ص ٣٠.

(٣) – فهرست الرصاع ص ٣٠.

(٤) – فهرست الرصاع ص ١٤.

(٥) – فهرست الرصاع ص ١٤.

شيوخه في تونس :

٤- أبو إسحاق الأخضري[(١)] :

إبراهيم بن محمد الأخضري التونسي ، شيخها وعالمها الكبير ، توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة هجرية . نعته الرصاع بالشيخ الصالح المتخلق العارف ، ووصفه بحسن السيرة ، وطيب السريرة ، ولازمه طويلاً .[(٢)]

٥- أبو العباس البسيلي[(٣)] :

أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي ، العالم المحصل ، أخذ عن ابن عرفة[(٤)] ، وغيره . توفي سنة ثلاثين وثمانمائة هجرية .

٦- أبو القاسم البرزلي[(٥)] :

أبوالقاسم أحمد بن محمد بن إسماعيل البلوي البرزلي ، نزيل تونس ، وأحد أئمة المالكية ببلاد المغرب ، توفي سنة ثلاث وقيل أربع وأربعين وثمانمائة هجرية .

قال الرصاع : (ثمَّ لما ختمت عليه كتاب الله تعالى ، ... ، روينا عليه الكتب الستة ، ... ، والموطأ ، وكتب لي بذلك إجازة عامة وخاصة)[(٦)].

٧- أبو العبَّاس القلشاني :

---

(١) – فهرست الرصاع ص ١٩١.

(٢) – فهرست الرصاع ص ١٩١.

(٣) – فهرست الرصاع ص ١٧٥ ، وشرح حدود بن عرفة : ٢٣/١.

(٤) – ابن عرفة هو : أبوعبدالله محمد بن محمد الورغمي ، الشهير بابن عرفة التونسي إمامها وعالمها ، لازم جلة الشيوخ كابن عبدالسلام ، والسطي ، وابن الحباب ، وبرع في شتى العلوم ، له آثار عجيبة ، منها المختصر الفقهي ، وكتاب المنطق ، وله أمالٍ في الحديث والقرآن ، تتلمذ على يديه خلق كثير كالزلديوي وابن علوان وغيرهما . توفي سنة ثلاث وثمانمائة هجرية . وترجمته في الضوء اللامع : ٢٤٠/٩.

(٥) – فهرست الرصاع ص ٥٦ ، والضوء اللامع : ١٢٢/١١.

(٦) – فهرست الرصاع ص ٦٠.

أبوالعباس أحمد بن محمد بن عبدالله بن محمد القلشاني المغربي المالكي(١) . أخذ عن ابن عرفة وغيره ، وولي قضاء الجماعة بتونس ، تتلمذ عليه الرصَّاع بعد وفاة ابن عقاب ، ولازمه عشرة أعوام إلى أن توفي(٢).

٨- أبوالعباس السّلامي(٣) :

قال عنه الرصاع : (فلازمته حتى ختمت عليه المرادي بلفظي ، ... ، وحصل لي من علم العربية ما يكفي ، وهو من أفضل الشيوخ وأكثرهم تواضعاً ...)(٤) .

٩- أبوالعبَّاس أحمد الصبَّاغ(٥) :

حضر عليه الرصَّاع المختصر الديني لابن عرفة ، ولازمه ، وكان يشيد بعلم الرصَّاع ونبوغه(٦) .

١٠- أبوالعباس أحمد القطروالي(٧) :

قال عنه الرصَّاع : (وقد حضرت أيضاً الفرائض على الشيخ الفقيه الحيسوبي الفرضي أبوالعبَّاس القطروالي ، المصري . وكان إماماً عالماً بهذا الفن ، له منزلة علميَّة ، وقوة ملكة راسخة ، وله في علم الحساب تأليف يدلُّ على قوته ومكانته ، وأنه لا يجارى في زمنه ...)(٨).

١١- أبوالعبَّاس أحمد الماكري(٩) :

الشيخ الصالح الولي أبوالعبَّاس الماكري ، نزل بالحضرة العليَّة ، واستضافه والد الرصَّاع في منزله ، وقرأ عليه .(١) .

---

(١) – الضوء اللامع : ١٣٧/٢.
(٢) – فهرست الرصاع ص ١٥٧ ، ١٨٣.
(٣) – فهرست الرصاع ص ١٢٢.
(٤) – فهرست الرصاع ص ١٢٦.
(٥) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٢.
(٦) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٢.
(٧) – فهرست الرصَّاع ص ١١٩.
(٨) – فهرست الرصَّاع ص ١١٩.
(٩) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٢.

١٢- أبوعثمان سعيد السفريولي[٢] :

قال عنه الرصَّاع :(ومن الأشياخ الذين شاهدناهم بالحضرة العليَّة سيدي سعيد السفريولي ...، حضرنا مجلسه ، وكلَّمته ، ورغبت دعاءه ، وسمعت تفسيره ...)[٣].

١٣- أبو محمد البحيري[٤] :

عبدالله بن سليمان بن قاسم البحيري التونسي ، العلاَّمة ، من معاصري ابن عقاب ، أخذ عن ابن عرفة وغيره .

حضر الرصَّاع مجلسه في قراءة العربية ، والفقه ، والأصول ، والتفسير ، والحديث ، ورواية البخاري ، ونعته بالشيخ الفقيه العالم الفيَّاض المفتي[٥].

١٤- أبو زيد السنوسي[٦] :

عبدالرحمن السنوسي الرفعي ، المالكي ، من علماء تلمسان ، له منظومة في الفقه ، حضر مجلسه الرصَّاع ، وكان حياً سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة هجرية.

١٥- أبو القاسم العبدوسي[٧] :

عبدالعزيز بن موسى بن معطي العبدوسي ، الفقيه ، العلاَّمة ، المحدِّث ، الحافظ ، أخذ عن أبيه ، توفي سنة سبع وثلاثين وثمانمائة هجرية ، حضر الرصَّاع مجلسه ، وسمع تفسيره[٨].

١٦- أبو محمد الغرياني[٩] :

---

(١) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٢.
(٢) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٤.
(٣) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٤.
(٤) – فهرست الرصَّاع ص ١٧٨، وشرح حدود بن عرفة :١/٢٤.
(٥) – فهرست الرصَّاع ص ١٧٨.
(٦) – فهرست الرصَّاع ص ٣٠.
(٧) – فهرست الرصَّاع ص ١٩١، والضوء اللامع ١١/١٤٠.
(٨) – فهرست الرصَّاع ص ١٩١.
(٩) – فهرست الرصَّاع ص ١٧٧ ، وشرح حدود ابن عرفه ١/٢٤.

عبدالواحد بن محمد بن عبدالله الغرياني ، أخذ عن ابن عرفة ، وأجازه ، وصفه الرصَّاع بالشيخ الفقيه المحدِّث الراوية ، حضر مجلس تفسيره ، ولم يذكر تاريخ وفاته[1] .

١٧- أبو الحسن علي الجبالي[2] :

حضر عليه الرصاع التفسير والفرائض ، ونعته بقوله : (الشيخ الزاهد العابد المتخلق الناسك ، الذي أدرك التابعين في زهده وورعه ...)[3] . توفي سنة ثمان وأربعين وثمانمائة هجرية .

١٨- أبو الحسن علي العلوي :

ذكره الرصاع عَرَضًا بعد أبي المواهب ، وذكر أنه توفي سنة ثمان وأربعين وثمانمائة هجرية .[4]

١٩- أبوحفص الركراكي[5] :

عمر الركراكي ، من جملة الشيوخ الذين أخذ عنهم الرصَّاع ، فسمع تفسيره ، وحضر مجلسه .

٢٠- أبوحفص القلشاني[6] :

عمر بن محمد بن عبدالله الباجي التونسي ، عُرِفَ بالقلشاني ، وقد لازمه الرصَّاع كثيراً ، وكان يفتخر بحضور مجلسه ، وقال عنه : (شيخ الإسلام العلامة المحقق ... ، وحيد عصره ، وفريد دهره ، سيدنا وشيخنا الفقيه القاضي ... ، كان إذا تكلم في علم من العلوم أسكت الحاضرين بعلمه وفصاحته ، وحسن تفسيره ...)[7] .

٢١- أبو المواهب الخوارزمي[8] :

فتح الله العجمي الخوارزمي ، كان الرصَّاع يجلس عنده ليشهد بركته ، وذكر أنه توفي قبل عام ثمانية وأربعين وثمانمائة هجرية[9] .

---

(١) – فهرست الرصَّاع ص ١٧٧.
(٢) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٦.
(٣) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٧.
(٤) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٩.
(٥) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٧.
(٦) – فهرست الرصَّاع ص ١٨٦. والضوء اللامع : ١٣٧/٦.
(٧) – فهرست الرصَّاع ص ١٨٦.
(٨) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٨.
(٩) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٩.

٢٢- أبو القاسم العقباني[١] :

أبوالفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني ، شيخ الإسلام ، أحرز قصب السبق في العلم ، له مصنف في أصول الدين ، وفي التفسير وغيرها ، حضر الرصَّاع مجلسه بالحضرة العلية[٢] .

٢٣- أبو عبد الله بن أبي بكر[٣] :

أبوعبدالله محمد بن أبي بكر ، قال عنه الرصَّاع : (أول المشايخ الذين فتحنا عليهم الكتاب في قراءة علم العربية ، وعلم القراءة بالشاطبية ...، كان عالما بالعربية ، وبعروض الشعر ، والحساب ، وبالفرائض ، وقد أخذنا عنه وحضرنا مجلسه ، وقرأت عليه بلفظي كتاب ابن البنا[٤] مرتين بشرحه ...، وأجازني في ذلك كله بلفظه وخطه ، وأذن لي في التحدث عنه ، وعن أشياخه ...)[٥]

٢٤- أبو عبد الله البَطْرني[٦] :

محمد بن سالم بن حسين البَطْرِني[٧] الزّناتي[٨] ، كان من خيار أصحاب ابن عرفة ، حضر عليه الرصَّاع كثيراً في تفسيره وروايته . توفي سنة ثمان وأربعين وثمانمائة هجرية .

قال عنه الرصَّاع : (كان له قبول ، وحرمة قوية ، وقضاء حاجة ، وإكرام لأهل العلم ، ...)[٩].

٢٥- أبو عبد الله المغربي[١٠] :

محمد بن عبدالله ، حضر عليه الرصَّاع أياماً ، ولم يَذْكُر في ترجمته إلاَّ أنه من تلاميذ الشيخ عيسى[١١] .

---

(١) – ترجمته في فهرست الرصَّاع ص ٣٩ ، ١٧٧. والضوء اللامع : ١٨١/٦.

(٢) – فهرست الرصَّاع ص ١٧٧.

(٣) – فهرست الرصَّاع ص ٥٦ ، وشرح حدود بن عرفة ١٩/١.

(٤) – ابن البنا هو : أبوالعباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العدوي المراكشي ، توفي سنة ٦٥٤هـ . ومن آثاره : اللوازم عقلية في مدارك العلوم ، والروض المربع في صناعة البديع . انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص ٨٣.

(٥) – فهرست الرصَّاع ص ١١٤ .

(٦) – فهرست الرصَّاع ص ١٦٨. والضوء اللامع : ٢٤٧/٧.

(٧) – في درة الحجال : (البطريني) .

(٨) – في نيل الابتهاج : (الزياتي) .

(٩) – فهرست الرصَّاع ص ١٧٠ ، ١٨٠ .

(١٠) – فهرست الرصَّاع ص ١٣٦.

(١١) – أبومهدي عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد الغبريني التونسي ، قاضي الجماعة . توفي سنة ٨١٥هـ . وترجمته في والضوء اللامع : ١٥١/٦ ، و في نيل الابتهاج ص ٢٩٧.

٢٦- أبو عبد الله بن عقاب[1] :

محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي ، قاضي الجماعة ، تتلمذ عليه الرصَّاع بالمدرسة المنتصرية ، ولازمه ثلاثة عشر عاماً ، حتى توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة هجرية .
قال عنه الرصَّاع : (كان إماماً عالماً مشاركاً متفقهاً في العلوم ، وكتَّاباً للرسوم ، مدركاً للفهوم ، ... له يد طائلة في علم الفرائض والحساب ، محققاً لعلم المنطق والأصلين ، عارفاً بالعربية ، والفقه والطبّ ...)[2].

٢٧- أبو عبد الله الزنديوي[3] :

محمد بن محمد بن عيسى العقوي المغربي المالكي ، كان عالماً من أصحاب ابن عرفة ، صنَّف في فنون عدة ، منها: تفسير القرآن ، وشرح المختصر ، وغيرها.توفي سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة هجرية. تتلمذ عليه الرصَّاع في فترتين من الزمان ، الأولى قبل التتلمذ على ابن عقاب ، والقلشاني . والثانية بعد وفاة القلشاني[4] .

٢٨- أبوالقاسم القسنطيني[5] :

محمد بن محمد بن أحمد القسنطيني ، الوشتاتي ، قاضي الجماعة بتونس ، ولي إمامة جامع الزيتونة . توفي سنة سبع وأربعين وثمانمائة هجرية .
حضر مجلسه الرصَّاع لتفسيره ، وروايته ، ولقراءة البيان والطبّ عليه ، وكان ينعته بالشيخ الفقيه العالم القاضي[6] .

٢٩- أبوعبدالله محمد الجرار[7]:

---

(١) – فهرست الرصَّاع ص ١٤٠ ، و في نيل الابتهاج ص ٥٢٧.
(٢) – فهرست الرصَّاع ص ١٤٠ ، ١٤١.
(٣) – كذا في فهرست الرصَّاع ص١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٨١ ، وفي الضوء اللامع :١٧٩/٩ (الزلديوي) .
(٤) – فهرست الرصَّاع ص ١٤٠ ، ١٤١.
(٥) – فهرست الرصَّاع ص ١٩١. والضوء اللامع : ١٤٠/١١.
(٦) – فهرست الرصَّاع ص ١٩١.
(٧) – فهرست الرصَّاع ص ٥٦ ، و في نيل الابتهاج ص ٥٩٦.

ذكر الرصَّاع أنه تتلمذ عليه بالحضرة العلية ، ووصفه بقوله : (كان متقناً لقراءة السبعة ، عارفاً بالشاطبية ... ، فأمرني بحفظ الشاطبيتين الصغرى والكبرى ، وحفظ الرسالة ، وأعدت القرآن باللوح مرة أخرى ...)[1].

٣٠- أبوعبدالله محمد الزنجاري[2] :

ذكر الرصَّاع أنه شاهده ، وجالسه ، ورأى منه عجائب وغرائب[3].

٣١- أبوعبدالله محمد الرملي[4] :

أخذ المشيخة عن ابن عرفة ، فقرأ عليه ألفية ابن مالك ، وأخذ عنه علم أصول الفقه ، وأصول الدين ، وعلم البيان ، ودولاً في الفقه . لازمه أربع سنين من عام ستة وثلاثين وثمانمائة إلى عام أربعين وثمانمائة هجرية .

٣٢- أبو عبد الله محمد القلعي[5] :

ذكر الرصَّاع أنه كان كثير الزهد والمعرفة ، والأدب ، وأنه توفي سنة ثمان وأربعين وثمانمائة هجرية .

٣٣- أبو عبد الله محمد المدغري[6] :

كان يُقْرِئُ كتاب سيبويه ، والجمل ، والمقرب ، وجد الرصَّاع عنده بغيته ، ولازمه ، وأخذ عنه العربية[7] .

٣٤- أبو عبد الله الواصلي[8] :

محمد الواصلي التونسي ، كان فقيهاً إماماً عَلَماً ، مدققاً ، قرأ عليه الرصَّاع في الأصول قراءة تحقيق وبيان ، وكذلك مسائل مشكلة في علم المنطق[9] ، كان حياً عام أربع وخمسين وثمانمائة هجرية[10] .

---

(١) – فهرست الرصَّاع ص ٥٦ .

(٢) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٩.

(٣) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٩.

(٤) – فهرست الرصَّاع ص ١١٩، ١٤٠.

(٥) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٩.

(٦) – فهرست الرصَّاع ص ١٨٢.

(٧) – فهرست الرصَّاع ص ١٨٢.

(٨) – فهرست الرصَّاع ص ١٩١ ، و في نيل الابتهاج ص ٥٤١.

(٩) – فهرست الرصَّاع ص ١٩٢.

(١٠) – كفاية المحتاج ص ٤٢٢ .

٣٥- أبو يوسف يعقوب المصمودي[(١)] :

قدم تونس من المغرب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة ، فلازمة الرصَّاع في علم المنطق حتى ختم عليه الجمل بشرحه ، وقرأ عليه مقدمة ابن الحاجب بشرحها مرتين ، أو ثلاث ، وقرأ عليه أصول الفقه لابن الحاجب .

أقام ــ رحمه الله ــ مدة طويلة بالحضرة العلية ، ثم ارتحل إلى المشرق ، وأقام بالشام ، وتوفي في حدود عام خمسين وثمانمائة هجرية[(٢)] .

٣٦- أبو عبد الله البلنسي[(٣)] :

قال الرصَّاع : (وقدم إلى الحضرة العلية رجل من الأندلس يقال له : الفقيه الأجل ... ، له يد كبيرة في علم العربية ، يقوم بكتب ابن أبي الربيع ، ويذكر سيبويه ، وجلس للإقراء ، وأقام مدة ، وحضرنا مجلسه ...)[(٤)].

٣٧- أبو عبد الله الوانوغي :

الوانوغي الذي تتلمذ عليه الرصَّاع لم أجد عنه أكثر مما ذكر الرصَّاع ، ولم يلازمه طويلاً .[(٥)]

٣٨- أبو الفضل المعلقي[(٦)] :

قال عنه الرصَّاع : (كان أحفظ أهل زمانه ، لا يجارى في حفظه في فقهه وأصله ، حضرت مجلسه ، وكان كثير الحفظ في الإرشاد وشرحه ، وابن الحاجب وشرحيه ، ومختصر ابن عرفة ...)[(٧)].

٣٩- أبو القاسم الغرناطي[(٨)] :

أخذ الرصَّاع عنه علم البيان وغيره .

٤٠- أبو النور الأوجادي[(٩)] :

---

(١) – فهرست الرصَّاع ص ١٢٦ .وانظر وشرح حدود بن عرفة ٢١/١ .

(٢) – فهرست الرصَّاع ص ١٣٦ .

(٣) – فهرست الرصَّاع ص ١٣٦ .وانظر وشرح حدود بن عرفة ٢١/١ .

(٤) – فهرست الرصَّاع ص ١٣٦ .

(٥) – فهرست الرصَّاع ص ١٧٩ .

(٦) – فهرست الرصَّاع ص ١٩١ .

(٧) – فهرست الرصَّاع ص ١٩١ .

(٨) – فهرست الرصَّاع ص ١٢٦ .وانظر وشرح حدود بن عرفة ٢١/١ .

(٩) – فهرست الرصَّاع ص ٦٥ ، وفيه (الأوجاوي) بالواو . وانظر شرح حدود بن عرفة ١٧/١ .

قال الرصَّاع في تتلمذه عليه : (ولما قدمتُ الحضرة العلية ، وأنا قد حفظت القرآن ، ... حضرت للقراءة على مؤدب آخر بالحضرة العلية إماماً صالحاً ورعاً ، وهو الشيخ الصالح سيدي أبوالنور الأوجادي من أحفاد الشيخ سيدي سليمان ولي الله الأوجادي ، فكنت أقرأ عليه ...)(١).

رابعاً : ثقافته ومكانته العلمية والاجتماعية :

كانت الحقبة التي ظهر فيها أبوعبدالله الرصَّاع حقبة مشرقة في المغرب العربي عموماً ، ازدهرت فيها الثقافة العامة بما توافر لها من أسباب النشاط البالغ ، المتمثل في عناية الملوك والوزراء بالعلماء والأدباء والمفكرين ، والعطف عليهم ، وإحلالهم بالمكان الأرفع ، كل هذه الروافد أنشأت روح التنافس بين العلماء ، فتنافسوا في التأليف ، وتزاحموا على حلق العلم ، فسمت مكانتهم في نظر العموم ، حتى أصبحوا المرجع ، وعليهم المعول(٢) ، وفي هذا الجو العلمي نشأ الرصَّاع ، إذ لازم أقطاب العلم منذ حداثة سِنِّه ، ويتضح ذلك من قوله : (لما بلغ السن مني سن من يعقل ، مَنَّ الله عليَّ بِرَجُلٍ من العبّاد ... ، قرأت عليه ابتداءً كتاب الله ، ومبادئ ما تتوقف القراءة عليه ...)(٣) .

ومما يشهد لفضله ثناء أبناء زمانه ممن عاصره ، ومنهم تلميذه أبو زيد المريني(٤) فقد قال عنه : (ولَّما مازجته ــ يعني الرصَّاع ــ علمت أنَّه محطُّ رحلي ، ومطمع أملي ، ... له ذهن يكشف الغامض وإن خفا ، ويحيي رسم المشكل وإن عفا ... ، إمام إن خاض في بحر الأصول وقفت عند ساحله جهابذة الفحول ، وإن تمنطق كشف الأسرار ، وأتى بالجمل التي تحار دونها الأفكار ... ، وإن خاض بحر المعاني والبيان فتح المقفلات ، واختص بإيضاح المشكلات ... ، وإن أعرب أغرب ... ، لا يلحق له في عروضه باع ، ولا يكشف له عن رائق الأدب قناع ، وإن تكلم في الفقه فمحاسنه الواضحة أصبحت فيه مدونة ، وفضائله المجموعة التي وجد الطالب بها المعونة هينة ، فأكرم به من موطئ الأكناف ، منتقى الأوصاف ...)(٥) .

وقد دوّن أصحاب التراجم ما في ترجمة الرصَّاع ما يدل على مكانته العلمية .

فهذا السخاوي يقول عنه : (... ، متصدياً للإفتاء ولإقراء الفقه ، وأصول الدين ، والعربية ، والمنطق وغيرها)(٦).

---

(١) – فهرست الرصَّاع ص ٤٣ ، ٥٦.

(٢)– فهرست الرصَّاع ص ١٤.

(٣) – فهرست الرصَّاع ص ١٤.

(٤) – ستأتي ترجمته قريباً ــ إن شاء الله تعالى ــ .

(٥) – فهرست الرصَّاع ص ٢١٣. جاء هذا النص ضمن طلب إجازة تقدم به المريني إلى شيخه أبي عبدالله الرصاع ، وهي في آخر كتاب (فهرست الرصاع) .

(٦) – الضوء اللامع : ١٨٧/٨.

وهذا التنبكتي يقول عنه : (الفقيه العالم العلامة الصالح المفتي ...)[1].

وقال عنه الشيخ مخلوف : (الفقيه ، الإمام ، النظّار ، العلامة ، المؤلف ، المحقق ، الشيخ الصالح ، الفهامة ...)[2].

وقد أهلت هذه المكانة العلمية الرصَّاع ــ رحمه الله ــــ لمكانة اجتماعية مرموقة جعلته يتقلد العديد من المناصب ، منها :

ــ قضاء المحلة سنة خمس وستين وثمانمائة هجرية .[3]

ــ ثمَّ ولي قضاء الأنكحة سنة خمس وسبعين وثمانمائة هجرية .

ــ ثم تولى قضاء الجماعة بتونس ، ثم إمامة جامع الزيتونة .[4]

خامساً : وفاته :

توفي الرصَّاع ــ رحمه الله تعالى ــ سنة أربع وتسعين وثمانمائة هجرية .[5] وقيل أنَّ قبره بالمسجد الجوفي الشمالي الكائن بنهج الوصفان قرب سوق النحاس .[6]

سادساً : تلاميذه :

لقد صرح من ترجم للرصَّاع من قبلي بندرة تراجم تلاميذه ، وسأقتصر على ذكر مَن ذكروه منهم وهم :

١- **أبوالعباس زروق :**

أحمد بن أحمد بن محمد ابن عيسى البرنسي الفاسي ، أبوالعباس ، زروق :فقيه محدث صوفي . من أهل فاس " بالمغرب " ، وُلِدَ سنة ست وأربعين وثمانمائة ، تفقه في بلده وقرأ بمصر والمدينة وغيرها . من كتبه " شرح مختصر خليل " في فقه المالكية ، و "النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية " ،

---

(١) – نيل الابتهاج ص ٥٦٠.

(٢) – شجرة النور الزكية : ٢٦٠/١.

(٣) – فهرست الرصَّاع ص ١٤٨. والضوء اللامع : ١٨٧/٨.

(٤) – شجرة النور الزكية : ٢٦٠/١ . و شرح حدود بن عرفة ٢٧/١.

(٥) – الضوء اللامع : ٢٨٨/٨ . ونيل الابتهاج ص ٥٦١.

(٦) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٥٩/٢.

و"القواعد" في التصوف ، وغيرها . توفي سنة تسع وتسعين وثمانمائة هجرية ، وقيل سنة ست وتسعين وثمانمائة هجرية .[1]

٢- أبوالنور أحمد السوسي[2] :

قرأ عليه أجوبته على الأسئلة الغرناطية التي وجهها له محمد بن يوسف الموَّاق[3] .

٣- أبوزيد المريني :

عبدالرحمن بن محمد بن زكريا بن محمد المريني . ورد له إملاء في آخر فهرست الرصاع ، ذكر فيه تتلمذه على الرصَّاع وملازمته له عشرة أعوام ، واستجازته ، وإجازة الرصَّاع له[4] ، وقد ذكرت بعضه عند الحديث عن مكانة الرصَّاع العلمية .

٤- أبوالقاسم بن علي :

محمد بن فرج بن عثمان السبتي الأصل ، الوادي آشي الأندلسي المالكي ، وُلِد في آخر سنة خمس وستين وثمانمائة هجرية ، ودخل تونس سنة سبع وثمانين وثمانمائة هجرية ، وأخذ عن الرصاع الفقه ، وغيره ، وكان حيًّا سنة ثمان وتسعين وثمانمائة هجرية[5] .

سابعاً : مؤلفاته :

لقد ترك الرصاع مؤلفات عديدة في شتى المعارف وسأوردها بإيجاز لتكرار ورودها في تراجم الرصَّاع[6] وهي كما يلي :

١- الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية[7] :

---

(١) – الضوء اللامع : ٢٢٢/١ . وشذرات الذهب : ٣٦٣/٧ . والأعلام : ١ / ٩١.

(٢) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٥٩/٢.

(٣) – الموَّاق : أبوعبدالله محمد بن يوسف ابن أبي القاسم العبدري الغرناطي ، توفي سنة سبع وتسعين وثمانمائة هجرية . وترجمته في الأعلام : ٧ / ١٥٤.

(٤) – فهرست الرصَّاع ص ٢١٢.

(٥) – الضوء اللامع : ١٣٦/١١.

(٦) – الأعلام : ٥/٧ . وشرح حدود ابن عرفة : ٢٩/١.

(٧) – شرح حدود ابن عرفة : ٢٩/١.

توجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية بتونس ، تقع في سبع وتسعين ورقة تحت رقم **١٩٤٦** ، وأصلها من المكتبة الثورية .

٢- أحكام " لَوْ " :

جزء في كرَّاسين أو ثلاثة ، توجد منه نسخة مخطوطة ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس .[١]

٣- أسماء الأجناس وأحكامها : ذكره السراج .[٢]

٤- تحفة الأخيار في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم[٣] :

منه نسخ بالمكتبة الوطنية بتونس تحت الأرقام (**١٢**) **عدد** أوراقه **١٥٨**ورقة ، وأخرى برقم (**٢٠١٧**) **عدد** أوراقها **١٦٥** ورقة .

٥- إعراب كلمة الشهادة[٤] : يوجد ضمن مجموعة بالمكتبة الوطنية بتونس .[٥]

٦- تذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين [٦] :

توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس ، تحت رقم (**٣٨**) تقع في **٢٥٤**ورقة .

٧- التسهيل والتقريب والتصحيح لرواية الجامع الصحيح[٧] :

وهو تعليق موجز على صحيح البخاري ، اختصره من فتح الباري لابن حجر . توجد منه نسخة كاملة بالمكتبة العامة بالرباط . ومنها جزءان بالمكتبة الوطنية بتونس .[٨]

٨- الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب :

وهو الكتاب الذي بين أيدينا وسيأتي الكلام عليه.

٩- شرح جمل الخونجي في المنطق[٩] :

منه نسخة مخطوطة في مكتبة حسن حسني عبدالوهاب ، تحت رقم (**١٨١٩٤**) .

١٠- شرح وصية الشيخ الظريف[١] :

---

(١) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٥٩/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٣٢/١ . ومقدمة فهرست الرصَّاع (ش) .

(٢) – شرح حدود ابن عرفة : ٣٢/١ . ومقدمة فهرست الرصَّاع (ش) .

(٣) – هدية العارفين : ٢ / ٢١٦. والأعلام : ٧ / ٥.

(٤) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٦١/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٣١/١ .

(٥) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٦١/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٣١/١ .

(٦) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٦٠/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٢٩/١ . والأعلام : ٥/٧ واسم الكتاب فيه هكذا : (تذكرة المحبين في شرح أسماء سيد المرسلين)

(٧) – الضوء اللامع : ٨ / ٢٨٧ . تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٦٠/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٣١/١ . والأعلام : ٥/٧ .

(٨) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٦٠/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٣١/١ .

(٩) – وشرح حدود ابن عرفة : ٣٣/١ .

منه نسخة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع رقم ١٥٤٥٦ ، ونسخة أخرى بخزانة الشيخ الشاذلي النيفر .

١١- صرف أبي هريرة(٢) **:**

ذكره السراج .

١٢- فهرست الرصَّاع :

طبع بتونس سنة سبع وستين وتسعمائة وألف ميلادية ، بتحقيق الأستاذ محمد العنابي . وهو مرجع الباحثين في الترجمة للرصَّاع .

١٣- كتاب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلَّم :

توجد منه نسخة ضمن مجموع الكتب بالمكتبة الوطنية.(٣)

١٤- الهداية الكافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة (شرح حدود ابن عرفة) :

وقد طبع بدار الغرب سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة وألف ميلادية في جزأين ، بتحقيق الأستاذين الفاضلين : محمد أبو الأجفان ، والطاهر المعموري .

هذا ما تيسر ذكره من آثار الرصاع ــ رحمه الله تعالى ــ .

الفصل الثاني

(١) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٦١/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٣٣/١ .

(٢) – شرح حدود ابن عرفة : ٣٢/١ .

(٣) – تراجم المؤلفين التونسيين : ٣٦١/٢ . وشرح حدود ابن عرفة : ٣٣/١ .

كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب

وفيه مبحثان

المبحث الأول : نسخ الجمع الغريب ومنهجي في التحقيق .

المبحث الثاني : تعريف عام بالكتاب .

المبحث الأول

أولاً : نسخ الجمع الغريب .

ثانياً : منهجي في التحقيق .

المبحث الأول : نسخ الجمع الغريب ومنهجي في التحقيق :

أولاً : نسخ الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب :

اعتمدت عند تسجيلي الموضوع على نسختين من كتاب الجمع الغريب ، لأبي عبدالله الرَّصَّاع ، ووصف كل منهما كما يلي :

النسخة الأولى :

ـ نسخة مصورة عن المكتبة الوطنية بتونس تحت رقم (١٣٧٣٠) ، ومصورها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٨٥٤) نحو ، وعدد لوحاها ثمان وخمسون ومئتا لوحة ، وفي كلِّ لوحة ثلاثون سطراً ، وعدد كلمات كلّ سطر عشرون كلمة ، خطها مغربيّ رديء فيه آثار طمس .

ـ وتقع هذه النسخة في جزأين ، ينتهي الأول منهما بنهاية سورة الرعد ، ويقع في مئة وإحدى وخمسين لوحة ، بدأت بقوله : (قال الشيخ الفقيه الإمام العلاَّمة أبو عبدالله محمد بن الشيخ الفقيه الإمام العلاَّمة أبي القاسم الأنصاري شُهر الرَّصَّاع)[1] .

ـ ثم مقدمة المؤلف التي بدأها بالحمد ، وضمَّنها سبب التأليف ، واسم الكتاب ومنهجه ، وسنة تأليفه التي ذكر أنها سنة ٨٤١هـ .

ـ بها سقط من أول البسملة إلى الآية الحادية والأربعين من سورة البقرة ، يقع في اثنتين وثلاثين لوحة.

ـ وسقط آخر عند حديثه عن الآية السادسة والأربعين بعد المئتين من سورة البقرة ، يبدأ مع نهاية اللوحة الثالثة والستين /ب ، وهذا السقط يشتمل على حديثه عن ثلاث وعشرين آية مما استشهد به ابن هشام من سورة البقرة إلى آخرها . وإحدى عشرة آية من سورة آل عمران . ثم يبدأ الموجود من سورة آل عمران عند منتصف حديثه عن الآية رقم (١٨) .

ـ وينتهي الجزء الأول بنهاية سورة الرعد .

إذ بيَّن الناسخ نهاية الجزء الأول ، وبداية الجزء الثاني ، وتاريخ النسخ بقوله : (كمل الجزء الأول من الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه أواسط شعبان المكرم ن عام ستة وتسعين وتسعمائة ، على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن إبراهيم بن يوسف بن محمد الأنصاري الأندلسي ، وفَّقه الله وسدَّده ، وإلى كل خير وصالح ألهمه وأرشده ، بجاه سيد المرسلين ، وأفضل الخلق أجمعين ، يتلوه إن شاء الله في الجزء الثاني سورة إبراهيم عليه السلام ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله عدد ما ذكره الذاكرون ، وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)[2] .

ـ أمَّا الجزء الثاني فيبدأ بأول سورة إبراهيم وينتهي بآخر سورة الناس ، ويقع في سبع ومائة لوحة ، وبه سقط يشتمل على : سورة فاطر ، وسورة فصلت ، وسورة الشورى ، وسورة الزخرف .

ـ وجاء في آخر لوحة منه قوله : (وقد تمَّ مقصدنا ، وتمَّ مرامنا ، والحمد لله ، ورحم الله من رأى عيباً فستره ، أو خللاً فجبره ، وقد حذفت كلاماً يتعلق بالبيان في كثير من المواضع من كلام من لم يتعرَّض للتفسير ، وحذفت من كلام الشيخ في غير هذا الكتاب خوف السآمة .

وبالحمد ابتدأت وبه ختمت ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليماً .

---

(١) – الجمع الغريب : ١/٢/أ

(٢) – الجمع الغريب : ١/١٥١/ب .

وقد كنت وعدت بإلحاق ما قيّدته في كلمة "لو" بآخر الكتاب ؛ ليسهل على الناظر في كثير من الآي تلخيص البحث فيها ؛ لانتشاره ، والله الموفق ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليماً)[1] .

ـ ثُمَّ خُتمَ الكتاب بقول الناسخ : (كمل هذا الكتاب المبارك بحمد الله وحسن توفيقه الشامل ، وبمنِّه في ضُحى الاثنين ثامن عشر من شهر ذي القعدة من عام سبعة وتسعين وتسعمائة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن إبراهيم بن يوسف بن محمد الأنصاري الأندلسي ، أصلحه الله وتاب عليه ، وغفر له ولوالديه ، ولمؤلفه وقارئه ، ولجميع المسلمين ، آمين .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين والمرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً لما يلي :

١- أنها أكمل نسخة ــ تمكنت من الوصول إليها ــ للكتاب .

٢- تحديد تاريخ نسخها سنة ٩٩٧ هــ .

٣- معرفة ناسخها .

٤- أنها تشمل الجزء الذي اشتملت عليه خطة بحثي كاملاً .

النسخة الثانية :

وهي التي رمزت لها بالرمز (ب) وجعلتها مساعدة للمطابقة في الجزء الذي اشتملت عليه من بحثي .

ـ وهي نسخة تقع في سفرين تيسر لي الاطلاع على السفر الأول منهما من مصوَّره بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، تحت رقم (٨٢٨) نحو .

وهو عن نسخة أصلية بمكتبة الزاوية الحمزاوية ، تحت رقم (٨٩) ، ويضم الموجود منها سبعاً وتسعين ومائتي صفحة ، في كل صفحة واحد وثلاثون سطراً ، وفي كل سطر خمس وعشرون كلمة.

وخطها مغربي متأخر دقيق ، وتنتهي في أواخر سورة النور عند الآية رقم (٤٠) .

ـ وجاء في الصفحة الأولى اسم الكتاب : كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب .

ـ ثم يأتي في الصفحة الثانية : بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله .

قال الشيخ الإمام الرَّصَّاع رضي الله عنه وأرضاه ، ونفعنا بعلومه آمين ... ، ثم يبدأ المقدمة .

ـ وتمثل هذه النسخة السفر الأول من الكتاب ، وفق ما هو مثبت على الصفحة الأولى .

---

(١) – الجمع الغريب : ١٠٧/٢/أ .

ـ وتنتهي بحديثه عن قوله تعالى : ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ ﴾ [النور: ٤٠] في الصفحة الثامنة والتسعين بعد المئتين .

ـ بعدها صفحة بياض ، كُتِبَ عليها :

مكتبة الزاوية الحمزاوية

رقم الكتاب ٨٩

النهاية

ـ وجاءت النسخة غُفْلاً من تاريخ النسخ واسم الناسخ .(١)

وهناك نسخة ثالثة ناقصة وقد ذكرها الدكتور جمعان السيالي في مقدمة حين ذكر نسخ الجمع الغريب ، وذكر أنه اطلع عليها في دار الكتب المصرية بالقاهرة ، وقال عنها (٢):

ـ وجدها تحت رقم (٣٧٤ ، نحو ، تيمور) .

ـ و النسخة تقع في ثمان وسبعين صفحة فقط ، وفي كل صفحة خمسة وعشرون سطراً ، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً .

ـ تبدأ من أول الكتاب ، وتنتهي عند الحديث عن الآية الخامسة والعشرين من سورة البقرة : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة:٢٥].

ـ خطها نسخ معتاد .

ـ وجاءت كسابقتها (ب) غفلاً من تاريخ النسخ واسم الناسخ .

وبما أن بحثي يبدأ من أول سورة إبراهيم ــ عليه السلام ــ فلم أعتمد عليها في التحقيق .

ثانياً : منهجي في التحقيق :

١– قوَّمت النص محاولاً إخراجه إخراجاً سليماً قريباً مما أراد مؤلفه .

٢– حررت النص وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٣– قابلت نسختي الكتاب على بعضها ، ووضعت التكملة من (ب) بين معقوفين ، ونبهت على ما كان فيه سقط أو تحريف في النسختين في الحاشية .

٤– ما أضفته لإقامة عبارة أو بيان نص وضعته بين معقوفين ، وأشرت إليه في الحاشية .

٥– عزوت الآيات بأرقامها لسورها . وخرَّجت القراءات القرآنية من مصادرها .

---

(١) – الجمع الغريب : (ب) ٢،٣

(٢) – الجمع الغريب : ٦١/١/١ .

٦- خرَّجت الأحاديث النبوية من مصادرها .

٧- خرَّجت الأبيات الشعرية من مصادرها بدءاً بدواوين أصحابها ، ثم المصادر الأخرى ، مع بيان البحر الذي ينتمي إليه كل بيت .

٨- خرجت الأمثال من مظانِّها .

٩- حققت الآراء النحوية والبلاغية التي نسبها المؤلف إلى من سبقه ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم ، وأمهات الكتب ما أمكن .

١٠- اكتفيت في تخريج نصوص المغني وما ورد فيه من آراء بعزوها إلى مواضعها في مغني اللبيب بتحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمدالله .

١١- اجتهدت في الترجمة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في النص ، عدا المشهورين منهم .

١٢- ضبطت ما رأيته مشكلاً من ألفاظ النص .

١٣- بينت المواضع التي أحال إليها المؤلف فيما سبق من الكتاب . أشرت إلى رسالة الدكتورة/نوال الصالح بالرمز: (١/ رقم الجزء/رقم الصفحة) ، ورسالة الدكتور/جمعان السيالي بالرمز : (٢/رقم الجزء/رقم الصفحة) .

١٤- أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضع خط مائل قبل أول كلمة من الصفحة هكذا / مع وضع رقم اللوحة ورمزها بين معقوفين في الهامش المقابل . ليتيسر الرجوع إلى الأصل عند الحاجة .

١٥- اعتمدت في توثيق نصوص ابن هشام على نسخة مغني اللبيب بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني ز المطبوعة بدار الفكر عام ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م (الطبعة الأولى) .

١٦- ختمت التحقيق بفهارس تسهل الإفادة منه .

المبحث الثاني :تعريف عام بالكتاب

أولاً : القيمة العلمية للكتاب.

ثانياً : مصادر الكتاب وشواهده.

ثالثاً : منهج الكتاب .

رابعاً : القضايا النحوية في الكتاب.

المبحث الأول : كتاب الجمع الغريب

أولاً : القيمة العلمية للكتاب :

تكمن قيمة كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب في جانبين :

الجانب الأول : أنه مرتبط بكتاب الله تعالى فهو جمع وترتيب لكثير من الآيات التي كانت محل استشهاد النحاة ، ومعتمدهم في تقرير القواعد النحوية .

الجانب الثاني : أنه مرتبط بكتاب (مغني اللبيب) وهو الكتاب الذي لا ينكر مكانه بين كتب النحو وقد أشرنا إلى أهميته سابقاً .

ويمكن إيجاز القيمة العلمية لكتاب (الجمع الغريب) فيما يلي :

١- أنه الكتاب الوحيد ــ الذي وصل إلينا ــ لشواهد المغني القرآنية ، فهو سابق في منهجه متفرد في مادته .[١]

٢- أنه حوى كثيراً من آراء المفسرين ، وتوجيهات المعربين ، وأقوال النحاة ، والبلاغيين ، وغـــيرهم [٢]

٣- عنايته بالقراءات القرآنية ، وتوجيهها .

٤- جمعه لكثير من الآيات المتشابهة ، والربط بينها في الاستشهاد .

٥- كثرة نقله لآراء العلماء ومناقشتها ، وذكر أوجه الخلاف والاعتراض عليها .

٦- اشتماله على كثير من مسائل الخلاف النحوي ، وذكر شواهد كل رأي مع المناقشة والترجيح أحياناً .

٧- أنه يورد آراء وأقوال من كتب لم تظهر حتى وقتنا الحاضر وقد تكون مفقودة .

٩- ترتيبه لأغلب الآيات القرآنية التي اشتملت عليها مباحث كتاب مغني اللبيب ، وأماكن الشواهد القرآنية فيه .

١٠- أنه يعتبر نموذجاً يُقتدى بمنهجه في أدب الخلاف والتعامل مع آراء العلماء والرد عليها من غير تجهيل ولا تشنيع عليهم .

١١- ســـهولة منهجه في ترتيب الآيات على السور ، وفق ترتيب المصحف ، جعل التعامل معه سهلاً ، والإفادة منه متيسرة .

١٢- اشتماله على مباحث لغوية وبلاغية متعددة .

ثانياً : مصادر الكتاب :

لقد تعددت مصادر كتاب (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب) ، وقد أسهب من سبقني في بيان هذه المصادر ، لذا أرى أن المقام لا يستدعي إعادة الكلام عنها مفصلاً ، بل يوجب تلخيص ذلك ، منعاً للتكرار والإطالة ، الموجبان للسأم والملالة ، وسوف أكتفي بسرد هذه المصادر وهي :

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٥٦/١/٢.

(٢) – المرجع السابق .

المصدر الأول : القرآن الكريم : وهو مادة الكتاب التي يقوم عليها فهو كتاب فهرسة للشواهد النحوية القرآنية في كتاب مغني اللبيب ، لذا فإن أول مصادره كان القرآن الكريم .

المصدر الثالث : الحديث الشريف : فقد استشهد الرصَّاع بالحديث النبوي في مواضع عدة من كتابه[1] ، ولا غرابة في ذلك فهو مرتبط بنص المغني المرصع بكثير من شواهد الحديث الشريف .

المصدر الثالث : كتب وأقوال علماء العربية والقراءات والإعراب : ثم تنوعت مصادر كتاب (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب) بما يصعب حصره ولكنني سأكتفي بسرد بعض هذه المصادر مرتبة هجائياً للدلالة على تعددها وتنوعها معتمداً على دراسات من سبقني لإحاطتهم بأغلب مصادر الجمع الغريب[2] ، فمن أشهر هذه المصادر:

١. إعراب القرآن . لابن النحاس .
٢. أمالي ابن الحاجب . لابن الحاجب .
٣. أمالي ابن الشجري . لابن الشجري .
٤. الإيضاح في علوم البلاغة . للقزويني .
٥. التبيان في إعراب القرآن . للعكبري .
٦. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب . للدماميني .
٧. تفسير البحر المحيط . لأبي حيان الأندلسي .
٨. تلخيص المفتاح للقزويني .
٩. الجنى الداني في حروف المعاني . للمرادي .
١٠. حرز الأماني ووجه التهاني . للإمام الشاطبي
١١. الخصائص . لابن جني .
١٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . للسمين الحلبي .
١٣. دلائل الإعجاز . للجرجاني .
١٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني . للمالقي .
١٥. شرح التسهيل . لابن مالك .
١٦. شرح الجزولية . للأبذي .
١٧. شرح جمل الزجاجي . لابن عصفور .

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٨/١/٢.

(٢) – ينظر : الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٦٨/١/١– ٨٨. و الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٨/١/٢– ٥٢.

١٨. شرح كافية بن الحاجب . للاسترباذي .
١٩. عروس الأفراح . للسبكي .
٢٠. الكتاب . لسيبويه .
٢١. الكشاف . للزمخشري .
٢٢. المجيد في إعراب القرآن المجيد . لإبراهيم الصفاقسي .
٢٣. المحرر الوجيز . لابن عطية .
٢٤. مختصر السعد . لسعد الدين التفتازاني .
٢٥. المطول في شرح تلخيص المفتاح . للتفتازاني .
٢٦. معاني القرآن . للأخفش .
٢٧. معاني القرآن . للزجاج .
٢٨. معاني القرآن . للفراء .
٢٩. معاني القرآن . للنحاس.
٣٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري .
٣١. المقرب . لابن عصفور .
٣٢. المنصف من الكلام على مغني اللبيب . للشُّمنِّي .
٣٣. نتائج الفكر في النحو . للسهيلي .

هذه أبرز المصادر التي نقل عنها الرصَّاع ، وأشار إلى بعضها تصريحاً في كتابه ، وهناك كثير من أقوال النحاة التي لم يشر إلى أصحابها صراحة قد ضمنها نقاشاته النحوية .

ثانياً : شواهد كتاب الجمع الغريب :

لقد ارتبط كتاب (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب) بكتاب المغني ، بل قد يصدق القائل بأن الرصَّاع استل الجمع الغريب من المغني استلالاً ، وبطريقة مبتكرة جميله ، ولذلك نجد أن كتاب الجمع الغريب قد تضمن شواهد المغني القرآنية ، والكثير من شواهده الأخرى ، إضافة إلى ما يورده المؤلف من أقوال العرب ، وآراء العلماء من نحاة ، وبلاغيين ، وأصوليين وغيرهم ، وقد تنوعت شواهد الجمع الغريب كما يلي :

أولاً : الشواهد القرآنية :

تكرر القول بأن كتاب (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب) ما هو إلاَّ فهرسة لشواهد مغني اللبيب القرآنية ، لذا لا أرى حاجة لإيراد نماذج لشواهده القرآنية ، واكتفي بالتنبيه إلى عناية

الرصَّاع ــ رحمه الله تعالى ــ بالقراءات القرآنية ، نسبة وتوثيقاً ، وتوجيهاً ، وجمعاً بينها في المعنى وفيما يلي نماذج من ذلك :

١- في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾ [إبراهيم:٤٦] ، بعد أن ذكر القراءتين في الآية قراءة غير الكسائي : (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية[1]، وقراءة الكسائي فهي (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية قال معلقاً على ذلك : (تنبيه: وقع في كلامهم هنا سؤال في الجمع بين القراءتين كما وقع ذلك في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ ﴾ [الأعراف:١٩٤] في قراءة من شدد ومن خفف ، وذلك أن قراءة الكسائي تفيد أن مكرهم تزول منه الجبال وما ذاك إلا لعظمه وكثرته ، وقراءة الجماعة تفيد أن مكرهم لا تزول منه الجبال وما ذاك إلا لضعفه ، فما الجمع بين هاتين القراءتين ؟

ويظهر لي أن الجواب من كلام الفاسي شارح الشاطبية فإنه لما أن تكلم على قول الشاطبي :

وفي (لِتَزُولَ) الفتح وأرجعه راشداً ....[2]

وقرر القراءتين قال: والوجه في قراءة من قرأ في (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأولى ورفع الأخيرة أنه جعل (أَنْ) مخففة من الثقيلة وجعل اللام المفتوحة هي الفارقة ، والتقدير: وإن كان مكرهم ، والمعنى: أنهم لو مكروا بالجبال لزالت من عظم مكرهم ومع ذلك لا يقدرون على إزالة ما أراد الله من ثبات الحق. والوجه في قراءة من قرأ (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الأخيرة أنه جعل (إِنْ) نافية ، والمعنى ما كان مكرهم ليزيل ما جعله الله في ثباته كالجبال من أمر الدين والشرائع) .

فعلى هذا التقدير الذي أشار إليه يكون الجواب عن السؤال ظاهراً لأن معنى الآية على قراءة الإثبات أن الله تعالى أثبت في العالم ما أراده من إظهار نصر نبيه وعموم شرعه ولا لهم على معارضة ذلك طاقة ولو كان مكرهم بلغ حاله إلى أن تهتز الجبال منه.

وعلى قراءة النفي المعنى ما كان مكرهم يزيل ما أراد الله تعالى وجعله كالجبال من أمر الدين والشرائع وإن كان مكرهم بلغ في النهاية أن تزول منه الجبال والمعنى على هذا ظاهر إلا أن في عبارة الفاسي ما يقتضي أن المعنى إنما يتم على تأويل (زَالَ) بالرباعي وهو بعيد من الآية ...).[3]

---

(١) – (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية قراءة غير الكسائي ، أما قراءة الكسائي فهي (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، ينظر (السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٣) ، و (الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٧/٣).

(٢) – النظم للشاطبي من منظومته المسماة بالشاطبية ، ينظر : حرز الأماني ص ١٦٧ و إرشاد المُريد إلى مقصود القصيد ص ١١٣ وتمامه : .... وَ مَا كانَ لِي إِنِّي عِبَادِيَ خَذْمُلا

(٣) – سيأتي في النص المحقق ص ٦٨.

٢- قوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ ﴾ [الإسراء:٢٣] ، قال بعد أن ذكر القراءتين في الآية ، قال معلقاً على ذلك : (قلت: هذه الآية الكريمة فيها قراءتان سبعيتان[١] ، مدُّ الغين وكسر النون المشددة ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، وهي المشار إليها في كلام الشيخ ، وهي التي أشار إليها الشاطبي ــ رحمه الله ــ بقوله:

امْدُدْهُ وَاكْسِرْ شَمَرْدَلاَ[٢]

والوجه الأول الذي تأول به الشيخ هذه القراءة وقع في كلام بعضهم وهو ضعيف. والتأويل الثاني وقع للمعرب[٣] ورد عليه المختصر بأن (كِلاَ) لا تلي العوامل.

قلت: ويظهر أن هذا يرد في الذي صدر به الشيخ أولاً إن كان من عطف الجمل. وإن كان من عطف المفردات فقد يقال: إن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل ...) .[٤]

هذان مثالان على عنايته بتخريج القراءات وتوجيهها والجمع بينها ، وفي ثنايا الكتاب الكثير من الشواهد يطول المقام بسردها فنكتفي بما ذُكر اختصاراً .

ثانياً : شواهده من الحديث :

أورد الرصَّاع أغلب شواهد ابن هشام من الحديث الشريف في القضايا التي تناولها الجمع الغريب ، فقد أورد الرصَّاع في هذا الجزء من كتابه حوالي ستة عشر حديثاً ــ كلها من شواهد ابن هشام ــ منها :

١- قوله صلى الله عليه وسلَّم : (صُوْمُوا لِرُؤْيَتِهِ)[٥] استشهد ابن هشام بالحديث في مجيء اللام بمعنى "بَعْد" ، فعلق الرصَّاع على ذلك بقوله : (فإن قلت: لئن تم لك ذلك في الآية فلا يتم في الحديث الذي ذكر فإنه ليس فيه غاية مع أنه عينه لما ذكر.

قلت: بل ما ذكر فيه صحيح ؛ لأن قوله: (صُوْمُوا لِرُؤْيَتِهِ) أمر بإيقاع الصوم وهذا إنما يتقرر بعد الرؤية أعني عند طلوع الفجر لا عند الرؤية إلا بتجوز فيه إلا أن يقال: معنى (صُومُوا): أوجبت عليكم الصوم عند الرؤية في المستقبل فهذا يمكن فيه ذلك ، وتكون اللام بمعنى (عِنْدَ) ، ويؤيد ذلك

---

(١) – قراءة حمزة والكسائي التي ذكرها المؤلف (يَبْلُغَانِّ) على التثنية ، والأخرى قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (يَبْلُغَنَّ) . (كتاب السبعة في القراءات ٣٧٩) و (الحجة للقراء السبعة ٥٦) .

(٢) – النظم للإمام الشاطبي ، ينظر : حرز الأماني : ١١١/١ . وتمامه : سَمَا وَيُلَقَّاهُ يُضَمُّ مُشَدَّداً كَفَى يَبْلُغَنَّ ..

(٣) – البحر المحيط ٢٥/٦.

(٤) – سيأتي في النص المحقق ص ١٠٠.

(٥) – صحيح البخاري : ٦٧٤/٢.

قوله: (وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ)[1] لأنه ليس المراد أوقعوا الفطر عند الرؤية ، فإنه لو صح ذلك لكان من رأى الهلال قبل الغروب يجب عليه الفطر وهو لا يصح ، والله أعلم) . [2]

٢- قوله صلى الله عليه وسلم : " لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيْثُو عَهْدٍ "[3] ، قوله صلى الله عليه وسلم : "يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلاَئِكَةٌ "[4] أوردهما الرصَّاع ــ رحمه الله تعالى ــ وناقش بعدهما قضية الاستشهاد بالحديث فقال : (وأخذنا من كلام الشيخ هنا أن الحديث لا يستدل به في مسائل النحو ، وفي المسألة خلاف بين النحويين ، وممن منع ذلك من المتأخرين أبوحيان ، ووقع لابن مالك جوازه في مثل قوله: "يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلاَئِكَةٌ" الحديث[5] ، وقد كتب الدماميني سؤالاً للشيخ [البلقيني] تلميذ أبي حيان فأجاب بالمنع ، وتأمل ما وقع لابن مالك أنه ذكره على سبيل الاعتضاد [6] ، وكتب سؤالاً للشيخ ابن خلدون وأجاب بجوازه بشرط أن [نجد] القرائن الحالية بعدم التغيير ، فيحصل القطع ، أو يقال كما قال ابن الصلاح: إذا دوِّن الحديث فلا يجوز نقله بالمعنى ...). [7]

ثالثاً : شواهده الشعرية :

تضمن الجمع الغريب كثيراً من الشواهد الشعرية ويرجع ذلك إلى حرص الرصَّاع على نقل نص ابن هشام في كثير من المسائل النحوية مما جعله يورد ثلاثة وتسعين شاهداً شعرياً من شواهد المغني في مواضعها التي وردت فيها عند ابن هشام ، ولذا فإن أغلب شواهد الجمع الغريب هي شواهد المغني ، فقد أورد في هذا الجزء من الكتاب تسعة وثمانين شاهداً شعرياً ، ستة وثمانون منها من شواهد المغني .

أما الثلاثة الباقية التي لم ترد في المغني فهي :

١-أَنَا الْمَلِكُ الْقَرْمُ وَابْنُ الْهُمَامِ وَلَيْثُ الْكَتِيْبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ[8]

---

(١) – جزء من الحديث السابق .

(٢) – سيأتي في النص المحقق ص ١٠٧.

(٣) – صحيح مسلم : ٧٧/٩.

(٤) – صحيح البخاري : ٢٠٣/١.

(٥) – شرح التسهيل : ٥٠/١ ، ٢٧٢. و ١١٦/٢ . و ٩٩/٣.

(٦) – تحفة الغريب : ٢٤٨/٢/أ.

(٧) – سيأتي في النص المحقق ص ٢٤٧.

(٨) – البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥١/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٩ .

أورده الرصَّاع نقلاً عن التفتازاني شاهداً على جواز عطف الشيء على نفسه بالواو قال عند الحديث على قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الإسراء:١١٠] : " قلــت: لما تكلم التفتازاني على حذف المفعول في أحوال متعلقات الفعل ذكر الآية ، وذكر ما نقلنا الآن(1) ، قــال: "ولا يصح أن يكون الدعاء بمعنى العبادة ، فلا يحتاج إلى حذف لأنه يلزم إما الشرك ، وإما عطف الشيء على نفسه ، لأنه إن كان (الرحمن) غير الأول لزم الأول ، وإن كان (الرحمن) هو الأول لزم الثاني ، والثاني و إن كان جائزاً في الصفات مثل:

أَنَا الْمَلِكُ الْقَرْمُ وَابْنُ الْهُمَامِ   وَلَيْثُ الْكَتِيْبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ(2)

إلا أنه خاص بالواو فلا يجوز في (أو) ، سلمنا ذلك ، لكنَّ قوله:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء:١١٠] يرده لأن (أَيّاً) لواحد من اثنين أو جماعة"(3) هذا معنى ما ذكر. (4)

٢- إنّ وَجْدِي بك الشّدِيدَ أراني   عاذراً مَنْ وَجَدْتُ فِيْكَ عَذُولا (5)

أورده الرصَّاع شاهداً لقول من قال بمحضية إضافة المصدر ، قال : " واستدل من قال بمحضيتها بقولــه:

إنّ وَجْدِي بك الشّدِيدَ أراني .... (البيت)

فوصف المصدر بالمعرفة يدل على أن الإضافة محضة ، فمن قال: إنه لا يعرف بالإضافة يجوز التمييز في الآية ولو لم يكن كوفياً..." (6)

٣- عَلَى لاَحِبٍ لاَ يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ   إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِي جَرْجَرَا (7)

أورده حينما تساءل هل يمكن حمل قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ ﴾ [الفرقان:١٨] على البيت السابق فقال : " وتأمل هل يقال في الآية أنها من باب:

---

(١) – في (ب) : " نقلناه ".

(٢) – البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥١/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٩ .

(٣) – المطول ٣٧١/٣٧٠.

(٤) – سيأتي في النص المحقق ص ١١٨.

(٥) – البيت من الخفيف ، ولم أقف له على قائل ، وقد ورد بل نسبة في شرح الأشموني : ٣٠٦/٢ ، وهمع الهوامع : ٤٨/٢.

(٦) – ينظر ص ١٣٣ من النص المحقق .

(٧) – البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٦٦ ، وفي لسان العرب (ديف) ، (سوف) ، (لحف) ، وفي تهذيب اللغة ٧٠/٥ ، ٩٢/١٣ ، ١٩٨/١٤ ، والخصائص٥١١/٢ ، وفي المسائل السفرية ١٦/١ . وتمامه :

عَلَى لاَحِبٍ لاَيُهْتَدَى بِمَنَارِهِ   إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِي جَرْجَرَا

عَلَى لاَحِبٍ .... (البيت)

وفي جريه هنا نظر ..." [1].

(١) – سيأتي في النص المحقق ص ٢٦٣.

الفصل الثالث

شخصية المؤلف النحوية

وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : موقف المؤلف من ابن هشام و شرّاح المغني السابقين .

الثاني : آراء المؤلف و تعليلاته (في الجزء المحقق) .

الثالث : موقف المؤلف من الخلافات النحوية (في الجزء المحقق) .

المبحث الأول

أولاً : موقف أبي عبدالله الرصَّاع من ابن هشام :

لقد وقف الرصَّاع من ابن هشام موقف الإجلال والإكبار ، بل إنه كان يلقبه بالشيخ في أغلب المواضع التي يذكره فيها ، وقد صرَّح الرصَّاع بذلك في أول كتابه حيث قال : (فإني لما كنت في القديم مولعاً بالنظر في كتاب الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين عبدالله بن هشام ، قدَّس الله روحه ، وبَرَّدَ ضريحه ، فختمته مراراً ، واعتكفت عليه ليلاً ونهاراً ؛ لاشتهار فضله وعلمه ، وتلقي الأمة له بالتعظيم و الإجلال من زمانه إلى هَلُمَّ جَرًّا .

ولا يشك منصف أنه بلغ في هذه العلوم الغاية القصوى ، والمنصفون معترفون له بذلك . ومن أراد فضل الشيخ وعلمه فليتأمل كتبه وما فيها من الفوائد الجليلة والأبحاث الدقيقة ، ولو لم يكن إلاَّ تأليفه المغني ؛ فإنباؤه عن علمه يغني ، فقد حاز فيه قَصَبَ السبق يُقِرُّ له بذلك من اعترف بالحق [(١)].

ويمكن أن نستشهد على إجلال أبي عبدالله الرصَّاع لابن هشام بما يلي :

١- أنه لا يكاد يذكره في كتابه إلا باسم " الشيخ " اعترافاً بمشيخته وإقراراً بفضله ، فقد كان يستفتح كل سورة بقوله : " ذكر الشيخ منها ... " ويستفتح حديثه عن كل آية بقوله : " ذكرها الشيخ ... " ولا تخلو سورة أو آية من ذلك .

٢- ترجيح رأي ابن هشام في كثير من المواضع ، ومن ذلك :

- قول الرصَّاع عندما تكلم على رأي الشيخ في لام الجحود في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾ [إبراهيم:٤٦] ، قال : " قلت: ما ذكر الشيخ هنا هو الصواب " [(٢)]

- قول الرصاع عندما أورد قول ابن هشام في " رُبَّ " عند قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾ [الحجر:٢] واختياره أنها تكون للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ، قال الرصاع : " والصواب ما ذكر الشيخ ".[(٣)]

- إن ابن هشام قال أن اللام تكون بمعنى الاستعلاء الحقيقي والمجازي مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء:٧] . فقال الرصَّاع : " الآية الكريمة فيها أقوال كثيرة ، قيل: أن اللام على

---

(١) - الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣/١/١ ، ٤ .

(٢) - سيأتي في النص المحقق ص ٦٧.

(٣) - سيأتي في النص المحقق ص ٧٠.

بابها من الاختصاص. وقيل: بمعنى (إِلَى). وقيل: غير ذلك ، وما ذكر الشيخ أظهر وأقل تكلفاً " [(١)].

وحصر مواضع ترجيح الرصَّاع لآراء ابن هشام يطول .

ثانياً : موقف أبي عبدالله الرصَّاع من شُرَّاح المغني :

عني الرصاع بشرح الدماميني لمغني اللبيب المسمى " تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب " عناية فائقة ، بل إنه حرص على نقل كثير من اعتراضات وتعليقات الدماميني على مغني اللبيب ، وأشار رحمه الله إلى الشمني صاحب " المنصف من الكلام على مغني ابن هشام " مرة واحدة في الجزء الذي عنيت بدراسته ، ولعلي أوجز موقفه من كل منهما فيما يلي :

– موقفه من الدماميني وشرحه :

اعتنى أبو عبدالله الرصاع بكتاب " تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب " للدماميني ، فاهتم بنقل آرائه في كثير من مسائل المغني واعترض عليه أحياناً ، ووافقه أحياناً ومن ذلك :

١– رده على اعتراض الدماميني على قول ابن هشام : : " ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله:﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [مريم:٤٦] وقول الشاعر:

* خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيْ أَنْتُمَا * [(٢)]

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية يؤدي إلى فصل العامل عن معموله بأجنبي. والقول بذلك في البيت مؤدٍ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ".[(٣)]

حيث نقل كلام الدماميني فقال : " قال الدماميني: " لا قطع في ذلك ؛ لاحتمال تعلق الظرف المذكور بفعل مقدر ، أي: (تَرْغَبُ عَنْ آلِهَتِيْ) "[(٤)]. قلت: لا يعني الشيخ بالقطع أنه لا يمكن غير ما ذكر بوجه ، بل يعني أن غير ما أشار إليه ضعيف جداً ، حتى كاد أن يكون عِيًّا ، وهو كذلك ؛ لأن المتبادر كلام الشيخ ".[(٥)]

---

(١) – سيأتي في النص المحقق ص ٩٨.

(٢) – البيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، وهو بلا نسبه في كثير من كتب النحاة ومنها : أوضح المسالك :١٨٩/١ ، وهمع الهوامع : ٩٤/١. ولم أقف له على نسبة . وتمامه :

خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيْ أَنْتُمَا   إِذَا لَمْ تَكُوْنَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

(٣) – يأتي في النص المحقق ص ٥٥.

(٤) – تحفة الغريب٢/٢٢٣/ب .

(٥) – يأتي في النص المحقق ص ٥٧.

٢- رده نقاش الدماميني لكلام الشيخ في التضمين عند قوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [إبراهيم:٣١] وقول الشاعر :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ .... (البيت)[١]

وقوله تضمين الفعل معنى الحرف: إما غير واقع ، وإما غير كثير. وقول الدماميني: " الظاهر أنه أكثري ، واقع بدليل (عَسَى) و(نِعْمَ) فإنها متضمنة للحرف ؛ لأن حق الحرف أن يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة"[٢]. قال الرصاع عن قول الدماميني السابق: "وما ناقش به الدماميني بعيد "[٣].

٣- رده ترجيح الدماميني قول ابن عصفور بالتنازع في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن:٤] ، حيث قال الرصاع : " قال الدماميني: وتجويزهم التنازع في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن:٤] يرجح ما قال ابن عصفور. قلت : ترجيح ما قال ابن عصفور لا يصح إلا لو أجمعوا على جواز ذلك في الآية ، ولم يُجْمَعْ عليه. . . "[٤]

أمَّا موافقة الرصاع لآراء الدماميني في بعض المواضع فمنها ما يلي :

١- تصويبه اعتراض الدماميني على أبي حيان والزمخشري في قولهما بأن التنوين في قراءة من نون (يَسْرٍ) من قوله: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر:٤] بأنه التنوين اللاحق بحرف الإطلاق ، وقول الدماميني :" إن التعبير بحرف الإطلاق مما ينبغي أن يتجنب في القرآن الشريف ، فإنه من الألقاب المخصوصة بالشعر في العرف ولا أرى لمسلم أن يتساهل في ذلك ... "[٥] فقال الرصاع : " ووقفت هنا على كلام الدماميني معترضاً عليهما وهو صائب "[٦].

٢- تصويبه للدماميني في اعتراضه على ابن هشام عند قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم ﴾ [الشعراء:١٣٢]، حيث قال الرصَّاع : " وقد اعترض الدماميني على الشيخ بأنه صرح بأن الجملة

---

[١] – البيت من الرجز ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي في شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤١/٤ .وتمامه :
قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا   تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها

[٢] – تحفة الغريب ٨٤/١/أ

[٣] – يأتي في النص المحقق ص ٦١.

[٤] – يأتي في النص المحقق ص ١٠٩.

(٥) – تحفة الغريب ٧١/١/أ.

[٦] – يأتي في النص المحقق ص ١٦٢.

تابعة لما قبل ومعلوم أن الأولى لا محل لها فما هذه التبعية ؟ قال: وكذا في البيت[1] لأن المبدل منه بعض المقول ولا محل لبعض المقول على ما نص عليه.[2] قلت: هو اعتراض صائب "[3].

هذه شواهد على موقف أبي عبدالله الرصّاع من الدماميني شارح المغني ولو أردنا حصر ما نقل الرصَّاع من كلام الدماميني لطال بنا المقام .

- موقفه من الشُّمُنِّي وشرحه :

لم يُهْمِلِ الرَّصَّاع آراء الشُّمُنِّي وإن كان من معاصريه وقد ذكر الرصَّاع الشُّمُنِّي فيما عنيت بدراسته من الجمع الغريب في موضعين اعترض فيهما عليه وهما :

الأول : عند قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم ﴾ [الشعراء:١٣٢]، حين ذكر اعتراض الدماميني على الشيخ ثم قال : " وأجاب الشُّمُنِّي بجواب ضعيف " [4] .

الثاني : ذكره عند قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ:٢٨]، حين ناقش مسألة الفصل بين أداة الاستثناء وبين المستثنى ، ثم قال : " وتشاغل في هذه المسألة رجل يقال له الشُّمُنِّي ممن اعتنى بشرح هذا الكتاب بسؤال خارج عن العربية ... "[5] .

---

(١) – البيت المشار إليه هو قوله : (من الطويل)

أَقُولُ لهُ ارحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

(٢) – تحفة الغريب : ١٦٨/٢/ب ، ١٨١/أ.

(٣) – يأتي في النص المحقق ص ٢٧٥.

(٤) – يأتي في النص المحقق ص ٢٧٥.

(٥) – يأتي في النص المحقق ص ٣٥٧.

المبحث الثاني

آراء الرَّصَّاع وتعليلاته

إن المطلع على كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب يلحظ تصور الرَّصَّاع لآراء النحاة وأقوال المفسرين ، وإلمامه التام بها وذلك واضح في مناقشته لكثير من آيات المغني وبسط آراء النحاة فيها. ويمكن أن نجمل التدليل على ذلك فيما يلي :

– نقله عبارات ابن هشام في المغني ــ وإن طالت ــ ومناقشة أقوال الشيخ ، وإيراد الآراء المخالفة لها ونقاشه ، وأمثلة ذلك واضحة يطول ذكرها .

– حرصه على تكرار إيراد عبارة الشيخ محل النقاش في كل موضع نقاش فتجده يقول : " قوله ... " ثم يورد أقوال النحاة واعتراضاهم ويناقشها .

– حرصه على إبداء رأيه في المسألة ، وإن كان كثيراً ما يرجح أحد الأقوال الواردة في المسألة الخلافية ، فتجده دائما يبتدئ حديثه بقوله : " قلت : ... " أو " قال الفقير إلى ربه : ... " .

– عنايته بتعليلات النحاة والمفسرين لآرائهم ومناقشة تلك التعليلات ، وإيراد اعتراضات مخالفيهم عليها ، فهو لا يكتفي بالقول الواحد في المسالة الخلافية ، وقلما يترك الإشارة إلى الخلاف إن وجد.

– حرص الرَّصَّاع على الأمانة العلمية فحينما يأتي برأي أو تعليل لم يطلع عليه في كتب من سبقه لا يجد حرجاً من نسبته إلى صاحبه بعد اطلاعه عليه ، مسجلاً أنه كتب ذلك قبل اطلاعه على قول من سبقه . فقد اعترض على قول الشيخ مرة ثم وجد الاعتراض قد سبقه الدماميني إليه فقال : " وبعد الاعتراض عليه ، وجدت الدماميني أورد على الشيخ بعض ما ذكرت"[(١)] ، وقال في موضع آخر : " وبعد أن قيدت ذلك وجدت الدماميني أشار إلى أن إطلاق السبب على ذلك من المجاز ... "[(٢)] . وغير ذلك كثير .

---

(١) – سيأتي في النص المحقق ص ١٧٦.

(٢) – سيأتي في النص المحقق ص ٢٢٩.

المبحث الثالث

موقف أبي عبدالله الرصَّاع من الخلاف النحوي

الخلاف بين النحاة قديم قِدَم النحو نفسه ، ولا يكاد يخلو تأليف في هذا الفن من ورود الخلاف في بعض مسائله ، والجمع الغريب كغيره من الكتب النحوية مليء بمسائل الخلاف النحوية ، ولعله جمع كثيراً من أسباب الخلاف لتعلقه بالقرآن الكريم الذي اختلفت فيه قراءات القُرَّاء وتوجيهاتها ، وآراء المفسرين والنحاة وتعليلاتها ، أضف إلى ذلك الشواهد الشعرية واختلاف رواياتها وتوجيه النحاة لها .

وإنني في هذا المقام لن أذكر الخلافات النحوي في كتاب الجمع الغريب فذلك يطول ، وليس المقام مقام تفصيل ذلك ، وإنما سأكتفي بتناول موقف أبي عبدالله الرصَّاع من الخلاف النحوي مستشهداً ذلك بمواضع مما عنيت بتحقيقه من هذا الكتاب فأقول ـــ مستعيناً بالله ـــ :

من خلال قراءة كتاب الجمع الغريب يمكنني أن ألخص تصوري لموقف أبي عبدالله الرصاع من الخلاف النحوي وتعامله معه في كتابه الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب في النقاط التالية :

أولاً : ورود الخلاف في كتاب الجمع الغريب :

إن المطلع على كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب يجد الرصّاع قد أورد فيه الكثير من المسائل النحوية الخلافية سواءً كان الخلاف فيها بين المدرستين البصرية والكوفية أو بين نحاة المدرسة الواحدة ومن شواهد ذلك :

- **مسائل الخلاف بين المذهبين الكوفي والبصري :**

١- العطف على محل اسم (إنَّ) قبل خبرها :

أورد الرصاع الخلاف في المسألة عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب:٥٦] على قراءة من رفع " مَلاَئِكَتُهُ "[١] حيث قال : " وما أشار إليه الشيخ من مذهب أهل البصرة إنما

(١) – هـــي قـــراءة ابن عبـــاس وعبدالوارث عن أبي عمـــرو ، ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٣١٦/٢ ، و البحر المحيط : ٢٣٩/٧ .

ذكر ذلك لأنهم يمنعون العطف على محل اسم (إنَّ) قبل خبرها [1] ، وفي المسألة ثلاثة أقوال ، ثالثها الفرق بين أن يخفى الإعراب أو لا. [2]

والأقوال الثلاثة التي أشار إليها هي :

قولان للكوفيين وهما : الأول : جواز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر على كل حال ، وهو قول الكسائي . الثاني : أنه لا يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) ، وهو قول الفراء . الثالث : أنه لا يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر على كل حال ، وهو قول البصريين .[3]

٢- رفع الضمير بالفاعلية بعد الوصف :

أورد الرصَّاع الخلاف في المسألة عند قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [مريم:٤٦] ، حيث قال : " قلت: هذه المسألة أطال الشيخ فيها ، وحاصلها أن اسم الفاعل إذا اعتمد وذُكر بعده ضمير منفصل فإن البصريين يجوزون الابتدائية والفاعلية ، والكوفيون يعينون الأول ، والآية ترد عليهم .. " [4].

وهذه أيضاً مسألة مشهور الخلاف فيها بين المذهبين .[5]

٣- فعل الأمر معرب أم مبني ؟ :

أورد الرصاع الخلاف في المسألة عند قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [إبراهيم:٣١] ، حيث قال في آخر كلامه عن الآية : " تنبيه: مال الشيخ إلى مذهب الكوفيين في هذا الفصل في أن الأمر معرب على تقدير لام الأمر واحتج بأمور أكثرها عندي فيه ضعف لولا السآمة لذكرت ذلك ... "[6] .

(١) – الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٨٦ .
(٢) – يأتي في النص المحقق ص ٣٤٧.
(٣) – ينظر : الإنصاف : ١ /١٨٥ وما بعدها .
(٤) – يأتي في النص المحقق ص ١٥٢.
(٥) – ينظر : الإنصاف : ١ /٥١ وما بعدها .
(٦) – يأتي في النص المحقق ص ٦٣.

والخلاف في المسألة مشهور ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة ــ نحو افْعَلْ ــ معربٌ مجزومٌ . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون . و إيراد أدلة الفريقين يطول .(1)

- **الخلاف بين نحاة المذهب النحوي الواحد :**

هذا النوع من اختلاف التوجيه النحوي بين النحاة هو مادة كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ، وشواهده في كل آية وردت في متن هذا الكتاب ، وسيرد خلال بيان موقف الرصَّاع من الخلاف النحوي شيء من ذلك .

ثانياً : موقف أبي عبدالله الرصاع من الخلاف النحوي :

لقد أكثر الرصَّاع من نقل آراء النحاة في ما اشتملت عليه شواهد المغني القرآنية من قضايا نحوية ويمكن أن نوجز منهجه في التعامل مع الخلاف النحوي في النقاط التالية :

– اختلف منهج الرصَّاع في التعامل مع الخلاف النحوي من مسألة إلى أخرى فتارة يوجز القول مكتفياً بذكر الرأي المخالف دون إشارة إلى دليل وحجة القائل به ، بل أحياناً لا يشير إلى صاحب الرأي مطلقاً ، ومن شواهد ذلك ما سبق ذكره قبل قليل وأضيف أيضاً :

– قوله : " قال الفقير إلى ربه : يتحصل في حذف لام الأمر وإبقاء عملها أقوال أربعة: لا يجوز ، وهو الظاهر قياساً على سائر الأحرف، ويجوز بعد فعل أمر من القول ، ويجوز بعد قول مطلقاً ، ويجوز في الشعر "(2).

– وقوله حينما تحدث عن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾ [الأنبياء:97] : " وذكرها أيضاً في روابط الجملة إذا كانت نفس المبتدأ مثل خبر ضمير الشأن.(3) قلت: في الآية نزاع بين أهل النحو..." (4).

وتارة يفصل القول في الخلاف ويورد شواهد كل فريق ومن شواهد ذلك :

– ما أورده عند قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:22] حيث قال: " قال الفقير إلى ربه: هذه المسألة نلخصها باعتبار الحكم ، ونذكر ما ظهر لنا من الإشكال ، ثم

(1) – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 524 .

(2) – يأتي في النص المحقق ص 60.

(3) – المغني :474.

(4) – يأتي في النص المحقق ص 215.

نرجع إلى لفظ الشيخ ــ رحمه الله ــ فنقول: لا شك أن (إلاَّ) أصلها للاستثناء [و(غير) أصلها الصفة ثم إنهم تجوزوا في (غير) واستثنوا بها ونصبوها إِمَّا على الحال على قول أو على الاستثناء] على آخر ، وقد قدمنا ما يستشكل به قولهم في ذلك ، ثم إنهم حملوا (إلاَّ) على (غير) ووصفوا بها نص عليه سيبويه.

قال في التسهيل: تُأوَّلُ (إلاَّ) بـــ(غَيْر) فيوصف بها جمع أو شبهه منكراً أو معرفاً بأداة جنسية.

وإنما اشترطوا الجمع مراعاة لأصلها في الاستثناء.

وقالوا: شبه الجمع النكرة بعد (لَوْ) ، وأَمَّا المعرف بأداة جنسية فصح وصفه بـــ(إلاَّ) لأنه في قوة النكرة و(إلاَّ) كذلك لأنها بمعنى (غير) وإضافتها غير محضة.

وقيل: إنه لا يشترط في الألف واللام أن تكون للجنس ، بل يجوز وصف المعرفة بذلك لأن (إلاَّ) ليست متأصلة في الصفة ، ثم اختلفوا هل يشترط في الصفة بها تعذر الاستثناء؟ وهو قول ابن الحاجب ، أو إمكان الاستثناء وهو قول جماعة من النحويين ، أو لا يشترط ذلك وقال به جماعة أيضاً.

واختلفوا هل يجوز إتباع محل المذكور بعد (إلاَّ) على قولين ، والجواز مشكل إلا أن يراد العطف على التوهم.

قلت: هذا تلخيص القول في المسألة مع بقاء زيادات يطول جلبها ، فإذا تقرر ذلك فنقول: هذه المسألة مشكلة جداً من أوجه: ... " [1]

ثم تناول تلك المسألة بالتفصيل والنقاش إلى أن قال: "... ولنتكلم على ما يخص الآية ، فأقول: الإشكال عبارة الجمهور في (لَوْ) أنها حرف امتناع لامتناع ، المتبادر منها ما ذكر الشيخ ــ رحمه الله ــ وهي مشكلة جداً ، ولهذا أطالوا الكلام في هذا الحرف ، وفيه نحو العشر عبارات ، والآية الكريمة لا شك أن المعنى فيها على ما قرره ابن الحاجب.

ويتلخص فيها ثلاث تأويلات:

الأول: (لَوْ) بمعنى (إنْ) ، وقد أشار إليه الزمخشري ، وكأنه قول قريب ، وأشار إليه ابن عصفور في قوله: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ).

---

[1] – يأتي في النص المحقق ص ١٩٧.

الثاني: قول التفتازاني ، وذلك أنه زعم أن لــ(لَوْ) استعمالين:

الأول لأهل النحو واللغة وهو الأكثر ، وهو أن المراد الإخبار بوقوع ارتباط عدم بعدم ، وأن العدم الأول وهو الشرط ، سبب في العدم الثاني[وهو الجزاء] ، من غير قصد إلى الاستدلال بثبوت الملزوم على اللازم ، أو ينفي اللازم فينتفي الملزوم ، بل الإخبار عن السبب الخارجي فقط.

الاستعمال الثاني لأهل المعقول ، وهو أن القصد بذلك الاستدلال بثبوت الملزوم على اللازم ، أوبنفي اللازم على نفي الملزوم.

الثالث: أن الآية صحيحة على كلام سيبويه في قوله: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. إلا أن الآية لم تسق لهذا المعنى ، وإنما سيقت بالإنصاف للاستدلال على القول بالتعداد ، فلنختصر والله المعين على الكمال "[1].

هذا موجز ما استطعت الوقوف عليه واستنباطه حول موقف أبي عبدالله الرصَّاع من الخلاف النحوي في كتابه الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ولعلي أكتفي به في هذا المقام منعاً للإطالة ولكون كل من سبقني قد أشار إلى هذه المباحث ــ مع علمي بحاجتها لمزيد من البحث والمناقشة ــ فلعل الله أن يهيئ لها من يفردها بدراسات مستقلة .

والله أسأل أن ييسر لنا فهم كتابه والعمل به و أن يستخدمنا في خدمة العلوم الشريفة النافعة وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

---

[1] – يأتي في النص المحقق ص ٢٠٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

/صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

سورة إبراهيم عليه السلام

قال الفقير إلى ربه المعترف بذنبه هذه السورة الكريمة العظيمة أعاد الله علينا بركاتها وأفاض علينا خيراتها ، ديناً ودنيا ، ذكر الشيخ ابن هشام منها آيات ، فيما رأيت بلغت خمس عشرة آية[(١)] ، أولها:

قوله تعالى: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [إبراهيم:٩] ، **ذكرها في الفاء ، لما أن تكلم على (في) الجارة وأنها تكون بمعنى (إلى) فتلا الآية[(٢)] ، وهو جلي لا يحتاج إلى بيان على أصل من أجاز التضمين في الأحرف ، ومن منع ضمن الفعل ما يتعدى بـــ(في) ، كما قيل في غيرها من الآي ، وهو أصل معلوم ما فيه بين أهل العربية.[(٣)]**

قوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ ﴾ [إبراهيم:١٠] ، **ذكرها الشيخ في أول الكتاب ، لما أن تكلم على سبب الطول في التواليف وأن من ذلك التكرار فتجدهم يكررون الخلاف في مثل الآية ، هل المذكور بعد الظرف فاعل أو مبتدأ؟[(٤)] [(٥)].**

وذكرها في الجهة الخامسة في المسألة الثالثة منها حيث قال: " يجوز في الاسم المرفوع من نحـــــــو: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ ﴾ **و مَا في الدَّارِ زَيْدٌ الابتدائية والفاعلية ، وهي الأرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير " . قـــــال : " ومثله الاسم التالي للوصف في نحو : (زَيْدٌ قَائمٌ أبوهُ) ، و (أقائمٌ زَيْدٌ) ، لما ذكرنا ، ولأن الأب إذا قُدِّر فاعلاً كان خبر (زَيْدٌ) مفرداً ، وهو الأصل في الخبر ، ونحـــوه (ظُلُمَاتٌ) من قولــــه :** ﴿ كَصَيِّبٖ أَوۡ ﴾ [البقرة:١٩] ، **الآية ، لأن الأصل في الصفة**

---

(١)- في (ب) : خمسة عشر (بدون تمييز) .

(٢) – المغني ١٧٥ .

(٣) – الخلاف في ذلك مشهور ، فقد أجاز الكوفيون التضمين في الأحرف ، قال الرُمَّاني في كلامه عن "في" : " وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (على) ..." معاني الحروف ص ٩٦ . ومنع البصريون ذلك . قال المرادي: "مذهب سيبويه ، والمحققين من أهل البصرة ، أن " في " لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً ، وما أوهم خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه "الجنى الداني ص ٢٥٢ .

(٤) – المغني ١٩ .

(٥) – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٥١ .

الإفراد " .[١] قال: " فإن قلت: أَقَائِمٌ أَنْتَ فكذلك عند البصريين ، وأوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب ، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك[٢] ، وحجتهم أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه ، لا يقال: قَامَ أَنَا. والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يُجهل معناه ، لأنه لا يكون معه إلا مستتراً ، بخلافه مع الفعل فإنه يكون معه بارزاً كـقُمْتُ وقُمْتَ ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ، فلذلك احتمل معه الفصل ، ولأن المرفوع بالوصف سدَّ في اللفظ مسد واجب الفصل ، وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل"[٣].

قال: " ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله:﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [مريم:٤٦] وقول الشاعر:

* خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيْ أَنْتُمَا *[٤]

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية[٥] يؤدي إلى فصل العامل عن معموله بأجنبي. والقول بذلك في البيت مؤدٍ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ".[٦] ثم ذكر بقية المسائل الخارجة عن الآية فانظره.وذكرها فيما يجب فيه تعلق الظرف بمحذوف ، ومنه الآية ، انظره.[٧]

قلت: قوله: " لأن الأصل عدم التقديم ". يقال: والأصل عدم عمل الظرف ، فيتعارض أصلان فينظر الترجيح. إلا أن يقال: يقع ترجيح الفاعلية من جهة أخرى ، لأنه إذا جعل مبتدأ يحتاج إلى حذف عامل في الخبر ونقل ضميره[٨] على الأصح بخلاف الفاعلية فليس فيها نقل ضمير.

قوله: ومثله الاسم ..الخ. قلت: هنا يقال أيضاً يقع التعارض ؛ لأن عمل اسم الفاعل على خلاف الأصل ، والتقديم على خلاف الأصل إلا أن يقال[٩]: تضعف الفاعلية هنا في قوله: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ) من جهة أنه يسد مسد الخبر ، وذلك على خلاف الأصل ، سيما مع ما في ذلك من الإشكال من حيث أنه يجعل المشتق مبتدأ ، والجامد الخبر ، والمعهود العكس ، أو من جهة كون الشيء الواحد يقوم

---

(١) – المغني ٥٢٤ .

(٢) – الأمالي ٢/٤٩٥– ٤٩٦.

(٣) – المغني ٥٢٤ .

(٤) – سبق تخريجه ص ٤٤
ولم أقف له على نسبة .

(٥) – الكشاف ٤/٢٥ .

(٦) – المغني ٥٢٤/٥٢٥ .

(٧) – المغني ٤٢٦ .

(٨) – في (ب) : ونقل ضمير .

(٩) – في (ب) : أو يقال:

مقام شيئين ، وهو على خلاف الأصل ، وقد مثَّل الشيخ بمسائل وقع فيها الاعتماد خلافاً للأخفش ، فإنه لا يشترط ذلك.

قول الشيخ: لأن الأب ..الخ. قلت: هذا الترجيح /ظاهر في هذا المقال إلا أنها علة قاصرة ، وفي التعليل بذلك نزاع ، لكن التسامح كثيراً ما يقع لأهل النحو.

وقوله: ومثله ﴿ كَصَيِّبٍ أَوْ ﴾ [البقرة:١٩] الآية. التشبيه عند الشيخ وقع في اختيار الفاعلية ، وفي ترجيح ذلك ، فإنه يؤدي إلى أن تكون الصفة جملة ، وذلك على خلاف الأصل ، كما أن ذلك في الخبر كذلك.

قوله: والجواب أنه إنما انفصل .. الخ. قلت: يلزم ذلك في المصدر ، مع أنهم نصوا على أنه لا يُضمر فيه على الصحيح ، وإذا لم يضمر فيه فلا يصح إبراز الضمير ، مع أنهم لم يراعوا فيه اللبس في الخطاب ، ولا في غيره. لا يقال أن اللبس الواقع في ذلك يُزال بالإضافة ، مثل (يُعْجِبُنِيْ قِيَامُكَ ، وقِيَامِيْ ، وقِيَامُهُ) ؛ لأنا نقول: هلا قيل بأن اسم الفاعل يذكر بعده مؤكد يفيد ذلك المعنى ، ويزيل اللبس ، فنقول: أَقَائِمٌ أَنْتَ أو هو ، أو غير ذلك ، وتأمل كلام ابن الحاجب في كتبه[(١)] ، فلعلك تجد الجواب.

قوله : ولأن طلب .. الخ . قلت : يلزمه أن يقول بجواز حذفه مع الوصف ، وتقديمه عليه ، وغير ذلك ، وكونه خصص ذلك بالانفصال تخصيص من غير مخصص.

قوله : وكان المرفوع .. الخ. قلت : هذا يلزمه أن فاعله يجب أن يكون منفصلاً ، لا أنه يجوز ذلك ، لكن ما ذُكر في (خِلْتُهُ) و(ظَنَنْتُهُ) وما أشبه ذلك من الخلاف في الاتصال والانفصال يضعف ما اعترضنا به.

قوله: ومما يقطع. قال الدماميني: " لا قطع في ذلك ؛ لاحتمال تعلق الظرف المذكور بفعل مقدر ، أي: (تَرْغَبُ عَنْ آلِهَتِيْ) "[(٢)].

قلت: لا يعني الشيخ بالقطع أنه لا يمكن غير ما ذكر بوجه ، بل يعني أن غير ما أشار إليه ضعيف جداً ، حتى كاد أن يكون عِيًّاً ، وهو كذلك ؛ لأن المتبادر كلام الشيخ. وليس كل احتمال في غير المسائل العظيمة يسقط الاستدلال ، وما أشار إليه في البيت ظاهر ، وإن كان الدماميني نقل عن نجم

---

(١) – الأمالي ٢/٥٨١– ٥٨٢ .

(٢) – تحفة الغريب٢/٢٢٣/ب .

الدين[1] شارح الحاجبية[2] ما يقتضي أن (أَنْتُمَا) مبتدأ ، والجملة الشرطية خبر ، وجواب الشرط مقدر ، دل عليه ما تقدم[3] ، فهو ضعيف جداً ، فانظره.

تنبيه : اسم الفاعل يخالف الفعل ويخالف المصدر ، وأما الفعل فيخالفه من جهات ظاهرة وجهات خفية ، فالخفية : اسم الفاعل يرفع الضمير المنفصل ــ كما تقدم ــ على الصحيح ، وهو مع فاعله مفرد وليس بجملة ، نعم نص أهل البيان على أنه شبيه بالجملة في إفادة التقوِّي[4] ، وإنما لم يكن جملة لوجهين ، الأول : أنه لا يتغير في حال التكلم والخطاب والغيبة ، فأشبه الخالي من الضمير ، كقولنا: (أَنَا عَالِمٌ) ، و(أَنْتَ عَالِمٌ).

قلت : وهذا ضعيف ؛ لأنَّا بينا أن الضمير إنما انفصل لأجل رفع اللبس في ذلك ، وإن كان ضعيفاً. الوجه الثاني : إنما لم يكن مع فاعله جملة لأنه معرف بالإضافة لأنه اسم.

قلت : وهذا أضعف من الأول ، وضعفه جلي. ويخالف المصدر من جهة أن المصدر لا يرفع ضميراً على مذهب البصريين ، وعُلل بأوجهٍ منها: أن المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمع ، ولو رفع ضميراً لمثنى أو جمع ، وبيان ذلك في المطولات فانظر كلام ابن الحاجب[5] وابن عصفور[6] وغيرهما.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم:١٢] ، ذكرها الشيخ رحمه الله في(أَنْ) لما أن تكلم على زيادتها ، وذكر لها أربعة مواضع.

قال بعد ذلك: " وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع كما تجر (مِنْ) والباء الزائدتان الاسم ، وجعل من ذلك ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم:١٢]" قال: " وقال غيره: هي في ذلك مصدرية. ثم قيل: ضُمن (مَا لَنَا) : (مَا مَنَعَنَا) ". قال: " وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به ، ولأن الأصل أن لا تكون (لا) زائدة. والصواب قول بعضهم: إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل"[7] ، فانظره.

---

(١) – نجم الدين سعيد العجمي ، قال عنه السيوطي : " سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد ، شارح الحاجبية ، لم أقف له على ترجمة وشرحه هذا كبير ، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عليه للمصنف ، وفيه أبحاث حسنة " . انظر : بغية الوعاة ٥٩١/١ .

(٢) – لم أتمكن من الوصول إلى هذا الشرح .

(٣) – تحفة الغريب٢٢٣/٢/ب .

(٤) – عروس الأفراح :١ / ٢٤٧ .

(٥) – الأمالي ٥٨١/٢ .

(٦) – شرح جمل الزجاجي : ١٣٨/١ .

(٧) – المغني ٤٦ .

وقد أشرنا إلى ما يتعلق بذلك في سورة / البقرة ، عند قوله: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٤٦] ، فانظره هناك.[1]

قوله تعالى: ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم:١٦] ، ذكرها في الجهة السادسة ، في النوع الثاني منها ، لما أن ذكر اشتراط التعريف لعطف البيان ، والتنكير للحال.

قال : " ومن الوهم في الأول قول جماعة في ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ وفي ﴿ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾ [المائدة:٩٥] ، من ﴿ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾ فيمن نوَّن (كَفَّارَةٌ)[2] أنهما عطفا بيان" .

قال: " وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم ، فيجب عندهم أن يكون بدلاً ، وأما الكوفيون فَيَرَوْنَ أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات" .[3]

قال الفقير إلى ربه: تقدم لنا الكلام على هذه المسألة في (المائدة) ، ونبهنا على أن البصريين لم يتفقوا على ما ذكر الشيخ ، وهذه القاعدة عند أهل الكوفة قد تقدم لنا عليها السؤال مراراً ، فانظر ما تقدم.[4]

قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [إبراهيم:٢١] الآية ، ذكرها في (أَمْ) ، لما أن تكلم على أنها تكون متصلة ، فقال إنها قد تكون بعد همزة التسوية. ثم قال : " نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ ﴾ [المنافقون:٦] الآية ، و ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ الآية"[5] ، فانظره.

---

(١) – الجمع الغريب :٤٣٤/١/١.

(٢) – قرأ ابن كثير وعاصم وأبوعمرو وحمزة والكسائي : (أَوْ كَفَّارَةٌ) منوناً ، ينظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٤٨.

(٣) – المغني ٥٣٧/٥٣٦ .

(٤) – الجمع الغريب : ٢ / ٣٥٦/١ .

(٥) – المغني ٥٣ .

تنبـــيه: همزة التسوية ذكر الشيخ أنه لا يقع بعدها إلا (أَمْ) ، ولا يصح (أَوْ) ، ولحَّن من نطق بذلك ، ونُوزع فيه ، انظر هذه الآية في أول (البقرة)[1] ، فإن البحث المتقدم يأتي في هذه الآية ، والله الموفق.

قـــوله تعالى: ﴿ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا ﴾ [إبراهيم:٢٥] ، ذكرها في الأشياء التي يكتسب الاسم بالإضافة[2] ، وأن من ذلك الظرفية[3] ، انظره.

قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [إبراهيم:٣١] [4] الآية ذكرها في اللام الجازمة ، لما أن تكلم على حذفها في الشعر وإبقاء عملها ، ونقل عن المبرد منع ذلك.

قال: " وأجاز الكسائي في الكلام ما منع المبرد ، لكن بشرط تقدم (قُلْ) ، وجعل منه الآية "[5].

قال : " ووافقه ابن مالك في شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري ، كقوله:

قُلْتُ لِبَوَّابِ .... (البيت)[6]

ثم تعرض للبيت وما يتعلق به"[7]. ثم قال: "والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك : (ائْتِنِيْ أُكْرِمْكَ) ، اختلف فيه على ثلاثة أقوال : أحدها: للخليل وسيبويه : أنه بنفس الطلب ، لما تضمنه من معنى (إنْ) الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

الثاني : للسيرافي والفارسي أنه بالطلب ، لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بـــ(ضَرْبَاً) في قولك (ضَرْبَاً زَيْداً) لنيابته عن (اضْرِبْ) لا لتضمنه معناه .

الثالث: للجمهور : أنه بشرط مقدر بعد الطلب ، [قال:][8] وهذا أرجح ؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل ، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ،

---

(١) – الجمع الغريب : ١١٩/١/١.

(٢) – في (ب) : ذكرها في الأشياء التي تكتسب بالإضافة .

(٣) – المغني ٤٨٥ .

(٤) – وبعده : ﴿يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم:٣١] .

(٥) – المغني ٢٢٨ .

(٦) – سبق تخريجه ص ٤٥.

(٧) – المغني ٢٢٨ .

(٨) – تكملة من (ب) .أي : قول الجمهور أرجح من الأول ، وهو قول الخليل وسيبويه .

وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف ، إما غير واقع ، وإما غير كثير. ومن الثاني[1] ؛ لأن نائب الشيء يؤدي معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط ".

قــال: "وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر ؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع . وأجاب ابنه بأن الحكم (مسند) إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ، فيحتمل أن الأصل : يقم أكثرهم ، ثم حُذف المضاف وأنيب المضاف إليه عنه ، فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أن ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً ، بل المخلصين منهم ، وكُلُّ مؤمنٍ مخلصٍ قال له الرسول أقم الصلاة أقامها. وقــال المبرد: التقدير: (قُلْ لَهُمْ أَقِيمُوا يُقِيْمُوا) ، والجزم في جواب (أَقِيْمُوا) المقدر ، لا في جواب (قُلْ) ، ويرده أن الجواب لابد أن يخالف المجاب : إما في الفعل والفاعل ، نحو(ائْتِنِيْ أُكْرِمْكَ) ، أو في الفعل ، نحــو: (أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ) ، أو في الفاعل ، نحــو: (قُمْ أَقُمْ) ، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضاً فإن الأمر للمواجهة ، و(يُقِيْمُوا) للغيبة. وقيل: /(يُقِيْمُوا) مبني لحلوله محل (أَقِيْمُوا) ، وهو مبني ، وليس بشيء "[2]. وذكرها في حذف لام الطلب ، أي : (لِيُقِيْمُوا).[3]

قال الفقير إلى ربه : يتحصل في حذف لام الأمر وإبقاء عملها أقوال أربعة: لا يجوز ، وهو الظاهر قياساً على سائر الأحرف ، ويجوز بعد فعل أمر من القول ، ويجوز بعد قول مطلقاً ، ويجوز في الشعر.

قوله: وقد اختلف على ثلاثةٍ حصل غيره أربعة[4] ، الثلاثة التي نقل الشيخ والرابع بلام مقدرة ، إلا أنه لا يطرد إلا بِتَجَوُّز ، وتَكَلُّف.

وما اختاره الشيخ هنا ، وصرح بأنه الصحيح في الباب السادس ، اختاره المرادي[5] ، وغيره.

قلت : الأربعة أوجه: الأول: أن ما ذهب إليه القائل بأن الجزم بلفظ الطلب يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له موضع.

قلت: هذا ضعيف. أما أولاً: فإن القائل لم يقل العامل جملة ، بل الطلب والطلب هو فعل الأمر لا الجملة. وأما ثانياً: فقوله لا يوجد ، بل قد قيل به في باب التمييز ، وغيره ، إذا كان التمييز مفسِّراً لجملة.

---

(١) – أي : قول الجمهور أرجح من الثاني الذي هو قول السيرافي والفارسي .

(٢) – المغني ٢٢٨/٢٢٩.

(٣) – المغني ٦٠٥.

(٤) – المسائل المنثورة :١٥٩.

(٥) – الجنى الداني في حروف المعاني ١١٣/١١٤ .

الوجه الثاني: قريب مما ذكر الشيخ ، أن الإضمار أسهل من التضمين.

قلت : قد قالوا الإضمار من باب المجاز ، وقد اختلف إذا تعارض المجاز والإضمار أيهما أولى ، فغاية التضمين أن يكون مجازاً ، وقال الرضي : " وجه كون الطلب متضمناً معنى الشرط أن الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم ، إما لذاته ، أو لغيره ، ومعنى قصده لغيره أن يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ؛ فلذلك وقع التضمين إذا كان مقصوداً لغيره"(١) ، فانظره ،وتأمل كلام المرادي هنا(٢) .

قال: الثالث: أن التضمين يكون لفائدة ، ولا فائدة لتضمين الطلب معنى الشرط ؛ لأنه يدل عليه بالالتزام.

قلت: وهذا أيضاً ضعيف ، لأجل أن التضمين وقع لأجل الجزم ، فكيف يقول لا فائدة؟.

قال: الرابع أن الشرط لابد له من فعل ، ولا يجوز أن يكون فعل الطلب نفسه ، ولا مضمناً معناه فعل الشرط ؛ لما في ذلك من التعسف ، ولا مقدراً بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط.

قلت: هذا الرابع لا يقال إنه مشترك الإلزام في قولنا: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ) ، فإن (مَنْ) وقع التضمين فيها باتفاق منهم(٣)، فيقال له: ما ذكرت بعينه في ذلك يَرِدُ على الجزم بـــ(مَنْ) ؛ لأنهم قالوا: إنما جزمت لتضمنها حرف الشرط ، فيقال: إن الشرط لا بدله من فعل ..الخ ، وجوابهم عن ذلك هو جوابنا ، [والمسألة محتملة لغير ذلك لولا الطول ، إلا أن يقال: إن (مَنْ) جزمت لتضمنها معنى الشرط](٤) ، فإذا قُدِّر الشرط وأزيلت (مَنْ) بقي الشرط والفعل المذكور بعده.

قول الشيخ: لكن التضمين .. الخ. هو المعنى الذي ذكرنا الآن عن المرادي ، ويَرِدُ عليه ما تقدم . قوله وأيضاً ، هذا أظهر الأدلة.. ، وما ناقش به الدماميني بعيد ، فإنه قال: " الظاهر أنه أكثري ، واقع بدليل (عَسَى) و(نِعْمَ) فإنها متضمنة للحرف ؛ لأن حق الحرف أن يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة"(٥).

قلت: هذا يرده (بِعْتُ) و(اشْتَرَيْتُ) فإنها إنشاءات وهي متصرفة . وسنشير إلى ذلك الآن ، إلا أن يقال بعد استعمالهما للإنشاء لا نسلم أنها تتصرف ، بدليل فعل التعجب وإن كان قبل التعجب يكون متصرفاً ، والله أعلم.

---

(١) – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٩٤٤/٤ .
(٢) – الجنى الداني في حروف المعاني ١١٤/١١٣ .
(٣) – في (أ) : باتفاق منه .
(٤) – تكملة من (ب) .
(٥) – تحفة الغريب ٨٤/١/أ

قوله : ومن الثاني .. الخ . هذا معطوف على (من الأول) ، أي: وأرجح من الثاني.[1] وما ذكر أن نائب الشيء يؤدي معناه ، إن كان مراده كُلَّ معناه بَطَلَ بقولنا:(ضَرْبًا زَيْدًا) ، فإنه لا يدل على الزمان وإن كان المراد بعض ما له ، فقد تقدم الآن من كلام المرادي أن الطلب يدل على الشرط بالالتزام ، فإذا ناب منابه أحرى أن يدل عليه.

وانظر مع ما نقلناه عن الرضي . وما رد به بدر الدين على أبيه متمكن.

وقيل: إن هذا مبني على أن التلازم الذي بين الشرط والجزاء تلازم عقلي ، وهذا ممنوع ، بل إنما تقتضي الغلبة كما صرح به ابن الحاجب[2] ، فإن أمر النبي بالصلاة للمؤمنين يقتضي إقامتها غالباً ، وذلك كافٍ. قلت: ولا أضعف من هذا الجواب ، ولو ناقش بأن قال: تقدير الشرط بأن يدل على حصول ذلك في الجملة ، لا على حصوله دائماً ؛ لأنها من باب المطلق ، لا من باب العام /لكان أولى ، لكن العموم مستفاد من الضمائر المذكورة في الآية ، والإشكال باقٍ. نعم ما أجاب به بعض المتأخرين على ما ذكره الدماميني مناسب ، وذلك أن سر العدول إلى هذا التركيب الخاص إشارة إلى أن المؤمنين ينبغي أن يبادروا إلى امتثال أمر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ حتى كان قوله أقيموا الصلاة سبباً لإقامتهم إياها ، لا تتخلف تلك الإقامة عن ذلك القول. وكذلك قولك: (إِنْ تَوَضَّأْتَ صَحَّتْ صَلاَتُكَ) ، يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة ، فتأمله فإنه حسن ، وله نظائر في علم البيان ، كما قالوا في وقوع الخبر موقع الأمر ، وغير ذلك. وما رد به الشيخ على المبرد سبقه به ابن الحاجب في الأمالي[3].

قول الشيخ: وقيل (أقيموا) مبني .. الخ. وقوله ليس بشيء متمكن. فإن القائل الذي ذكر ذلك استدل ببناء المنادى ، وغيره ، ويَرِدُ عليه أمور ، منها: قوله تعالى:﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الصف:١١] فإنهم قالوا بمعنى (آمِنُوا) ، وأيضاً المضارع وقع موقع الأمر في كثير من المسائل ، وضعف [هذا القول][4] بيِّن من كل وجه ، كما ذكر الشيخ.

---

(١) – في (ب) : هذا معطوف على مقدر تقديره أرجح من الأول و من الثاني .

(٢) – الأمالي ٢٣٥/١ .

(٣) – الأمالي ٢٣٥/١ .

(٤) – تكملة من (ب) .

تنبيه: مال الشيخ إلى مذهب الكوفيين في هذا الفصل ، في أن الأمر معرب على تقدير لام الأمر ، واحتج بأمور أكثرها عندي فيه ضعف ، لولا السآمة لذكرت ذلك ، وقد أشرنا إلى نبذة من ذلك عند قوله: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ ﴾ [يونس:٥٨] الآية ، فانظره[١] ، والله الموفق للصواب.

قوله تعالى : ﴿ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم:٣٧] الآية ، ذكرها الشيخ رحمه الله في (إلى) ، لما أن تكلم عن معناها ، فقال في المعنى الآخِر منها : " الثامن التوكيد ، وهي الزائدة ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلاً بقراءة بعضهم (تَهْوَى إِلَيْهِمْ) بالفتح في الواو[٢]، وخُرجت على تضمين (تَهْوَى) معنى (تَمِيل) ، أو على أن الأصل (تَهْوِي) بالكسر ، فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً ، كما يقال في (رَضِيَ) (رَضَا) ، وفي (نَاصِيَة) (نَاصَاة)[٣] قاله ابن مالك[٤] ، وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل".[٥]

قال الفقير إلى ربه: (هَوِيَ يَهْوَى) و(هَوَى يَهْوِي) ، فالأول بمعنى (أَحَبَّ) ، والثاني بمعنى (سَقَطَ) ، أو (مَالَ) ، والأول مُتَعَدٍ ، والثاني يتعدى باللام.

ونقل الشيخ الإمام أبوعبدالله محمد بن مرزوق[٦] عن بعض شيوخه من المشارقة ، أنه كان يشير في بعض مجالسه ويستحسن ذلك ، ويقول: "اتقوا المكسور فإنه يؤدي إلى المفتوح". وكنت مرة ذكرت ذلك لشيخنا الإمام أبي عبدالله محمد بن عقاب[٧] عند تفسيره لكتاب الله العزيز فاستظرف ذلك ،

---

(١) – الجمع الغريب . ٢/ ٦٠٧/٢

(٢) – قراءة علي بن أبي طالب وأبي جعفر ومحمد بن علي وجعفر بن محمد عليهم السلام ومجاهد (تَهْوَى) بفتح الواو ، وقرأ مسلمة بن عبدالله (تُهْوَى إليهم) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٣٨/٢ .

(٣) – قال ابن منظور : نصا : النَّاصِيَةُ : واحدة النواصي . ابن سِيْدة : الناصية ، والناصاة ، لغة طيئية ، قُصَاصُ الشَّعر في مُقدَّم الرأس ؛ قال حُرَيْثُ بن عَتاب الطائي :

لقَدْ آذَنَتْ أَهْلَ اليَمامةِ طَيِّءٌ ... بِحَرْبٍ كنَاصَاةِ الحِصَانِ المُشَهَّرِ

وليس لها نظير إلا حرفين : بادِيةٌ وباداةٌ ، وقَارِيةٌ وقَاراةٌ ، وهي الحاضِرة . ينظر السان العرب مادة (نصا) .

(٤) – شرح التسهيل : ٣ / ٢٤٣ .

(٥) – المغني ٨٧/٨٦ .

(٦) – محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق ، أبوعبدالله ، التلمساني العجيسي المالكي العلاّمة ، ولد سنة ٧١١هـ. توفي سنة ٧٨١هـ . له مصنفات منها : شرح العمدة ، وشرح الشفا. وترجمته في بغية الوعاة :٤٦/١ ، ونفح الطيب ٤٢٠/٥ ، والأعلام ٣٢٨/٥.

(٧) – محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي ، قاضي الجماعة ، أخذ عن ابن عرفة وغيره ، وأخذ عنه محمد بن عمر القلشاني ، وابن مرزوق ، وتتلمذ عليه الرصاع بالمدرسة الستنصرية ، ولازمه ثلاثة عشر عاماً ، حتى توفي ـــ رحمه الله ـــ عام ٨٥٢ هـ . انظر فهرست الرصاع ١٤٠ ، وشرح حدود بن عرفة ٢٢/١.

وذكرت له أن الشيخ رحمه الله ذكر ذلك في شرح البردة. ولما كانت قراءة الفتح في المضارع فعلها متعدٍ جزم الشيخ بأن (إلى) صلة[١].

وقـــولــه : خُرِّجــت .. الخ . هذا التخريج وقع في كلام المعرب[٢] ، ولا شك أنه تعارض مجازان ، التضمين والزيادة ، فكأن الشيخ ارتكب الزيادة لأنها أكثرية ، وما ذكره ابن مالك بعيد جداً[٣] ، وهو مثل ما تأول به قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الْدِّمَاءَ"[٤] ، وذلك أن (الْدِّمَاءَ) منصوب ، و(تُهَرَاقُ) مبني للمفعول ، ولا يصح وقوع نصب على التشبيه بالمفعول به بعد الفعل الصريح على الصحيح ، ولذا تأولوا (الْدِّمَاءَ) على التمييز مع زيادة الألف واللام. قال ابن مالك: بل التأويل أن أصله (تُهَرِيْقُ) مبنياً للفاعل و(الْدِّمَاءَ) مفعول به ثم قلبت الياء ألفاً مثل قولهم: جَارَاة ونَاصَاة. وذكرها الشيخ في الجزء الثاني بغير ما ذكر هنا من الرد وهو حسن ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [إبراهيم:٣٩] ذكرها في لام الابتداء[٥] ، في دخولها في خبر (إنَّ) ، انظره ، وسر تأخيرها عن محلها قد أشار إليه النحويون ، وتأمل ما سر التأكيد بـــ(إنَّ) واللام؟ . وسره ـــ والله أعلم ـــ أن إبراهيم قد قال في غير هذه الآية تعريضاً بالكفار: ﴿ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ ﴾ [مريم:٤٢] ، ومن لازم ذلك إنكار ـــ من تمكن الكفر من قلبه ـــ وجود السمع في معبود سيدنا إبراهيم ؛ فقال صلوات الله عليه: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [إبراهيم:٣٩] ، فنزلهم منزلة المنكر ؛ لأنهم منكرون باعتبار /الحال ، وقد صرحوا بذلك ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾ [إبراهيم:٤٢] ذكرها في الكلام على الجمل بعد النكرات[٦] استطراداً ، لما أن تكلم على آية الأنفال ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً ﴾ [الأنفال:٢٥] ، ذكر الآية لأن تأكيد الفعل بعد النفي قياس ، وأشار إلى مثل ذلك في الآية التي للطلب.[٧]

---

(١) – أي زائدة .

(٢) – الدر المصون : ٢٧٥/٤.

(٣) – شرح التسهيل : ٣ / ٢٤٣ .

(٤) – سنن أبي داوود ، كتاب الطهارة : ١/ ١٠٨ .

(٥) – المغني ٢٣٠ .

(٦) – المغني ٤١٢ .

(٧) – ذكر الشيخ الآية في ثلاثة مواضع أخرى لم يوردها المؤلف وهي : في حرف اللام عند ذكر الخلاف في (لا) في قولـــه تعـــالى

قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [إبراهيم:٤٤] ذكرها في الجملة الرابعة من التي لها محل ، لما أن ذكر الجملة المضافة ، فذكر الآية[1].

قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰٓ أَجَلٍ ﴾ :٤٤] الآية ، ذكرها مثالاً لحذف جملة الشرط ، قال: "وهو مطرد بعد الطلب".[2]

قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ ﴾ [إبراهيم :٤٥] ، ذكرها في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل ، لما أن نقل قول من أجاز كون الجملة فاعلة ، ومثّل ذلك بالآية ، قال: "والصواب خلاف ذلك".[3]

قلت: قد قدمنا الخلاف عند قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم ﴾ [يوسف : ٣٥] الآية ، وهذه الآية ليس فيها دليل ؛ لأن الضمير فيها يعود على ما يفهم من السياق ، وعلى أصل الشيخ ــ رحمه الله ــ يكون الفاعل اسماً مضافاً إلى لفظ الجملة هو الفاعل ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾ [إبراهيم : ٤٦] [4] الآية ، ذكرها في فصل اللام ، لما أن تكلم على لام الجحود ، وذكر شرطها أن تقع بعد كون منفي[5] ، كما هو معلوم في محله ، وذكر كلام النحاس[6] ، وقد قدمناه في (آل عمران)[7] ، وذكر أن هذه اللام تفيد توكيد النفي ، وأن أصل ذلك عند الكوفيين (مَا كَانَ يَفْعَلُ) ، ثم أدخلت اللام زيادة للتأكيد لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء في (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ) ، فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب غير جارٍ ، ولو كان جاراً لم

: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال:٢٥] (المغني ٢٤٧). وفي حرف النون عند الحديث عن نون التوكيد وتوكيد المضارع جوازاً (المغني ٣٣٠) . وفي الباب الثامن في ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية (المغني ٦٤٣) .

(١) – المغني ٤٠١.

(٢) – المغني ٦١١.

(٣) – المغني ٣٩٥.

(٤) – وبعده : ﴿ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ ﴾ [إبراهيم : ٤٦]

(٥) – المغني ٢١٥.

(٦) – ذكر الشيخ قول التحاس : " والصواب تسميتها لام النفي ؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار " المغني ٢١٥.

(٧) – الجمع الغريب:٢/ ٢ /٥٣٠.

يتعلق بشيء لزيادته ، وذكر أن وجه إفادة التأكيد عند البصريين أن الأصل (ما كان قاصداً للفعل) ، ونفي القصد أبلغ من نفي الفعل.[1] قال: " ولهذا كان قوله:

يَا عَاذِلاَتِي لاَ تُرِدْنَ مَلاَمَتِي   إنَّ الْعَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بَأَمِيرِ[2]

أبلغ من (لا تلمنني) ؛ لأنه نهي عن السبب. وهي عندهم حرف جر متعلق بخبر (كان) المحذوف ، والنصب بــ(أَنْ) مضمرةٍ وجوباً. ثم قــال : " وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ ﴾ الآية ، في قراءة غير الكسائي ، بكسر اللام الأولى وفتح الثانية[3] ، أنها لام الجحود ، وفيه نظر ؛ لأن النافي على هذا غير (مَا) و(لَمْ) ، ولاختلاف فاعل (كَانَ) و(تَزُول) ، والذي يظهر لي أنها لام (كَيْ) ، وأنَّ (إنْ) شرطية ، أي: وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه ، وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام ، المشبهة في عظمها الجبال ، كما تقول: أَنَا أَشْجَعُ مِنْ فُلاَنٍ وإنْ كَانَ مُعَدًّاً لِلنَوَازِلِ ".[4]

قال الفقير إلى ربه: ما ذكر من مذهب الكوفيين هو الجاري على قولهم تفيد توكيد النفي ، وأما قول البصريين فإنما جاء فيه التوكيد لأجل نفي السبب ، لا لأجل اللام.

وأورد على قول البصريين بأن فيه حذف خبر (كان) . والجواب بأن معمول الخبر مذكور ، فكأن الخبر لم يحذف . وأورد أيضاً على قول البصريين في كونهم قدروا الخبر (مُرِيداً) وما أشبهه، ثم إنهم علقوا به اللام ، ومن المعلوم أن اللام في (مُرِيداً) وما أشبهه إنما هي مقوية ، والمقوية زائدة ، فيلزم زيادة هذه اللام مع أنهم قالوا بعدم زيادتها ، ويلزم أيضاً تعلق الحرف الزائد، وهو لا يتعلق.

قلت: قد تقدم لنا الجواب عن هذا في سورة البقرة عند قوله: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة:٩١] ، وتقدم لنا من كلام الشيخ أن الزائد على نوعين ، زائد غير مقوٍ فلا يتعلق ، وزائد مقوٍ فيه شائبتان فلذلك صح تعلقه فتأمل ذلك هناك[5].

---

(١) – ينظر في الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٩٣/٢ .

(٢) – البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٧٤/٣، والمغني ٢١١/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٦١/٢ . ولم أقف له على نسبة.

(٣) – (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية قراءة غير الكسائي ، أما قراءة الكسائي فهي (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، ينظر (السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٣) ، و (الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٧/٣).

(٤) – المغني ٢١٥.

(٥) – الجمع الغريب : ٢/١ / ٢٥٣.

فإن قلت: ما رد به الشيخ أن النافي غير (مَا) مسألة خلاف ، وقد قسم بعضهم النافي إلى ثلاثة أقسام ، قسم يصح هنا باتفاق ، وهو (مَا) ، وقسم لا يصح باتفاق ، وهو (لاَ) و(لَنْ) و(لَمَّا) ، وقسم مختلف فيه بين المتأخرين ، وهو (إِنْ) ، فإن عبارة ابن مالك تشمله ، والآية تدل على ذلك.

قلت: ما ذكر الشيخ هنا هو الصواب ، أما عبارة ابن مالك في كتبه فلابد من تخصيصها بالصورة المتفق عليها ، فلا يستدل بها. / وأيضاً نَصُّ المتقدمين لا يوافقه ، وأما الآية فهي محل نزاع ، فلا يستدل بها. وما رد به الشيخ أيضاً من اختلاف الفاعل ظاهر ، وإن كان وقع في كلام بعض المتأخرين القول بجواز ذلك ، وجعله دليلاً على ذلك. قلت: ولا حجة في ذلك ؛ لأن الآية محتملة. لا يقال إن التأويل الذي ذكر الشيخ من كون الجواب محذوفاً و(إِنْ) شرطية بعيد ، والظاهر أن (إِنْ) نافية ، ولا عدول عن الظاهر. لأنا نقول لا عدول عن الظاهر إذا لم تعارضه مخالفة القواعد. والله أعلم.

تنبيه: وقع في كلامهم هنا سؤال في الجمع بين القراءتين ، كما وقع ذلك في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ ﴾ [الأعراف:١٩٤] ، في قراءة من شَدَّدَ ومن خَفَّفَ ، وذلك أن قراءة الكسائي تفيد أن مكرهم تزول منه الجبال ، وما ذاك إلا لعظمه وكثرته ، وقراءة الجماعة تفيد أن مكرهم لا تزول منه الجبال ، وما ذاك إلا لضعفه ، فما الجمع بين هاتين القراءتين ؟

ويظهر لي أن الجواب من كلام الفاسي[(١)] ، شارح الشاطبية ، فإنه لما أن تكلم على قول الشاطبي

وفي (لِتَزُولَ) الفتح وارجعه راشداً .... [(٢)]

وقرر القراءتين قال : " والوجه في قراءة من قرأ في (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأولى ورفع الأخيرة ، أنه جعل (أَنْ) مخففة من الثقيلة ، وجعل اللام المفتوحة هي الفارقة ، والتقدير : وإن كان مكرهم ، والمعنى: أنهم لو مكروا بالجبال لزالت من عظم مكرهم ، ومع ذلك لا يقدرون على إزالة ما أراد الله من ثبات الحق . والوجه في قراءة من قرأ (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الأخيرة ، أنه جعل (إِنْ) نافية ، والمعنى ما كان مكرهم ليزيل ما جعله الله في ثباته كالجبال ، من أمر الدين والشرائع". فعلى هذا التقدير الذي أشار إليه يكون الجواب عن السؤال ظاهراً ؛ لأن معنى الآية على قراءة

---

(١) – الفاسي : أبوعبدالله جمال الدين محمد بن الحسن بن محمد الفاسي المقرئ ، كان إماماً متفنناً ذكياً ، بصيراً بالقراءات وعللها ، مشهورها وشاذها ، انتهت إليه رئاسة الإقراء في حلب . من مصنفاته : شرح الشاطبية المسمى "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة" توفي سنة ٦٥٦ هـ . وترجمته في تذكرة الحفاظ ١٤٣٨/٤ ، و غاية النهاية ١٢٢/٢ ، وشذرات الذهب للعماد الحنبلي ٢٨٣/٥ ، والأعلام ٨٦/٦.

(٢) – سبق تخريجه ص ٣٨.

الإثبات أن الله تعالى أثبت في العالم ما أراده من إظهار نصر نبيه وعموم شرعه ، ولا لهم على معارضة ذلك طاقة ، ولو كان مكرهم بلغ حاله إلى أن تهتز الجبال منه. وعلى قراءة النفي المعنى ما كان مكرهم يزيل ما أراد الله تعالى ، وجعله كالجبال من أمر الدين والشرائع ، وإن كان مكرهم بلغ في النهاية أن تزول منه الجبال ، والمعنى على هذا ظاهر ، إلا أن في عبارة الفاسي ما يقتضي أن المعنى إنما يتم على تأويل (زَالَ) بالرباعي ، وهو بعيد من الآية.

وانظر أبا حيان ، فإنه ذكر قريباً من هذا السؤال[1] ، إلا إني لم ألخص من جوابه شيئاً ، واعتقدت أن الكلام فيه فساد ، والله الموفق.

وانظر كلام ابن الحاجب[2] ، فإنه أجاب بجواب حسن.

قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم:٥٢] ذكرها في حذف المبتدأ ، دليلاً لحذف المبتدأ في قوله : ﴿ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ ﴾ [الأحقاف:٣٥] انظره[3] .

قال الفقير إلى ربه هذا آخر ما رأيت من هذه السورة الكريمة العظيمة ، أعاد الله علينا من بركاتها بمنه وفضله. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

---

(١) – البحر المحيط ٤٢٦/٥ .

(٢) – الأمالي ٢٦٠/١ .

(٣) – المغني ٥٩٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

سورة الحجر

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة أعاد الله بركتها ذكر الشيخ منها أربع آيات ، فأولها:

قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ [الحجر:٢] **الآية ، ذكرها في موضعين : في (الراء)[(١)] ، وفي (الميم)[(٢)].**

فأما الراء فلما أن تكلم على (رُبَّ) ، وحصل فيها ثلاثة أقوال في معناها ، ثالثها للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ، واختار الشيخ الثالث. قال: " فمن الأول قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ الآية ، وفي الحديث (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا)"[(٣)] قال: " وسُمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان : (يَا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَيَا رُبَّ قَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ)" قال: " وهو مما استدل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي ، ثم قال بعد ذلك : "ووجه الدليل في الآية والحديث والمثال /أن الجميع سيق للتخويف ، ولا يناسب ذلك التقليل[(٤)] ، وأنشد عليه:

---

(١) – المغني ١٤٢.

(٢) – المغني ٣٠٤.

(٣) – صحيح البخاري : باب التهجد : ٢٥/١

(٤) – المغني ١٤٢.

(أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ .. الخ)[1]

وقال في آخر الراء : " ومن دخول (رُبَّ) على الفعل المستقبل الآية ، وقيل: هو مؤول بالماضي ، على حد ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ [الزمر:٦٨] ، وفيه تكلف ؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبر به عن ماضٍ متجوَّز به عن مستقبل ، والدليل على صحة استقبال ما بعده قوله :

(فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ............)[2]

انظره.[3]

الموضع الثاني : لما أن تكلم على (مَا) الكافة عن عمل الجر ، قال: " وتتصل بأحرف وظروف ، فالأحرف أحدها (رُبَّ) " ، قال: " وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي كقوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ[4]

لأن التقليل والتكثير إنما يكونان فيما عُرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثَم قال الرماني في ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾ : " إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي ، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً ، مثل ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ ، وقيل: التقدير ربما كان يود وتكون (كَانَ) هذه شأنية ، وليس حذف (كَانَ) بدون (إِنْ) و(لَوْ) الشرطيتين سهلاً ، ثم الخبر حينئذٍ هو(يَوَدُّ) مخرج على حكاية الحال الماضية ، فلا حاجة إلى تقدير (كَانَ) ".[5]

---

(١) – البيت من الطويل ، وهو لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢٦٦/٢، و له أو لعمرو الجني في الخصائص ٣٣٣/٢ وخزانة الأدب ٣٨١/٢ ،. وتمامه :

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَ ذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

(٢) – البيت من الوافر ، وهو لجحدر بن مالك في شرح شواهد المغني ٤٠٧/١ ، و خزانة الأدب ٢٠٩/١١ ، وتمامه :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

(٣) – المغني ١٤٥.

(٤) – البيت من المديد ، وهو لجذيمة الأبرش في الكتاب ٥١٨/٣ ، والأغاني ٢٥٧/١٥ . وخزانة الأدب ٤٠٤/١١.

(٥) – المغني ٣٠٥/٣٠٤.

قلت: معلوم أن (رُبَّ) فيه خمسة أقوال ، في إفادتها التقليل أو التكثير ، والتعرض للأقوال وتوجيهها يطول هنا. [1]

قول الشيخ: وبه استدل الكسائي..الخ ، قلت: بيانه أن الضمير في موضع نصب ، ولا يصح هنا أن يكون في موضع خفض ؛ لأن الإضافة تكون في ذلك محضة ، فيلزم دخول (رُبَّ) على المعرفة.

قلت: وفي هذا الدليل نزاع معلوم ، وباقي الكلام بيِّن ، ودخولها على المستقبل مختلف فيه ، والصواب ما ذكر الشيخ.

وانظر أبا حيان هنا[2] ، فإنه أشبع من كلام الشيخ ، وانظر كلام صاحب التلخيص في (لَوْ) ، فإنه ذكر الآية مثالاً لذكر المضارع موضع الماضي[3] ، ونقل شارحه الخلاف الذي نقل الشيخ في دخولها على المضارع ، وذكر أن الفعل الذي يتعلق به (رُبَّ) محذوف إذا جعلت (مَا) مجرورة بها[4] ، وفيه نظر واضح ، وجعل أيضاً مفعول (يَوَدُّ) مقدراً دل عليه (لَوْ كَانُوا مُسْلِمِيْنَ) ، إن كانت (لَوْ) للتمني ، وإن كانت مصدرية فهي[5] مفعول.

قلت: ولا يبعد أن يكون مفعولاً على أصل الكوفيين في الحكاية بما فيه معنى القول ، فتأمله. وذكر أن الحكاية هنا روعي فيها المعنى ، ومقتضى الظاهر أن يقال: لَوْ كَنَّا مُسْلِمِيْنَ. قلت: وقد تقدم لنا من هذه آيات ، وهو أكثري في القرآن ، وانظره فإن فيه زيادات ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ ﴾ [الحجر:٤] [6] الآية ذكرها الشيخ ــ رحمه الله ــ في الجزء الثاني ، لما أن تكلم على [أَنَّ][7] الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، وبعد المحتمل محتملة ، وقيد ذلك بما إذا وجدت الشروط وفقدت الموانع ، وقسم المسألة إلى ما تمتنع فيه الحالية والصفة ، وإلى ما تتعين فيه الصفة أو العكس ، وإلى ما يجوز فيه الأمران ، قال في آخر المسألة : " والرابع ما يُمنع أحدهما دون الآخر ، ولولا المانع لكانا جائزين ، وذلك نحو(مَا جَاءَنِي

---

(١) – انظرها في شرح التسهيل : ١٧٤/٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٤٧.

(٢) – البحر المحيط ٤٣٢/٥ .

(٣) – تلخيص المفتاح ص٨٣ .

(٤) – المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ص ٣٤٠ .

(٥) – في (ب) : " فهو " .

(٦) – وبعدها : ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [الحجر:٤] .

(٧) – تكملة من (ب) .

أَحَدٌ إلاَّ قَالَ خَيْرَاً) ، فإن جملة القول كانت قبل وجود (إلاَّ) محتملة للوصفية والحالية ، فلما جاءت(إلاَّ) امتنعت الوصفية ، ومثله: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء:٢٠٨] ، وأما ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [الحجر:٤] فللوصفية مانعان ، (الواو) و(إلاَّ) ، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً ، وكلام النحويين بخلاف ذلك. وقال الأخفش: ولا يفصل بين الموصوف وصفته بـــ(إلاَّ) ، فإذا قلت:(مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إلاَّ رَاكِبٌ) فالتقدير: (إلاَّ رَجُلٌ رَاكِبٌ) ، يعني أن (رَاكِبَاً) صفة لبدل محذوف ". قال: "وفيه قبح ؛ لجعلك الصفة كالاسم ، يعني في إيلائك إياها العوامل ، قال الفارسي: لا يجوز (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ قَائِمٍ) ، بخفض قائم على الصفة ، فإن نصبته /على الحال جاز ، ومثل ذلك قوله :

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُه[(١)]

فإن جملة (تَخْشَى عَلَيَّ) حال [من الضمير في (قَائِلَةٍ) ، ولا يجوز أن يكون صفة لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يصح أن يوصف قبل العمل".[(٢)]

وذكرها الشيخ ــ رحمه الله تعالى ــ في حرف الواو ، لما أن تكلم على الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها ، لتأكيد وصفها بموصوفها ، وإفادة][(٣)] اتصافه بها أمر ثابت . قـــال : " وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده ، وحملوا على ذلك مواضع ، الواو فيها كلها واو الحال ، نحــو : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا ﴾ [البقرة:٢١٦] الآية[(٤)] ، ﴿ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ ﴾ [الكهف:٢٢] ، ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ ﴾ [البقرة:٢٥٩] الآية[(٥)] ، ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ ﴾ [الحجر:٤] الآية. قـــال : " والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران : أحـــدهما : خاص بها ، وهو تقدم النفي . والثاني : عام في بقية الآيات ، وهو امتناع الوصفية ، إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ، ولهذا جازت عند تقدمها عليها في نحو: (فِي الدَّارِ قَائِمَاً رَجُلٌ) ، وعند جمودها ، نحــو: (خَاتَمٌ حَدِيْدَاً) ، و(مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُل) ، ومانع

---

(١) – البيت من الطويل ، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٨٢١/٢ ، وفي شرح أبيات مغني اللبيب ٣١٥/٦.

(٢) – المغني ١٤١.

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – والشاهد في قوله بعد ذلك : ﴿وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ .

(٥) – والشاهد في قوله بعد ذلك : ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ﴾ .

الوصفية في هذه الآية أمران : أحـــدهما : خاص بها ، وهو اقتران الجملة بـــ(إلاَّ) ، إذ لا يجوز التفريغ في الصفات ، لا تقول :(مَا مَرَرْتُ بَأَحَدٍ إِلاَّ قَائِمٍ) نص على ذلك أبو علي وغيره . الثاني : عام في بقية الآيات ، وهو اقترانها بالواو".[1]

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ : ولم ير الزمخشري وأبو البقاء .. الخ . قيل : ما قالاه مخالف لإجماع النحويين ، فلا يلتفت إليه ، على أن ابن هاني[2] نقل قولاً بالجواز ، قياساً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قوله :

(هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ....)[3]

فإن كان القول بعد الإجماع ، فلا يلتفت إليه ، فانظره.

قوله: قال الأخفش .. الخ ، قيل : ما ذكره الشيخ هنا يناقض ما قاله في آخر الجمل التي لها محل ، فإنه لما أن تكلم على الجملة وأنها قد تكون في محل نصب على الاستثناء ، قال: وليس من ذلك (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ) ؛ لأن هذا الاستثناء مفرغ من أحوال ، والجملة حال من (أَحَدٍ) باتفاق ، وصفة له عند الأخفش ، هذا كلام نص في أن الجملة صفة عند الأخفش ، فكيف ذلك؟ وقد نقل عن الأخفش ما رأيت هنا.

قلت : والاعتراض ظاهر أنه وارد عليه ، ومن حسَّن به الظن تأول له أن الضمير في قوله: (صفة له) ، يعود على الأحد المقدر ، فيكون في كلامه الاستخدام[4] ، من باب عندي درهم ونصفه ، ويؤيد

---

(١) – المغني ٣٥٣.

(٢) – محمد بن علي بن هانئ السبتي ، أبو عبدالله ، كان فقيهاً محدِّثاً عارفاً بالعربية والأدب ، قيَّد على كتاب مالك تقييداً حسـناً ، آخر الحفاظ بعلم العربية بالمغرب ، له من التصانيف : " شرح التسهيل " و " إنشاد الضوال وإرشاد السؤّال " في لحن العامة وكتاب "قوت المقيم" و " الغرة الطالعة في شعراء المائة السابعة " ، وغيرها . توفي سنة ٧٣٣ هـ . ترجمته في بغيـة الوعـاة ١٩٢/١ ، و درة الحجال في أسماء الرجال ١١٢/٢ ، نفح الطيب ٢٤٥/٦ .

(٣) – البيت من الطـويل ، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢ ، وشرح أبيـات مغـني اللبيـب ٣٦٠/٧ ، وخزانة الأدب ٤٩٩/٧ . وتمامه :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ ... وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

ويروى : هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

(٤) – الاستخدام هوأن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره معناه الآخر ، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما وبالآخر الآخر . ينظر الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني : ٤١/٦.

ذلك ما نقل عن الأخفش هنا ، فتأمله ، وتأمل كلام الزمخشري في قولـــه: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ [النساء:١٥٩] الآية[1] مع ما هنا.

قلت : وأقوى ما يناقض به الشيخ كلامه ما ذكر في الجملة المعترضة ، لما أن تكلم على آية (النحل) ، وقال : " لا يعمل ما قبل (إلاَّ) في ما بعدها[2]" إلى آخر ما ذكر ، فإنه قال: "وتابعاً لمستثنى منه ، ومَثَّل ذلك بقوله: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدَاً فَاضِلٌ) ، وجعل (فَاضِلاً) صفة لما قبل(إلاَّ) ، فانظره.

وقول الشيخ : ومثله قول الشاعر .. الخ ، قلت: المثلية عند الشيخ في كون الحال صحيحة ، والصفة لا تصح ، فدل على أن الحال والصفة قد يجتمعان ، وقد ينفردان باعتبار المواضع ، وهو ظاهر. ولقائل أن يقول : لا تمتنع فيه الوصفية ، فإن المسألة مختلف فيها في عمل اسم الفاعل ، وأيضاً فإنما ذلك في العمل الصريح ، وهذا أضعف ، فتأمله. وما ذكرنا عن الشيخ في الموضع الثاني موافق لما ذكرنا في الآية ، وهو بين ، وانظـــر قـــولـــه : ﴿ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ [آل عمران:١٨٤] ، فإن البحث واحد.

تنبيه : قول من قال الحال خبر في المعنى مشكل صناعة ومعنى . أَمَّا المعنى فلا شك في التغاير ، فإن النسبة مختلفة قطعاً ، وأَمَّا الصناعة فقد يقع الشيء خبراً ولا يقع حالاً ، ونظيره (فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ) ، فيصح أن يكون خبراً ، ولا يصح أن يكون حالاً ، وإن كان التخصيص واقعاً ، وكذلك الجمل الإنشائية ، على الصحيح في صحتها خبراً ، وعدم صحتها حالاً على المشهور.

قـــوله تعـــالى : ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى ﴾ [الحجر:٦] الآية ، ذكرها في (لا) الزائدة ، دليلاً على أن القرآن كله كالسورة الواحدة ، بدليل أن جواب هذه الآية ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم:٢].[3]

---

(١) – الكشاف ١٧٦/٢.

(٢) – في (أ) : "بعده" .

(٣) – ذكر ابن هشام قول الشاعر :

أبى جودُهُ "لا" البخلِ واستعجلت به "نعم" من فتىً لا يمنعُ الجودَ قاتلَه

ثم قال :" وكما اختلف في "لا" في هذالبيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل أحدها : قوله تعالى : ﴿ژ ژ ڑ ڑ ﴾ [القيامة : ١] فقيل : هي نافية ، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين : أحدهما :أنه شيء تقدم ، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث ، فقيل لهم ليس الأمر كذلك ، ثم استؤنف القسم ، قالوا : وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى ، نحو : ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ

قلت: كثيراً ما يطلقون هذا الكلام ، وفيه نظر، ومن أطلقه من /المحققين لا يعني به إلا إنه لشدة بلاغته مرتبط ارتباطاً بليغاً ، كارتباط أجزاء الكلمة ، حتى إنَّ العاقلَ الفطنَ لا يتفطنُ إلى الخروج عن آية إلى آية أخرى إلا بتدبر وإمعان نظر ، وأما فهم غير هذا ففيه نظر لا يخفى ، فكيف يصح للشيخ الاستشهاد بمثل ذلك.

قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الحجر:٣٠] الآية[١] ، ذكرها الشيخ في (كُلّ) ، لما أن تكلم على أنها تكون تأكيداً للمعرفة ، ونقل عن الأخفش والكوفيين أو لنكرة محدودة[٢]. قال : " وعلى القولين ففائدتها العموم ، ويجب إضافتها إلى مضمر راجع إلى المؤكَّد ، نحو : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر:٣٠] ". ثم نقل عن ابن مالك أن الظاهر قد يخلف ذلك، كقوله:

* يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ *[٣]

قال: " ورد عليه أبوحيان ، فزعم أن (كُلاًّ) في البيت نعت". قال: "وليس قوله بشيء لأن التي ينعت بها دالة على الكمال لا على العموم في الأفراد".[٤]

قلت: تأكيد النكرة فيه خلاف معلوم ، والمسألة ثلاثية الأقوال ، مشهورها المنع.

وقوله: وتجب إضافتها إلى مضمر ، هذا هو الصحيح خلافاً لمن زعم خلاف ذلك ، بل وقع في كلام الزمخشري في غير هذه الآية ، وقد نقل الشيخ أن غيره نقل الإجماع على ذلك.

لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر : ٦] وجوابه ﴿ک ک ک گ گ ﴾ [القلم : ٢] . المغني : ٢٥٠ .

(١) – وتمام الآية قوله تعالى : ﴿ □ □ ﴾ وهي موضع الشاهد .

(٢) – ذكر الشيخ الآية في موضع آخر لم يورده المؤلف وهو في الباب الرابع ، في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، في الحادي عشر منها ، (ألفاظ التوكيد) المغني ٤٨١.

(٣) – البيت من البسيط ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٤٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١٨٥/٤ ، وشرح شـــواهد المغـــني ٥١٨/٢ ، وخزانة الأدب ٣٥/٩ ، و لكثير عزة في الدرر ٣٣/٦ ، و المقاصد النحوية ٨٨/٤ ، و ليس في ديوانه . وتمامه :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم   يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(٤) – المغني ١٩٨.

قول الشيخ: وليس قوله .. الخ. قال الدماميني: " بل هو شيء ظاهر حسن ؛ لأنه يصير تفضيلاً إما على دون الكمال ، وإما إرادة العموم فيلزم عليه التفضيل على الكامل في الشبه والناقص"(١). والله أعلم.

تنبيه: والآية الكريمة ذكرها التفتازاني في توكيد المسند إليه ، وذكر سر التوكيد بـ(أَجْمَعُونَ) ، وانظر كلامه في هذا الأصل ، فإنه كلام محقق(٢) ، إلا ما ذكر في (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا) فإن فيه بحثاً لا يخفاك على أصول أهل النحو ، وكونه زعم أن المثنى نص في مدلوله مردودٌ ، ولولا الإطالة لجلبته.

قــوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر:٤٢] ، ذكرها في الجهة الثامنة ، أن يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه(٣) ، ثم قال : " السادس قول كثير من النحويين في قولــه تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِى ﴾ الآية : إنها دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل ، والصواب أن المراد بالعباد المُخْلَصون لا عموم المملوكين ، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية (سبحان)(٤) : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء:٦٥] ونظيره المثال الآتي".(٥)

قال الفقير إلى ربه: معلوم ما في هذه المسالة من الأقوال والاضطراب ، فقيل: يجوز الاستثناء ، فيخرج الأكثر ، ويبقى الأقل ، وقيل: لا يجوز إلا المساوي لا الأكثر.

وأحسن ما قيل في الاستدلال على إبطال تعيين الأقل أن قوله: ﴿ إِنَّ عِبَادِى ﴾ الآية ، وقوله: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾ [ص:٨٢] الآية الاستثناءان في الآيتين إما أن يكونا متساويين ، أو لا.

فإن قيل: بالأول صح استثناء المساوي ، وإلا صح استثناء الأكثر. وقيل: لا يجوز إلا الأقل. وقيل: لا يجوز عقد تام في العدد ، أو ما أشبه العقد ، بل يجوز أقل من ذلك العقد. وقيل: إن كان العدد صريحا فلا يجوز استثناء الأكثر ، وإلا جاز ، فلا يجوز (أَلْفٌ إِلاَّ سَبْعَمِائَةٍ) ، بخلاف (عَبِيْدِي أَحْرَارٌ إِلاَّ

---

(١) – تحفة الغريب ١/٧٢/ب .

(٢) – المطول ص ٢٤٢ .

(٣) – المغني ٥٦٢.

(٤) – قال آية (سبحان) ، لأن أول سورة الإسراء قوله تعالى : ﴿ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ... ﴾ [الإسراء : ١].

(٥) – المغني ٥٦٢.

الصَّقَالِبَة[1]) ، وكل قائل يقول إن اللغة ثبتت بذلك ، وتتبع هذه الأقوال فيه طول ، ولم يحفظها ابن عصفور ، انظر الأبذي شارح الجزولية.

قول الشيخ : دليل على جواز استثناء .. الخ. قلت : اعلم أن المستثنى إما أن يكون [أكثر من المستثنى منه ، أو مساوياً له ، أو أقل. فالقسم الأول لا يتصور ، ولا يعقل بإجماع من العقلاء ، وعبارة الشيخ ، حتى قيل الصواب إسقاط قوله من الأقل. وأما][2] القسم الثاني فمن العلماء من نقل فيه الإجماع بين أهل اللغة ، ومن الفقهاء من يذكر في ذلك خلافاً ، وبنوا عليه مسائل فقهية. وأما استثناء الأكثر وإبقاء الأقل فهو محل الخلاف المذكور / في كلام الشيخ ، والدليل من الآية أشار إليه كثير من النحويين ، وذكره أهل الأصول ، حتى أشار إليه ابن الحاجب في أماليه[3] ، وقرره بعض شراحه، فإن (مِنْ) في الآية للبيان ؛ لأن الغاوين كلهم اتبعوه ، والغاوون أكثر بدليل ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ ﴾ [يوسف:١٠٣] الآية[4] ، فيقال: الأكثر ليس بمؤمن ، وكل من ليس بمؤمن غاوٍ ، وينتج والأكثر غاوٍ.

قلت: هذا الظاهر أنه من الشكل الأول ، فيقال الصغرى لا تدل عليها الآية ؛ لأن الآية دخل السلب فيها على العموم ، فتكون جزئية سالبة ، والصغرى موجبة معدولة ، والجزئية السالبة لا تستلزمها ، وإن سلمنا أن الآية كلية سالبة ، فلا تدل أيضاً على الموجبة المعدولة بوجه ، وما يحومون به من الجواب لا يتم ، ثم إنه فرق بين أكثر العباد غاوٍ ، وبين الغاوون أكثر العباد ، فإن ادُّعِيَ العكس صارت النتيجة جزئية ، فتأمله. وفي هذا نظر ، فإن ادعوا أن الغاويين أكثر ، فهي في قوة الجزئية ، فتنعكس النتيجة حينئذٍ كنفسها. وبعد أن كتبت هذا وقفت على كلام للتفتازاني في طرته على العضد ، وقرر في آخر كلامه أن الآية إنما هي موجبة معدولة المحمول ، أو سالبة المحمول ، ولا يصح أن تكون لسلب الحكم عن الأكثر بالإيمان حتى تبقى المساواة ؛ لأنه لا يكون فائدة لذكر الأكثر حينئذٍ.

قلـــت: تأمل هذا الكلام ، فإن فيه ما يقتضي الفرق بين السالبة وبين الموجبة السالبة المحمول ، وهو كذلك عند حذَّاق المتأخرين. والموجبة السالبة المحمول عندهم ما سُلب فيها محمولها عن موضوعها ،

---

(١) – (الصقالبة) جيل حمر الألوان صُهْب الشعور يتاخمون الخَزَر وبعض جبال الروم . كذا في لسان العرب (صقلب) ، ومعجم البلدان (باب الصاد والقاف وما يليهما) .

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – الأمالي ٥٣١/٢.

(٤) – الآية : ﴿□ □ □ □ □ □ □ ﴾ [يوسف : ١٠٣].

ثم أثبت ذلك السلب للموضوع ، فتشتمل على مفهوم السالبة مع أمرٍ زائد ، وهو إثبات سلب المحمول عن الموضوع ، هذا نص الشريف الجرجاني[1] في حاشيته على العضد. انظر العقباني[2] هنا.

وقوله: والصواب. أشار إليه ابن عصفور[3] في كتبه[4] ، وهو ظاهر ، ويؤيده أن عُرف القران إنما يقال العباد في ذلك للتعظيم ، إلا إن وقع مفرداً موصوفاً. وأجاب غيره بأن (العبد) يطلق على الملائكة وغيرهم.

قوله: بدليل سقوطه .. الخ. قيل هذا مما لا يصح إدخاله في هذه الجهة ، والأخرى أن يحمل الكلام على شيء وفي مواضع أُخر ما يشهد بخلافه ، فتأمله. والمثال الثاني الذي نظَّر به هذه الآية المتقدمة في سورة هود ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [هود:٨١] الآية[5].

قوله تعالى: ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحجر:٥١] الآية ، إلى قولــه: ﴿ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾ [الحجر:٥٢] ، ذكرها الشيخ ــ رحمه الله ــ في أول الجمل التي ليس لها محل ، لما أن تكلم على الجملة المستأنفة ، وفرَّق بين الاستئناف عند أهل العربية وأهل البيان ، وذكر من ذلك آيات. قال: "ومن الاستئناف البياني قوله : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ الآية "[6] ، فانظره. ويأتي إن شاء الله غيرها من الآيات ، ونتكلم عليها بأشبع من مما هنا.

قــوله تعــالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر:٩٤] الآية ، ذكرها في فصل التدريب في (مَا) ، قال فيه:"الأظهر في ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ المصدرية ، وقــيل : موصولة ، قــال ابن الشجري: فيه

---

(١) – علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني ، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية ، له نحو خمسين مصنفاً منــها : التعريفات ، والحواشي على المطوَّل وغيرها ، توفي سنة ٨١٦ هــ . وترجمته في بغية الوعاة ١٩٦/٢ .

(٢) – أبو القاسم ويكنى بأبي الفضل أيضاً ، قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني التجيبي ، قرأ على والده وغيره . ولي قضاء تلمسان . توفي سنة ٨٥٤ هــ . وله مختصر في أصول الدين . ترجمته في فهرست الرصاع ص ٤١ ، الضوء اللامــع ١٣٧/٦ ، وكفاية المحتاج ص ٢٨١.

(٣) – في (ب) : " ابن الحاجب " .

(٤) – ينظر المقرب : ٢٣٤

(٥) – وتمام الآية قوله تعالى : ﴿ □ □□ □ □ □□ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [هود:٨١] .

(٦) – المغني ٣٧٠.

خمسة حذوف ، والأصل (بما تؤمر بالصدع به) ، فحُذفت الباء[1] ، فصار بالصدعه ، فحُذفت (أل)[2] لامتناع اجتماعها مع الإضافة ، فصار (بصدعه) ، ثم حذف المضاف كما في : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [الكهف:٨٢] ، فصار (به) ، ثم حُذف الجار كما قال عمرو بن معدي كرب[3]:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ .... (البيت)[4]

فصار " تؤمره " ، ثم حُذفت الهاء كما حُذفت في ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ﴾ [الفرقان:٤١] وهذا تقدير ابن جني".[5]

وذكرها الشيخ في الجهة الخامسة ، في مسائل الموصول منها ، فقال: " مسألة : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (مَا) مصدرية ، أي:بالأمر ، أو موصول اسمي ، أي: بالذي تؤمره ، على حد قولهم: (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) ، وأما من قال:(أَمَرْتُكَ بِكَذَا) وهو الأكثر فيشكل ؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنًى ومتعلقاً[6] ، نحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون:٣٣] أي : منه ، وقد يقال : إن (اصْدَعْ) بمعنى (أْؤْمُرْ) ".[7]

قلت: / أحوج ابن الشجري إلى ما ذكر أن شرط حذف العائد المجرور أن يجر بما جر به الموصول، وما ذكره ليس بأسهل ، فإن فيه تجوزات كثيرة[8]. وما جوزه الشيخ من المصدرية ، أشار إليه الزمخشري وقال:" إن المصدر بمعنى المفعول "[1] ، ورد عليه أبوحيان بأن الصحيح عدم جوازه[2]

---

(١) – أي : الباء من "به" كما في أمالي ابن الشجري ٥٥٧/٢ .

(٢) – في متن (أ) فحذفت الباء ، و في (ب) : فحذفت (أل) وفي الهامش الأيمن من (أ) ، بنفس خط الناسخ (لعلها اللام) .

(٣) – عَمْرُو بن مَعْدِي كَرِبَ الزُّبَيْدِيُّ ، يكنى أبا ثور ، من فرسان العرب المشهورين بالبأس في الجاهلية ، أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ارتد فيمن ارتد باليمن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، ثم هاجر إلى العراق فأسلم وشهد القادسية ، وشهد فتح نهاوند وقتل ودفن هناك . ينظر : الشعر والشعراء ٢٤٠.

(٤) – البيت من البسيط وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص٦٣ ، والكتاب ٣٧/١ ، و خزانة الأدب ١٢٤/٩. ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص١٢٦ . و للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٣١ . و لأعشى طرود في المؤتلف و المختلف ص١٧ . وتمامه :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ   فقدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

(٥) – المغني ٣١٠.

(٦) – في (ب) : " تعلقاً " .

(٧) – المغني ٥٣٢.

(٨) – أمال ابن الشجري : ٢ / ٥٥٧.

قلت: والمسألة قريبة من عطية القوم على قدر أقدارهم[(٣)] ، وقد نبهنا عليها في غير هذا الموضع.

قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [الحجر:٩٨] ، ذكرها في الباء التي للمصاحبة ، قال: "وقد اختلف في الباء من قوله تعالى :﴿ فَسَبِّحْ ﴾ الآية ، فقيل: للمصاحبة ، وحمد مضاف للمفعول ، أي: سبِّحه حامداً له ، أي: نزهه عما لا يليق به ، واثبت له ما يليق به.

وقيل: للاستعانة ، والحمد مضاف إلى الفاعل ، أي: (سبِّحه بما حمد به نفسه) ، إذ ليس كل تسبيح محموداً ، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات". قال: واختلف في (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ) ، فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة ، وقيل: جملتان على أنها عاطفة ، ومتعلق الباء محذوف ، أي: وَبِحَمْدِكَ سَبَّحْتُكَ ، وقال الخطابي[(٤)]: المعنى بمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبَّحتُك ، لا بحولي ولا بقوتي ، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّب مقام السبب ، ثم ذكر آية الإسراء وستأتي ، ثم قال: الوجهان في: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [الحجر:٩٨]".[(٥)]

قلت : قوله : فسبِّحه حامداً ، التنزيه مفهوم من قوله (سَبِّحْ) ، وإثبات ما يليق مفهوم من (الحمد). وقوله: مما أقيم فيه المسبَّب. قلت: المسبَّب هو حمده تعالى ، فإنه نشأ عن معونة الله ، والوجهان اللذان أشار إليهما هما اللذان ذكر ابن الشجري في آية (الإسراء)[(٦)] ، وهما بالاستعانة والمصاحبة ، فذكر ذلك من كلام ابن الشجري استطراداً. وهذه الآية تحتمل أن تكون من سورة الطور[(٧)] أو غيرها من السور. وتأمل عطف هذه الجملة على التي قبلها ، هل يصح أو لا يصح لأنها إنشاء ؟ ويحتمل أن تكون جواب شرط مقدر.

---

(١) – الكشاف ٤٢٠/٣ .

(٢) – البحر المحيط ٤٥٥/٥ .

(٣) – في (ب) : والمسألة قريبة من عطية القوم على أقدارهم .

(٤) – الإمام العلامة ، الحافظ اللغوي ، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي . ولد سنة بضع عشرة وثلاث مئة . توفي الخطابي ببست في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة . له تصانيف منها : غريب الحديث ، شرح البخاري ، شرح أبي داود ، العزلة ، وغيرها . وترجمته في بغية الوعاة ٥٤٦/١ ، و الأعلام ٢٧٣/٢.

(٥) – المغني ١١٢. وخرَّج محققا المغني الآية في سورة النصر الآية ٣. وهي متفقة مع ما ذكر من آية الحجر فهي محتملة أن تكون من سورة الحجر أو من سورة النصر.

(٦) – أمال ابن الشجري : ١/ ٩٦ ، و ٢ / ٥٥٧.

(٧) – لعله يقصد قوله تعالى : ﴿ي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الطور : ٤٨].

وهذا آخر ما رأيته من الآيات في هذه السورة [العظيمة] [(١)] الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه [وفضله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً] [(٢)].

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

سورة النحل

قال الفقير إلى ربه ذكر الشيخ في هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركتها ــ فيما رأيت آيات ــ أولها:

قوله تعالى: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل:٢٦] الآية ، ذكرها في أماكن الحذف ، حذف المضاف ، أي: أمره لاستحالة الحقيقة.[(٣)]

قوله تعالى: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [النحل:٣٠] الآية ، ذكرها لما أن تكلم على حذف الفعل ، فذكر آيات من جملتها هذه ، أي: أَنْزَلَ خَيْرَاً ، وهو ظاهر.[(٤)] وأشار إليها في آخر الباب الخامس لهذا المعنى أيضاً.[(٥)]

---

(١) – ما بين المعقوفتين من (ب).

(٢) – ما بين المعقوفتين من (ب).

(٣) – المغني ٥٨٥.

(٤) – المغني ٥٩٦.

(٥) – المغني ٦١٥.

وذكرها في طالعة خاتمة الجهات ، لما أن عدد شروط الحذف ، وقال: " إن الدليل قد يكون مقالياً مثل الآية "[1]، انظره.

قلـــت : جميع المواضع جلية ، والظاهر أن (مَاذَا) بجملته اسم استفهام مفعول به مقدم ، فتكون الجملة فعلية ، يدل على ذلك الجواب في قوله : ﴿ قَالُواْ ﴾﴿خَيْرًا﴾ ، وما ذكر المعرب[2] من الوجه الآخر ضعيف ، وما رد به على الزمخشري في كون (مَاذَا) لا يصح أن يكون مبتدأً إلى آخر ما ذكر فيه نظر ؛ لأن في قراءة السبعة في قوله : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد:١٠] بالرفع[3] ترد عليه ، واغتر الشيخ بكلام ابن عصفور. وما ذكر أيضاً من أن هذه الجملة لا تصح فيها النيابة فيه نظر ، لأنها محكية قُصد لفظها فصارت كأنها مفرد ، وراجع قوله: ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة:٢١٩].

قوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل:٣٢] الآية ، ذكرها في الباء ، لما أن تكلم على باء المقابلة ، قال : " وهي الداخلة على الأعواض ، نحو :(اشْتَرَيْتُهُ بِأَلْفٍ) ، و(كَافَأْتُ إِحْسَانَهُ بِضِعْفٍ) ، قولهم: (هَذَا بِذَاكَ)" قال: "ومنه / الآية ، وإنما لم يقدرها بالسببية كما قال المعتزلة ، وكما قال الجميع في (لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدُكُمْ بِعَمَلِهِ)[4] ،[5] لأن المعطي بعوض قد يعطي مجاناً ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ؛ لاختلاف محمل الباءين جمعاً بين الأدلة ".[6]

قلت: ما ذكر الشيخ حسن ، وسبقه به ابن عصفور ، ولا يحتاج ضرباً لازماً ؛ لأنه وإن سلمنا أنها أسباب ، فإنما هي أسباب جعلية ، وأمارات شرعية دالة على السعادة ، ولا يلزم من تخلفها ــ عقلاً

---

(١) – المغني ٥٧٢/٥٦٨.

(٢) – الدر المصون : ٣٢٣/٤ ، ٣٢٤.

(٣) – (وَكُلٌّ) بالرفع قراءة ابن عامر ، ينظر (السبعة لابن مجاهد ص ٦٢٥) و(إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٣٤٩/٢) و(الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٦/٤) و(كتاب التذكرة في القراءات لابن غلبون ٧١١/٢) و(حجة القراءات لابن زنجلة ص ٦٩٨) و(كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر ص ٥٧٥) .

(٤) – الحديث في مسند الإمام أحمد ٢٥٦/٢ ونصه : (لا يدخل أحدكم الجنة بعمله ...) ، وفي صحيح مسلم : ٢١٦٩/٤ ، ونصه : (لن ينجو أحد منكم بعمله ...)

(٥) – في (أ) : لن يدخل الجنة بعمله .

(٦) – المغني ١١٣.

ـــ عدم دخول الجنة عقلاً ، كيف وقد ورد في الحديث الصحيح أن عتقاء الرحمن يدخلون الجنة من غير عمل عملوه ولا خير قدموه[1].

وقول الشيخ: وأما المسبب .. الخ. يقال للشيخ: ذلك في الأمور العقلية لا في لأمور الشرعية ، إلا أن يقال: ذكره تنزلاً مع المعتزلي ، وأنه أمر عقلي.

قولـــه تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ ﴾ [النحل:٤٣] الآية ، ذكرها لما أن تكلم على قولــه: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ﴾ [النساء:٤٤] الآية ، في الجملة المعترضة[2].

وقد قدمنا ذلك في محله[3]. وقال بعد ذلك: " وزعم أبوعلي أنه لا يعترض بأكثر من جملة ، وذلك أنه قال في قول الشاعر:

أَرَانِي وَلاَ كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيَّةً لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيْلِ[4]

إن (أَيَّةً) وهي مصدر (أَوَيْتُ لَهُ) إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بـــ(أَوَيْتُ) محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ، قـــال: وإنما انتصابه باسم (لاَ) أي: ولا كفران الله رحمة مني لنفسي ، ولزم من هذا ترك تنوين الاسم المطول[5] ، وهو قول البغداديين أجازوا (لاَ طَالِعَ جَبَلاً) أجروه في ذلك مجرى المضاف ، كما أجروه مجراه في الإعراب ، وعلى قوله يتخرج الحديث: (لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ)[6]. وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ، لكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ ﴾ [النحل:٤٣] الآية[7] ، وبقول زهير:

---

(١) – الحديث في صحيح البخاري : ٦ / ٢٧٠٦ ، وصحيح مسلم : ١٦٧/١ .

(٢) – في (ب) : " الرابعة ".

(٣) – الجمع الغريب ٢٥٧/١/٢ .

(٤) – البيت من الطويل ، وهو لابن الدمينة في ديوانه ص٨٦ ، و لكثير عزة في الدرر٢٢٧/٢ .

(٥) – وهو الاسم العامل فيما بعده ، وهو ما يعرف بالشبيه بالمضاف . (المغني ٣٨٠ ، هامش ٦) .

(٦) – صحيح البخاري : ٢٨٩/١ ، وصحيح مسلم : ١٦٣/٤.

(٧) – وبعدها : ﴿ٻ ٻ ٻ ٻ ٺ ٺ ٺ ٿ...﴾ . [النحل : ٤٣،٤٤] .

لَعَمْرُكَ ، وَالْخُطُوبُ مُغَيِّراتٌ   وَفِي طُوْلِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى   وَلَكِــنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي(١)

قال : وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين ، ونفسه عند قوم ، فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة ، وأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف ، أي : (أَرْسَلْنَاهُمْ بالبَيِّنَاتِ) ، لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان ، ولا يعمل ما قبل (إلاَ) فيما بعدها إلا إذا كان مستثنىً نحو: (مَا قَامَ إلاَ زَيْدٌ) أو مستثنىً منه نحو (مَا قَامَ إلاَّ زَيْدَاً أَحَدٌ) أو تابعاً له نحو: (مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَ زَيْدَاً فَاضِلٌ) ".(٢)

قلت: ما أشار إليه الشيخ من كلام أبي علي وقدم قبله كلام الزمخشري ، فقد تقدم ما في كلام الزمخشري وما فهمه عنه ابن مالك ، وإن كان قد تقدم الاعتراض على الشيخ بأن ابن مالك لم يقله وإنما فهمه عنه الشيخ فهماً.

وانظر كلام الزمخشري عند قوله: ﴿ وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾ [الرحمن:٤٦] الآية ، فإنه ذكر الاعتراض من كلام أبي علي.(٣) قيل: إن أبا علي ليس في كلامه ما يؤخذ منه منع الاعتراض بأكثر من جملة مطلقاً ، فلعله إنما قال ذلك هنا لأجل تكثير خلاف الأصل ، لأن الاعتراضَ على خلاف الأصل ، وهذا لا يلزم منه المنع مطلقاً.

قلت: هذا بحث ضعيف لأن أبا علي أشار إلى العلة في منع ما ذكر وهو الاعتراض بجملتين ولو قصد ما أشار إليه هذا الباحث لم يقل ذلك ، بل يقول: لأنه يلزم الاعتراض مع الحذف أو غير ذلك ، فكيف يستنبط علة لم يذكرها الفارسي ، ويلغي منصوصه ، انظر المصدِّر ، قال المصدِّر: ولقائل أن يقول: لا يلزم من تقدير(أَيَّةً) مصدراً لــ(أَوَيْتُ) الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولاً ثانياً لــ(أَرَانِي) وقوله: (قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيْلِ) حال من الفاعل أو من المفعول الأول.

قلت: المعنى على الإعراب الأول فيما يظهر ، والمعنى الذي أشار إليه فيه تكلف.

قول الشيخ: وعلى قولهم يتخرج الحديث. قيل: بل وعلى قول البصريين أيضاً ، بأن يجعل (مَانِعَ) اسم (لاَ) بني معها والظرف / متعلق بمحذوف. قال: فظهر بذلك أن التنوين على مذهب البصريين ممتنع.

---

(١) – البيتان من الوافر ، وهما لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٣٤٢ ، و شرح شواهد المغني ٨٢١/٢ .

(٢) – المغني ٣٨١/٣٨٠.

(٣) – الكشاف : ١٦/٦

قلت: فهم هذا الباحث أن الحصر من لفظ الشيخ لأنه قدم الظرف على عامله ، وأنت تعلم أن تقديم الظرف لا يفيد الحصر مطلقاً أو لا يفيد الحصر على قول ، مع أن الشيخ ــ رحمه الله تعالى ــ أشار إلى مذهب البصريين أيضاً في الجهات ، حيث تكلم على قوله: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ [هود:٤٣] وإنما خص كلام البغداديين [هنا لغرابته](١) والله أعلم ، فقول الشيخ: وعلى قول البصريين يجب تنوينه يعني إذا عُلق الظرف المذكور بذلك وهو [جلي لا اعتراض عليه](٢).

قول الشيخ وقد يجاب عن الآية .. الخ. قلت: دليل الجواب هو رأي الأكثرين ومنهم سيبويه وناهيك به ، والقوم الثاني(٣) منهم المبرد وجماعة.

وقول الشيخ: وبنفس الجواب عند قوم. ظاهر ذلك أن جملة الإنشاء يصح أن تكون جواباً ، وهو [خلاف](٤) ما حقق الشيخ ، وأقام عليه الدليل في فصل (إِذَا) الشرطية ، وقد قدمنا الخلاف بين المتأخرين في سورة البقرة عند قوله: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾ [البقرة:٢٤] فانظر ذلك المحل(٥) فإني جمعت فيه كلام القوم ، وكلامه هنا يخالف ذلك إلا إن يُحمل على التسامح.

قوله: وبأنه يجب .. الخ.

قلت : المسألة مختلف فيها ، أعني هل يصح الاستثناء بأداة واحدة لشيئين أم لا؟ فمنهم من خصص ، ومنهم من عمم ، انظر محل ذلك واعتُرِض على الشيخ بأن قيل: إنه لا يتعين ما ذكر ، بل قيل بأن (بالبَيِّنَات) يصح أن تكون صفة لرجال أو يتعلق بـــ(نُوْحِي) أو بـــ(تَعْلَمُونَ) ويكون تبكيتاً لهم ، فكيف يقول الشيخ يجب ما ذكر.

قلت: وهذا اعتراض ظاهر على الشيخ إلا أنه بقي أن يقال: والآية محتملة فلا يصح الاستدلال بها فإن بعض الأوجه التي تحتمل الآية ليس فيها اعتراض البتة ، هو ما إذا كان (بالبَيِّنَات) متعلق بمحذوف ، لا يقال: الحذف على خلاف الأصل ، لأنا نقول: الاعتراض على خلاف الأصل. فتأمله.

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – تكملة من (ب)..

(٣) – (القوم الثاني) هكذا في النسختين ولعله (القول الثاني) كما يفهم من السياق .

(٤) – مابين المعقوفتين من (ب) .

(٥) – الجمع الغريب : ١٧٤/١/١.

قول الشيخ: ولا يعمل ما قبل (إِلاَّ) .. الخ. قلت: وقع هذا الكلام هنا لأبي البقاء(١) ورد عليه المعرب إلا أن عبارة المعرب يمكن حملها على معنىً صحيح ، فإنه قال: " لا يعمل ما قبل (إِلاَّ) فيما بعدها إلا إذا كان مستثنىً أو مستثنىً منه أو تابعاً "(٢) ، فيمكن حمل كلامه على ما إذا كان ما بعد (إِلاَّ) بدلاً أو وقع الوصف بـــ(إِلاَّ) وهو أولى إلا أنه قد وقع التصريح من غير أبي البقاء بما ذكره الشيخ ، فتأمله.

وأما ما ذكر الشيخ من المثال الأخير فلا يجوز، وقد نقل أبوحيان فيما قدمنا الإجماع ، وقد قدمنا كلام المصنف في سورة الحجر(٣) ، ونقلنا كلامه في موضعين ، وإن كان في كلامه ثم نظر، باعتبار ما نقل عن الأخفش ، وناقضنا كلامه بما ذكر هنا وقد ظهر لي ما ذكرت ، ثم وقفت على الاعتراض للدماميني.(٤) فإن قيل: إن المسألة المتقدمة إنما هي إذا قال القائل: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ ضَاحِكٍ) حيث يقع الاستثناء في الصفة من موصوفها فهو ما تقد م مما أشرتم إليه وليست هي المسألة التي ذكر الشيخ هنا ، لأن هنا مستثنىً موجود وغايته أن الاستثناء بها شيئان ، وقد ذكر الخلاف في ذلك وهو صحيح ، فإن الكسائي أجاز وقوع المنصوب والمجرور والمرفوع بعد (إِلاَّ) مع المستثنى ، فتقول: (مَا ضَرَبَ إِلاَّ زَيْدَاً عَمْرُوٌ) و(مَا مَرَّ إِلاَّ بزيدٍ عمروُ).وابن الأنباري أجاز المرفوع وحده ، والأخفش أجاز الظرف والجار والحال.فلعل الكسائي يقول ومن وافقه بجواز الصورة فإن العلة واحدة في الجميع.

قلت: هذه المسألة التي أشرتم لوجود الخلاف فيها معلومة ، وهي إذا حُصر الفاعل أو / المفعول بـــ(إِلاَّ) فالكسائي أجاز ما ذكرتم ، وغيره منع ، وابن الأنباري وابن عصفور فصَّلا ، ووجه ذلك ابن عصفور بتوجيه ضعيف.

وتأمل توجيه ابن الأنباري هل يرجع إليه؟ فإن الشيخ القصَّار شارح أبيات المقرب زعم رجوعه إليه وقد رد ابن مالك على مخالفه بما قدمنا من أن ما قبل (إِلاَّ) لا يعمل .. الخ. فأنت ترى كيف فهم أن المسألة العلة فيها واحدة ، وانظر هذا الخلاف مع الإجماع المتقدم مع تصريح الأخفش بالمنع وغيره. وقول الشيخ: لا يستثنى بـــ(إِلاَّ) شيئان.فظاهره لا يجوز في صفة ولا غيرها ، والاعتراض إنما هو على قوله مع ما قدمه ، ولهذا نوقض كلامه بما ذكر آخراً. ولا يُعترض على إجماعهم بما إذا كانت (إِلاَّ) صفة في المواضع التي ذكروها بأن ما بعد (إِلاَّ) عمل فيه ما قبلها مع كونه غير صفة لمستثنى

---

(١) – التبيان في إعراب القرآن ٦٣/٢ .

(٢) – الدر المصون : ٣٢٨/٤.

(٣) – عند قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ ﴾ [الحجر:٤] .

(٤) – تحفة الغريب ١٥٢/٢/أ .

لأنا نقول: الصفة عندهم إنما هي (إلاَّ) حملاً لها على (غير) على أن في تلك المسألة من الإشكال ما لا يخفى من أوجه ، وقد قدمنا ذلك مراراً.

قلت: وابن هاني نقل في باب الاستثناء قولاً بالجواز قياساً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـــ(إما) في قوله :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٌ ....[1]

قال: فإذا جاز ذلك جاز في الصفة أحرى ، وفيه نظر لا يخفى.

قوله تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل:٤٤] ذكرها مثالاً للنصب بلام (كَيْ) ، وذكر الخلاف في الناصب ، فقيل: (أَنْ) مقدرة وهو الصحيح.وقيل: بها أو (بِكَيْ).وقيل: باللام بالأصالة. وقيل: بالفرعية عن (أَنْ).[2] انظره والله أعلم.

قولـــه تعـــالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل:٥٠] ذكرها في حذف المضاف ، أي:(عَذَابَهُ) بدليل ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ [الإسراء:٥٧].[3]

قلـــت: الآية مثـــل قولـــــه: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢] والبحث الذي قدمنا من كلام أهل البيان يأتي هنا فانظره.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل:٥٣] ذكرها في (مَا) لما أن تكلم على الشرطية فقال:"وقد أجيز في ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ ﴾ الآية على أن الأصل (وما تكنْ) ثم حذف فعل الشرط..

قال: والأرجح في الآية أنها موصولة ، وأن الفاء داخلة على الخبر ، لا شرطية والفاء داخلة على الجواب".[4]

قلت: هذا معنى ما أشار إليه. وأبوحيان ضعف القول بالشرط بأنه لا يجوز ذلك في غير (إنْ) وهو صحيح.[1]

---

(١) – سبق تخريجه ص ٧٤.

(٢) – المغني ٢١٣.

(٣) – المغني ٥٨٦ .

(٤) – المغني ٢٩٨ .

تنبيه:قيل في الآية وما شابهها إشكال لأنهم يقولون إن الشرط سبب في المشروط ، ولا يتقرر كون استقرار النعمة لنا سبباً في كونها من الله.

وأجاب ابن الحاجب بأن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ويكون الشرط إما سبباً في مضمون الجملة وإما سبباً في الخطاب بها ، مثال الأول: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [البقرة:٢٧٤] ،(٢) الآية(٣) ، فإن الإنفاق سبب في حصول الثواب ، وهو مضمون الجملة. ومثال الثاني: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ)(٤) ، فالمشروط هو الإخبار بوقوع الإكرام ، وكذا يقال في هذه الآية ، لأن المخاطبين لما جهلوا المعطي خوطبوا بما رأيت.

وقال الرضي: "لا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً في الثاني ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها ، ولا يغرنَّك قول بعضهم: الشرط سبب في الجزاء" .(٥)

قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ ﴾ [النحل:٥٧] الآية ، ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في الجملة الاعتراضية لما أن تكلم على تمييز المعترضة من الحالية فذكر أموراً ، فذكر أنها تكون أمرية ودعائية.

ثم قـــال: "وكالتتريهية في قـــوله: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ ﴾ الآية كذا مثَّل بعضهم" .(٦) ثم ذكر آية (آل عمران)(٧) ، وقد تقدمت(٨).

ثم قال: "فأمَّا هذه الآية فلا دليل فيها إذا قُدِّر (لَهُمْ) خبراً ، و(مَا) مبتدأً ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة ، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك : (عِنْدِي مَا تَخْتَارُ) ، تريد بذلك إيعاده والتهكم به ، بل إذا قُدِّر(لَهُمْ) معطوفاً على (الله) و(مَا) معطوفة على (الْبَنَاتِ) ، وذلك ممتنع / في الظاهر ؛ إذ لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظَنَّ وفَقَدَ وعَدِمَ ، نحو :

---

(١) – البحر المحيط ٤٨٦/٥ .

(٢) – في النسختين : (مثال الأول : " الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم سِرّاً وَعَلاَنِيَةً ") بإسقاط " بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ " و لم أجد آية بهذا اللفظ الذي ذكر .

(٣) – وتمام الآية : ﴿ۈ ۋ ۅ ۉ ۉ □ □ □ □ □ □ ﴾ [البقرة : ٢٧٤].

(٤) – الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٤/١.

(٥) – شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٨/١.

(٦) – المغني ٣٨٢.

(٧) – يقصد قوله تعالى : ﴿ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ﴾ [آل عمران: ١٨٨] .

(٨) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٤٤/١/٢.

﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [آل عمران:١٨٨] الآية ، فيمن ضم الباء(١) ، ونحو : ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ [العلق:٧] ، ولا يجوز (زَيْدٌ ضَرَبَهُ) تريد (ضَرَبَ نَفْسَهُ) ، فإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قُدِّر أن الأصل: (وَلأَنْفُسِهِمْ) ثم حُذِفَ المضاف وذلك تكلف ، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف ولم يقدروا المضاف المحذوف ، ولا يصح العطف إلا به".(٢)

قلت: على أن الجملة اعتراضية ذهب جماعة منهم صاحب التلخيص(٣) وغيره من أهل العربية.

وقول الشيخ: لا دليل فيها. ظاهره أن ذاكر ذلك ساقها دليلاً وليس في كلامه ما يقتضي ذلك ، فتأمله.

وقوله: والواو للاستئناف. قد تقدم للشيخ ويأتي له أن الواو للاستئناف قليل والاعتراض أكثر من ذلك فلا يصح ارتكاب القليل مع وجود الكثير فهو احتمال بعيد.

وقوله: إذا قدر .. الخ. وقع هذا الكلام لغيره نقله عنه أبو البقاء.(٤) قلت: وهو عندي مشكل لأنهم نصوا على أن المعطوف الثاني لا يشترط في صحته في العطف أن يوالى العامل تقديراً ، يدل على ذلك صحة قولهم: (قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ) فإن (زَيْداً) معطوف على الضمير المستتر بإجماع ، كذا ذكر أبوحيان في موضع(٥) ، ورد بذلك على ابن مالك ، فإنه زعم أن ذلك من عطف الجمل ، وقد وقع في كلام الزمخشري قريب منه.

فإذا تقرر ذلك فيقال: لو صح اشتراط موالاة العامل للمعطوف كما ذكرتم في هذه المسألة للزم جعل المثال المذكور من عطف الجمل ، وكذا قولنا: (قَامَ زَيْدٌ وَهِنْدٌ) والثاني باطل [بإجماع](٦).

بيان الملازمة أن الرأي الذي ذكر الشيخ وغيره إنما يتمشى على ذلك لأنه قدر كأن المعطوف حل محل المعطوف عليه فألزم ما رأيت ، ولا يبعد أن يجري في المسألة الخلاف من قولهم أنه يجوز في الأواخر ما لا يجوز في الأوائل وفي التابع ما لا يجوز في المتبوع ، فتأمل ذلك.

---

(١) – قراءة ابن كثير وأبي عمرو بضم الباء وكسر السين في (يَحْسِبُنَّهم) . الحجة للقراء السبعة : ٥١/٢.

(٢) – المغني ٣٨٢.

(٣) – تلخيص المفتاح ١٢٨.

(٤) – التبيان في إعراب القرآن ٦٥/٢.

(٥) – البحر المحيط ٤٨٨/٥.

(٦) – تكملة من (ب) .

وهنا يقال للشيخ: لو لزم إعطاء المقدر حكم الحاصل للزم منع قولنا: (ضَرَبَ زَيْداً غُلاَمُهُ) ؛ لأنه في التقدير في نية التأخير ، وبه رَدَّ على الزمخشري مراراً في قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ ﴾ [المائدة:١١٧] الآية والرد أصله للمعرب[1] ، وقد تقدم ما في ذلك ، والآية التي أشار إليها قد تقدمت في (آل عمران) ، ويأتي ما ذكر الشيخ جلياً.

قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [النحل:٦٢] ،[2] ذكرها في اللام لما أن تكلم على (لاَ) النافية قـــال: " ومثل (لاَ رَجُلَ) عند الفراء (لاَ جَرَمَ) نحو الآية ، والمعنى عنده: لا بد من كذا ، أو لا محالة في كذا ، فحذفت (فِي) أو (مِنْ) ، وقال قطرب: (لاَ) ردٌ ، أي: ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتدئ بما بعده ، و(جَرَمَ) فعل لا اسم ومعناه (وَجَبَ) وما بعده فاعل ، وقال قوم: (لاَ) زائدة و(جَرَمَ) وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب ؛ ورده الفراء بأن (لاَ) لا تزاد أول الكلام ".[3]

قـــال الشيـــخ: " ويأتي البحث في ذلك".[4] والبحث الذي أشار إليه في زيادة (لاَ) لما أن تكلم علـــى ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾ [القيامة:١] ورد على من قال بالزيادة بأنها لا تزاد أولاً ، قال: " لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أولاً يفيد الاعتناء به"[5] ، انظره.

قـــلـــت : المنقول عن سيبويه في (لاَ جَرَمَ) أن (لاَ) ركبت مع (جَرَمَ) بمعنى (حَقَّ) ، و(أَنَّ) مع ما دخلت عليه فاعل بذلك[6] ، فظـــاهر هذا أن (لاَ جَرَمَ) مع (لا) تنزلا منزلة الفعل الذي هو (حَقَّ) ، كما قيل في (حَبَّذَا زَيْدٌ) ، وهذا فيه تسامح ، ثم ظاهر ما نقل عن سيبويه أن (لاَ جَرَمَ) اسم[7] ، ولهذا قيل أنها بنيت مع (لاَ). وقيل : المجموع منهما مبتدأ وما بعده خبر. وما أشار إليه الشيخ من أن زيادة الشيء .. الخ لا يلزم ، فإن الزائد قد يكون لازماً ، فتأمله.

---

(١) – الدر المصون ٣٣٧/٤.

(٢) – هذه الآية ذكرت في (ب) مرتين في هذا الموضع ، و في أول آية من سورة النحل .

(٣) – المغني ٢٣٩/٢٤٠.

(٤) – المغني ٢٤٠.

(٥) – المغني ٢٥٠.

(٦) – الكتاب ١٣٨/٣.

(٧) – لم أجد هذا في كتاب سيبويه ، و نص سيبويه : " وأما قوله عز وجل : ﴿ ﴾ فإن جرم عملت فيها لأنها فعل ، ومعناها : لقد حَقَّ أنَّ لهم النار ... " الكتاب ١٣٨/٣.

قـــوله تعـــالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ ﴾ [النحل:٦٨] الآية ، ذكرها الشيخ ـــ رحمه الله تعالى ـــ في (أَنْ) ، لما أن تكلم على شروط التفسيرية ، وأنها لا بد أن تكون بعد فعل في معنى القول ، لا حروفه خلافاً لابن عصفور.

قال بعد : " وزعم الزمخشري أنَّ (أَنْ) التي في قوله : ﴿ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ ﴾ [النحل:٦٨] /مفسرة، ورده أبو عبدالله الرازي[(١)] بأن قبله ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ ﴾ والوحي هنا إلهام باتفاق ، وليس في الإلهام معنى القول ، وإنما هي مصدرية ، أي: باتخاذ الجبال بيوتاً".[(٢)]

قلت: هذا اعتراض ظاهر وإن كان وقع هنا لابن الصائغ[(٣)] تمحل وتأويل بعيد فلم نذكره لضعفه.

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [النحل:٧٨] الآية ، ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في (أو) لما أن تكلم على أنها تكون للإضراب ، وذكر آية (الصافات) قبلها وهي قوله: ﴿ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات:١٤٧] فقـــال الفراء: "بل يزيدون". وهكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية ، وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال ؛ قيل: للإبهام ، وقيل: للتخيير ، أي: إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: مائة ألف ، أو يقول: هم أكثر ، نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه[٤] نظر[(٥)]. ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ، وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي ذكره ابن جني . قـــال: "وهذه الأقوال غير القول[(٦)] بأنها بمعنى الواو في قولـــــه: ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ الآية".[(٧)]

---

(١) – محمد بن عمر (ت٦٠٦هـــ) إمام في التفسير والأصول ، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية ، منها تفسير " مفاتيح الغيب " و " شرح سقط الزند للمعري " و " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز " . (المغني ص ٤٤ ، هامش ٣) .

(٢) – المغني ٤٤.

(٣) – محمد بن عبدالرحمن بن علي بن الحسن الزّمرّدي ، شمس الدين بن الصائغ الحنفي النحوي ، أخذ عن ابن المرحل ، وأبي حيان ، برع في النحو والفقه ، وغيرهما ، له شرح الألفية ، والتذكرة في النحو ، والمباني في المعاني ، وغيرها . توفي سنة ٧٧٦ هـــ . وترجمته في بغية الوعاة ١/١٥٥.

٤ – في (ب) : "عندي"

(٥) – أمالي ابن الشجري : ٧٧/٣.

(٦) – في (ب) : وهذه الأقوال على القول .

(٧) – المغني ٧٧/٧٦.

قلت: القول الأول أنها للإضراب قد استشكله أبو حيان بأنه لا يصح ؛ لأن الإضراب إبطالي وانتقالي ، وكلاهما لا يصح هنا ، أما الأول فظاهر لأنه لا يقع في كلام الله إذا كانت الجملتان من كلامه ، وأما الثاني فلا يتقرر هنا لأنه يلزم تنافي الخبرين(١) .

قلت: وما أشار إليه من الإشكال ظاهر ، ولم يجب عنه ، وأجاب الرضي بما معناه أن المخاطب لما أن كان إذا رأى هؤلاء القوم حزرهم(٢) بنظره وجزم بأنهم مائة ألف ، والله تعالى عالم بأنهم أكثر من ذلك فقال: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ ﴾ [الصافات:١٤٧] في نظر الحازر وقد أخطأ في حزره بل هم أكثر من ذلك(٣).

قلت: فعلى هذا يختار أنها للإبطال على هذا التقدير ، وهو حسن ، وهذا بعينه يجاب به عن آيتنا هنا. فإن قلت: كيف يتقرر هذا هنا ؟ قلت : بيان تقرره أن نقول: وما أمر الساعة عند العقلاء الذين يعلمون حقيقتها وأنها لا بد من وقوعها إلا كلمح البصر ، وهي أقرب شيء يقع التشبيه به عندهم في سرعة وقوع الشيء وتكونه ، وهو الأمر المتعارف عندهم ، فقال الله : هي عندكم كذلك ، وهي أقرب عندي من ذلك كله ، لأن كل امرئ بالنسبة إلى تعلق علمه وقدرته على حد السواء ، وليس فيه تفاضل في الحقيقة بل ذلك تقريباً للأفهام ، من باب قوله: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧] ، والله أعلم .

قوله تعالى :﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النحل:٨١] الآية ، ذكرها في (إنْ) لما أن تكلم على قوله : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ﴾ [الأعلى:٩] ، فذكر أن التقدير: وإن لم تنفع ، كما قيل في الآية أي: والْبَرْدَ(٤) .

وذكرها في حذف المعطوف أيضاً(٥) ، انظره .

وذكرها في الباب الخامس ، في آخر تنبيه منه ، لما أن بين أن الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه ما اقتضته الصناعة من حذف مبتدأ أو خبر أو شرط دون جزاء أو غير ذلك ، أو معطوف عهد دون

---

(١) – البحر المحيط ٥/٥٠٥.

(٢) – " حزرهم " أي : قدرهم ، والحزر : التقدير والخرص . (اللسان : حزر) .

(٣) – شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٢١.

(٤) – المغني ٣٤.

(٥) – المغني ٥٩١.

معطوف عليه[١]. وأما ما ذكروا في الآية أن التقدير: (وَالْبَرْدَ) ففضول في علم النحو وإنما ذلك للمفسر ، وكذا ما ذكروا من حذف الفاعل للحقارة أو غيره ، إنما ذلك تطفل على علم البيان.

قلت: ما أشار إليه في الموضع الأول صريح منه بأنه قدر المعطوف ، وكذلك الموضع الثاني ، فيقال: كيف فعل الشيخ ذلك مع ما ذكرناه عنه بعد ؟ فالجواب أن الشيخ أجاب عن نفسه بعد هذا الكلام بأن كتابه موضوع لإعانة المفسر ، والمفسر لا يستغني عن التقدير ولا عن مسائل بيانية وغيرها مما يتعلق بالتفسير ، والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [النحل:٨٨] ذكرها لما أن تكلم على النكرة إذا أعيدت معرفة ، هل هي غير الأولى؟[٢] وقد ذكرنا[٣] الكلام في آيات ، وأن تلك القاعدة لا تطرد في جميع المواضع إلا إذا لم تخف قرينة بالكلام.

قوله تعالى : ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ [النحل:٩٢] الآية ، ذكرها الشيخ ـ رحمه الله ـ لما أن تكلم على شروط الفصل فذكر أن من ذلك أن يكون بين معرفتين ، قال :

"وأجاز الفراء وهشام كون المسند / إليه نكرة نحو : (ظَنَنْتُ أَحَدَاً هُوَ الْقَائِم) ، وحملوا عليه ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ فقدَّر (أَرْبَى) منصوباً".[٤] وقال في آخر الفصل : "والضمير في الآية مبتدأ ، لأن ظهور ما قبله يمنع التأكيد وتنكيره يمنع الفصل".[٥]

قلت: وهو ظاهر ، وما نقل الشيخ عن الفراء نقله غيره عن الكوفيين ، وقد قدمنا الكلام على ما يشبه الآية في مسائل تتعلق بالفصل. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل:٩٥] الآية ، ذكرها في (مَا) الكافة وذكر أن (مَا) في الآية اسم باتفاق والحرف عامل.[٦]

---

(١) – المغني ٦١٥.

(٢) – المغني ٦٢٢.

(٣) – في (ب) : " كرنا ".

(٤) – المغني ٤٦٨.

(٥) – المغني ٤٧١.

(٦) – المغني ٣٠٣.

قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾ [النحل:٩٦] **الآية ، ذكرها مثالاً لــ(مَا) الموصولة حرف الميم.**[١]

قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النحل:٩٨] **الآية ، ذكرها في القاعدة الخامسة من الباب الثامن مثالاً للتعبير بالفعل عن إرادته**[٢] **، انظره.**

قلت: وهو من باب التضمين في الأفعال وهو مجاز أكثري.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾ [النحل:١٠١] **الآية ، ذكرها في جملة الاعتراض الواقعة بين الشرط والجواب ، مثل الآية.**[٣]

قوله تعالى:﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ﴾ [النحل:١١٦] **الآية**[٤] **، ذكرها في الجهة العاشرة لما أن تكلم على حذف المبدل منه ، قال: " قيل في قوله تعالى:**﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ﴾ **الآية ، وفي** ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا ﴾ [البقرة:١٥١] **الآية ، إن (الْكَذِبَ) بدل من مفعول (تَصِفُ) المحذوف ، أي: لما تصفه ، وكذلك في** ﴿ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ [البقرة:١٥١] **بناءً على أن (مَا) في (كَمَا) موصول اسمي ، ويرده أن فيه إطلاق (مَا) على الواحد من أولي العلم ، و الظاهر أن(مَا) كافة وأظهر منه أنها مصدرية ، لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجر، وقيل: في (الْكَذِبَ) أنه مفعول إما لــ(تَقُوْلُوا) والجملة بعده بدل منه ، أي: ولا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل والحرمة ، وإما لمحذوف ، أي: فتقولون الكذب ، وإما لــ(تَصِفُ) على أن (مَا) مصدرية والجملتان محكيتا القول ، أي: ولا تحللوا ولا تحرموا بمجرد قول تنطق به ألسنتكم ، وقرئ بالجر**[٥] **بدلاً من (مَا) على أنها اسم ، وبالرفع وضم الكاف والذال**[٦] **جمعاً لــ(كَذُوْب) صفة للفاعل ، وقد مر أنه قيل في (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ): إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف".**[٧]

---

(١) – المغني ٢٩٣.

(٢) – المغني ٦٥٢.

(٣) – المغني ٣٧٥.

(٤) – وتمام الآية قوله تعالى : ﴿ ے ئ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ﴾ [النحل : ١١٦] .

(٥) – وهي قراءة الأعرج وابن يعمر والحسن ــ بخلاف ــ وابن أبي إسحاق وعمرو ونعيم بن ميسرة . المحتسب :٥٥/٢.

(٦) – قراءة معاذ وابن أبي عبلة وبعض أهل الشام ومسلمة بن محارب . المحتسب ٥٦/٢ .

(٧) – المغني ٥٩٢.

قلت: أما آية البقرة فظاهر ما ذكر فيها ، وقد تقدمت ، وأما هذه الآية فمن قال: إن ﴿الْكَذِبَ﴾ بدل من الضمير المحذوف وهو أبو البقاء[1] فهو غير بعيد ، وغايته أن يجيي فيه ما قاله الزمخشري في قوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ ﴾ [النحل:١١٧] الآية ، وأنه لو أبدل من الضمير لبقي الموصول بلا عائد ، وقد تقدم البحث معه وأنه لا يصح ، والشيخ حقه أن يستحضر ذلك هنا لأنه مناسب لهذه الآية. فإن قلت: العائد المحذوف قد اختلف العلماء في توكيده والنسق عليه، فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، والقائل بالمنع فيما ذكرنا هل يلزمه البدل أو لا يلزمه ذلك؟ قلت: الظاهر أنه لا يلزمه لأن العلة في ذلك لم توجد في البدل ، فتأمله فإن فيه بحثاً. قوله: والجملة بعده بدل منه. فيه إبدال الجملة من المفرد ، وفيه خلاف معلوم.

قوله: والجملتان .. الخ. الجملتان هما قوله: ﴿ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ ﴾ [النحل:١١٦].

قوله: وقد مرَّ أنه قيل في (لا إله إلا الله) . . الخ . قلت: انظر ذلك في سورة البقرة فإنا قد استوفينا ما يتعلق بذلك من جميع ما قيل. [2]

قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ [النحل:١٢٤] الآية ، ذكرها في الباب الثامن في تعبيرهم عن الماضي كما يعبرون عن الحاضر. [3]

وذكرها في اللام غير العاملة اعترض بها ابن مالك عن اللام تخلص للحال ، وأجاب بأن الحكم واقع لا محالة فنُزِّل منزلة الحاضر. [4]

وذكرها مثالاً لدخول اللام على المشابه للاسم[5] ، وأشار إليها في (قَدْ) ، انظره.

قلت : لا شك في جواز ما ذكر الشيخ من التعبير المذكور وأنه من المستحسنات عند أرباب/ البلاغة ، وأظن أني رأيت في كلام الشريف الجرجاني صاحب الطرر على التفتازاني أن التعبير بالماضي عن المضارع والعكس من باب الاستعارة التبعية[6] ؛ لأن المراد تشبيه المصدر الواقع

---

(١) – التبيان في إعراب القرآن ٧٣/٢.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٢٧/٢/١.

(٣) – المغني ٦٥٣.

(٤) – المغني ٢٣٠.

(٥) – المغني ١٨٠.

(٦) – الاستعارة التبعية : هي الاستعارة التي يكون اللفظ المستعار فيها ليس مصدراً ولا اسم جنس . ينظر : مختصر السعد :

في زمن بمصدر يقع في زمن آخر والعكس ، فعبر عن ذلك بالفعل ، فانظره في فصل الاستعارة التبعية فإنه أطنب في ذلك الباب وما ذكره لا يبعد والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ ﴾ [النحل:١٢٦] **الآية ، ذكرها في الباب الثامن مثالاً للتعبير عن الإرادة بالفعل.**(١)

قال الفقير إلى ربه: وهذا آخر ما رأيت في كلام الشيخ من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركتها بمنه وفضله .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

سورة الإسراء

قال الفقير إلى ربه هذه السورة الكريمة العظيمة أعاد الله علينا بركتها ذكر الشيخ ــ رحمه الله ــ منها آيات ، أولها:

٣٤٧.

(١) – المغني ٦٥٢.

قــوله تعــالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء:١] الآية ، ذكرها في (إلى) لما أن تكلم على أنها تكون لانتهاء الغاية ، وأنها تكون في الزمان والمكان ، فذكر الآية(١) ، فانظره . وذكرها في (مِنْ) مثالاً للمكان(٢) .

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء:٧] ذكرها الشيخ في حرف اللام لما أن تكلم على أن اللام تكون بمعنى الاستعلاء الحقيقي والمجازي فمثل المجازي بالآية الكريمة ، وبقوله عليه السلام: (اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاءَ)(٣) قال: "وقال النحاس: المعنى من أجلهم". قال: "ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم " ، انتهى معنىً.(٤)

قلت: الآية الكريمة فيها أقوال كثيرة ، قيل: أن اللام على بابها من الاختصاص. وقيل: بمعنى (إِلَى). وقيل: غير ذلك ، وما ذكر الشيخ أظهر وأقل تكلفاً ، والمجاز أولى من الاشتراك.

قــوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ [الإسراء:١٣] الآية ، ذكرها الشيخ ـــ رحمه الله ـــ في (كُلٍّ) لما أن تكلم على معناها ، فقال : " واعلم أن لفظ (كُلّ) حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن كانت مضافة إلى منكَّر وجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ ﴾ [القمر:٥٢] ، ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ ، و قول أبي بكر:

كُلُّ امْرِىءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ (البيت)(٥) " (٦)

ثم ذكر أبياتاً ، فانظره فإنه يطول.

(١) – المغني ٨٥.
(٢) – المغني ٣١٣.
(٣) – صحيح البخاري : ٧٥٩/٢ .
(٤) – المغني ٢١٦.
(٥) – البيت من الرجز ، وهو لأبي بكر الصديق في سمط اللآلئ ص٥٥٧ ، ومغني اللبيب ١٦٩/١ ، و العقد الفريد ٢٨٢/٥ (و قيل إنه تمثل به) . وللحكيم النهشلي في شرح شواهد المغني ٥٢٢/٢ ، و العقد الفريد ١٨٥/٥ . وبعده :

كُلُّ امْرِىءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ والْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

(٦) – المغني ٢٠٠.

قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ ٱنظُرْ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ ﴾ [الإسراء:٢١] الآية ، ذكرها في النوع الثامن من الجهة السادسة لما أن تكلم على قوله: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ ﴾ [البقرة:٢٥٩] ، قال بعد :" واعلمْ أنَّ النَّظَرَ البَصَرِيَّ يعلَّق كما وقع في الآية".[١] انظره.

قلت: تقدم لنا التنبيه على أن الشيخ مرة ذكر هذا الكلام ومرة ذكر ما ينافيه[٢].

قوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ ﴾ [الإسراء:٢٣] الآية ، ذكرها في (الواو) ، لما أن تكلم على لغة (أكلوني البراغيث)[٣] وذكر الخلاف في جواز جمع الضمير على هذه اللغة ، وذكر التفصيل بعده كبدل المفصل من المجمل أو لا يجوز ذلك. ثم قال: ويجب القطع بامتناع هذه اللغة في العطف بـ(أو) في نحو : (قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌ) ، لأن القائم واحد ، بخلاف (قَامَ أَخُوْكَ أَوْ غَلاَمَاكَ) لأنه اثنان ، وكذلك تمتنع في (قَامَ أَخَوَاكَ أَوْ زَيْدٌ) ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَانِّ عِندَكَ ﴾ ٱلْكِبَرَ [الإسراء:٢٣] الآية ، فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط ، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ [الإسراء:٢٣] ، و ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [الإسراء:٢٣] بتقدير: (يَبْلُغُهُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا) ، أو (أَحَدُهُمَا) بدل بعض ، وما بعده بإضمار فعل ، ولا يكون معطوفاً لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض ، لا تقول: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ وَأَخُوْكَ) على أن الأخ هو (زَيْدٌ) لأنك لا تعطف المبيِّن على المخصِّص.[٤] وانظر بقيته فإنه يتعلق بقوله: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ ﴾ سِنَةٌ [البقرة:٢٥٥] .

قلت: / هذه الآية الكريمة فيها قراءتان سبعيتان[٥] ، مدُّ الغين وكسر النون المشددة ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، وهي المشار إليها في كلام الشيخ ، وهي التي أشار إليها الشاطبي[٦] ــ رحمه الله ــ بقوله:

---

(١) – المغني ٥٥١.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٥٢/٢/١ .

(٣) – هي لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث . (المغني ٣٥٤).

(٤) – المغني ٣٥٦.

(٥) – قراءة حمزة والكسائي التي ذكرها المؤلف (يَبْلُغَانِّ) على التثنية ، والأخرى قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (يَبْلُغَنَّ) . (كتاب السبعة في القراءات ٣٧٩) و (الحجة للقراء السبعة ٥٦) .

(٦) – القاسم بن فِيرَّه بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي ، المقرئ الشهير ، صاحب القصيدة المسماة " حرز الأماني " ، كان عالماً بالقرآن قراءة وتفسيراً ، وبالحديث مبرزاً فيه . توفي سنة ٥٩٠ هـ . وترجمته في بغية الوعاة ٢٦٠/٢ ،

امْدُدْهُ وَاكْسِرْ شَمَرْدَلاَ[1]

والوجه الأول الذي تأول به الشيخ هذه القراءة وقع في كلام بعضهم وهو ضعيف. والتأويل الثاني وقع للمعرب[2] ورد عليه المختصر[3] بأن (كِلاَ) لا تلي العوامل.

قلت: ويظهر أن هذا يرد في الذي صدر به الشيخ أولاً إن كان من عطف الجمل. وإن كان من عطف المفردات فقد يقال: إن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل ، وفي كلام الشيخ أبحاث.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء:٣٢] ، ذكرها في بيان أن الشيء قد يُظَنُّ من الحذف وليس منه بل التحقيق أنه تارة يقصد إلى الإخبار بمجرد الفعل فلا يسمى ذلك حذفاً ، وتارة يقصد إلى تعليقه بمفعوله مثل الآية ، انظره.[4]

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ ﴾ [الإسراء:٣٦] الآية ، ذكرها الشيخ في مواضع: الأول: في (كُلٍّ) لما أن تكلم على أنها إذا أضيفت لمعرفة فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، وذكر ما احتجوا به مما يأتي في غير هذه السورة.

قال: "والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو:﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ ﴾ [مريم:٩٥] ". قال: " وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه السلام : (يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلاَّ مَنْ أَطْعَمْتُهُ...)[5] الحديث ، وقوله عليه السلام : (كُلُّ النَّاسِ يَغْدُوا فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَو مُوبِقُهَا)[6] (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)[7] (وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ)[8] ، ومن ذلك ﴿ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ ﴾ [الإسراء:٣٦] الآية ، وفي الآية حذف وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ ، أي: إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنها . وإنما قدرنا المضاف

وإنباه الرواة ١٦٠/٤ .

(١) – للإمام الشاطبي ، في منظومته " الشاطبية " ينظر : حرز الأماني : ١١١/١ .

(٢) – الدر المصون : ٣٨١/٤.

(٣) – المختصر هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي الصفاقسي المالكي ، برهان الدين ، أبو إسحاق ، الإمام العلامة ، أخذ عن أبي حيان ، واختصر كتابه " البحر المحيط " في كتاب سماه " المجيد في إعراب القرآن المجيد " . توفي سنة ٧٤٢ هـ . وترجمته في بغية الوعاة ٤٢٥/١ ، والدرر الكامنة ٣٨/١ .

(٤) – المغني ٥٧٥.

(٥) – صحيح مسلم : ٢ / ١١٢ .

(٦) – صحيح مسلم : ٨٠/١ .

(٧) – صحيح البخاري : ٣٠٣/١ ، وصحيح مسلم : ١٦٨/٢ .

(٨) – صحيح مسلم : ١٦٣/١ .

لأن السؤال عن أفعال الحواس ، لا عن أنفسها ، وإنما لم نقدر ضمير (كَانَ) راجعاً لــ(كُل) لئلا يخلوا (مَسْؤُولاً) عن ضمير فيكون حينئذٍ مسنداً إلى (عَنْهُ) كما توهم بعضهم ، ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما".(١)

الموضع الثاني: ذكرها في روابط الجملة لما أن ذكر أن الربط يقع باسم الإشارة فذكر من ذلك آيات قدمناها في محلها ، وجعل الآية رادة على ابن الحاج(٢) في كونه زعم أن الربط بــ"ذلك" لا يصح إلا إذا كان المبتدأ موصولاً أو موصوفاً ، والإشارة إشارة للبعيد.(٣)

الموضع الثالث: في الجهة السادسة في النوع الثاني عشر منها لما أن ذكر أموراً من ذلك ، قال: "ومنه قول بعضهم في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ ﴾ [الإسراء:٣٦] الآية: إن (عَنْهُ) مرفوع المحل بــ(مَسْؤُول)". قال: "والصواب أن اسم كان ضمير المكلف ، وإن لم يَجْرِ له ذكر ، وأن المرفوع بــ(مَسْؤُولاً) مستتر فيه راجع إليه ، وأن (عَنْهُ) في محل نصب"(٤) ، فانظره.

قلت: ما ذكر الشيخ في الآية من حذف المضاف حسن لا بد منه وهو من باب دلالة الاقتضاء ، قد قدمنا ذلك مراراً ، انظر قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٣] (٥) .

قوله: وإنما لم نقدر ضمير (كَانَ) .. الخ. هذا خلاف ما مر عليه أبوحيان(٦). قال الدماميني: فإن قيل: لَمَ لا يجوز أن يكون ضمير (مَسْؤُولاً) عائداً إلى المكلف ، وضمير (كَانَ) عائداً على (كُل)؟

وأجاب بأن الضمير قد جرى على غير من هو له فلا بد من إبرازه ، ثم أورد سؤالاً ، فقال: لَمَ لا يجوز على أصل الكوفيين ، فإنهم إنما أوجبوه إذا كان اللبس ، وأما إذا لم يكن لبس فلا يجب؟

وأجاب بأن اللبس موجود هنا ، فإنه يصح أن يكون عندهم المتقدم هو النائب ويحتمل أن الضمير العائد على المكلف هو النائب فجاء اللبس في الكلام.(٧)

---

(١) – المغني ٢٠٤.

(٢) – أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي ، برع في علوم كثيرة ، وبرَّز في العربية ، له مصنفات منها : إملاء على كتاب سيبويه ، وحواش على مشكلات الإيضاح ، ونقد على المقرب ، وغيرها . توفي عام ٦٥١ هــ ، على خلاف في سنة وفاته . وترجمته في بغية الوعاة ٣٥٩/١ ، والبلغة ص٣١ ، والذيل والتكملة القسم الأول ٣٨٦/١.

(٣) – المغني ٤٧٣.

(٤) – المغني ٥٥٥.

(٥) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٥٠/١/٢.

(٦) – البحر المحيط ٣٣/٦.

(٧) – تحفة الغريب ٧٦/١/أ .

قلت: هذا الجواب الأخير فيه نظر ، فإن بعضهم قد نص على أن النحويين قد اتفقوا على منع تقديم الجار والمجرور إذا كان نائباً ، قال: لأنه لا يصلح أن يكون مبتدأ مع التقديم. فانظر هذا مع ما ذكر الدماميني. وأما الموضع / الثاني فيما أشار إليه الشيخ حسن [إلا أن يقال: الربط وقع بالعموم وإن كان الشيخ قد استشكل ذلك][1] وقد قدمناه.

قلت: وما أشار إليه في الموضع الثالث قد بين علته في الموضع الأول ، فلا يستشكل كما قيل .

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء:٣٧] ذكره في الفرق بين الحال والتمييز وأن الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام مثل الآية[2] فانظره.

قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ [الإسراء:٤٠] ذكرها في الهمزة لما أن تكلم على أن الهمزة للإنكار الإبطالي فذكر الآية مثالاً لذلك[3] ، فانظره.

وذكر أيضاً قوله: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ ﴾ في حرف الهاء لما أن تكلم على (هَلْ) وذكر بينها وبين الهمزة فروقاً منها: أن الاستفهام بـــ(هَلْ) [قد][4] يراد به النفي ، وذكر أمثلة لذلك ، ثم أورد سؤالاً مقتضاه أنه قد مرَّ في أول الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل الآية إلا أن الواقع أنه سبحانه لم يُصْفِهم بذلك. وأجاب بأن الذي مرَّ أنه تكون للإنكار على مدعي ذلك ، ويلزم من ذلك الانتفاء لا أنها للنفي ابتداءً ، ولهذا لا يجوز (أَقَامَ إِلاَّ زَيْدٌ) كما يجوز (هَلْ قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ) وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل على العكس من هذا ، وذلك إذا كان بمعنى (ما كان ينبغي) نحو: (أَتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوْكَ).

ثم قسم الإنكار على ثلاثة أقسام ، إنكار على من أدعى وقوع الفعل ويلزم من ذلك انتفاؤه ، وإنكار على من أوقع الشيء ، ويختصان بالهمزة. وإنكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به (هَلْ) عن الهمزة.[5]

قلت: وتأمل كلام المعرب هنا[6] فإنه قال: الهمزة للإنكار والتوبيخ كيف يصح هذا الكلام مع أن خواص الإنكار والتوبيخ متنافيان أعني الإنكار التوبيخي والإنكار الإبطالي فإن الثاني يقتضي أن ما

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – المغني ٤٤٠.

(٣) – المغني ٢٦.

(٤) – تكملة من (ب)

(٥) – المغني ٣٤١/٣٤٠.

(٦) – الدر المصون ٣٩٣/٤.

بعده غير واقع بخلاف التوبيخي ، وهما القسمان اللذان ذكرنا عن الشيخ الآن من الأقسام الثلاثة [إلا أن يريد][1] إنكاراً توبيخياً ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الإسراء:٥٢] الآية ، ذكرها في الباء التي تكون للمصاحبة لما أن ذكر آية الحجر[2].

قال: "واختلف في (سبحانك اللهم و بحمدك) فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة ، وقيل: جملتان على أنها عاطفة ، ومتعلق الباء محذوف ، أي: وبحمدك سبَّحتك ، وقال الخطابي: المعنى بمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبَّحتُك ، لا بحولي ولا بقوتي ، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّب مقام السبب ، وقال ابن الشجري في (فتستجيبون بحمده): هو كقولك: (أَجَبْتُهُ بِالتَّلْبِيَةِ) أي : فتجيبونه بالثناء ، إذ الحمد الثناء ، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة ، أي معلنين بحمده ، والوجهان في: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [الحجر: ٩٨] " .[3]

قلـــــت: أشار بالوجهين في ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ إلى ما قدمنا في آخر سورة الحجر ، وهما باء الاستعانة وباء المصاحبة وقد ذكر الخلاف [هناك][4] فيها وما أشار إليه الشيخ في الآية أحد الأوجه التي ذكرها المعرب[5]. فإن قلت: هل يجوز التنازع في قوله: (بحمده) فإن المعرب جوز أن يكون العامل في (بحمده) (يدعوكم)؟

قلت: لا مانع من ذلك ـــ والله أعلم ـــ ويجيء الخلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة.

[قوله تعالى: ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ ﴾ [الإسراء:٥٢] الآية ، ذكرها في (إنْ) لما أن ذكر أنها تكون نافية فمثل ذلك بالآية][6] .[7]

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – آية الحجر هي قوله تعالى : ﴿ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﴾ [الحجر: ٩٨] .

(٣) – المغني ١١٢.

(٤) – تكملة من (ب) .

(٥) – الدر المصون : ٣٩٩/٤.

(٦) – هذه الآية ساقطة من (أ) موجودة في (ب) كما هو مثبت .

(٧) – المغني ٣٣.

قــوله تعــالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى ﴾ [الإسراء:٥٣] الآية ، ذكرها في حذف لام الطلب ، قــال: "وقيــل: هو جواب شرط مقدر أو جواب للطلب ، قــال: والحق أن حذفها مختص بالشعر كقــوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ ... ... (البيت)[1]". [2]

قلت: انظر قوله: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ﴾ [الإسراء:٥٣] .

قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ ﴾ [الإسراء:٥٩] الآية ، ذكرها في (لا) الزائدة ، لما أن تكلم على آية الأنعام[3] وأن معناها في أحد الأقوال هو معنى هذه .[4]

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء:٦٢] الآية ، ذكرها في الكاف ، لما أن قال إنها تكون غير عاملة ، وذكر لها مواضع ، ثم قال : "ومنه الكاف اللاحقة لــ(أَرَيْتَ) بمعنى أخبرني ، نحو ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ / فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه ، وعكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف خطاب و الكاف فاعل لكونها مطابقة للمسند إليه ، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قط مرفوعة ، وقال الكسائي : التاء فاعل والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المفعول في نحو : (أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ) لأنه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده ، فلا يجوز الاقتصار عليه ، وأمــــا ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ فالمفعول الثاني محذوف ، أي : لَمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ وَأَنَا خَيْرٌ مِنْهُ".[5]

---

(١) – البيت من الوافر وهو لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩ ، و لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص٢٧٥ . ـــ ولم أجده في ديوان الأعشى ـــ وتمامه :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ   إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالا

(٢) – المغني ٦٠٥ .

(٣) – آية الأنعام هي قوله تعالى : ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ ى ى ي ﴾ [الأنعام: ١٠٩] .

(٤) – المغني ٢٥٢.

(٥) – المغني ١٨٧.

قلت: هذه (أَرَأَيْتَكَ) كثيراً ما تقع في الإثبات ولا شك أنها تارة تكون بمعنى (أَعَلِمْتَ) وتارة بمعنى (أَخْبِرْنِي) فإن كانت بمعنى (أَعَلِمْتَ) فلا بد لها من مفعولين على ما هو مقرر لــ(عَلِمَ) ويصح التعليق والإلغاء وغير ذلك ، وإن كانت بمعنى (أَخْبِرْنِي) فهل يصح التعليق؟

قيل: إن مذهب سيبويه أن التعليق لا يصح(١) ، وبعضهم رد عليه بأنه سُمِعَ فيها ذلك. وإذا كانت بمعنى (أَخْبِرْنِي) فقال بعضهم: لابد أن يقع بعدها جملة استفهامية هي المخبر به كقولنا: (أَخْبِرْ زَيْدَاً مَا صَنَعَ عَمْرُوٌ). فقيل: الجملة الثانية هي المفعول ، وقيل: إنها بدل من (زَيْدٍ).

قلت: لعل هذا الخلاف يجري على التعليق هل يصح أن يكون في المفعول الثاني أم لا؟ وفيه قولان معلومان في قولنا: (عَرَفْتُ زَيْدَاً أَبُو مَنْ هُوَ) إلا أنه يشكل هنا ؛ لأن (أَخْبَرْ) ليس من أفعال القلوب ولا بمعناها فقول الشيخ: التاء فاعل والكاف حرف .. الخ. قول الفراء قد شنعوا عليه كلهم من جهات من الجهتين اللتين ذكر الشيخ ومن غيرهما مما لا تحصى.

قوله: وقال الكسائي .. الخ. قلت: يحتمل الكسائي أن يقول: إن (مَا صَنَعَ)(٢) يكون بدلاً، وقد قيل بذلك فلا يلزم ما ذكر الشيخ.

قال الدماميني: هذا الذي ذكر الشيخ إذا كانت (أَرَأَيْتَكَ) بمعنى أَخْبِرْنِي(٣). وقد قال الرضي: " وهو من (رَأَيْتَ) بمعنى (أَبْصَرْتَ) أو (عَرَفْتَ) فكأنه قيل: (أَبْصَرْتَ وَشَاهَدْتَ حَالَهُ الْعَجِيْبَةَ أَخْبِرْنِي عَنْهَا) فلا يستعمل إلا لاستخبار حالة عجيبة(٤) لك "(٥) ، ثم قال: "ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها ، فكأنك لما قلت: (أَرَأَيْتَكَ(٦) زَيْدَاً) قالَ المخاطبُ: عَنْ أَيْ شَيْءٍ مِنْ حَالِهِ تَسْأَلُ؟ فقلتَ: مَا صَنَعَ؟ فهي بمعنى قولك: أَخْبِرْنِي عَمَّا صَنَعَ ، فليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً".(٧) قلت: هذا خلاف ما ذكر غيره ، وفيه تجوز ظاهر ، وانظر أبا حيان في سورة الأنعام عند قولـــــه: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ [الأنعام:٤٠] الآية فإنه أشبع

---

(١) – كتاب سيبويه ١/٢٣٩-٢٤٠.

(٢) – في (أ) : (مَاذا صَنَعَ) .

(٣) – تحفة الغريب (١/٦٦/أ،ب).

(٤) – في (ب) : "حاله العجيبة " .

(٥) – شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٦٢.

(٦) – في (ب) : (أرأيت) .

(٧) – شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٦٢.

الكلام في المسألة غايته[1] والله سبحانه أعلم. ومـــا ذكر الشيخ في الآية هو الظاهر ، وقد حصَّل المعرب هنا في الآية أوجهاً أكثرها فيه ضعف[2].

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [الإسراء:٦٧] ذكرها مثالاً [في لَمَّا][3] لمجيء جوابها فعلاً ماضياً وهو جائز باتفاق.[4]

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ ﴾ [الإسراء:٧٤] ذكرها في (أَنْ) المفتوحة لما أن ذكر أنها توصل بأمور منها الفعل المتصرف مثل الآية.[5]

قوله تعالى : ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ ﴾ [الإسراء:٧٥] ذكرها في أماكن الحذف ، مثالاً لحذف المضاف ، أي : ضِعْفَ عَذَابَ الْحَيَاةِ.[6] قلت : وهو حذف لا بد منه ، ويجري فيه ما تقـــدم في ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢] [7].

قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء:٧٨] ، ذكرها في اللام ، لما أن تكلم على أن اللام تكون بمعنى (بَعْدَ)، قال:" نحو: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ ، وفي الحديث: (صُوْمُوا لِرُؤْيَتِهِ)[8] ، وقال:

فَلَمَّا تَفرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً لِطُوْلِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا[9]".[10]

قلت: ما ذكر الشيخ في الآية أشار إليه غيره ، وهو الذي مالت إليه النفس.

---

(١) – الدر المصون : ٤٠٣/٤ ، ٤٠٤ .
(٢) – البحر المحيط :٥٤/٦.
(٣) – تكملة من (ب) .
(٤) – المغني ٢٧٩.
(٥) – المغني ٤٠ .
(٦) – المغني ٥٨٦.
(٧) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٦٩٧/٢/٢.
(٨) – صحيح البخاري : ٦٧٤/٢.
(٩) – البيت من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١١٢ ، و خزانة الأدب ٢٧٢/٨ ، و الشعر و الشعراء ٣٤٥/١ .
(١٠) – المغني ٢١٦.

فإن قلت: قد ذكر أبوحيان من ذلك (كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ)[(١)] وجعل اللام بمعنى (بَعْد)[(٢)] وهو خلاف ما ذكر الشيخ فما الصواب في ذلك ؟ وهل تحتمل اللام في الآية أن تكون / بمعنى (عِنْدَ) أم لا يصح ذلك؟

قلت: الظاهر ما ذكر الشيخ ، أما المثال فالعندية فيه أظهر لأن مقصد المؤرخ ذلك ، وعليه المعنى لمقارنة العندية خلو الخمس بخلاف البعدية فإنها تصدق ولو بعد الخمس بحين ، ومقصد المؤرخ الأول وإن كان الثاني يمكن فيه ذلك إلا أنه بعيد.

وأما ما ذكر في الآية فالظاهر أنه متعين لأجل الغاية المذكورة وذلك أن المفهوم من الآية تعيين الوقت للفرض والدلوك يفسر بأحد أمرين إما الغروب ، وإما الزوال ، وكلا الزمانين لا يستمر إلى غسق الليل إذا فُسِّرت اللام بمعنى (عِنْدَ) بخلاف إذا فُسِّرت بمعنى (بَعْد) فإن البعدية تتقرر إلى غسق الليل هذا الذي أراد الشيخ ، والله أعلم.

فإن قلت: لئن تم لك ذلك في الآية فلا يتم في الحديث الذي ذكر فإنه ليس فيه غاية مع أنه عينه لما ذكر.

قلت: بل ما ذكر فيه صحيح ؛ لأن قوله: (صُوْمُوا لِرُؤْيَتِهِ) أمر بإيقاع الصوم وهذا إنما يتقرر بعد الرؤية ، أعني عند طلوع الفجر لا عند الرؤية إلا بتجوز فيه إلا أن يقال: معنى (صُومُوا): أوجبت عليكم الصوم عند الرؤية في المستقبل فهذا يمكن فيه ذلك ، وتكون اللام بمعنى (عِنْدَ) ، ويؤيد ذلك قوله: (وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ)[(٣)] لأنه ليس المراد أوقعوا الفطر عند الرؤية ، فإنه لو صح ذلك لكان من رأى الهلال قبل الغروب يجب عليه الفطر وهو لا يصح ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ ﴾ [الإسراء:٧٩] الآية ، ذكرها في موضعين:

الأول: في (عَسَى) لما أن تكلم على ما يعرض لها ، قال: "تنبيه: إذا قيل: (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ) احتمل نقصان (عَسَى) على تقدير تحملها الضمير ، وتمامها على تقدير خلوها منه ، وإذا قلت: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) احتمل الوجهين أيضاً ، لكن يكون الإضمار في (يَقُومَ) لا في (عَسَى) ، اللهم إلا أن يقدر أن العاملين تنازعا زيداً فيحتمل الإضمار في (عَسَى) على إعمال الثاني ، وإذا قلت: (عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرَاً) فلا يجوز أن يكون (زَيْدٌ) اسمَ (عَسَى) ، لئلا يلزم الفصل بين صلة

(١) – البحر المحيط ٦/٦٨.

(٢) – هنا في هامش (ب) تعليق نصه : " أظنه عند " و الإحالة في هذا الموضع .

(٣) – جزء من الحديث السابق .

(أَنْ) ومعمولها وهو (عَمْرُو) بأجنبي وهو (زَيْد) ، ونظير هذا المثال قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ ﴾ [الإسراء:٧٩] الآية".[1]

الموضـــــع الثاني : في الجهة الخامسة لما أن عدد مسائل التدريب فذكر في المسألة الثالثة عشرة[2] منها أن قـــال : " يجوز الوجهان في (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) فعلى النقصان (زَيْد) اسمها ، وفي يقوم ضمير ، وعلى التمام لا إضمار وكل شيء في محله ، ويتعين التمام في (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ) و ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء:٧٩] لئلا يلزم الفصل بين صلة (أَنْ) ومعمولها بالأجنبي وهو اسم (عَسَى)".[3]

قال الفقير إلى ربه: قد تقدم بعض التنبيه على (عَسَى) عند قوله: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ ﴾ [البقرة :٢١٦] الآية[4].

قول الشيخ: إذا قلت: (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ) .. الخ. ينبني على ما ذكر أنَّ (أَنْ يَقُومَ) هل هو في محل نصب أو رفع؟ وينبني أيضاً التأويل في (أَنْ يَقُومَ) وعدمه فعلى النقصان تجيء الأقوال المعلومة في قولنا: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) وفي ذلك أربعة أقوال وقد قدمها الشيخ.

وعلى التمام لا يحتاج إلى شيء من ذلك ، وينبني أيضاً على الإضمار في (عَسَى) عدم الاختلاف في التأنيث والتذكير والتثنية والجمع ، وقد أشار الشيخ إلى ذلك في التوضيح[5] ونبه الدماميني هنا عليه وهو جلي قال : إلا أن الأفصح ما وقع في القرآن بدليل قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾ [الحجرات:١١] الآية[6].

قوله في الموضع الأول: وإذا قلت: عَسَى أَنْ يَقُومَ .. الخ. قلت: هذه المسألة فيها خلاف معلوم ، فالمبرد أشار إلى ما ذكر الشيخ ، والشلوبين منع ذلك ، قال: لأنه يضعف تقديم خبر(عَسَى) والشيخ

---

(١) – المغني ١٦١.
(٢) – في (ب) : الثالثة عشر .
(٣) – المغني ٥٢٧.
(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٠٨/٢/١.
(٥) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٢٣/١.
(٦) – تحفة الغريب ٥٢/١/ب.

صرح هنا بأنها إذا أسندت إلى (أَنْ وَالْفِعْل) تكون تامة ، وقد تقدم له التنبيه على ذلك وفي ذلك خلاف معلوم ، والقول بالنقصان تقدم لنا إشكاله في (البقرة) فانظره(١).

/ وأورد على تقدم الخبر هنا سؤالاً ، وهو أنه كيف يصح تقدم الخبر إذا كان فعلاً مع أنهم نصوا على المنع في باب المبتدأ ؟ وأُجيب بأن المسألة قد اختلف فيها إذا دخل الناسخ على المبتدأ فابن عصفور أجاز التقديم(٢) وبعضهم منع ، وسَبَبُ الخلافِ الخلافُ في العلة التي لأجلها منع تقديم الخبر(٣) إذا كان فعلاً ، فمن زعم أن ذلك السبب أن الابتداء عامل معنوي والفعل عامل لفظي فلو قُدِّمَ مع بقائه خبراً لقُدِّمَ العامل المعنوي على اللفظي ، واللفظي أقوى أجاز الصورة(٤) المذكورة وما شابهها(٥).

وقيل: خوف لبس المبتدأ بالفاعل ، فعليه يمنع ؛ لأن اللبس موجود. قال الدماميني: وتجويزهم التنازع في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن:٤] يرجح ما قال ابن عصفور.

قلت: ترجيح ما قال ابن عصفور لا يصح إلا لو أجمعوا على جواز ذلك في الآية ، ولم يُجْمَعْ عليه فإن مكياً ضعَّف ذلك ، فإنه لما أن أعرب الآية قال: يجوز في (كان) أن يكون اسمها مضمراً عائداً على الخبر والجملة خبر، قال: و جُوِّز أن يكون (سَفِيهُنَا) اسمها وجملة القول خبر ، قال: وهو ضعيف لأنه إذا تقدم الفعل عمل(٦) ، فأنت ترى كلامه ، والشيخ ــ رحمه الله ــ ذكر في الباب الخامس جواز ذلك(٧) ، وقد ذكر في التسهيل الخلاف في ذلك ، فتأمل المسألة في محلها(٨).

قول الشيخ في الموضع الثاني: يجوز الوجهان ، بمعنى النقصان والتمام الذي قدمه قبل المسألة المذكورة وبقية كلامه موافق لما ذكرنا أولاً ، وما ذكره في الآية عليه مضى أبوحيان(٩).

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٠٨/٢/١.

(٢) – المقرب ١٥٤.

(٣) – في (ب) : " التقديم للخبر ".

(٤) – في (أ) : للضرورة .

(٥) – فمن زعم أن ذلك السبب أن الابتداء عامل معنوي والفعل عامل لفظي فلو قُدِّمَ مع بقائه خبراً لقُدِّمَ العامل المعنوي على اللفظي واللفظي أقوى أجاز للصورة المذكورة وما شابهها. [وعليه المعنى].

(٦) – مشكل إعراب القرآن : ٧١٤.

(٧) – المغني ٥٢٧.

(٨) – شرح التسهيل : ٣٩٤/١.

(٩) – البحر المحيط ٧٠/٦.

قال المُخْتَصِر : ظاهر كلام الشيخ أنه لا يجوز النقصان في (عسى) التي في الآية ، قال: والشيخ تبع ابن عصفور وليس كذلك بل يجوز النقصان أيضاً على التنازع ويكون العمل للثاني ، واسم (عسى) مضمر فيها عائد على (رَبُّكَ) ، وقد ذكر هذا الوجه ابن الضائع[1] . قلت: تأمل هذا الكلام ، كيف يصح أن يجري على باب التنازع؟ فإن البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز كل من العاملين ، نعم البصريون رجحوا الثاني ، والكوفيون الأول وغيرهم فصَّل ، فلو كانت الآية مما يجوز فيها التنازع لجاز في كل من العاملين أن يعمل في (رَبُّكَ) والثاني[2] باطل باتفاق لما يؤدي إليه من الفصل بالأجنبي كما ذكر والملازمة ظاهره لأن خاصية تنازع العاملين جواز عمل كل واحد منهما على البدلية ، فكيف يقول ابن الضائع هذا الكلام ويوافقه عليه المختصر؟.

فإن قلت : قد قيل : بأن ﴿ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء:٧٩] **معمول لفعل مقدر ، فلعله يقول بذلك هذا القائل ويصح التنازع ولا فصل[3] . قلت : هذا خلاف ما فرضه المختصر وصرح به ، فانظره . والله أعلم.**

قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء:٨٤] **ذكرها في (كُلٌ) ، لما أن تكلم على حذف ما تضاف إليه ، فنقل عن أبي حيان أنه يجوز مراعاة لفظها ومعناها ، فمن مراعاة اللفظ قوله :** ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء:٨٤] ، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ [العنكبوت:٤٠] **ومن مراعاة المعنى** ﴿ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأنفال:٥٤] ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [البقرة:١١٦].

واختار الشيخ أن المقدر يكون مفرداً نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع وإن كانت المعرفة لو ذُكِرَتْ لوجب الإفراد ، ولكن جعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما فالأول نحو: ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء:٨٤] ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٨٥] **إذ التقدير: (كلُّ أحدٍ). والثاني:** ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [البقرة:١١٦] ﴿ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٣] ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [النمل:٨٧] ﴿ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأنفال:٥٤] .[4]

---

(١) – الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح :٦٦٧/٣ ، وما بعدها .

(٢) – في (أ) : التالي . وما جاء هنا من (ب) .

(٣) – في (أ) : " والفصل ". وما جاء هنا من (ب).

(٤) – المغني ٢٠٤.

قلت: تقدم التنبيه على هذا المحل في آخر (البقرة) (1) ، فانظره فإنه يناسب ما هنا ، والله الموفق.

قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾ [الإسراء:٨٨] الآية ، ذكرها في الجهة العاشرة لما أن تكلم على شروط الحذف ، وتكلم على ما إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى ، وذكر مسائل من ذلك ، ثم قال: " تقييد هذا الخلاف إنما هو [عند] (2) التردد وإلا فلا تردد أن المحذوف من الأول في قوله:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ....(البيت)(3)

و قوله:

خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌّ فِإِنِّي وَأَنْتُمَا ....(البيت)(4)

/ قال : " ومن الثاني : قوله : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾ [الإسراء:٨٨] الآية ، إذ لو كان الجواب للثاني لَجُزِم ، فقلنا بذلك في نحـــو : (إِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ) ، وفي ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ [الواقعة:٨٨ ، ٨٩] ، ونحو ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ﴾ [الفتح:٢٥] ، ثم قال: ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا ﴾ [الفتح:٢٥] " ، قـــال : "وانبنى على ذلك في المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر ، إذ التقدير : (إِنْ أَكَلْتِ فِأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتِ) ؛ وجواب الثاني في هذا المعنى هو الشرط الأول وجوابه ، كما أن الجواب من حيث المعنى في (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) ما تقدم على اسم الشرط ، بل قال جماعة: إنه الجواب بالصناعة أيضاً. ومن ذلك:

... ... فِإِنِّي وَقَيَّارٌ ... ... (البيت)"(5)

(1) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٧٣/٢/١.

(2) – تكملة من (ب).

(3) – البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص٢٣٩ ، والكتاب ٧٥/١ . ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في شرح أبيات سيبويه ١٧٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٨ . ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ٩٥/١ . وتمامه :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأنتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَ الرَّأيُ مُخْتَلِفُ

(٤) – البيت من الطويل ، و لم أجد من نسبه لقائل فيما رأيت ، وورد بلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٨ ، والتصريح ٧٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢. وتمامه :

خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌّ فِإِنِّي وَأَنْتُمَا وَ إِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ

(٥) – البيت من الطويل ، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي ، في الأصـــمعيات ص١٨٤ ، وخزانـــة الأدب ٣٢٦/٩ ، و الكتـــاب ٧٥/١ ، و الشعر والشعراء ص٣٥٨ . وتمامه :

قال: "وقد تكلف بعضهم في البيت الأول ، فقال: إنَّ (نَحْنُ) للمعظم نفسه ، وإنَّ (رَاضٍ) [خبر][(1)] عنه ، ولا يحفظ (نَحْنُ قَائِمٌ) بل يجب في الخبر المطابقة نحو: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾[الصافات:١٦٥] الآية ، وأما ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون:٩٩] الآية ، فأفرد ثم جمع لأن[(2)] غير المبتدأ لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما".[(3)]

قلت: ما أشار إليه الشيخ قد نبهنا فيما تقدم على كثير من ذلك ، وما أشار إليه في الأبيات ظاهرٌ. والآية الكريمة لم يُتَفق على ما ذكر الشيخ فيها إلا أن معظم المعربين على ذلك ، وانظر ما وقع للزمخشري هنا فإن فيه بحثاً[(4)].

قوله: فقلنا بذلك .. الخ. قال الدماميني: " ظاهر كلامه أن المثال حُمِلَ على ما فيه المانع وليس في المثال مانع[(5)]" وليس كذلك بل المثال فيه مانع من جعل الجواب للثاني ، وجعل الجملة جواباً للأول لعدم دخول الفاء في جملة الشرط . وهذه المسألة قد قدمنا كلام الشيخ فيها وما يتعلق به في قوله : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ ﴾ [هود:٣٤] الآية ، فانظره هناك[(6)].

قوله: ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ ﴾ [الفتح:٢٥]... الخ. قلت: قيل ما ذكره مشكل لأن ظاهره أن الآية مما نحن فيه من اجتماع الشرطين وليس كذلك ، والظاهر أن هذا ليس من ذلك القبيل في شي ، بل جواب (لَوْ) محذوف ، أي: لولا كراهية أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بإهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحُذِفَ الجواب للدلالة عليه ، وانظر ما وقع للزمخشري في الآية[(7)] ، وكلام الطيبي[(8)] في سورة الفتح.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ   فِإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – في (ب) : " فلأن " .

(٣) – المغني ٥٨٤/٥٨٥.

(٤) – الكشاف ٥٥٠/٣.

(٥) – تحفة الغريب ٢٥٥/٢/ب.

(٦) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٦٢٧/٢/٢.

(٧) – الكشاف ٥٤٧/٥.

(٨) – الحسن بن محمد بن عبدالله الطِّيبي ، الإمام العلامة في المعقول والعربية ، كان مقبلاً على نشر العلم ، متواضعاً ، حسن المعتقد . له مصنفات منها : شرح الكشاف ، والتبيان في المعاني والبيان ، وشرح المشكاة . توفي سنة ٧٤٣ هـ . وترجمته في بغية الوعاة ٥٣٣/١ ، والدرر الكامنة ٣٩/٢.

قولـــــه: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [الصافات:١٦٥] قيل: ليس مما ذكر في شيء لأن الخبر هنا وجب جمعه ليطابق ما قبله فإن (نَحْنُ) للجماعة لا للمعظم نفسه فإن المراد بذلك الملائكة.

قوله: من التطابق ما يجب لهما. قيل: مشكل فإن التطابق لا[1] يختص بالمبتدأ والخبر بل يجري في الصفات والأحوال وهو صحيح ، و يأتي بعض تنبيه على كل آية في محلها إن شاء الله.

وانظر السهيلي في الروض الأنف في هذه الآية.

تنبيهٌ حسنٌ في هذا المحل لما أن تكلم الشيخ رحمه الله قبل الآية على مذهب سيبويه أن الحذف عنده من الثاني لدلالة الأول عليه في:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ[2]

و :

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[3]

خلافاً للمبرد. وعورض قول الإمام. وذكر من الجواب ما يناسب وإن كان في بعضه بحث.

قال الدماميني: وحيث قلنا بقول سيبويه في قولنا (بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ) ، فالتقدير: (بَيْنَ ذِرَاعَيْ الأَسَدِ وَجَبْهَتِهِ) ، وبذلك ينحلُّ ما أشار إليه ابن الحاجب من الإشكال ، في قوله: وقالوا في طلقة وربع طلقة طلقة ، وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان ، والظاهر رجوع الإشكال إلى الفرع الأول ، لجريان الثاني على أصل تكميل الطلقة ، وتقرير الإشكال في الأول أن نصفاً مضاف قطعاً في النية ، والمنوي مع اللفظ كالملفوظ ، فتساوى الفرعان فأشكل افتراقهما في الحكم. قال: قال شيخنا الإمام أبوعبدالله بن عرفة[4]: وجوابه على أصلين من الفقه والعربية واضح ، أما الفقه : فهو

---

(١) – في (ب) : " لم ".

(٢) – البيت من الرجز ، وهو لعبدالله بن رواحة في ديوانه ص٩٩ ، و الكتاب ٢٠٦/٢ ، و شرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، ٨٥٥/٢ . وتمامه :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ

(٣) – البيت من المنسرح ، وهو للفرزدق في الكتاب ١٨٠/١ ، وخزانة الأدب ٣١٩/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ . ولم أجده في ديوانه ، وتمامه :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ   بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

(٤) – أبوعبدالله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي ، الفقيه المالكي التونسي ، أخذ عن القاضي أبي عبدالله : محمد بن عبدالسلام ، وأبي عبدالله محمد بن هارون ، وغيرهما ، وكان حافظاً للمذهب ، ضابطاً لقواعده ، مجيداً للعربية ، والفرائض والحساب ، وعلم المنطق، وغير ذلك . له تآليف حسان منها : " تقييده " الكبير في المذهب ، و "تفسيره" للقرآن العظيم ، واختصر كتاب " الحوفي " ، وله كتاب في المنطق . توفي بتونس سنة ٨٠٤ هـ . وترجمته في درة الحجال في أسماء الرجال ٢٨٠/٢ ، والضوء اللامع ٢٤٠/٩.

لو قال لها: أنت طالق نصف طلقة وربعها لم يلزمه إلا طلقة واحدة لإضافة الجزأين لطلقة واحدة ولا يزيد مجموعهما عليها / كما تقرر في نصفي طلقة. وأما أصل العربية : فهو قول جمهور النحويين إن المضاف إليه إذا حذف فلا بد من تنوين المضاف إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف ، كقولهم: (قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا) ، قالوا التقدير: قطع اللهُ يدَ مَنْ قالها ورجله ، فأُقحم المضاف إليه من الثاني وأُقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحُذِف التنوين من (يَد) لإضافته إلى (مَنْ) ، وحُذِف من (رِجْل) لأنه مضاف إلى (مَنْ) في المعنى ، ولأنه بمترلة المضاف إليه في اللفظ ، وهذا الأصل يوجب تقدير تركيب المسألة (أنت طالق نصف طلقة وربعها) ، وقد قررنا أن اللازم في هذا طلقة واحدة.(١)

قلت: ما أشار إليه من الاشتغال وبيانه هو معنى ما وقع للشيخ ــ رحمه الله ــ في مختصره ، وقرره على ما ذكر ، وأشار الشيخ ابن عبدالسلام إلى الإشكال ، وأشار إلى أن المسألة الثانية تجري على باب أن النكرة إذا أعيدت هي غير النكرة الأولى ، وأشار إلى أن المسألة الأولى تجري على قول النحويين: (قطع الله يد ورجل من قالها) ، فيؤخذ جواب الشيخ ــ رحمه الله ــ من كلام شيخه.

وعندي أن هذا الجواب لا يتمشى إلا على قول ابن عصفور في تخريج (قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا) ، وتبعه على ذلك جماعة فإن (الرِجْل) حُذِفَ منه الضمير ، ووقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وضعف قوله بارتكابه أمرين ضعيفين ، إلا أنه أراد أن يحافظ على مذهب الإمام في أن الحذف من الآخر ، ومذهب الإمام معلوم ما فيه في هذه المسألة ، ومذهب المبرد فيها أسلم فيما يظهر وإذا قيل بقـــول المبرد فلا يتم الجواب فتأمله ، وقد قدمنا التنبيه على هذا في سورة النساء عند قولــــــه:﴿ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء:١٢٨] (٢) ، والله الموفق.

قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء:٩٣] ، ذكرها في حكم الجمل بعد النكرات وأنها في الآية صفة لا غير(٣)، فتأمله.

وذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، وأن من ذلك الجملة الموصوف بها مثل الآية(٤).

قوله تعالى: ﴿ ۞ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾ [الإسراء:٩٩] الآية(١) ، ذكرها في أول الباب الثامن في القاعدة الأولى لما أن ذكر أن الشيء قد يعطى حكم ما أشبهه في معناه ، قال : "من ذلك دخول الباء في

(١) – تحفة الغريب ٢/٢٥٥/أ .

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آيمغني اللبييب : ٢/١/٢٩٨.

(٣) –المغني ٤١١.

(٤) – المغني ٤٧٥.

خبر (أنَّ) مثل قــوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾ [الأحقاف:٣٣] الآية ، لأنه في معنى (أَوَلَيْسَ)(٢) والذي سهَّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولذا لم تدخل في هذه الآية(٣) ".(٤)

قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ [الإسراء:١٠٠] الآية ، ذكرها في موضعين(٥) :

الأول: في فصل (لَوْ) لما أن تكلم على معناها وحصَّل في ذلك ثلاثة أقوال ، قد قدمناها في كثير من الآي ، فذكر من جملة معانيها ما يكون الجواب مقرراً فُقِدَ الشرط أو وُجِدَ ، وذكر من ذلك أمثلة.

قال: "وكذا ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ الآية فإن الإمساك عند عدم الملك أولى ، وقال بعد لما أن انتقد عبارة سيبويه(٦) : والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم الخزائن بل لأجل الشح".(٧)

الموضع الثاني: في (لَوْ) أيضاً لما أن قال: وهنا مسائل .. الخ. قال بعد: "واختلف في قوله: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ فقيل: وليها اسم مرفوع مفسر بما بعد ، والأصل: تَمْلِكُونَ تَمْلِكُونَ ، فحُذِفَ الفعل الأول فانفصل الضمير ، وقيل: من باب (الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمَاً مِنْ حَدِيْدٍ)(٨) ، مما حُذِفَ فيه (كَانَ) أي: لو كنتم تَمْلِكُونَ ، فرُدَّ بأن المعهود بعد (لو) حذف (كَانَ) ومرفوعها معاً ، فقيل الأصل: لو كنتم أنتم ، قال: وفيه نظر ، للجمع بين الحذف والتأكيد ".(٩) هذا معنى ما قال.

---

(١) – وتمام الآية قوله تعالى : ﴿ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ﴾ [الإسراء: ٩٩].

(٢) – أي : (أَوَلَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ)

(٣) – يقصد آية الإسراء وهي قوله تعالى : ﴿ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ﴾ [الإسراء: ٩٩].

(٤) – المغني ٦٣٨.

(٥) – قال في موضعين وذكر ثلاثة مواضع .

(٦) – عبارة سيبويه هي قوله في تعريف (لو) : " وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره " . ينظر الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٧) – المغني ٢٥٨/٢٥٩.

(٨) – مسند الإمام أحمد : ٤٦٠/٦ .

(٩) – المغني ٢٦٧.

الموضع الثالث: لما أن تكلم في الجهة العاشرة على حذف الفعل قال من جملة الأمثلة:" ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ ﴾ الآية ، الأصل: لَوْ تَمْلِكُونَ ، فلما حُذِفَ [الفعل][1] انفصل الضمير ، قاله الزمخشري ، وأبوالبقاء ، وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز (لو زيدٌ قام) إلا في / الشعر أو الندور نحو: (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)[2] ، وقيل: الأصل: لو كنتم ، فحُذِفَت (كَانَ) دون اسمها. وقيل: لو كنتم أنتم ، فحُذِفا مثل: (الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمَاً مِنْ حَدِيْدٍ) [3] ، وبقي التوكيد".[4]

قال الفقير إلى ربه: ما ذكر في الموضع الأول من معنى (لَوْ) حسن ، وقد قدمناه مراراً ونبهنا على أن لنا تقييداً في ذلك الحرف جمعنا فيها[5] جمعاً كثيراً. وظاهر كلام أبي حيان أن (لَوْ) هنا على مذهب سيبويه من غير تأويل[6] ، فانظره .

قوله في الموضع الثاني: وهنا مسائل .. الخ. قلت: هذا بناء من الشيخ على أن (لَوْ) يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً وابن عصفور منع تقدير الفعل[7] ، ولا يليها إلا ظاهراً لا مضمراً إلا ضرورة ، وكذلك ابن الضائع ورُدَّ عليهما بالآية الكريمة. وما ذكرنا عن ابن عصفور وابن الضائع هو الذي ذكرناه عن الشيخ في الموضع الثالث في قوله: وعن البصريين .. الخ ، فالآية أيضاً تَرُدُّ على قول البصريين لمصادمة قولهم لها ، وبهذا رد الدماميني أيضاً قولهم[8].

قوله في الموضع الثاني: فقيل .. الخ. القول الأول هو الذي ذكر الشيخ في الموضع الثالث الذي ذكرنا رده. والقول الثاني في الموضع الثاني هو الذي ذكرنا في الموضع الثالث. وكذلك بقية الكلام منه.

قوله: وفيه نظر للجمع بين الحذف .. الخ . قلت: العجب منه حيث رد على من يقول بأن حذف المؤكَّد وإبقاء المؤكِّد لا يجوز بنص سيبويه والخليل ، وأشار لذلك في ثلاثة مواضع وغفل عن ذلك

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – مجمع الأمثال ١٢٢/٢ و ١٥٢ . قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور . ومعناه كما جاء في جمهرة الأمثال ١٧٤ : " لو كانت ذات غنى وهيئة كانت بليتي أخف " ويرويه الأصمعي " لو غير ذات سوار . . . " ومعناه لا أقتص من النساء . (المغني ٢٦٧ ، هامش ١) .

(٣) – مسند الإمام أحمد : ٤٦٠/٦ .

(٤) – المغني ٥٩٦.

(٥) – في (ب) :"فيه " .

(٦) – البحر المحيط ٨١/٦. و ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٨٩٨/٤. و تذكرة النحاة ص ٤٠ .

(٧) – شرح جمل الزجاجي : ٤٤٠/٢.

(٨) – تحفة الغريب ٢٦١/٢/أ،ب.

هنا فإن مذهب سيبويه الجواز(١)! وبعد أن كتبت الاعتراض وقفت عليه للدماميني(٢) ، والله الموفق. قلت: يتلخص في الآية الكريمة أنه لا بد من حذف. وهل المحذوف (كان) أو غيرها؟ قولان.

و إذا قلنا المحذوف (كان) فهل مع اسمها و المذكور تأكيد ، أو وحدها و المذكور اسمها؟ قولان.

وإذا قلنا بأن المحذوف غير(كان) فاتفقوا على أن المحذوف الفعل وحده وأن الفاعل انفصل ولم يجوزوا حذف الجملة وأن المذكور مؤكِّد ، والظاهر أنه يحتمل الجواز إلا أن تقليل الحذف أولى.

ووقع في كلام التفتازاني سبب امتناع ذلك ، فذكر وجهين فقال: لأن حذف المفرد أولى من حذف الجملة ، ولأنه بعيد عندهم حذف المؤكَّد وإبقاء المؤكِّد(٣). قلت: علته الأولى لا توجب منعاً وإنما ترجح عدم حذف الجملة ، وعلته الثانية مردودة بنص الإمامين المتقدمين ، وقد تقدم لنا نظائر من حذف المؤكَّد وإبقاء المؤكِّد فلا نطيل بها.

قوله تعالى: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء:١٠٩] الآية ، ذكرها مثالاً لورود اللام بمعنى (على).(٤)

قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الإسراء:١١٠] الآية ، ذكرها في الفرق بين الحال والتمييز ، واستطرد الكلام على (الرحمن) وقد قدمنا ذلك في البسملة(٥) واستدل لأنه(٦) غير صفة لمجيئه جارياً مجرى الأعلام كالآية وغيرها ، انظره(٧).

تنبيه: ذكر المعرب هنا أن (ادْعُوا) بمعنى (سَمُّوا) (٨) والمفعول محذوف لأنها تتعدى إلى مفعولين ونقل كلام الزمخشري(٩) ، انظره.

قلـــت: لما تكلم التفتازاني على حذف المفعول في أحوال متعلقات الفعل ذكر الآية ، وذكر ما نقلنا الآن(١٠) ، قـــال: "ولا يصح أن يكون الدعاء بمعنى العبادة ، فلا يحتاج إلى حذف لأنه يلزم إما

---

(١) – الكتاب : ٢٢٤/٤ .

(٢) – تحفة الغريب ١٠١/١/ب .

(٣) – المطول ٣٠٤.

(٤) – المغني ٢١٥.

(٥) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٨/١/١ (ص ٨ من النص المحقق).

(٦) – في (أ) : " بأنه ". وما ذكر هنا من (ب) .

(٧) – المغني ٤٤١.

(٨) – الدر المصون : ٤٢٩/٤. .

(٩) – الكشاف : ٣ / ١٠٩ ، ١١٠.

(١٠) – في (ب) : " نقلناه ".

الشرك ، وإما عطف الشيء على نفسه ، لأنه إن كان (الرحمن) غير الأول لزم الأول ، وإن كان (الرحمن) هو الأول لزم الثاني ، والثاني و إن كان جائزاً في الصفات مثل:

أَنَا الْمَلِكُ الْقَرْمُ وَابْنُ الْهُمَامِ وَلَيْثُ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ(١)

إلا أنه خاص بالواو فلا يجوز في (أو) ، سلمنا ذلك ، لكنَّ قوله:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء:١١٠] يرده لأن (أَيّاً) لواحد من اثنين أو جماعة"(٢) هذا معنى ما ذكر.

قلت : لا شك أن معنى الآية أن الدعاء بمعنى التسمية ، وهو الذي يدل عليه السياق ، وأما استدلال الشيخ أولاً فالظاهر أنه صحيح لأنه إذا كان غير الأول كان في كونه غير المعبود بحق فيلزم ما ذكر وما تخيل من الفرق بين المصدوق والمفهوم لا يجري هنا.

قوله أن الترادف خاص بالواو فيه نزاع بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [النساء:١١٢] فتأمل كلامه / هنالك(٣) ، إن ما أشار إليه من اختصاص ذلك بالواو هو مذهب الجمهور.

قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء:١١٠] ذكرها في الباب الرابع في إعراب أسماء الشرط والاستفهام لما أن ذكر أنها إذا وقع بعدها فعل متعدٍ واقع عليها فهي مفعوله مثل الآية(٤) ، انظره. وذكرها في زيادة (ما) بعد الجازم كالآي(٥). وذكرها في فصل التدريب في (ما)(٦) ، فانظره. والله أعلم.

قال الفقير إلى ربه: هذا آخر ما رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركتها بمنه وفضله.
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) – البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥١/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٩ .
(٢) – المطول ٣٧١/٣٧٠.
(٣) – في (أ) : " هنا " . وما ذكر هنا من (ب) .
(٤) – المغني ٤٤٥ .
(٥) – المغني ٣٠٧ .
(٦) – لم أجد هذا الموضع في المغني .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

سورة الكهف

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة العظيمة أعاد الله علينا من بركاتها ذكر الشيخ منها فيما رأيت نحو تسع وعشرين آية(١) أولها:

قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا ﴾ [الكهف:١،٢] الآية ، ذكرها رحمه الله في الجهة الأولى حيث يراعي المعرب ما تقتضيه الصناعة ويخل بالمعنى ، لما أن تكلم على الوجه الثالث عشر من ذلك ، حيث قال: الثالث عشر ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه (قَيِّمَاً) من قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا ﴾ صفة لـــ(عِوَجاً) ، قال: فقلت: له يا هذا كيف يكون العوج قيما؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في (عِوَجاً) وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم ، وإنما (قَيِّمَاً) حال : إما من اسم محذوف هو وعامله ، أي: أَنْزَلَهُ قَيِّمَاً ، وإما من (الْكِتَابَ) ، وجملة النفي معطوفة على الأول ، ومعترضة على الثاني ، قالوا: ولا تكون معطوفة ، لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها ، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى (الْكِتَابَ) لا إلى مجرور (على) ، أو جملة النفي و(قَيِّمَاً) حالان من (الكتاب) ، على أن الحال تتعدد ، وقياس قول الفارسي في الخبر : إنه لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك ، لا يقال: قد صح ذلك في النعت نحو: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [الأنبياء:٥٠] بل قد ثبت في الحال في نحو: ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [النساء:٤٣] الآية ، ثم قال سبحانه: ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ [النساء:٤٣] ؛ لأن الحال بالخبر أشبه ، ومن ثَمَّ اختلف في تعددهما ، واتفق على تعدد النعت ،

(١) – في النسختين : (تسعة وعشرين آية).

وأما (جُنُباً) فعطف على الحال لا حال ، وقيل: المنفية حال ، و(قَيِّمَاً) بدل منها ، عكس (عَرَفْتُ زَيْدَاً أَبُو مَنْ هُوَ)[١].

وأشار إليها أيضاً في الرابع عشر من أمثلة هذه الجهة استطراداً[٢].

قلت: ما ذكر عن هذا الشيخ المعرب وَهْمٌ واضحٌ لا وجه له. قول الشيخ: قالوا ولا يكون .. الخ. قلت: قد صرح بذلك الزمخشري[٣] وجماعة ، وظاهر كلامه أن في ذلك ضعفاً لنسبته إلى الجماعة وليس في ذلك ضعف ، وإن كان هذا إنما هو اصطلاح غيره فلا بد من سر في كونه قال قالوا.

قوله: وقياس قول الفارسي .. الخ. قلت: الشيخ هنا لم يطلع على كلام[٤] الفارسي ، مع أنه قد نقله في غير هذا الكتاب فإنه قال: وذهب الفارسي وجماعة إلى منع تعدد الحال ، وكذلك نقل غيره وهو مذهب ابن عصفور ، فكلام الفارسي على هذا يعم ما ألزمه الشيخ ، ولو لم يقل الفارسي بهذا القول لكان القياس فيه نظر ، لأنه لا يلزم من كون الشيء يجوز في الأخبار أن يجوز في الأحوال ، ولا من كون الشيء يمنع [في الأخبار أن يمنع في الأحوال][٥] ، بدليل أن الخبر يصح أن يكون إنشاءً على الصحيح ، ولا يصح حالاً على الصحيح ، وبدليل أن الخبر يمنع أن يكون مؤكِّداً ، ولا يمنع ذلك في الحال ، فافترق البابان ، وإذا افترقا فلا قياس ، لقيام الفارق.

فإن قلت : كيف يقول إن الأحوال أصلها الخبر ، وكثيراً ما يشبهون أحدهما بالآخر؟

قلت : لا شك أن النحويين كثيراً ما يطلقون ذلك ، ولا يخلو كلامهم من تسامح ، وكثيراً ما يشبهونها بالصفة فيقولون : لا يقع الإنشاء حالاً كالصفة ، فأنت ترى كلامهم ، وما فرق به بعضهم بين الحال والخبر ، / في جواز وقوع الإنشاء في أحدهما دون الآخر ضعيف جداً ، وقد قدمناه في غير هذه السورة ، والحال عندي أقرب إلى الصفة ، من جهة أن الحال نسبتها تقييدية ، والصفة كذلك ، غاية الأمر أن الصفة تقييدها أعم من تقييد الحال ، وبينها وبين الحال من جهة الصناعة عموم من وجه وخصوص ، فإنه قد تنفرد الحال في موضع لا يصح للصفة ، وقد يعكس ، وقد يجتمعان ، والله أعلم.

قول الشيخ: الحال بالخبر أشبه محل نزاع ، نعم النحويون كثيراً ما يشبهون أحدهما بالآخر ، وفي كلامهم نظر.

---

(١) – المغني ٥٠٢ ، ٥٠٣.

(٢) – المغني ٥٠٣.

(٣) – الكشاف ٥٦٤/٣.

(٤) – في (ب) : " قول " .

(٥) – تكملة من (ب) .

قوله: ومن ثم اختلف في تعددهما .. الخ. قلت: قد يعكس ذلك فيقال : الصفة بالحال أشبه بها من الخبر ، ومن ثم كان الصحيح أن الحال لا تقع إنشاءً كالصفة ، بخلاف الخبر فتأمله ، ومعظم كلام الشيخ هنا من كلام المعرب[(١)] فانظره.

قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ [الكهف:٥] ذكرها في المواضع التي يعود فيها الضمير على ما بعده فذكر باب (نعم) وما أشبهها مثل(فَعُلَ) فذكر الآية[(٢)] ، فانظره.

قوله تعالى: ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف:٥] ذكرها في (إنْ) النافية ، وأنها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، فذكر للفعلية آيات من جملتها هذه[(٣)] والله الموفق.

قوله تعالى: ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف:١٢] ذكرها في الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند ورود المشتبهات ، فذكر من ذلك أمثلة أحدها (زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْنَاً ، وَعَمْرٌو أَحْصَى مَالاً) فإن الأول على أن (أَحْصَى) اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل: (حَسُنَ وَجْهَاً) ، الثاني على أن (أَحْصَى) فعل ماض والمنصوب مفعول مثل: ﴿ كُلَّ وَأَحْصَىٰ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن:٢٨] ومن الوهـــم قـــول بعضهـــم في : ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف:١٢] إنه من الأول فإن (الأمد) ليس مُحْصِياً بل (مُحْصًى) وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلاً في المعنى كـــ(زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً) بخلاف (مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ).[(٤)]

وذكرها الشيخ أيضاً في (أَيٍّ) لما أن تكلم على آية (مريم) فذكر عن بعضهم أن التعليق في الجملة لأجل الاستفهام مثل قوله: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف:١٢] الآية[(٥)].

وذكرها أيضاً في الجملة الثالثة من التي لها محل لما تكلم على الجملة المعلقة مثالاً لكون الجملة في موضع المفعولين[(٦)].وذكرها في الأشياء التي تكسبها الإضافة لما تكلم على:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى ... ... (البيت)[(٧)]

---

(١) – الدر المصون : ٤٣٠/٤ ، ٤٣١.

(٢) – المغني ٤٦٤.

(٣) – المغني ٣٣.

(٤) – المغني ٥٦٤.

(٥) – المغني ٨٨.

(٦) – المغني ٤٠٠.

(٧) – البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب : ٤٠٠ ، وشرح شواهد المغني : ٨٣٤ ، ٨٨٢ ، وشرح أبيات مغني

وأن (أَيّ) الثانية واجبة الرفع مثل الآية.[1]

قلت: الوهم الذي أشار إليه الشيخ ظاهر، وقد وقع للزجاجي وغيره ، وتأول ابن الضائع هنا التمييز بتأويل فيه تكلف ظاهر، ورُدَّ أيضاً هذا القول بأن أفعل التفضيل لا يصح من الرباعي إلا أن المسألة فيها ثلاثة أقوال معلومة. والمعرب هنا استوفى ما يتعلق بالآية[2] ، وإن كان في بعض الأماكن هنا ما يبحث فيه إلا أن تتبع ذلك هنا يخرج عن المقصد.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ ﴾ [الكهف:١٦] الآية ، ذكرها في (إِذْ) لما أن تكلم على أنها تكون للتعليل ، وذكر فيها خلافاً ، هل هو حرف أو اسم ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ؟ وتكلم على آية (الزخرف)[3] وأطال فيها وستأتي إن شاء الله.قـــال بعـــد : "ومما حملوه على التعليل ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ ﴾ [الأحقاف:١١] الآية ، و ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ ﴾ [الكهف:١٦] الآية ، وقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... ...(البيت)[4]

وقول الأعشى :

إِنَّ مَحَلاً ... ... (البيت)[5]"

قال بعد ذلك: "وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا ، ثم قال: والجمهور لا يثبتون ذلك"[6] فانظره.

اللبيب : ٢٧٠/٦ . وهو بتمامه :

ستعلم ليلى أيَّ دَيْنٍ تداينتْ ... وأيُّ غريمٍ للتقاضي غريمُها

(١) – المغني ٤٨٦.

(٢) – الدر المصون : ٤٣٦/٤ ، ٤٣٧.

(٣) – هي قوله تعالى : ﴿ﮆ ﮈ ﮉ ﮉ ژ ژ ژ ک﴾ الزخرف: ٣٩ .

(٤) – البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١ ، و الأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، و المقتضب ١٩١/٤ ، والكتاب ٦٠/١ . وتمامه :

فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

(٥) – البيت من المنسرح ، وهو للأعشى في ديوانه ص٢٨٣ ، و خزانة الأدب ٤٥٢/١٠ ، و الكتاب ١٤١/٢ ، و المقرب ١٠٩/١ . وتمامه :

إِنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً ... وإنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاً

(٦) – المغني ٩٢، ٩٣ .

قلت الخلاف الذي ذكر الشيخ في (إِذْ) أنها للتعليل معلوم. وكذلك الخلاف في حرفيتها وما أشار إليه في هذه الآية وآية (الأحقاف) إنما ذكر القائل ذلك لوجود المانع من الظرفية لما مضى لأن العامل المذكور مستقبل ولا يصح أن يكون العامل فيها فعلاً مستقبلاً فاحتاج أن يفر إلى التعليل لكن يلزم أن يقول بالحرفية كما قال الشيخ ، وإن لم يقل بذلك ، فلا بد من العامل في الظرف ، فيجيء ما فر منه هذا القائل.

وما ذكر الشيخ في الآية لم يتفقوا عليه ، فإنه قد / [قيل بأن العامل في (إِذْ) فعل مقدر. وانظر ما ذكر الدماميني هنا عن الرضي من التأويل][1] فهو بعيد. قال: ويجوز في هذه الآية وما أشبهها أن تجرى كلمة الظرف مجرى الشرط كما ذكر في (زَيْدٌ حِيْنَ لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ) ويجوز أن تكون هذه الآية من باب ﴿ فَٱهْجُرْ وَٱلرُّجْزَ ﴾ [المدثر:٥] ثم ذكر سر إعمال المستقبل في زمن المضي[2] بما فيه ضعف، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ﴾ [الكهف:١٨] الآية ، ذكرها في القاعدة السادسة في الباب الثامن لما أن ذكر أنهم يعبرون عن الآتي والماضي كما يعبرون عن الحاضر فقد لاحظوه في الزمنين حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار ، ومنه عند الجمهور الآية بدليل ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ [الكهف:١٨] ولم يقل (وقلبناهم) وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل بمعنى المضي يعمل[3].

قلت: هذه نكتة بيانية وكلام النحوي فيها كلام في غير ما هو بصدده ، وقد أشار الشيخ إلى ذلك وأجاب عن نفسه في غير هذا الموضع ، والله أعلم ، انظره .

قوله تعالى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا ﴾ [الكهف:١٩] ذكرها في (أو) مثالاً للشك .[4]

قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ ﴾ [الكهف:١٩] الآية ، ذكرها في الجهة الثالثة من الجمل التي لها محل مثالاً للمعلقة المقيدة بالجار[5] ، انظره.

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – ينظر شرح كافية ابن الحاجب ٥١١/٤.

(٣) – المغني ٦٥٤.

(٤) – المغني ٧٣.

(٥) – المغني ٣٩٩.

وذكرها في النوع الثامن من الجهة السادسة منه ، لما أن قال: واعلم أن النظر البَصَري يعلق كالنظر القلبي كالآية[١] ، انظر البقرة[٢]. قلت: ظاهر كلام الشيخ أن النظر في الآية بَصَري لا قلبي وقد أجيز في الآية الوجهان ، وتقدم ما ناقضنا به كلام الشيخ[٣] .

قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ [الكهف:٢٢] الآية ، ذكرها في حذف المبتدأ .[٤]

قوله تعالى: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف:٢٢] الآية ، ذكرها في موضعين:

الأول: في حرف الواو لما أن تكلم على واو الثمانية وأن جماعة من الأدباء أثبتوها كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعالبي وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات فذكر هذه الآية الكريمة.

قال: "وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة ، إذ التقدير: هم سبعة ، ثم قيل: الجميع كلامهم ، وقيل: العطف من كلام الله تعالى ، والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم ، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ [الكهف:٢٢] تكذيب لتلك المقالة ، ويؤيده قول ابن عباس: حين جاءت الواو انقطعت العدة ، أي لم يبق عدة عادٍ يلتفت إليها . فإن قلت : إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ [الكهف:٢٢] الآية؟.

قلت: وجه الجملة الأول توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق ، ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل ، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل ، أو لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقـــول: "أنا من ذلك القليل هم سبعة ، وثامنهم كلبهم".

وقيل: هي واو الحال وعلى هذا يقدر المبتدأ اسم الإشارة ، أي: هؤلاء سبعة ؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع ، وبهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق:

وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[١]

---

(١) – المغني ٥٥١.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٥٤/٢/١.

(٣) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٥٤/٢/١.

(٤) – المغني ٥٩٣.

إن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف ، أي: وإذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم".(٢)

وذكرها في هذا الموضع لما أن ذكر الواو الداخلة على الجملة الصفة فذكر آيات منها هذه على مذهب الزمخشري.(٣)

الموضع الثاني: ذكرها ــ رحمه الله ــ في الباب السادس ، في أمور اشتهرت بين المعربين لما أن تكلم على الحادي عشر من ذلك ، وذكر آية النساء وما يتعلق بها.

قال: " وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت "واو" الثمانية ، وجعل منها ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف:٢٢] وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له . واختلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد ، والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم ، وقيل : للاستئناف ، والوقف على سبعة ، وإن في الكلام / تقريرا لكونهم سبعة ، وكأنه لما قيل : سبعة. قيل : نعم وثامنهم كلبهم ، واتصل الكلامان ، ونظيره ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ ﴾ [النمل:٣٤] الآية ، فان ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل:٣٤] ليس من كلامها ، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الأوليين ﴿ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ﴾ ، ولم يجئ مثله في هذه المقالة ، فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً ، ولا يرد ذلك بقوله تعالى: ﴿ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [الكهف:٢٢] ، لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدهم أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب ، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا : سبعة(٤) ، فيندفع الإشكال أيضا ولكنه خلاف الظاهر.

وقيل: هي واو الحال ، الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصفة كـ(مررتُ برجلٍ ومعه سيفٌ) ، فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها ، وقد مر ، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن

---

(١) – سبق تخريجه ص ١٢٣.

(٢) – المغني ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) – المغني ٣٥٣.

(٤) – الكشاف ٥٧٧/٣.

قدر: هم ثلاثة ، هؤلاء ثلاثة ؟.فإن قيل: هو على التقدير الثاني : هو من بـــــاب ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود:٧٢] ، قلنا: العامل المعنوي لا يحذف".[1]

قلت: قول الشيخ في الموضع الأول: ومن ضعفاء النحويين .. الخ ، هذا كلام فيه شيء من جهة الشرع ، وربما يقول قائل: هذه غيبة ، ولكن مقصد الشيخ التعريف بمنزلة الرجل وبغايته في العلم ، وفيه نظر.

وقول الشيخ: حذف عامل الحال .. الخ. قلت: لم أرَ نصاً في هذه المسألة إلا منه وَهْمٌ وإنما لم يجز حذفه لضعف عمله ، ولهذا اختلفوا في تقدم الحال عليه. فإن قلت: إذا كان ضعفه من جهة كونه معنوياً فيلزم في الابتداء ألا يجوز مقدراً حيث يكون المبتدأ مقدراً لأنه عامل معنوي ، قلت: لا يعني بالعامل المعنوي إلا الملحق بالفعل في العمل في باب الحال ، والله أعلم.

وقول الشيخ في الموضع الثاني: وقيل عاطفة . . الخ. هذا القول هو القول الذي ذكره في الموضع الأول وعليه أورد السؤال المتقدم والجواب الذي رأيت.

فيقال: ما الجمع بين كلامه أولاً في السؤال وثانياً فإن ظاهر الأول أو نصه أن السؤال أورد على ذلك الإعراب وهو العطف على الخبر والسؤال بعينه المتقدم إنما أورد في الموضع الثاني على الاستئناف ، ومعلوم أن الاستئناف مغاير للعطف ؟ قلت: لا تنافي في كلام الشيخ ـــ رحمه الله ـــ غايته أنه ذكر في الموضع الأول العطف وترك الاستئناف، وفي الموضع الثاني ذكر الشيئين معا ، ولما كان التقدير الذي ذكر في الاستئناف يؤول في المعنى إلى العطف كان السؤال وارداً على الإعرابين ولذا ذكر السؤال في الموضع الثاني عقب الإعرابين ليشير إلى أن السؤال وارد عليهما ، فتأمله.

قلت: والموضع الأول السؤال فيه والجواب أكثر فائدة من الموضع الثاني ، وجواب الزمخشري ضعيف جداً ، وكلام الشيخ في الموضع الأول صريح في أن المعطوف جملة على جملة ، وكلامه في الموضع الثاني صريح أيضاً في أن المعطوف جملة على خبر مفرد فهما وجهان.

قوله: وقيل واو الحال ، هو القول الذي قدمنا في الموضع الأول.

قوله: أو الواو الداخلة .. الخ. قلت: تقدم أن هذا القول قال به الزمخشري[2] وأبوالبقاء[1] وبينا وهمهما في ذلك في سورة الحجر[2] ، والمعرب هنا نبه على ذلك وأن كلامهما مخالف لجميع النحويين[3] .

---

(١) – المغني ٦١٩ ، ٦٢٠.

(٢) – الكشاف ٥٧٧/٣.

قول الشيخ: أما الواو الأولى .. الخ. قلت النسخ التي رأيت كما ذكرت لك ، والصواب: أما الواو الثانية لأنها هي الواو التي قدَّم أنها لا حقيقة لها ، وقد قدمنا في سورة الحجر أن الشيخ نبه على ذلك في سورة الكهف ، ويحتمل أن تكون نسخة الشيخ بتقديم القول الثاني على واو الحال، ولا يصح أن يكون قوله : " أما الأول " راجعاً إلى واو الثمانية التي صدر بها من كل وجه ، فتأمله ، وبقية الكلام وفاق للموضع / الأول ، والله سبحانه أعلم .

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ ﴾ [الكهف:٢٣] الآية(٤) ، ذكرها الشيخ في الجهة العاشرة لما أن تكلم على حذف أداة الاستثناء فقال: "لا أعلم أحداً أجازه إلا السهيلي"(٥) .

قال: " في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ ﴾ [الكهف:٢٣] الآية لا يتعلق الاستثناء بـ(فَاعِل) ، إذ لم ينه عن أن يصل ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف:٢٤] بقوله ذلك ، ولا بالنهي ؛ لأنك إذا قلت: (أَنْتَ مَنْهِيٌّ عَنْ أَنْ تَقُومَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ فَلَسْتَ بِمَنْهِيٍ) ، فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ، وحذف القول كثير، انتهى . فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا ، والصواب أن الاستثناء مفرَّغ ، وأن المستثنى مصدر أو حال ، أي: قولاً مصحوباً بأن يشاء الله ، أو إلا متلبسا بأن يشاء الله ، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلا مع حرف الاستثناء ، فطوي ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة من (أَنْ) ، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ جملة تأبيد ، أي : لا تقولنه أبدا كما قيل في ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف:٨٩] ، لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله تعالى.

وجوَّز الزمخشري أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه. ولما قاله مبعد وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي ، ومبطل وهو أنه يقتضي النهي عن قوله إني فاعل ذلك إلا أن يشاء الله كناية عن التأبيد".(٦)

---

(١) – التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٠.

(٢) – سبق في النص المحقق ص ٧٢.

(٣) – الدر المصون :٤/٤٤٦.

(٤) – وتمام الآيات بعدها قوله تعالى : ﴿گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۂ ۂ ہ ہ ۂ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ﴾ [الكهف: ٢٣ – ٢٤]

(٥) – المغني ٦٠٣ ، ٦٠٤.

(٦) – المغني ٦٠٣ ، ٦٠٤.

قلت: ما ذكر الشيخ رحمه الله في هذه الآية لخص فيه تلخيصاً عجيباً وعلى مثله مضى كثير من المتأخرين في الآية الكريمة كالقرافي وغيره ، وأصل هذا الكلام كله لابن الحاجب في أماليه في الآية الكريمة ، قال رحمه الله: الوجه فيه أن يكون الاستثناء مفرغاً كقوله: (لا تَجيءْ إلاَّ بإِذْنِ زَيْدٍ) ، و(لاَ تَخْرُجْ إلاَّ بمَشِيْئَةِ فُلانٍ) ، على أن يكون الاسم المحذوف حالاً أو مصدراً ، فتقدير الحال: (لاَ تَخْرُجْ عَلَى حَالٍ إلاَّ مُسْتَصْحِباً لِذَلِكَ) ، وتقدير المصدر: (لاَ تَخْرُجْ خُرُوجَاً إلاَّ خُرُوجَاً مُسْتَصْحِباً لِذَلِكَ) ، وحذفت الباء من ﴿ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ ، والتقدير: (إلاَّ بِأَنْ يَشَاءَ اللهُ) ، أي: إلا بذكر المشيئة ، وقد عُلم أن ذكر المشيئة المستصحب في الإخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط ، أو ما في معناه ، وما ذكر من أنه استثناء منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد.

أما الانقطاع فلا يتجه لأنه يؤدي إلى نهي كل أحد عن أن يقول: إني فاعل ذلك غداً مطلقاً قيده بشيء ، أو لو لم يقيده ، وهو خلاف الإجماع ، فإنه لا يختلف في جواز قول القائل: لأَفْعَلَنَّ غَدَاً إنْ شَاءَ اللهُ ، وجعله منقطعاً يدرجه في النهي.

وأما ما ذكر من أنه متصل باعتبار النهي ، فيؤدي إلى أن يكون المعنى: نهيتكم إلا أن يشاء الله ، والنهي لا يقيد بالمشيئة ، لأنه إن أريد الإخبار عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة ، وإن أريد نفس النهي الذي هو إنشاءٌ فلا يقبل تعليقه على المشيئة . وإن أريد دوامه إلا أن يأتي نقيضه ، فذلك معلوم من كل أمر ونهي ، ثم يلزم أن يكون أحدهما منهياً عن أن يقول: إني فاعل ذلك غداً مطلقاً ، لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له ، وإنما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما تقدم.

أما من ذكر أنه متصل بقوله: إني فاعل ، ففاسد ، إذ يصير المعنى: إني فاعل بكل حال إلا في حال مشيئة الله ، فيصير منهياً عن ذلك ، وهو خلاف الإجماع ، إذ يصير المعنى النهي عن أن يقول: إني فاعل إن شاء الله ، وهذا لا يقوله أحد. وأما ما ذكر بعض المتأخرين أن (إلاَّ) هنا ليست باستثنائية ، إن أراد أنها ليست باستثناء اتصال ، فقد تقدم الكلام عليه ، وإن أراد أنها ليست باستثناء أصلاً لا منقطع ولا متصل ، فلا يصدر إلا عن جهل وغباوة .[1] فأنت ترى / كلام هذا الإمام [ما أحسنه وألخصه و به يفسر كلام الشيخ رحمه الله فتتبعه تجده كذلك و الله الموفق][2] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ﴾ [الكهف:٢٥] الآية ، ذكرها في الجهة الأولى في متمم العشرين منها حيث قال :"قول أبي الحسن في قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ ﴾ الآية فيمن نوَّن (مائةٍ) إنه

---

(١) – أمالي ابن الحاجب : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨.

(٢) – تكملة من (ب).

يجوز كون (سِنِينَ) منصوباً بدلاً من (ثَلاثَ) ، أو مجروراً بدلاً من (مِائةٍ) ، والثاني مردود بأنه إذا أقيم مقامه فسد المعنى".[1]

قلت: هذه الآية انظر ما أوردنا على كلام الشيخ فيها في سورة المائدة عند قـــوله: ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة:١١٧] فإنه اعترض على الزمخشري في تلك الآية بقريب مما يعترض به هنا مع أن المسألة فيها خلاف أعني البدل ، هل يقدَّر أنه يحل محل الأول من جميع الجهات أم لا ، فانظر تلك الآية[2] ، والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف:٢٨] ذكرها في الأمور التي يكون معها الفعل قاصراً وأن من ذلك التضمين مثل الآية فإنها ضمنت معنى (لا تَنْبُ).[3]

وذكرها في القاعدة الثالثة من الباب الثامن لما أن ذكر فائدة التضمين أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشري: "ألا ترى كيف يرجع معنى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ ﴾ ولا تقتحمهم عيناك متجاوَزِين إلى غيرهم"[4] ، انظره[5].

قلت: المعرب رد على الزمخشري بأن التضمين ليس بمقيس والصواب أن المفعول محذوف[6].

قلت: ولا شك أن التضمين مجاز والحذف مجاز فلا يبعد أصل الخلاف في المسألة والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ [الكهف:٣١] الآية ، ذكرها في (مِن) التي لبيان الجنس مثالاً لوقوعها بعد غير(ما) الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء وقيل زائدة.[7]

وذكرها بعد مثالاً لـــ (مِن) الزائدة[8] ، انظره .

قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف:٣٣] الآية ذكرها في (كِلْتَا) دليلاً على مراعاة لفظها[1] فانظره.[وذكرها في أول الكلام على (كِلْتَا)[2]][3].

---

(١) – المغني ٥٠٥.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٦٤/١/٢.

(٣) – المغني ٤٩١.

(٤) – المغني ٦٤٨.

(٥) – الكشاف : ٥٨١/٣.

(٦) – الدر المصون ٤/ ٤٤٨ ، ٤٤٩. والرد لأبي حيان .

(٧) – المغني ٣١٣ ، ٣١٤.

(٨) – المغني ٣١٨.

[قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾ [الكهف:٣٧]][(٤)] وذكرها في حرف الهاء مثالاً لــ(هُوَ) ضميراً.[(٥)]

قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف:٣٨] ذكرها في موضعين:

الأول: في (إنْ) لما أن تكلم على النافية ، وذكر أن مما يتخرج على الإهمال قول بعضهم: (إنَّ قَائِمٌ) وأصله: (إِنْ أَنَا قَائِمٌ) ، فحذفت همزة (أَنَا) اعتباطاً ، وأدغمت نون (إِنْ) في نونها ، وحذفت ألفها في الوصل ، وسُمِعَ (إِنَّ قَائِماً) على الإعمال.

قال: "وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ، ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ، ثم سكنت النون وأدغمت ، مردود ؛ لأن المحذوف لعلة بمترلة الثابت ، ولهذا تقول: "هذا قاضٍ" بالكسر لا بالرفع ؛ لأن حذف الياء للساكنين فهي مقدرة الثبوت ، وحينئذ فيمتنع الإدغام ، لأن الهمزة فاصلة في التقدير. ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ ".[(٦)]

الموضع الثاني: ذكرها في الجزء الثاني لما أن قال: انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى ، وضرب لذلك أمثلة قال بعد ذلك: "ومثله ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ إذ الأصل: (لَكِنْ أَنَا هَوَ اللهُ رَبي) ، ففيها ثلاث مبتدآت[(٧)] ، إذا لم يقدر ضمير " هو " له سبحانه ، ولفظ الجلالة بدلاً منه ، أو عطف بيان عليه ، كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزة (أَنَا) حذفاً اعتباطياً ، وقيل: حذفاً قياسياً ، بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدغمت نون (لكن) في نون (أَنَا)".[(٨)]

قلت: الشيخ رحمه الله كثيراً ما يستعمل الدليل الذي ذكر في الموضع الأول ، وقد استعمل ذلك بعضهم في اسم الجلالة على قول من قال: إن أصله (الإله) وذكر هذا القول بعينه ، وقد قدمنا في سورة الأعراف عند قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف:١٩٤] الآية ما يضعف

---

(١) – المغني ٢٠٨.

(٢) – المغني ٢٠٧.

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – تكملة من (ب) .

(٥) – المغني ٣٣٧.

(٦) – المغني ٣٥.

(٧) – هكذا (ثلاث مبتدآت) بنصه في النسختين . والصواب : ثلاثة مبتداءات .

(٨) – المغني ٣٦٧.

به ما ذكر الشيخ[1] ، وبينا أن العرب إذا حذفت الشيء ولو كان عن غير قياس فقد يقدرون وجود المحذوف وقد لا يقدرونه ، ويشهد لذلك أمور ولو لم يكن إلا باب الترخيم فإنهم قالوا: إذا رُخِّمَ (ثَمُود) وقلنا: يَا ثَمُو ، فإن كان / على لغة من نوى فتقول : يا ثَمُو ، و إن كان على لغة من لم ينو قلت : يَا ثَمِي بالياء ، فإذا تقرر ما قلنا فلا يتم دليل الشيخ بالمنقوص العام والخاص لأنا نقول: المنقوص الخاص قدرت العرب المحذوف يدل عليه ظهور الإعراب في النصب ، والعام لم تقدر فيه المحذوف لا لما ذكر الشيخ من جهة أن أحدهما حذفه قياسي والآخر غير قياسي فلذلك قدر الإعراب في أحدهما دون الآخر ، فتأمله.

وما ذكر أهـــل التصريف يبين ما أشرت إليه ، فتأمل ما ذكروا إذا أردنا بناء (افْعَوْعَل) من (رَأَى) ، وتأمل تصريف (أَئِمَة) و (آيَة) فهذه كلها ترد كلام الشيخ أن المحذوف لعلة كالمقدر ، ولولا الطول لجلبنا ذلك والإشارة كافية ، الله اعلم .

وقوله في الموضع الثاني: إن اسم الجلالة عطف بيان .. الخ ، قلت: هذا لا يجري على قولهم: عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات لأن الضمير لا يصح وصفه على المشهور.

قوله تعالى: ﴿ إِن تَـرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ ﴾ [الكهف:٣٩] الآية ذكرها في الفصل لما أن تكلم على شروطه فذكر من جملة ذلك أن يطابق ما قبله ، فلا يجوز (كُنْتَ هُوَ الْفَاضِلَ) ، وأما قول جرير ابن الخطفي :

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحَ مِنْ صِدْيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا[2]

وكان القياس (يَرَانِي أَنَا) ، مثل ﴿ إِن تَـرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ ﴾ فقيل: ليس هو فصلا ، وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل: بل هو فصل ، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى إذا كان أصيب كأن صديقه قد أصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضمير نفسه في المعنى.[3] انظر بقية كلامه على البيت.

[وذكرها في أول الفصل مثالاً لوقوعه بين ما أصله الابتداء و الخبر[4] انظره .][5]

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٥٣٠/٢/٢.

(٢) – البيت من الوافر ، وهو لجرير بن الخطفي في خزانة الأدب ٣٩٧/٥ ، ٤٠١ ، و مغني اللبيب ص٤٩٥.و لم أجده في ديوانه .

(٣) – المغني ٤٦٩.

(٤) – المغني ٤٦٨.

(٥) – تكملة من (ب).

وذكرها في [أيضاً][(١)] الفاء لما أن قال: "إنَّ الفاء يجب دخولها في الذي لا يصلح للشرط فمن ذلك الجواب المقترن بالفعل الذي لا يتصرف".[(٢)]

قلــت : والآية الكريمة ظاهر كلام الشيخ فيها أن الضمير فصــل لا غير ، مع أن غيره حمَّل الآية وجهين ، التأكيد للضمير والفصلية على أن (رأى) علمية ، وأما إن كانت بصرية فالتأكيد لا غير ، وما ذكر في البيت من التأويل بعيد ، والظاهر ما بدأ به من التأكيد.

قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ [الكهف:٤٧] ، ذكرها في آخر الجمل التي لها محل لم أن تكلم على الجملة التي زاد لما أن قال: "كما أن الجملة بعد الظرف في نحو الآية في تأويل المصدر ، وإن لم يكن معهما حرف سابك" [(٣)]، انظره.

قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف:٥٠] ، ذكرها في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فذكر باب نعم وما أشبهها من (فَعُلَ) نحو (ظَرُفَ رَجُلاً زَيْدٌ) ، ثم نقل عن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، ورَدَّ عليه بدخول الناسخ على المرفوع ولا يدخل على ما كان فاعلاً ، وبحذف المرفوع في قوله : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف:٥٠].[(٤)]

قلت: كأنه يقول: والفاعل لا يحذف ، وتأمل كيف يَرِدُ الرَّدُّ على الكسائي ففيه نظر.

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الكهف:٦٣] الآية ، ذكرها في الفرق بين عطف البيان والبدل وأن الآية يصح فيها البدل[(٥)]، انظره.

قلت: إنما لم يصح فيها عطف البيان لأن (أَنْ) مع ما بعدها تتنزل منزلة الضمير وعطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات.

قوله تعالى: ﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ [الكهف:٦٥] ذكرها في (عِنْدَ) لما أن تكلم عليها ذكر أنها اسم للحضور الحسي والمعنوي ، وأنها لا تجر إلا بـــ(مِنْ) ، ثم ذكر بعد ذلك أنها تعاقب كلمة

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – المغني ١٧٠.

(٣) – المغني ٤١٠.

(٤) – المغني ٤٦٤.

(٥) – المغني ٤٣٥.

(لَدُنْ) و(لَدَى) وقد اجتمعتا في قـــوله: ﴿ ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا ﴾ [الكهف:٦٥]. قال: " ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ولكن ترك دفعا للتكرار.ثم استعذر[١] عن تكرارها في قوله: ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ ﴾ [آل عمران:٤٤] الآية ، بأن ذلك إنما كان لتباعد ما بين الكلمتين ، ثم ذكر ما يجتمعان فيه أعني (لَدُنْ) و(عِنْدَ) وما يفترقان فيه"[٢]، فانظره.

قلت: (عِنْدَ) من الظروف التي لا تتصرف لأنها لزمت / الجر بلفظ واحد.

قول الشيخ: لو أُتِيَ بـــ(عند) فيهما أو بـــ(لدن) لصح .. الخ ، في تسمية مثل ذلك تكراراً فيه نظر ظاهر ، فتأمله ، كيف وقد وقع كثير من ذلك في القرآن ؟ وقالوا: إن النكرة إما أن تعاد نكرة أو معرفة ، [والمعرفة][٣] إما أن تعاد معرفة أو نكرة ، فيلزم على قوله أن يكون مثل قـــوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ ﴾ [الزخرف:٨٤] تكراراً ، وهذا لا يقوله أحد ، وفي كلام الشيخ هنا ضعف ظاهر .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ﴾ [الكهف:٧٧] ذكرها لما أن تكلم على أن الجمل بعد النكرات صفات ، فجعل الآية من ذلك بعد أن ذكر آيات ، قال : " وإنما أعيد ذكر الأهل في الآية لأنه لو قيل: (اسْتَطْعَمَاهُمْ) مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ، ولو قيل: (اسْتَطْعَمَاهَا) كان مجازاً ، ولهذا كان الوجه[٤] أولى من أن تقدر الجملة جوابا لــ(إِذَا) ؛ لأن تكرار الظاهر يَعرى حينئذ من هذا المعنى ، وأيضاً فلأن الجواب في قصة الغلام (قَالَ) ، لا (فَقَتَلَهُ) ، لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً فليكن (قَالَ) في هذه الآية أيضاً جواباً".[٥]

قال الفقير إلى ربه: كلام الشيخ ـــ رحمه الله ـــ في هذه الآية هو بعينه كلام الإمام ابن الحاجب فيها فإنه قال في الأمالي ما نصه: " إنما أعاد الأهل بلفظ الظاهر لأحد أمرين: أحدهما: أنَّ (استطعم) صفة لقرية ، فلا بد من ضمير يعود على[٦] الصفة ولا يمكن عوده إلا كذلك ، لأنه لو قيـــل:

---

(١) – في (ب) : "اعتذر".

(٢) – المغني ١٦٣.

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – في (ب) : "هذا الوجه".

(٥) – المغني ٤١١.

(٦) – في (أ) : "من" .

استطعماهم ، لكان الضمير لغيرها ، ولو قيـــل: استطعماها ، لكان على التجوُّز ، إذ القرية لا تستطعم حقيقة . فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ، ولا يمكن ذكر المضاف مضمراً لتعذر إضافة المضمر ، تعيَّن ذكره ظاهراً . ولا ير د عليه أن (استطعما) جواب (إِذَا) لا صفة لقرية ، لأنا نقـــول: الظاهر أنه صفة لقرية ، وأنَّ (قَالَ) هو جواب(إِذَا) ، لقـــوله في القصة الأخرى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ ﴾ [الكهف:٧٤] فـــ(قَالَ) هاهنا جواب لـــ(إِذَا) متعيِّن ، ولا يستقيم أن يكون ﴿ فَقَتَلَهُۥ ﴾ جواباً ، إذ الماضي الواقع جواب (إِذَا) لا يكون بالفاء ، فتعيَّن فيه (قَالَ). فإذا كان ذلك كذلك فالظاهر أن القصة الأخرى على هذا النمط في أنَّ (قَالَ) هو الجواب لأنهما سيقتا مساقاً واحداً. والثاني: أن الأهل لو أُضمر لكان مدلوله مدلول الأول ، ومعلوم أن مدلول الأول جميع أهل القرية ، ألا ترى أنك إذا قلت: أَتَيْتُ أَهْلَ قَرْيَةَ كَذَا ، إنما تعني: وصلت إليهم ، فلا خصوصية لبعض دون بعض ، والاستطعام في العادة إنما يكون لمن يلي المنازل منهم ، وهم بعضهم ، فوجب أن يقال: استطعما أهلها ، لئلا يفهم أنهم استطعموا جميع أهل القرية وليس كذلك ".[1]

قلت: فأنت ترى كلام هذا الإمام موافقاً لكلام الشيخ مع أن فيه بعض زيادة أخلَّ بها الشيخ ، ولقائل أن يقول: نختار أن الضمير يعود على القرية وأن الأصل: استطعماها.

وقوله: أن ذلك مجاز .. إلى آخر ما ذكر ، يقال له: وكم من مجاز في القرآن بل المجاز أبلغ من الحقيقة ويكون ذلك من الإسناد المجازي عند أهل البيان ، ومن الاستعارة بالكناية عند السكاكي.

وبيانه أما عند أهل البيان فظاهر أنه من باب المجاز كقولك: (أَجْرَيْتُ الْمِيْزَابَ) والمُجرى إنما هو (مَاءُ الْمِيْزَابِ) لا نفس الميزاب.وأما السكاكي فيقول: المشبه به هو الأهل حُذف وذُكر المشبه وهي القرية وذكر لازم من لوازم المشبه به وهو الاستطعام ، فتأمل ما جواب ذلك لو قيل[2] في الآية؟.

قوله: يلزم خلو الصفة .. الخ ، قال الدماميني: قد يمنع ذلك بناء على اعتبار الارتباط المعنوي ، قال: وذلك أن ذلك[3] الضمير المنصوب ليس عائداً على الأهل مطلقاً ، وإنما هو عائدٌ على المقيدة بالإضافة إلى القرية المتقدمة ، فحصل الربط بهذا الاعتبار ، وسيأتي فيه بحث بعد إن شاء الله[4].

---

(١) – أمالي ابن الحاجب ٢١٧/١.

(٢) – في (ب) :"أن لو قيل " .

(٣) – في (ب) : " كان " .

(٤) – تحفة الغريب ١٦٩/٢/أ ، ١٧٠/ب .

قلت: ما أشار إليه بعيد لأنه يوقع في اللبس ، فما يدرى هل الجملة صفة للمضاف أو للمضاف إليه؟ فإنهم حمَّلوا الجملة المذكورة وجهين من الإعراب على ما سيأتي.

ولا يقال هنا: إن العرب لها غرض / في الإبهام كما لها غرض في الإفهام ، لأن هذه القاعدة معلوم ما فيها ، وقد قدمنا ذلك ، بل يمكن أن يقال: إن الأصل في الصفة أن تكون للمضاف ، فعلى تقدير الربط المعنوي يدفع بما ذكرنا في [خلاف][1] المقصود ، ثم إن الربط بمثل ما ذكر فيه نظر ، لأنه يلزم عليه أن يعود الضمير على المضاف إذا كانت الجملة صفة للمضاف إليه [ويغني في][2] الربط ، وهذا لم يعده أحد من النحويين. وما أشار إليه من البحث الذي يأتي لم استحضر ما يشبه المسألة إلا ما قدمنا [في][3] سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا ﴾ [البقرة:٢٣٤] الآية[4] ، فإن الكسائي وابن مالك قالا: بأن الربط في الآية وقع [بالضمير][5] لأنه وقع موقع الظاهر المضاف لضمير المبتدأ والأصل: (يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجُهُمْ) فلم تذكر الأزواج لتقدم ذكرهن فأتى بضمير الأزواج فامتنع ذكر ضمير المبتدأ لأن المضمر لا يضاف فوقع الربط بالنون المذكورة لأنها عائدة على ظاهر مضاف إلى ضمير المبتدأ ، مع أن الدماميني في ذلك المحل ناقض كلام ابن مالك لما منع في قوله :

وَعَزَّةَ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا[6]

فانظر ما قدمنا في البقرة. فإن كان الدماميني اعتمد على هذا المحل ، فمعلوم أن ذلك كلام ضعيف ، خارج عن أصول العربية ، فكيف يأتي به تقوية للرد على هذين الإمامين ابن الحاجب والشيخ ـــ رحمه الله ـــ.

وقول الشيخ ابن الحاجب وتابعه[7]: لكان على التجوُّز ، إذ القرية .. الخ ، قلت : هذا لا يوجب منعاً ، لأن المجاز أكثري ، بل هو في بعض الأماكن أكثر وأبلغ من الحقيقة ، وما المانع أن يكون من

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٢٣/٢/١.

(٥) – تكملة من (ب) .

(٦) – البيت من الطويل ، وهو لكُثَيِّر عَزَّة في ديوانه ص١٤٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/٥ ، و الدرر ٣٢٦/٥ . وتمامه :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعَزَّةَ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

(٧) – لعله يعني بتابعه ابن هشام

باب قول: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢] ، وقد أشرنا الآن إلى البحث في كلام صاحب الأمالي وهو بعينه يأتي هنا.

قــوله: لأن الماضي الواقع بعد الفاء[1] .. الخ. قيـــل: يقع في بعض النسخ (الواقع بالفاء) كما وقع في كلام ابن الحاجب ، ويقع في بعض النسخ المقرون بـــ(قَدْ) ، وهو مشكل إلا إن تُؤول على أن الاقتران بالفاء يقتضي تقدير (قَدْ) ، وتقدير (قَدْ) يوجب تحقيق المضي في الفعل الماضي الذي قدر دخولها عليه ، فلا يصح والحالة هذه أن يكون جواباً للفعل المستقبل.

قلـــــت: ما أبعد هذا التأويل! على أن في ذلك نزاعاً بين أهل العربية ، والحاصل في قولــــــــه: ﴿ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا ﴾ [الكهف:٧٧] أن في هذه الجملة ثلاثة أعاريب:

الأول: أن تكون صفة لقرية[2] ، وهو الظاهر المختار عند ابن الحاجب[3] ، وغيره ، وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي ، وليس في ذلك إيقاع ظاهر موقع مضمر ، كما توهم بعضهم ، لأن ذلك إنما هو حيث يصح وقوع المضمر ، وقد بينا أن الضمير لا يصح على ما تقدم.

الإعراب الثاني: يصح في الجملة الصفة لــ(أهل) فتكون في محل نصب ، ولا يصح على هذا أن يقال: استطعماهم ، إلا أن يقع الظاهر موقع المضمر. قلت: وفيه الربط بالظاهر وهو قليل.

قال السبكي: إلا أن هذا الإعراب بعيد من جهة المعنى ، لأنه تصير العناية إلى شرح حال الأهل من حيث هم ، ولا يكون للقرية أثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام يشير إلى القرية نفسها ، ألا ترى إلى قوله: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا ﴾ [الكهف:٧٧] ، ولم يقل عندهم ، وأن الجدار الذي قصد إصلاحه جزء من قرية مذمومة مذموم أهلها ، وقد تقدم منهم ما وقع من الإباء عن الضيف مع طلبه ، وللبقاع تأثير في الطباع ، فكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد والإضاعة ، فقوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعة ، فلم يقصد إلا العمل الصالح ، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين هم غادٍ ورائحٌ ، فلذا قلت بأن الجملة تتعين للصفة ويجب الإظهار.

قلت : هذه خطابة ظاهرة ، وقوله أن العناية مصروفة إلى القرية مردود ، بل السر في السكان لا في المترل ، والرجال تشرف البقاع ، والمعتبر الأرواح لا الأشباح ، فكل ما ذكر لا يمنع من الصفة للأهل لا معنى ولا صناعة ، بل ويلزمه على مقتضى قوله أن يقال: (استطعماها) ، ويؤتى بضمير

---

(١) – في (ب) : " بالفاء".

(٢) – في (ب) : " للقرية ".

(٣) – أمالي ابن الحاجب : ٢١٧/١.

القرية ويقع به الربط ، لأنه هو العناية عنده بدليل ما ذكر ، غايته أن يكون في الكلام المجاز وهو حسن في أكثر المقامات ، فتأمله.

والإعراب الثالث : أن تكون الجملة جواباً لـ(إذا) ، قـال : فيصح هنا أيضاً أن يقال بالضمير العائد وبالظاهر ، كما في الآية ، / قال : إلا أن هذا الثالث بعيد عن المعنى ، لأن الجملة الشرطية تفيد الإخبار بحصول[الإطعام عند الإتيان وأن][1] ذلك هو تمام المعنى ، ويجل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما لذلك ، وأن يكون مظنة طلب شيء من الأمور الدنيوية ، بل كان القصد ما أراد ربك ، أن يبلغ اليتيمان أشدهما على ما ذكر في الآية ، فجواب (إذا) إنما هو ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ ﴾ [الكهف:٧٧] الآية. قلت: هذا المعنى الذي أشار إليه حسن ، إلا أنه إذا جعل الجواب: ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ ﴾ يلزم[2] المحذور المذكور لأنَّ الجواب المذكور في ضمنه البحث عن الأجر من موسى والخضر ، وحصول الأجر أمر دنيوي ، ومعلوم أن موسى صلوات الله عليه وسلامه من أولي العزم من الرسل ، فكيف يظن به قصر الهمة على ما أفاده الشرط والجواب؟ فتأمل ذلك ، وجوابه ظاهر ، ولمانع أن يمنع ما ذكره من تجريد قصدهما لذلك ، إذ ليس في الكلام ما يقتضيه.

وقول ابن الحاجب في قوله الثاني: إن الأهل لو أضمر.. الخ. قلت: هذا الكلام لم يظهر لي وجهه ، لأنه جعل إذا أعيد الظاهر لا عموم ، وإذا أعيد المضمر فالعموم ، ولعل معنى كلامه أن (أَهْلَ قَرْيَةٍ) يعم بحسب القرينة ، فإذا استند إليه الإتيان عم لأجل العرف ، وإذا استند إليه الإطعام لا يعم لأجل العرف أيضا لما ذكر ، ولو[3] ذكر الضمير لكان عائداً على ما عم ، فأتى بالظاهر بناءً على أن النكرة إذا أعيدت فهي غير الأولى.

فإن قلت: لم لا يقال: إن الضمير ، وإن سُلِّمَ عمومه ، فلِمَ لا يخصص بقرينة العرف ؟ ، فإن قيل: الأصل عدم التخصيص ، فيقال: إن الأصل أن الربط يكون بالضمير.

قلت: الظاهر أنه لا مانع من ذلك مع أن كلام السبكي عكس ذلك ، وجعل أن الظاهر إنما ذكر لأجل العموم ، لئلا يخص الذين باشروهما عند المجيء أول مرة ، لأن العادة أن الناس لا يجتمعون دفعة ، فلو أتى بالضمير لتوهم التخصيص ، فأنت ترى كلام هذا الشيخ مع الأخير من كلام ابن الحاجب ، ولهذا قال الدماميني : " هذا الكلام الأخير مخالف لابن الحاجب "[4] ، فانظره.

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – في (ب) : " فيلزم " .

(٣) – في (ب) : " ولولا ". .

(٤) – تحفة الغريب ٢/١٧٠/ب

تنبيه: قد أحسن الدماميني هنا بأبيات ذكرها في بعض[(١)] سؤال في الآية الكريمة سأل بها بعض المشارقة وهو صلاح الدين الصفدي الشيخ الإمام تقي الدين السبكي فأجاب ــ رحمه الله ــ بمعنى ما ذكرنا مع اختصار ، ونص الأبيات[(٢)] :

أسيدنا قاضي القضاة و من إذ ابدا وجهه استحيا له القمـــــران

ومن كفه يوم الندى و يراعه على طرسه بحـــــــران يلتقيان

ومن إن دجت في المشكلات مسائل جلاها بفكر دائم اللمعـــان

رأيت كتاب الله أكبر معجز لأفضل من يهـــدى به الثقـــــــلان

ومن جملة الإعجاز كون اختصاصه بإيجاز ألفاظ وبسط معــــــان

ولكنني في الكهف أبصرت آية بها الفكر في طول الزمان عنان

وما هي إلا(استطعما أهلها) فقد تـــرى (استطعماهم) مثله ببيان

فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر مكان ضمير إنَّ ذاك لشان

فارشد على عادات فضلك حيرتي فما لي عند البيان يـــــــدان

[قلت:][(٣)]فيها بعض قلق في قوله: لكنني في الكهف ، فهذا الاستدراك لا يحل له ، لأنه فيه بعض إيهام ، ولا يقال: أن ذلك لقب من ألقاب البديع ، وهو تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وهو من المستحسنات في الكلام ، لأنا / نقول: لفظه بعيد من ذلك عند المتأمل بالإنصاف ، وكذا قوله: وضع ظاهر مكان ضمير، وليس هذا من وضع الظاهر مكان الضمير على ما قدمنا ، إلا أن يريد بذلك غير اصطلاح أهل البيان ، والله الموفق بمنه. فأجابه الشيخ المذكور بما رأيت فيما قدمنا .

قولـــه تعالى : ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ ﴾ [الكهف:٧٩] الآية ، ذكـــرها في موضـــعين : في (أَمَّا) لَّما أن تكلم على أنها تكون للتفصيل ، وهو غالب حالها فذكـــر ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ ﴾ و﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ

---

(١) – في (ب) : " معرض ".

(٢) – في (ب) : " معرض ".

(٣) – لأبيات من الطويل ، وهي لصلاح الدين الصفدي فيما ذكر ولم أجد مرجعاً أوردها فيما اطلعت عليه .

﴿ [الكهف:٨٠] و ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ ﴾ [الكهف:٨٢] .[١] وذكرها أيضاً لما أن تكلم على (أَنْ) المصدرية قد تكون في محل نصب فذكر قوله: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [الكهف:٧٩][٢]، فانظره.

قوله تعالى: ﴿ كُلَّ سَفِينَةٍ ﴾ [الكهف:٧٩] الآية ، ذكرها في حذف الصفة، أي: صالحة ، بدليل أنه قرئ بذلك ، وأن عيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذٍ[٣]، فانظره.

قوله : وأن عيبها ، أُتِيَ به دليلاً على الحذف وتقريره أن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة ، إنما يخرجها عن كونها صالحة ، فقد دلَّ على المحذوف ، فلا فائدة لذكره إذاً وهو قريب مما ذكر صاحب التلخيص[٤].

قوله تعالى: ﴿ قُلْ سَأَتْلُواْ ﴾ [الكهف:٨٣] الآية ، ذكرها في الجملة التي لا محل لها لما أن ذكر الجملة المنقطعة فذكر الآية .[٥]

قوله تعالى: ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ ﴾ [الكهف:٨٦] الآية ، ذكرها في (إِمَّا) لما أن تكلم على أنها تكون للتخيير فذكر الآية الكريمة[٦]، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف:٩٦] ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، فذكر من ذلك باب التنازع ، وأن الربط يقع فيه بأمور منها الجوابية ، إما للشرط ، وإما للسؤال ، فمثَّل الشرط بقوله: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ ﴾ ، ومعنى جوابية الشرط في الآية حصول الجزم ، فانظره وهو جلي.[٧]

قوله تعالى: ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف:١٠٥] ذكرها في الفصل استطراداً في حذف الصفة ، أي: نافعاً ، لأن أعمالهم توزن بدليل قوله: (فَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ)[٨] .[١]

---

(١) – المغني ٦٨.

(٢) – المغني ٣٩.

(٣) – المغني ٥٨٩.

(٤) – تلخيص المفتاح : ١٢٢ . وصاحبه هو الخطيب القزويني .

(٥) – المغني ٣٦٩. وذكر ابن هشام معها جزء من الآية ٨٤ وهو قوله تعالى : " إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ " ولم يشر المؤلف إلى ذلك.

(٦) – المغني ٧٢.

(٧) – المغني ٤٨٠.

(٨) – هكذا ذكر نص الآية (فَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ) ولم أجد قراءة هكذا بالفاء و إنما وردت في القرآن بدون الفاء في ثلاثة مواضع

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ ﴾ [الكهف: ١١٠] الآية ، ذكرها لما أن تكلم على(أنَّ) المفتوحة المشددة ، فقال: "والأصح[٢] أنها فرع عن المكسورة ، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن (أنَّما) بالفتح تفيد الحصر كـ(إنِّما)[٣] ، وقد اجتمعا في قوله : (قُلْ إِنَّمَا يُوحَى) الآية ، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس. وقول أبي حيان: هذا شيء انفرد به ولا يعرف لغيره ، وإنما يعرف القول بذلك في (إنِّما) المكسورة مردود[بما ذكرتُ ، وقوله: أن دعوى الحصر باطل لاقتضائه أنه لم يوحَ إليه غير التوحيد مردود][٤] بأنه حصر مقيد ، إذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى : ما أوحي إلي من أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك ، ويسمى هذا قصر قلب ، لقلب اعتقاد المخاطب ، وإلا فما الذي يقول هو في نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران:١٤٤] فإن (ما) للنفي ، و(إلا) للحصر قطعا ، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة ، ولكن لما استعظموا موته جُعِلُوا كأنهم اثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر إفراد".[٥]

قلت: قول الشيخ: ومن هنا صح . . الخ. لم يظهر لي بيان[٦] البناء على ما ذكر من كونها فرعاً ، ووقفت بعد ذلك على المطر، واعترضه بما ذكرت ، قال: نعم الموجب للحصر في (إنِّما) موجود في (أنَّما) بالفتح ، قلت: فيه نظر لأن المسألة لغوية ، ولعل الشيخ استند إلى أن كل فرع فيه ما في الأصل و زيادة ، وهذه الكلية أطلقها جماعة ، وهي ليست بمطردة ولا منعكسة.

وإنكار أبي حيان على الزمخشري باعتبار النقل صحيح ، ورد الشيخ لا ينهض ، وما رد به الشيخ على أبي حيان من جهة القاعدة البيانية حسن ، إلا أنهم ناقشوه في العبارة في قوله: (التوحيد لا الإشراك) ، بأن (لا) نصَّ أهل[٧] البيان على أنها لا يعطف بها بعد (مَا) و (إلاَّ) ، وانظر الزمخشري

هي : في الأعراف (و من خفت موازينه) [الأعراف : ٩] و في المؤمنون (و من خفت موازينه) [المؤمنون : ١٠٣] و في القارعة (من خفت موازينه) [القارعة : ٨]

(١) – المغني ٤٦٩.

(٢) – في (ب) : "الأصل".

(٣) – الكشاف ١٧٠/٤.

(٤) – تكملة من (ب) .

(٥) – المغني ٥٢.

(٦) – في (ب) : " وجه " .

(٧) – في (ب) : " لأهل ".

عند قوله : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمرن:١٤] الآية ، وانظر الطيبي هنالك ، ولولا الطول لجلبنا كلام أهل البيان في هذه المسألة ، والله الموفق.

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة العظيمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله.

[وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم] [(١)] .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

/ سورة مريم عليها السلام

قال الفقير إلى ربه هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها ذكر منها الشيخ ــ رحمه الله ــ فيما رأيت نحو الثلاثين آية أولها:

قوله تعالى: ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ ﴾ [مريم:٣] الآية[(٢)] ، ذكرها في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل وهي الجملة المحكية لما أن نقل الخلاف بين البصريين والكوفيين في مرادف القول فذكر الآية دليلاً للبصريين لأنه قد صرح بالقول بعد الفعل فهذا يدل على أن العمل في غير هذه الآية إنما هو للقول المقدر لأن القرآن يشهد لبعضه بعض.[(٣)]

---

(١) – ما بين المعقوفتين من (ب) .

(٢) – وبعد ها قوله تعالى : قَالَ تَعَالَىٰ:أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ ..... ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﴾ [مريم: ٣ – ٤] .

(٣) – المغني ٣٩٦ ، ٣٩٧.

تنبيه: لما أن تكلم التفتازاني على كلام صاحب المفتاح أن استغراق المفرد أشمل وارتضى خلاف قوله قال بعد ذلك: "فظهر بطلان ما ذكر صاحب المفتاح في الآية أنه ترك جمع العظام لطلب شمول الوهن [في العظام] [(١)] جزءاً جزءاً لصحة وهن المجموع بوهن البعض يعني فيصح إسناد الوهن إلى العظام إذا وهن البعض".[(٢)] قال: "بل الوجه في سر إفراد العظم ما أشار إليه صاحب الكشاف[(٣)]"[(٤)] ، وأتى بنصه[(٥)] ، قال: "فكلام صاحب الكشاف صريح في عموم وهن العظام بحيث لا يخرج منه البعض بخلاف كلام صاحب المفتاح فالتنافي بينهما حاصل"[(٦)] .

قال: "وتوهم بعضهم أنه لا منافاة بينهما ، وأن مراد صاحب الكشاف لو أسند إلى الجمع لكان المثنى والمجموع خارجين من ذلك"[(٧)] .

قال : " ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم و قلة التدبر"[(٨)] ، وأشار إلى أن الجمع المعرف يعم في المفرد وغيره وأن كلام الزمخشري مشحون بذلك.[(٩)] فانظره فإنه أطال في المسألة ، وقد قدمنا بعض الإشارة إليه في سورة البقرة .[(١٠)]

قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ [مريم:٥] ذكرها في الجهة الأولى في المثال الثاني منها حيث قال: "والثاني قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ قال: فإن المتبادر تعلق (مِنْ) بـــ(خِفْتُ) ، وهو فاسد في المعنى ، والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية ، أي: "خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم" ، أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليهم ، أي: "كائنين من ورائي" ، أو "فعل الموالي من ورائي" ، وأما من قرأ (خَفَّتْ) بفتح الخاء وتشديد الفاء وسكون التاء[(١١)] فــ(مِنْ) متعلقة بالفعل المذكور".[(١)]

---

(١) – تكملة من (ب).
(٢) – المطول ٢٣٠.
(٣) – الكشاف :٤/٥ ، ٦.
(٤) – المطول ٢٣١ .
(٥) – المطول ٢٣١.
(٦) – المطول ٢٣١.
(٧) – المطول ٢٣١.
(٨) – المطول ٢٣١ .
(٩) – المطول ٢٣١.
(١٠) – الجمع الغريب : ١ : ٢١٩/١.
(١١) – (خَفَّتْ) بفتح الخاء وتشديد الفاء وسكون التاء قراءة عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص وابن يعمر بن جبير وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وشُبَيْل بن عَزْرَة .ينظر : (المحتسب ٨١/٢) ، و (إعراب القراءات السبع الشواذ

قلت: إنما كان المعنى فاسداً بتعلقه بـــ(خِفْتُ) على قراءة التخفيف ، لأن الخوف إنما كان في حياته أما بعد وفاته فلا خوف ، وما ذكر من التقدير كذلك وقع في كلام أبي البقاء[٢] وغيره ، وهو ظاهر.

قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم:٥] ذكرها في حذف اللام ، لما أن تكلم على أن اللام تكون للتعدية ، قال: " ذكره ابن مالك في الكافية ، ومثل له في شرحها بقوله تعـــالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ﴾ ، وفي الخلاصة ، ومثل له ابنه بالآية وبقـــولك : (قُلْتُ لَكَ افْعَلْ كَذَا) ، ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه ، بل ذكر في شرحه أن اللام لشبه التمليك[٣] ، وإنما هي في المثال للتبليغ ، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْدَاً لِعَمْرٍو ، وَمَا أَحَبَّهُ لِبَكْرٍ!).[٤]

وذكرها أيضاً في الجمل التي لها محل لما أن تكلم على التابعة لمفرد إذا كانت صفة فذكر الآية ، أي : ولياً وارثاً ، قال: وذلك فيمن رفع (يَرِثُ)[٥] ، وأما من جزم[٦] فهو جواب الدعاء".[٧]

قال الفقير إلى ربه: إن قلت: أما (وَهَبَ) فقد سمع (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاءَكَ) ، فهذا يدل على أنها تتعدى إلى مفعولين ، إلا أن الأكثر دخول اللام على أحد المفعولين.

قلت: ليس مما نحن فيه، فإن ذلك من نواسخ الابتداء وهي ملازمة للماضي.

فإن قلت: قد قال الشيخ قبل هذا الكلام أن اللام في قولنا: (وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِيْنَاراً) للتمليك ، فكيف يذكر هنا أنها للتعدية ؟

قلت: هذا لم يرتضه ، وإنما نقله عن ابن مالك ، وما ذكر الشيخ من مثال التعجب حسن ، لأنه تتعين فيه التعدية بخلاف غيره من المثال ، والله أعلم.

وعللها ٢/٩) ، و (معاني القرآن الكريم للنحاس ٤/٣١٠).

(١) – المغني ٤٩٩.

(٢) – التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٩ .

(٣) – في (ب) : " الملك".

(٤) – المغني ٢١٨ ، ٢١٩.

(٥) – رفع (يَرِثُ) قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة ، ينظر : (السبعة في القراءات ٤٠٧) و (الحجة للقراء السبعة ٣/١١٥) و (كتاب التذكرة في القراءات ٢/٥٢٣) و (حجة القراءات ٤٣٨) .

(٦) – جزم (يَرِثْ) قراءة أبي عمرو والكسائي ، ينظر : (السبعة في القراءات ٤٠٧) و (الحجة للقراء السبعة ٣/١١٥) و (كتاب التذكرة في القراءات ٢/٥٢٣) و (حجة القراءات ٤٣٨) .

(٧) – المغني ٤٠٧.

تنبيه: الصفة المذكورة في الآية / الكريمة هل هي مؤكدة أو مخصصة ؟ في ذلك نزاع ، وينبني على ذلك مسألة وقع فيها الخلاف وهي(١) أن الوصي هل له ولاية في النكاح أو لا ؟

فالمشـــهور: له الولاية ، ونقـــل عن منـــذر بن ســـعيد(٢) أنه لا ولاية له ، محتجاً بقـــوله تعالـــى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾ [مريم:٥،٦] والوصي ليس بوارث فدل أنه غير ولي.

تنبيه(٣): كذا ذكر عنه ففهم في الآية فيما يظهر أن الولي يستلزم أن يكون وارثاً ، وأن الجملة المذكورة سيقت مساق الاستئناف البياني ، كأن قائلاً قال: ما علة طلبك للولي ؟ فقال: لأجل الميراث ، فقوة الكلام أن كل ولي وارث ، هذا [الذي فهم](٤) زكريا عليه السلام ، فإذا صحت هذه القضية فلنجعلها صغرى للشكل الثاني ، ثم نقول لا شيء من الوصي بوارث ، فينتج لا شيء من الولي بوصي ، وتنعكس كنفسها وهو المدعى.

ويرد هذا الدليل بأن الجملة المذكورة تحتمل الصفة التأسيسية والصفة التأكيدية ، والصفة التأسيسية أولى من التأكيدية ، فيفهم من الآية أن بعض الولي غير وارث ، لا كل ولي وارث ، وهو جواب حسن.

وقـــريب من هذا ما أشار إليه الشيخ ابن عرفة ــ رحمه الله ــ فإنـــه قـــال: يـــــرد دليله بأن ﴿ يَرِثُنِي ﴾ مخصص لا تفسير ، أو بأنه إذا ادعى كون الصغرى كل ولي وارث ولا شيء من وصي بوارث ، منعنا كلية الصغرى ، وإن ادعاها جزئية سلمناها ، وأنتج بعض الولي ليس بوصي ، وليس مدَّعاه إلا مستلزماً له بحال.

فإن قلت: رأيت في الإيضاح للقزويني في الإنشاء لما أن ذكر أن الجزم يقع بعد الأمر ، كقراءة من قرأ بالجزم في الآية ، قال: وأما قراءة الرفع ، فقال السكاكي: إنه استئناف بياني ، ولا يصح أن تكون الجملة صفة ، لأن يحي مات قبل زكريا ، فظاهر هذا أنه منع الصفة(٥).

---

(١) – في (ب) : "وهو" .

(٢) – منـــذر بن ســـعيد النفزي القاضي أبوالحكم الأندلسي المعروف بالبلوطي ، توفي سنة ٣٤٩ هـــ . وترجمته في إنباه الرواه : ٣٢٥/٣ ، و بغية الوعاة : ٣٠١/٢ .

(٣) – في (ب) : "قلت" .

(٤) – تكملة من (ب). .

(٥) – الإيضاح ٨٩/٣ .

قلت: ما ذكر من منع الصفة بعيد ، لأنه فهم أنه خبر من النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا بد من صرفه. وقد يقال: إنه إذا كان صفة لا يلزم ذلك ، لأن متعلق الطلب موصوف بصفة والصفة تقييدية لا خبرية ، فلا يلزم ما ذكر ، وإن منع ذلك من جهة أن دعاء النبي لا بد أن يكون مستجاباً، فيلزمه [في] الاستئناف البياني ، لأنه في المعنى مطلوب(١) ، فتأمله والله الموفق.

قــوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ ﴾ [مريم:١٦] ، ذكرها الشيخ في (إِذْ) ، لما تكلم على معانيها ، فذكر من ذلك أنها تكون بدلاً من مفعول نحو: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ الآية ، فــ(إِذْ) بدل اشتمال من (مَرْيَمَ) على حد البدل في ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾ [البقرة:٢١٧] وهو ظاهر.(٢)

قــوله تعــالى: ﴿ بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾ [مريم:١٧] ذكرها لما أن قسم الحال إلى قصدها لذاتها وإلى موطئة ، فقال: " مقصودة وهو الغالب ، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾ فإنما ذكر﴿ بَشَرٗا ﴾ توطئة لذكر ﴿ سَوِيّٗا ﴾ ، وتقول : (جَاءَنِي زَيْدٌ رَجُلاً مُحْسِناً) " .(٣)

قوله تعالى : ﴿ وَلِنَجۡعَلَهُۥٓ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [مريم:٢١] الآية ، ذكرها في اللام الجازمة استطراداً ، وأن اللام متعلقة بمؤخر ، أي : خلقناه من غير أب لكذا.(٤) قلت : هذا أحد الوجهين في كلام المعرب(٥).

قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ ﴾ [مريم:٢٣] الآية ، ذكرها في (لَعَلَّ)(٦)، راداً بها على الحريري في زعمه أن الماضي لا يقع خبراً لــ"لعلَّ "، فإن (لَيْتَ) أخت (لَعَلَّ) ، والحديث صريح في الرد (لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ)(٧).

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – المغني ٩١.

(٣) –المغني ٤٤٣.

(٤) – المغني ٢٢٧.

(٥) – الدر المصون ٤/٤٩٧.

(٦) – المغني ٢٨٦.

(٧) – صحيح البخاري : ١١٢٠/٣.

قوله تعالى: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ ﴾ [مريم:٢٥] الآية ، ذكرها في حرف (الباء) ، لما أن تكلم على زيادتها في المفعول ، فذكر آيات منها هذه الآية[١] ، فانظره.

وذكرها في الجهة الأولى ، لما أن تكلم على المثال السابع ، قال بعد: "ويجب تقدير المضاف في الآية ، لئلا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل".[٢]

وذكرها في العين ، لما أن ذكر أن (عَلَى) تكون اسماً[٣]، انظره.

قلت: هذا الكلام من الشيخ ــ رحمه الله ــ مضى فيه على مذهب الجمهور من أن (إِلَى) حرف من الحروف لا أنها اسم خلافاً لمن زعم ذلك[٤] ، وما ذكر الشيخ من حذف المضاف عليه مر ابن عصفور خلافاً لمن قال: إن التعلق بفعل مقدر.

قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ ﴾ [مريم:٢٦] / الآية ، ذكرها في (إمَّا) ، لما أن قال: " تنبيه : ليس من أقسام (إمَّا) التي في قوله: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ هذه (إِن) الشرطية و(مَا) الزائدة.[٥]

وذكرها أيضاً في حرف النون ، لما أن ذكر المواضع التي تجب فيها نون التوكيد ، وما يقرب من الواجب ، وهو بعد (إمَّا) " ، قال : " وذكر ابن جني أنه قرئ بتخفيف النون وسكون الياء في الآية[٦] قال على حد قوله:

لَمْ يُوْفُوْنَ بِالْجَارِ[٧]

ففيها[٨] شذوذان ترك نون التوكيد ، وإثبات نون الرفع مع الجازم".[١]

---

(١) – المغني ١١٧.

(٢) – المغني ٥٠٠.

(٣) – المغني ١٥٣.

(٤) – قال المرادي : " قلت : قال ابن عصفور في "شرح أبيات الإيضاح" : حكى أبو بكر الأنباري أن "إلى" تستعمل اسماً ، يقال : انصرفت من إليك ، كما يقال : غدوت من عليك" ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٥) – المغني ٧٣.

(٦) – المحتسب ٨٦/٢.

(٧) – البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٥/١، ٣/٩ ، ٤٣١/١١ . وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/١ . و المحتسب ٤٢/٢ . وشرح شواهد المغني ١٣١/٥.وتمامه :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ

(٨) – في (ب) : " ففيهما ".

قلت: القراءة المشهورة في تقريرها وجهان :

الأول: أصلها (تَرْأَيِين) على وزن (تَفْعَلِين) ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فذهب الهمز فصار الوزن (تَفَلِينَ) ، ثم استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان فحذفت الأولى[(٢)] منهما ، فصار الوزن (تَفَيْن) ، ثم أُكِّد الفعل فذهبت النون للبناء إن قلنا به ، أو للتخفيف ، أو للجزم على القول بالإعراب ، ثم كسرت الياء على القاعدة [في ذلك][(٣)].

قلت: هذا التقدير فيه أمور:

الأول: قد اجتمع في الكلمة إعلالان ، وإن كانت هذه القاعدة فيها بحث في التصريف.

الثاني: النقل من الهمزة ، ولا ينقل إلا من حرف العلة ، لكنهم اختلفوا في الهمز على ثلاثة أقوال ، ثالثها أنه شبيه بحرف العلة.

التقرير الثاني: أن الهمزة[(٤)] حركته نقلت كما تقدم ، إلا أنه تحرك حرف العلة بعد ذلك وانفتح ما قبله ، فقلب ألفاً فالتقى ساكنان حُذِف الأول منهما ، ثم دخل الجازم فحذف النون ، فصار بمنزلة[(٥)] (إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ) ، [ثم أكد ثم حركت الياء لالتقاء الساكنين.

قلت: هذا التقرير أقرب من الأول ، إلا أن هذا يرد على الشيخ ــ رحمه الله ــ فيما تقدم ، عند قوله ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف:٣٨] ، إذ لو كان المحذوف لقياس كالمقدر لما صح قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لأن المقدر فاصل ، والله أعلم .

وإنما قلنا أن الثاني أقرب من الأول لأن فيه نقلاً ثم حذفاً ثم قلباً ، وقدر أن النون حذفت للجزم لأن التوكيد وقع بعد دخول الجازم بخلاف الأول ، فتأمله][(٦)].

[قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ [مريم:٢٦]][(٧)] ذكرها في (لَنْ) الناصبة راداً بها على الزمخشري في كونه زعم أنها للتأبيد ، إذ لو صح ذلك لما صح تقييد منفييها باليوم[(١)] ، فتأمله.

---

(١) – المغني ٣٢٩ ، ٣٣٠.

(٢) – في (ب) : " الأول ".

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – في (ب) : " الهمز ".

(٥) – في هذا الموضع من النسخة (أ) توجد إحالة إلى الهامش الأيمن، و قد كتب في الهامش المحال إليه (هذا كلام فيه بتر...) .

(٦) – تكملة من (ب).

(٧) – تكملة من (ب) .

قلت: فيه نظر لأنها تفيد ذلك ظاهراً لا نصاً.

[قــوله تعــالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم:٣٠]][٢] ذكرها الشيخ ــ رحمه الله ــ في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل ، لما أن قــال : " وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة مواضع ، أحــدها : الحكاية بالقول أو مرادفه ، فالأول نحــــو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ ، وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقُرْفُصَاء إذ هي دالة على نوع خاص من القول ؟ فيه مذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب ، قال: والذي غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ) ، وليس كذلك ، لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا ، انتهى . قــال : والصواب قول الجمهور ؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة ، كما يخبر عن زيد من (ضَرَبْتُ زَيْدَاً) بأنه مضروب ، بخلاف (القرفصاء) في المثال[٣] ، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة ؛ لأنها نفس القعود ، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً ، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ ".[٤]

قلت: المفعول به قد ذكر والتبيين أمن المفعول المطلق ؟ من جملتها أن كل ما صدق عليه اسم مفعول بغير قيد فهو مفعول مطلق ، بخلاف ما صدق عليه أنه مفعول بتقييد ، ومن جملتها ما صح الإخبار عنه كان الفعل العامل فيه بصيغة مفعول كان مفعولاً به ، وما لم يصح الإخبار عنه بذلك كان مفعولاً مطلقاً ، وهذا يؤخذ من كلام الشيخ هنا ، فتأمله.

فإن قلت: ما اختار الشيخ هنا من أن الجملة اسمية مفعولة يرده ما صدرنا به من الفرق ، وقد أشار إليه الشيخ في آخر الكتاب ، في الباب السادس منه ، لأن هذه الجملة يصدق عليها أنها مفعولة لا بقيد ، فتكون مما قال ابن الحاجب لا كما ذكر الشيخ.

قلت: لا نسلم أنه لا يصدق على الجملة أنها مفعول بها ، بدليل أن الشيخ قال: إنه يصدق عليها أنها مقولة ، ونظرها بقوله: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ) ، فتأمله ، وكلام ابن الحاجب قد صرح الشيخ في موضع أنه لم يقل به أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح ، والله أعلم.

---

(١) – المغني ٢٨١ ، ٢٨٢.

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – لعل المثال المقصود قولهم : (قعد القرفصاء) كما في المغني .

(٤) – المغني ٣٩٦.

[قوله تعالى : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم:٣١]][1] ذكرها في المصدرية الظرفية ، قال: أي مدة دوامي حياً ، فحذف الظرف وخلفته (ما) المصدرية ، كما جاء في المصدر الصريح ، نحو (جئتُك صلاةَ العصرِ) ، و (آتيكَ قدومَ الحاجِّ).[2]

قلت : تأمل هذا مع ما تقدم عن أبي حيان من أن المصدر إنما ينوب عن الزمان إذا كان صريحاً ، وأما إن كان مؤولاً فلا تصح نيابته .[3]

انظر سورة البقرة في قوله:﴿ أَنْ ءَاتَـٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ [البقرة:٢٥٨].[4]

[قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾ [مريم:٣٣]][5] ذكرها في الجملة التي لها محل ، لما أن ذكر المضاف إليها فذكر الآية[6] .

[قــوله تعــالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم:٣٨]][7] ذكرها في القاعدة الأولى من الباب الثامن ، لما أن تكلم على أن الشيء قد يعطى حكم الشيء إذا أشبهه في اللفظ ، فذكر من ذلك حذف الفاعل في قوله: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ لما كان (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) شبيهاً في اللفظ بــ(امْرُرْ بِزَيْدٍ)[8] ، انظره.

قلت: هذا الذي ذكر الشيخ إنما يحتاج إليه على مذهب البصريين ، وأما من قال: بأنه أمر حقيقة والمجرور مفعول فحذفه من حذف الفضلة .

[قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ ﴾ [مريم:٤٣]] [9] ذكرها مثالاً لحذف جملة الشرط[10] .

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – المغني ٣٠٠.

(٣) – انظر البحر المحيط ٢٩٨/٢ .

(٤) – الجمع الغريب ١/ ٤٤٦/٢ .

(٥) – تكملة من (ب) .

(٦) – المغني ٤٠١.

(٧) – تكملة من (ب) .

(٨) – المغني ٦٤٣.

(٩) – تكملة من (ب) .

(١٠) – المغني ٦١١.

[قوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [مريم:٤٦]][1] الآية ، ذكرها في الجهة الخامسة ، في المسائل ، ورَدَّ بالآية على الكوفيين المانعين رفع الضمير بالفاعلية بعد الوصف ، لأنه لو أعرب الضمير مبتدأ في الآية والخبر الوصف لوقع الفصل بالأجنبي ، ونقل عن الزمخشري في الآية أنه مبتدأ ، ورد عليه بما ذكرنا.[2]

قـــلـــت : هذه المسألة أطال الشيخ فيها ، وحاصلها أن اسم الفاعل إذا اعتمد وذُكر بعده ضمير منفصل فإن البصريين يجوزون الابتدائية والفاعلية ، والكوفيون يعينون الأول ، والآية ترد عليهم ، وكذلك قوله:

خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا ...... (البيت)[3]

انظره .

[قوله تعالى: ﴿ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم:٤٦]][4]، ذكرها في العطف ، لما أن ذكر عطف الإنشاء على الخبر ، وذكر آية الصف[5] وحملها أن يكون العطف فيها على مقدر أي: (افعل كذا وبشّر) ، كما قيل في هذه الآية[6] ، انظره.

قلت: انظر أول البقرة في ذلك[7] ، وتأمل كلام المعرب[8] فما قدمناه يرد عليه .

قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ [مريم:٦١] ذكرها الشيخ في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، لما أن تكلم على الصفة المشبهة ، وتكلم على آية (ص)[9] وجعل هذه الآية دليلاً عند الزمخشري على أن (عَدْنًا) علم على الإقامة.[1]

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – المغني ٥٢٤.

(٣) – سبق تخريجه ص٤٥.

(٤) – تكملة من (ب) .

(٥) – هي قوله تعالى : ﴿ □□ □ □ □ □□ □ □ □ □□ □ □ ﴾ [الصف: ١٣]

(٦) – المغني ٤٦٠.

(٧) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٧٥/١/١.

(٨) – الدر المصون : ١٥٦/١ ، ١٥٧.

(٩) – هي قوله تعالى : ﴿ ک ک گ گ گ گ گ گ گ ﴾ [ص: ٤٩ – ٥٠]

[قلت: قوله: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [ص:٤٩]][(٢)]، في محلها ، ودليل الزمخشري ضعيف ، لأنه قال: لو كان (عَدْن) نكرة لما صح البدل إلا بعد الوصف ، فرد عليه بأنه على خلاف مذهب البصريين ، انظر (ص) [(٣)] .

قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ ﴾ [مريم:٦٦] الآية ، ذكرها في الجهة السادسة ، في النوع الثاني عشر منها ، فعدد من ذلك مسائل وقع فيها الوهم ، ثم قال في آخر كلامه: "وأما قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم:٦٦] إن (إذا) ظرف لأُخرَج ، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف ، ومنه قوله:

رَضِيْعَي لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا .... (البيت)[(٤)]

أي لا نتفرق أبداً ، ولا النافية لها الصدر في جواب القسم ، وقيل: العامل محذوف ، أي: (أَإِذَا مَا مِتُّ أُبْعَثُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيَّاً) ".[(٥)]

وذكر قوله: ﴿ لَسَوْفَ ﴾ الآية أيضاً في اللام غير[(٦)] العاملة ، لما أن تكلم على لام الابتداء ، هل تدخل على الفعل في غير باب (إنَّ) ؟ ونقل عن جماعة منع ذلك ، وهو الذي وقع للزمخشري في سورة القيامة[(٧)] وفي (الضحى)[(٨)] ، ونقل كلام ابن الحاجب راداً به على الزمخشري ، وردَّ الشيخ ردَّه ، وذكرنا ذلك في محله.

قال الشيخ: وإنما يرد على الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة ، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال ، لئلا يجتمع الحال والاستقبال ، وقد صرح بذلك في هذه الآية ، ونظَّره بخلع اللام عن التعريف وتعيينها للتعويض في (يَاأللهُ)[(٩)]، انظره.

---

(١) – المغني ٤٧٩.

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – الكشاف :٢٧٥/٥.

(٤) – البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ص٢٧٥ ، وخزانة الأدب ١٣٨/٧ ، و الخصائص ١٦٥/١ . وتمامه :

رَضِيْعَي لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

(٥) – المغني ٥٥٥.

(٦) – في (ب) : " الغير ".

(٧) – الكشاف ٢٦٦/٦.

(٨) – الكشاف ٣٩١/٦ ، ٣٩٢ .

(٩) – المغني ٢٣٢.

قلت: قال الزمخشري : إنما يقع[1] التوسع في الظروف لأنها تتنزل منزلة الشيء الذي يقع فيها لشدة الملازمة له.

قلت: ظاهر كلام أهل العربية أنها إنما كثر التوسع فيها لكونها فضلة ، يستغنى عنها في كثير من الكلام ، و[لأن الكلام][2] يعلم بدونها في الغالب ، فإنه لا بد لكل شيء من زمن ومكان. وناقش الشيخَ الدمامينيُّ في لفظه قال: فإنه ذكر (أَمَّا) ولم يذكر لها جواباً ، قال: وظاهر كلامه أن (إِذَا) ظرف هو الجواب ولا يصح لعدم الفاء[3]، فانظره.

والموضع الثاني انظر تمامه في سورة القيامة .

قوله تعالى: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ [مريم:٦٩] الآية ، ذكرها في مواضع:

[الأول][4] :في (أَيّ) لما أن تكلم على أقسامها فقـــال : " وموصولة نحو : ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ التقـــدير:لننزعن من كل شيعة الذي هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن "أَيّاً" الموصولة معربة أبداً كالشرطية والاستفهامية ، قال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه أخطأ إلا في موضعين هذا أحدهما ؛ فإنه يسلم[5] أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ ، وقال الجرمي: " خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت / الخندق إلى مكة أحداً يقول: (لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُم قَائِمٌ) بالضم " ، انتهى. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشد خبر ، ثم اختلفوا في مفعول "ننزع" ، فقال الخليل: محذوف ، والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ الْذِينَ يُقَالُ فِيْهِمْ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، وقـــال يونس: الجملة ، وعلقت "ننزع" عن العمل كما في : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف:١٢] ، وقـــال الكسائي والأخفش: (كل شيعة) ، و"مِنْ" زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما في زيادة "مِنْ" في الإيجاب . ويرد

---

(١) – في (ب) :" وقع ".

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – تحفة الغريب ٢/٢٤٣/ب.

(٤) – تكملة من (ب).

(٥) – في (ب) :" سلم ".

أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز (لَأَضْرِبَنَّ الْفَاسِقُ) بالرفع بتقدير: الَّذِي هُوَ الْفَاسِقُ ، وأنه لم يثبت زيادة "مِنْ" في الإيجاب وقول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ   فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[(١)]

يروى بضم[(٢)] "أَيُّ" وحرف الجر لا يُعَلَّقُ ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار.

وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ؛ فقدروا متعلق النزع من كل شيعة ، وكأنه قال: لننزعن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل عن هذا البعض ، فقيل: (هو الذي أشد) [(٣)] ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا "أَيًّا" الموصولة مبتدأ وسيأتي بيان ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوة أن "أَيًّا" مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت وأن "هُمْ أَشَدُّ" مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بـــ"أَيّ" وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة.

وزعم ثعلب أن "أَيًّا" لا تكون موصولة أصلاً ، وقال: لم يسمع (أَيُّهُمْ هُوَ فَاضِلٌ جَاءَنِي) بتقدير: الَّذِي هُوَ فَاضِلٌ جَاءَنِي "[(٤)] ، انتهى.

الموضع الثاني: في آخر الجمل التي لا محل لها ، في جملة الصلة ، لما بيَّن أن الموصول الاسمي في محل نصب أو رفع ، وصلته لا محل لها ، وما نُقل عن بعضهم أنه[(٥)] كان يلقن أصحابه أن الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً بأنهما كالكلمة الواحدة ، فليس بصحيح بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول ، فذكر آيات ذكرناها في محلها وأمثلة ، قـــال : " وبدليل قراءة النصب في الآية[(٦)]"، انظره[(٧)].

---

(١) – البيت من المتقارب وهو لغسان بن وعلة في شرح التصريح ١٣٥/١ ، و في الدرر ٢٧٢/١ ، و المقاصد النحوية ٤٣٦/١ . و له أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ٢٣٦/١ . و لغسان أو لرجل من غسان في الإنصاف ٧١٥/٢ ، و خزانة الأدب ٦١/٦ .

(٢) – في (ب) : " بالضم ".

(٣) – في المغني : فقيل : (هو الذي هو أشد) . المغني : ٨٩.

(٤) – المغني ٨٨ ، ٨٩.

(٥) – في (ب) : " بأنه ".

(٦) – إعراب القراءات الشواذ : ٥٤/٢. ولم ينسبها .

(٧) – المغني ٣٩٣ .

الموضع الثالث: في الجمل التي لها محل ، لما أن تكلم على الجملة المعلقة ، وقسمها إلى أقسام ، منها: أن تكون الجملة في موضع نصب على المفعول الصريح ، قال بعد: " وليس من الباب الآية خلافاً ليونس ، لأن "نَنْزِع" ليس بفعل قلبي ، بل "أَيٌّ" موصولة لا استفهامية ، وهي المفعول ، والضمة بناء لا إعراب ، و"أَشَدُّ" خبر لـــ"هُوَ" محذوفاً والجملة صلة".(١)

الموضع الرابع: في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، لما أن ذكر من ذلك الموصول ، وأن رابطه إمَّا مذكور أو مقدر مثل الآية.(٢)

الموضع الخامس: في السادس عشر من الجهة السادسة قال: "ومن الوهم قول ابن الطراوة في الآية إنَّ (هُمْ) مبتدأ ، و(أَشَدُّ) خبر(٣) ، و(أَيٌّ) مبنية ، وهذا مخالف للرسم ولإجماع النحويين ".(٤)

الموضع السادس: ذكرها في الجهة الثامنة: أن يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه ، فعدد مسائل ، ثم قال: "الثالث: قول ابن الطراوة في "أَيُّهُمْ أَشَدُّ" مبتدأ وخبر(٥) ، و"أَيٌّ" مضافة لمحذوف ، ويدفعه رسم "أَيُّهُمْ" متصلة ، وأن "أَيًّا" إذا لم تضف أعربت باتفاق ".(٦)

الموضع السابع: في خاتمة الجهات ، لما أن ذكر أول شروط الحذف ، وأن الدليل لا بد منه ، فمنع حذف العائد في (جاء الذي هو في الدار) بخلافه في الآية.(٧)

قال الفقير إلى ربه: "أَيٌّ" اسم من الأسماء ، والأصل فيها الإعراب ، ثم عارض(٨) معارض وهو الشبه بالحرف ، فحقها البناء لكن عارض هذا المانع من الإعراب لزومها الإضافة فألغي ، فلهذا أعربت الشرطية والاستفهامية والموصولة إذا لم يجتمع فيها حذف صدر الصلة والإضافة.

---

(١) – المغني ٤٠٠.

(٢) – المغني ٤٧٦.

(٣) – في (ب) : (هم) مبتدأ و(أشد) خبر.

(٤) – المغني ٥٥٨.

(٥) – في (ب) : (أيهم أشد) هم أشد مبتدأ وخبر.

(٦) – المغني ٥٦١.

(٧) – المغني ٥٦٨.

(٨) – في (ب) : " عارضها ".

فقال سيبويه: إذا وقع الأمران فالبناء لأنها بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزئي الابتداء فغيروها تغييراً / ثانياً لأن التغيير يأنس بالتغيير.(١) وهذا المعنى هو الذي أشار إليه ابن عصفور في قوله: أو خرج عن نظائره(٢).

وقيل: إنما بنيت لأن الشيء إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليها ، وهي قد فارقت أخواتها الموصولة في البناء إذا لم يحذف صدر الصلة فبأدنى سبب رجعت إلى البناء ، وبنيت على الحركة لأن لها أصلاً في الإعراب والتمكن ، وكانت الحركة ضمة لشبهها بـــ"قَبْلُ" و"بَعْدُ" لأنها حذف منها بعض ما يوضح الكلام ويبينه.

قلت: هكذا قيل ، ولا يخفى ضعف هذا الكلام ولولا البيت الذي استدل به سيبويه لكان قول غيره أصح.

قول الشيخ: ويرد أقوالهم .. الخ.[قلت : هذا محل النزاع فإن المخالف لا يقول بالاختصاص بل قد وقع للشيخ في مواضع منها ما ذكره في النظر البصري.

قوله : وأنه لا يجوز لأمرين .. الخ](٣).

قلت: إنما لا يجوز لأنه لا يجوز حذف الموصول وبقاء صلته فضلاً عن إبقاء بعض الصلة ، وهذا الرد وقع لسيبويه ، وفرَّق بعضهم بأن الباقي في الآية بعد الحذف جملة ، والباقي في الذي الزم مفرد. قلت: ولا يخفى ضعفه على منصف.

قوله: وإن لم يثبت . . الخ. قلت: هذه المسألة أيضاً فيها خلاف ، وقد استدل من قال بالجواز بقوله: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) وغير ذلك ، والبيت أقوى ما يستدل به فهو دخول في باب فيه نزاع.

قوله: وجوَّز الزمخشري .. الخ.

قلت: قال الدماميني: " لم يقع في كلام الكشاف ما يقتضي أن الضمة إعراب " . ثم أتى بنص الزمخشري(٤).

ولا شك أن الزمخشري لم ينص على ذلك إلا أن سياق كلامه يدل كما قال الشيخ قطعاً ، وتأمل نصه. وما أشار إليه الشيخ أن فيه تكلفاً كذلك ذكر المعرب(٥).

---

(١) – الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٢) – المقرب ٣٦٨ .

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٢٦/ب .

(٥) – الدر المصون : ٥١٧/٤.

وقال المختصر: بل هو وجه حسن ، وإضمار المبتدأ كثير. (١)

قلت: لا يخلو بالإنصاف من تكلف فإنه لا نظير له في كلام العرب.

قوله: ولا أعلمهم . . الخ.

فإن قلت: قد أحال ذلك على كلام ثعلب ففي ضمن ذلك أن كلام ثعلب ودليله صحيح ، وقد قال بقوله بعض النحويين أيضاً ، وإذا صح دليل ثعلب فيلزم إنكار (أَيُّ) الموصولة مع أن الشيخ قائل بها وبصحته(٢).

قلت: لا يلزم ذلك ، بل الشيخ إنما أنكر كون (أَيّ) الموصولة مبتدأ ، وكلام ثعلب يدل على ذلك نعم يلزم أن يكون كلام ثعلب ليس بدليل صحيح لأنه يلزم منه أن تكون الدعوى عامة ودليلها خاص ، وهو لا يصح عند أحد ، فتأمله.

قوله: وزعم ابن الطراوة . . الخ. قلت: هذا بعينه هو الذي ذكرنا عنه في الموضع الثاني ، والشيخ كثيراً ما يستدل بخط المصحف ، وقد تقدم البحث معه مراراً ، وأن خط المصحف سنة تتبع ، وربما ذكر الشيخ ذلك في بعض المواضع نبهنا عليها.

وما أشار إليه في الموضع الثاني حسن إلا أن في بعض أمثلته نظراً فتأمل كلامه ، وقد يورد عليه أن الإعراب أيضاً ظهر في الصلة في قولنا: (جَاءَ الْقَائِمُ) فإن كان ظهور الإعراب يدل على المحل فيلزم أن تكون الصلة لها محل بدليل ما ذكرنا سيما وقد قيل: إن أصل الإعراب أن يكون في آخر الصلة ، فتأمله.

والموضع الثالث: هو غير مذهب الإمام. والموضع الرابع: كذلك ، وحذف هذا العائد خارج عن النظير.

والموضع الخامس: تقدم ما فيه وأن كلام الشيخ اختلف في المسألة. والسادس: مثله. وما أشار إليه في الموضع السابع جلي لأن الدليل موجود في (أَيُّ) بخلاف (الَّذِي) فإن الظرف بعدها يصلح للصلة والله أعلم.

قـــوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم:٧١] ذكرها الشيخ في (إِنْ) مثالاً لكونها نافية .(٣) وذكرها في الجمل التي لا محل لها لما أن تكلم على جملة جواب القسم فذكر آيات ثم قال : "

---

(١) – المجيد في إعراب القرآن المجيد :١٤٩.

(٢) – في (ب) : " بصحتها ".

(٣) – المغني ٣٣.

ومما يحتمل جواب القسم ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾[1] فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ ﴾ [مريم:٦٨]. وهذا مراد ابن عطية من / قـــوله: هو قسم ، والواو تقتضيه[2]. أي : هو جواب قسم والواو [هي المحصلة لذلك لأنها][3] عطفته ، وتوهم أبوحيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة ، وهو أن الواو حرف قسم ، فرد عليه بأنه يلزم حذف المجرور وإبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بـــ(إنْ)".[4]

قلت: أما حذف المجرور وإبقاء الجار فهذا لا يجوز قولاً واحداً ، وأما حذف القسم مع كون الجواب منفياً فإن هذا فيه نظر بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ ﴾ [فاطر:٤١] فإن القسم هنا مقدر قطعاً ، فتأمله.

وقول الشيخ: الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ ﴾ فيه تسامح والصواب على " نَحْنُ ".

قـــوله تعـــالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [مريم:٧٤] ذكرها الشيخ في الجهة السادسة ، في النوع التاسع منها اشتراطهم لبعض الأسماء أن توصف ، ولبعضها ألا توصف ، فذكر أموراً ثم ذكر في آخر ذلك: "وقـــال الزمخشري وأبوالبقاء : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ ﴾ [مريم:٧٤] إن الجملة بعد "كَـــمْ" صفة لها ، والصواب أنها صفة لـــ"قَرْنٍ" ، وجمع الضمير حملاً على معناه ، كما جمع وصف جميع في قـــولـــه : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس:٣٢] ".[5]

قلت: ورد الشيخ حسن وقد ذكره المعرب[6] وإنما لم توصف لشدة الإبهام ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ ﴾ [مريم:٧٥] ذكرها في النوع الثامن من الجهة السادسة ، لما أن قال: " ومن المؤول قول الشاعر :

---

(١) – سورة مريم : (الآية : ٧٠) .

(٢) – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٨/١١ .

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – المغني ٣٨٨.

(٥) – المغني ٥٥٢ ، ٥٥٣.

(٦) – الدر المصون ٥٢٠/٤ . والبحر المحيط ١٩٨/٦.

وَكَوْنِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرْتِنِي .... (البيت)[1]

والجملة في ذلك مؤولة بالخبر لأن خبر (كان) لا يكون إنشاءً ، وتأويل ذلك مثل الآية "[2] ، انظره.

وذكرها في اللام الجازمة مثالاً لذلك.[3]

فإن قلت: الموضع الأول أشار فيه الشيخ إلى أن الجملة الخبرية تشترط في مواضع ، منها خبر(كَانَ) وخبر(إِنَّ) ، إلا ما استثني من خبر ضمير الشأن في (أنَّ) المفتوحة.

فإن قلت: خبر (كَانَ) لأي شيء اشترط فيه الخبرية مع أنه لا يشترط ذلك في خبر المبتدأ على الصحيح ؟.

قلت: لأن (كَانَ) إنما يؤتى بها للتقييد لمضمون الجملة فيما مضى ، ولا يتقرر ذلك إلا في الخبر ، وتأمل كلام صاحب المفتاح في أحوال متعلقات الفعل ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ ﴾ [مريم:٧٥] الآية ، ذكرها في (إِمَّا) لما أن تكلم على أنها تكون عاطفة وذكر الخلاف في ذلك قال: "ولا خلاف أن (إِمَّا) الأولى غير عاطفة ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: (قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرُوٌ) وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر نحو: (رَأَيْتُ إِمَّا زَيْداً وَإِمَّا عَمْرَاً) ، وبين المبدل منه وبدله في نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾ [مريم:٧٥] فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها".[4]

قلت: ما أشار إليه ظاهر ، وقوله في الآية: بدل مما قبل ، يحتمل وجهين: إما أن يكون من الموصول وهو الظاهر ، أو من العائد عليه وهو صحيح أيضاً ، خلافاً للزمخشري في غير هذه الآية ، وخلافاً لغيره في العائد المحذوف ، انظره .

قوله تعالى: ﴿ كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ [مريم:٧٩] ذكرها في " كَلاَّ " لما أن تكلم عليها هل هي بسيطة أو مركبة؟ وقال: " فيه خلاف والصحيح الأول ، وتكلم على معناها ، وأنها حرف ردع وزجر ، لا معنى لها غيره خلافاً لمن زعم غير ذلك ، مما يطول جلبه ، وذكر أنها وقعت في القرآن في

---

(١) – البيت من الوافر ، وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب ٢٦٦،٢٦٧/٩ ، و نوادر أبي زيد ص٥٨،٣٠ . وتمامه :

وَكَوْنِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرْتِنِي وَدُلِّي دَلَّ مَاجِدَةً صَنَاعِ

(٢) – المغني ٥٥٠.

(٣) – المغني ٢٢٦.

(٤) – المغني ٧١.

ثلاثة وثلاثين موضعاً . وقال جماعة: مهما وجدت في سورة فاحكم بأنها مكية. ثم قال في آخر كلامه: والأكثر حملها على الردع لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو: ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ ﴾ [مريم:٧٨] الآية ".(١) ، انظر بقية كلامه ، وقد وزعناه على آيات ذكرناها في محلها.

قوله تعالى: ﴿ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ ﴾ [مريم:٨٠] ذكرها في الفرق بين عطف البيان والبدل ، لما أن ذكر أن البدل يكون تابعاً لمضمر كالآية باتفاق ، ولا يصح عطف البيان ، ولا يمتنع على قول الكسائي(٢) ، انظره.

قلت: قول الكسائي لا يلزمه ذلك ، لأنه إنما ذكره في الصفة ، لأن الصفة تكون / للمدح ، وقد ورد في جنسها ذلك ، وأما عطف البيان فلم يرد فيه ذلك. والآية جوَّز فيها أبوالبقاء وجهين: البدلية على الاشتمال والمفعولية(٣) ، انظره.

قوله تعالى: ﴿ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ ﴾ [مريم:٨٢] ذكرها في " كَلاَّ " ، لما أن قال: " تنبيه: قُرِئ (كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ) بالتنوين(٤) إما مصدر" كَلَّ " إذا أعيا ، أي:كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا ، أو من (الكَلِّ) وهو الثقل ، أي: حملوا كَلاًّ ، وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونُوِّنَ كما في "سَلاَسِلاً"، وردَّه أبو حيان بأن ذلك إنما صح في (سَلاَسِلَ) لأنه اسم أصله التنوين ، فرجع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقا ، أو بشرط كونه مفاعيل أو مفاعل.

قال : وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشـــري في ذلك ، بل جوَّزَ كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية ، ثم إنه وصل بنية الوقف ، وجزم بهذا الوجه في قوله : ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾ [الإنسان:١٥]

وقراءة بعضهم في ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر:٤] بالتنوين(٥) ، وهذه القراءة مصححة لتأويلة في " كَلاًّ " إذ الفعل ليس أصله التنوين ".(٦)

---

(١) – المغني ١٩٤.

(٢) – المغني ٤٣٥.

(٣) – التبيان في إعراب القرآن ٢/١٣٠.

(٤) – المحتسب ٢/٨٩.

(٥) – إعراب القراءات الشواذ : ٢/٧٠٦ ، ولم ينسبها .

(٦) – المغني ١٩٥.

وذكر الشيخ الآية قبل وجعلها مثالاً للردع والزجر.(١)

قال الفقير إلى ربه : منزلة الشيخ ــ رحمه الله ــ تأبى كلامه هنا. وكلام الشيخ أبي حيان صائب في الاعتراض على الزمخشري سيما ونصه في قراءة من نون (سَلاَسِلاً) ، فإنه قال : يجوز في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تكون النون بدلاً من حرف الإطلاق ، ويجري الوصل مجرى الوقف.

الثاني: أن يكون صاحب القراءة ممن ضرب برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف.(٢) وفي كلامه من الشناعة ما لا يخفى كتعبيره بحرف الإطلاق في القرآن ، وغير ذلك مما لا يخفى ، وقد كان يمشي لنا عند شيخنا ــ رحمة الله عليه ــ البحث في ذلك ، ووقفت هنا على كلام الدماميني معترضاً عليهما وهو صائب.(٣)

وقد نصوا على أن تنوين الغالي(٤) والترنم(٥) خاصان بالشعر على نزاع فيهما ، نعم يبقى الإشكال في قراءة من نوَّن (يَسْرٍ) من قوله: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر:٤] ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمۡلِكُونَ ﴾ [مريم:٨٧] الآية ، ذكرها في الواو لما أن تكلم على لغة (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيْثُ) ، وتكلم على آية المائدة: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ [المائدة:٧١] وذكر عن أبي حيان أن تلك اللغة إنما تكون مع الجمع ، ورد عليه بما قدمنا. قال: " وقد أجاز الزمخشري في الآية هذه اللغة"(٦) ، انظره.

---

(١) – المغني ١٩٤.

(٢) – الكشاف ٢٧٥/٦ ، ٢٧٦.

(٣) – تحفة الغريب ٧١/١/أ.

(٤) – تنوين الغالي : هو اللاحق للقوافي المُقَيَّدة زيادة علي الوزن ، ومن ثم سُميَ غالياً ، كقول رؤبة :

قَالتْ بناتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَ إِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدَماً قَالَتْ وَ إِنْنْ

ينطر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٧/١.

(٥) – تنوين الترنم : هو هو اللاحق للقوافي المُطْلَقَةِ ، أي : التي آخرها حرف مد ، كقول جرير :

أَقِلِّي الَّلومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

ينطر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٥/١.

(٦) – المغني ٣٥٥.

قلت: قد تقدم في المائدة الكلام على هذه المسألة[1] ، وما نقله الشيخ عن أبي حيان ذكره هنا راداً به على الزمخشري ، وظاهر كلام الشيخ ــ رحمه الله ــ أن كلام الزمخشري رد به على أبي حيان وليس هذا إنصافاً ، فإن كلامه ليس بحجة عليه ، فإن أباحيان استند إلى السماع.

وأشار الشيخ هنا إلى أن هذه العلامة أتي بها لبيان أن الفاعل جمع وأحرى أن يؤتى بها هنا لأن الجمعية هنا خفية.

قلت: وقد قدمنا البحث معه ، بل يقال: إن هذا القياس ليس بلازم لأنه يؤدي [في] [2] المقيس إلى الخروج عن الأصل من وجهين ، عدم مطابقة الضمير لما عاد عليه في اللفظ ، وعوده على متأخر ، وكل منهما على خلاف الأصل ، فتأمل ذلك وانظر بقية كلامه.

قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾ [مريم:٩٣] الآية ذكرها الشيخ في (كُلٍّ) ، وذكرها في مواضع منها فقال في الموضع الأول لما أن تكلم على (كُلٍّ) وأنها يراعى معناها إن أضيفت إلى نكرة ، وذكر آيات في ذلك.

واختار الشيخ أنها إن أضيفت إلى ذلك وكان المراد الكلية فيفرد الضمير وإن كان المراد الكل فيجمع ، ثم قال:"وإن أضيفت إلى معرفة فقالوا يجوز / الوجهان ، مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو:(كُلُّهُمْ قَائِمٌ أَوْ قَائِمُونَ) وقد اجتمعا في قوله: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ الآية. قـــال : " والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو : ﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ ﴾ [مريم:٩٥] الآية وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه السلام: (يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ)"[3] الحديث".[4]

وقد ذكرنا ذلك في سورة الإسراء[5] ، واستعذرنا عن قوله: ﴿ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ ﴾ [مريم:٩٤] في آخر كلامه بأن ذلك جواب لقسم لا أنه خبر عن (كُل) وأن الضمير عائد على معنى المضاف إليها (كُلّ) لأن معناها الجمع.

(١) – الجمع الغريب ٣٥٣،٣٥٢/١/٢.

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – صحيح مسلم : كتاب البر والصلة والآداب .

(٤) – المغني ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٥) – سبق في النص المحقق ص ١٠٠.

والموضع الثاني الذي ذكر فيه بعض الآية لما أن تكلم على أن (كُلاً) تضاف إلى ضمير ملفوظ به فقال: " حكمها ألا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء ، فذكر من جملة ذلك في المثال قوله: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾ [مريم:٩٥]". (١) وذكرها مثالاً لـــ(كل) المضافة إلى الضمير في طالعة (كُل)". (٢)

والموضع الثالث الذي ذكر أيضاً الشيخ فيه بعض الآية في الجزء الثاني ، لما أن تكلم على احتمال الكلام للكبرى والصغرى ، فذكر قـــوله : ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾ [النمل:٣٩] الآية ، قال :"إذ يحتمل : ﴿ ءَاتِيكَ ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً ، وأن يكون اسم فاعلٍ ومضافاً إليه مثل: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ [هود:٧٦] ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم:٩٥] قال: ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد وأن حمزة يميل الألف من ﴿ ءَاتِيكَ ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة". (٣)

قلت: ما أشار إليه في الموضع الأول قد نبهنا على كلامه في آيات تقدمت ، وتأمل ما سر كونها إذا أضيفت إلى معرفة جاز فيها الوجهان بخلاف إذا أضيفت إلى النكرة ؟ وما السر في كون الشيخ فصَّل فيما إذا أضيفت إلى نكرة ولم يفصِّل فيما إذا أضيفت إلى معرفة؟

وإنما قال الشيخ: والصواب أن الضمير لا يعود عليها من خبرها إلا مفرداً ، لوجهين:

الأول: لأجل أن الأصل في المبتدأ والخبر المطابقة فلا يعدل عنها إلا لضرورة ، وهذا فيه نظر بدليل مراعاة معنى "مَنْ" ولو كانت مبتدأ ، وقد يرد على الشيخ أن يقال: إذا كان الضمير من "أَحْصَاهُمْ" يعود على معنى "مَنْ" وهو جمع فتكون "كُل" مضافة إلى جمع فَيَتَقَوَّى مراعاة معناها ، والجواب ظاهر.

الثاني: أنه الواقع في القرآن والحديث ، وإنما كان حكمها إذا أضيفت إلى الضمير أن الغالب فيها ألا يعمل فيها إلا الابتداء ، لأن الابتداء عامل معنوي فكأن العامل لم يباشرها ، وهي إذا كانت مضافة للضمير أصلها أن تكون مؤكِّدة ولم يباشرها العامل ، فتأمله.

(١) – المغني ١٩٩.

(٢) – المغني ١٩٨ . وقوله : " في طالعة كل " أي : في أول الكلام على (كُلّ) .

(٣) – المغني ٣٦٨.

وما ذكر في الموضع الثالث أيضاً حسن. وقوله: ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ ﴾ محتمل كما ذكر ، لكن إمالة حمزة تدل على الإفراد ، لأن الهمزة المنقلبة لا تمال ، وألف ﴿ ءَاتِيكَ ﴾ إن كان اسم فاعل فهي زائدة ، وإن كان مضارعاً فهي منقلبة لاجتماع الهمزتين ثانيهما ساكن.

فإن قلت: هل هذا الإبدال جائز أم واجب؟ قلت: هذا الإبدال الظاهر أنه جائز لا واجب ، لأنهم نصوا على أن الهمزتين إذا اجتمعتا فإن كانت الأولى همزة استفهام أو للمضارع فالإبدال جائز لا واجب ، لأجل انفصال الهمزة عن الكلمة ، فانظره في محله ، والله الموفق.

قال الفقير إلى ربه وهذه الآية آخر ما رأيت من هذه السورة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

سورة طه

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

قال الفقير إلى ربه هذه السورة الكريمة العظيمة نفعنا الله بها ذكر الشيخ منها فيما رأيت نحو العشرين آية ، أولها:

قــوله تعالى: ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ ﴾ [طه:٧] الآية(١) ، ذكرها في حذف الجواب ، لما / أن قال : " تنبيه : التحقيق أن من حذف الجواب آيات منها هذه ، أي: فاعلم أنه غني عن جهرك ﴿فَإِنَّهُۥ﴾ الآية". (٢)

قلت: هذا أشار إليه الزمخشري(٣) وهو حسنٌ ؛ لأن الشرط سبب في الجواب ، ولا يتقرر على ظاهر الآية.

قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾ [طه:١٠] الآية ، ذكرها في العين لما أن ذكر أنَّ (على) تكون للاستعلاء على المجرور أو ما يقرب منه [مثل الآية](٤)". (٥)

قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه:١٧] الآية ، ذكرها في الميم مثالاً لــ(مَا) الاستفهامية ، انظره. (٦)

قلت: لما أن تكلم صاحب المفتاح على أن قصد المُخْبِر بخبره إما فائدة الخبر أو لازم ما في الخبر، وذكر أن العالم قد يتزل مترلة الجاهل لأن المناسب مع العلم ترك السؤال ، قال التفتازاني: مثاله إذا تساءل من كان عالماً بما بين يديك عن ذلك ، فتقول له : هو كتاب ، ثم إنه ذكر هذه الآية بعد ذلك(٧) ، وليته لم يتكلم بذلك.

ولقد وجدت بخط بعض أشياخه تقييداً على حاشيته: [وأن قائل هذا كفر] (٨) هذا فيه أغلاط ، قال: ونعوذ بالله من زلة العالم، وهذا الشيخ ــ رحمه الله ــ وقع له ثلاث مسائل ، هذه إحداها ، والثانية في النداء ، والثالثة في ألقاب البديع ، نسأل الله أن يحفظنا بمنه ، ونبهت على ذلك هنا تحذيراً من ذلك والمعترض المذكور هو الشيخ الإمام العلامة أبو حفص عمر ، رحمه الله ورضي عنه.

وسِرُّ ذكر الباري تعالى الجملة بصورة الاستفهام تأنيساً لموسى ــ عليه السلام ــ واستنطاقاً له وتقريراً له أن هذه عصاك لا شك فيها ولا ريب ليظهر غرابة الأمر الخارق بعدها على أتم وجه

---

(١) – وتمام الآية قوله تعالى : ﴿... فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧].

(٢) – المغني ٦١٣.

(٣) – الكشاف ٦٨/٤.

(٤) – تكملة من (ب) .

(٥) – المغني ١٥٠.

(٦) – المغني ٢٩٤.

(٧) – المطول : ١٨٣.

(٨) – تكملة من (ب).

وأكمله ولتحصل الإشارة بعد ذلك في قوله ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه:٢١] ، أي: التي أقررت بها أنه عصى لا ضرر عليك فيه.

وفي سرِّ السؤال أيضاً إشارة إلى أن موسى ــ عليه السلام ــ في درجة الكمال لا في درجة البذاء وأنه حال مشاهدته راعى حق الخالق والمخلوق ، وجوابه عليه السلام يدل على ذلك ، فإنه أكثر الجمل لما ذكرنا من الاستلذاذ بمخاطبة ذي الجلال وغير ذلك من الفوائد والله الموفق.

قوله تعالى: ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه:٢١] ذكرها في الجهة السادسة لما أن تكلم على النوع الرابع منها ، وهو اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ ، قال: " ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري: في ﴿ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [يس:٦٦] ، وفي ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ﴾ ، وقول ابن الطراوة في:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ(١)

وقول جماعة في (دَخَلْتُ الدَّارَ أَوِ الْمَسْجِدَ أَوِ السُّوقَ): إن هذه المنصوبات ظروف وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً ويعرف بكونه صالحاً لكل بقعة كمكان وناحية وجانب وأمام ، والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا والجار المقدر (إلى) في ﴿ سَنُعِيدُهَا ﴾ ، و(فِي) في البيت، و(فِي) أو (إِلَى) في الباقي " . قــال : " ويحتمل أن (اسْتَبَقُوا) ضمن معنى تبادروا ، وقد أجيز الوجهان في ﴿ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [البقرة:١٤٨]. قــــال : ويحتمل ﴿ سِيرَتَهَا ﴾ أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال أي سنعيدها طريقتها ".(٢)

قلت: قد أشار أبوحيان إلى جميع ما ذكر الشيخ في الآية(٣) ، ونقل المختصر أن الطريق من الأمور المبهمة ، لأنه يصدق على كل طريق ، فعلى هذا فلا اعتراض.

قلــت : هذا يلزم في المسجد والدار والمكان وغير ذلك ، لأنها كلها تصدق على غير معين ، وهو على خلاف ما عليه الجمهور من النحويين ، وفي (دَخَلْتُ الدَّارَ) ثلاثة أقوال معلومة بين النحويين ، انظر محلها.

---

(١) – البيت من الكامل ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨٦،٨٣/٣ ، و نوادر أبي زيد ص١٥ ، و تخليص الشواهد ص٥٠٣ . والبيت : لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

(٢) – المغني ٥٤١.

(٣) – البحر المحيط ٢٢٢/٦.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ [طه:٤٢] الآية ، ذكرها في العين دليلاً على تعدي (وَانِيَا) في قوله :

وَلاَتَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا(١)

بـــ(عَنْ) ، وأن (عَنْ) في ذلك ظرفية.(٢)

/ قوله تعالى:[﴿ يَخْشَىٰ أَوْ يَتَذَكَّرُ لَعَلَّهُۥ ﴾ [طه:٤٤] ذكرها الشيخ في (لَعَلَّ) لما أن قال: " الثاني](٣) التعليل أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ [طه:٤٤] الآية ومن لم يثبت ذلك حمله على الرجاء ويصرفه لِلْمُخَاطَبَيْنِ أي: اذْهَبَا عَلَى رَجَائِكُمَا ".(٤)

قلت: المحوج إلى القول بذلك وهو قول الفراء: إن الترجي من الله محال. لكن العلماء تأولوا ذلك على أوجه ، وما أبعد قول من قال: إنَّ (لَعَلَّ) في الآية للاستفهام، والذي فر منه وقع فيه إلا أن يتأول فليس تأويل الرجاء بأولى من تأويل يحتاج إلى تأويل ، فتأمله.

قوله تعالى: ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ ﴾ [طه:٥٨] الآية ، ذكر الشيخ منها ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ في "سواء" لما أن تكلم على لغاتها فقال: "الأفصح أن تقصر مع الكسر إذا كانت صفة للمكان نحو : ﴿ مَكَانًا سِوَى ﴾ وهو أحد الصفات التي جاءت على(فِعَل) كقولهم: (ماءٌ رِوًى) و(قومٌ عِدًى) ثم تمم بقية اللغات"(٥) ، فانظره.

وذكر الشيخ الآية في ذكر الجمل التي لها محل ، لما أن قال:" ومن غريب هذا الباب قولك: " قُلْتُ لَهُمْ قُومُوا أَوَّلُكم وآخِرُكم " وأنه من بدل الجملة من الجملة كذلك زعم ابن مالك ، كما زعم أن قوله : ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾ [طه:٥٨] من عطف الجمل".(٦)

---

(١) – البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ص٣٧٩ ، و الدرر٤/١٤٥ ، و شرح شواهد المغني ٤٣٤/١ . وتمامه :

وآسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ وَلاَتَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

(٢) – المغني ١٥٦.

(٣)– تكملة من (ب) .

(٤) – المغني ٢٨٥.

(٥) – المغني ١٤٨.

(٦) – المغني ٤٠٩.

وذكرها أيضاً في آخر الجهة السابعة ، أن يحمل الكلام على شيء و في نظيره ما يخالفه قال في آخرها: " تنبيه: وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في أولاها كقولـــه تعـــالى: ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا ﴾ [طه:٥٨] الآية فإن الموعد يحتمل المصدر ويشهد له ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾ ، وللزمان[١] ويشهد له ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه:٥٩] ، وللمكان[٢] ويشهد له ﴿ مَكَانًا ﴾ وإذا أعرب "مكاناً" بدلاً منه لا ظرفاً لــ ﴿ نُخْلِفُهُۥ ﴾ تعين ذلك ".[٣]

وذكرها أيضاً في النوع الخامس من الجهة السادسة ، لما أن قـــال: " ومن الوهم قول النحويين في: ٱسْكُنْ ﴿ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ [البقرة:٣٥] الآية ، أنه من عطف المفردات وقد رده ابن مالك وجعله من عطف الجمل ، وكذا في هذه الآية لأن فاعل الأمر لا يكون ظاهراً ، وكذا فاعل فعل المتكلم ، وجوَّز في قوله :

نُطَوِّفُ .... (البيت)[٤]

وجوهاً " ، انظره .[٥]

قلت: ما أشار إليه الشيخ من اللغات في (سِوًى) معلوم ، وأما ما ذكره في (فِعَل) ، وهو إما أن يكون اسماً وهو كثير أو صفة ، قال سيبويه: ولا أعلمه جاء إلا في حرف واحد[٦] يوصف به الجمع[٧].

قال غيره: لم يأتِ من الصفات على (فِعَل) إلا (رِعًى) بمعنى مفترق و(عِدًى) اسم جمع[١] ، واستدرك السيرافي على سيبويه فيها ، واستدرك بعض النحاة ألفاظاً أُخَر منها (سِوًى) ، و(رِعًى) و(رِوًى) صفة للماء ، و(مَاءٌ جِرًى) ، انظر محل ذلك.

---

(١) – في (ب) : والزمان .

(٢) – في (ب) : والمكان.

(٣) – المغني ٥٦٠ ، ٥٦١.

(٤) – البيت من الوافر وهو للبرج بن مسهر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٨١/١ ، ٩١٢/٢ ، و المؤتلف و المختلف ص٦٢ وتمامه :

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نأوِي ذَوُو الأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيْمُ

(٥) – المغني ٥٤٥.

(٦) – في (ب) : " معتل ".

(٧) – الكتاب ٢٤٤/٤ .

وما أشار إليه في الموضع الثاني من كلام ابن مالك فالعلة التي أشار إليها في الآية نفسها موجودة في المثال.

وما أشار إليه في الموضع الثالث فقد أخذ الشيخ ــ رحمه الله ــ هذا الكلام من كلام المعرب ، فإنه في الآية تكلم كلاماً حسناً وأطال(٢) ، والمختصر رد عليه في أماكن متمكنة للرد ، وإنما كان [لاَ نُخْلِفُهُ](٣) يشهد لما ذكروا [لأن](٤) الذي نهي أن يخلف الوعد لا المكان.

وأما شهود قولـــــــــه: ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ فلأجل أن الخبر زمان فلا بد أن يكون المبتدأ كذلك.

وقولــــــــه: ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ ففي نصبه أقوال ، من جملتها ما ذكر الشيخ.

فإن قلت: إذا تقرر أن للزمان ما يدل عليه ، وللمكان ما يدل عليه ، وللمصدر ما يدل عليه ، والموعد المذكور شيء واحد ، وكل واحد من الأدلة المذكورة يدل على معنىً مغاير لما دل عليه الآخر ، فكيف الجمع بينها؟.

قلت: الجمع بينها بما اقتضته الأدلة المذكورة لا يمكن إلا على القول بتعميم المشترك ، أو باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وفي ذلك ما هو معلوم ، فإن قلنا بجواز ذلك فلا إشكال ولا ترجيح ، وإن قلنا بعدم ذلك فينظر في الأدلة المذكورة أيها أوضح / فيحمل (الموعد) عليه ، وتحمل باقي الأدلة على ما يليق بها من سياق الكلام. والله أعلم.

وما أشار إليه في الموضع الرابع فقد قدمنا ما يليق به في البقرة بما فيه كفاية فراجعه(٥) ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه:٦٣] ذكرها في مواضع:

الأول: في (إِنْ) المخففة لما أن ذكر أنها تدخل على الجملتين ، الاسمية والفعلية ، فذكر من الاسمية قراءة حفص في الآية ، وقراءة ابن كثير مع تشديد نون (هَذَانِّ)(٦) .(١)

---

(١) – في (ب) : " جميع ".

(٢) – الدر المصون ٥/٣٠ ، ٣١.

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – تكملة من (ب) .

(٥) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١/١/٢٢٠.

(٦) – قــراءة بن كثــير بتشديد نون (هَذَانِّ) وتخفيف نون (إنْ) . كتاب السبعة في القراءات : ٤١٩ ، والحجة للقراء

الثاني[2]: في (إِنَّ) المشددة ، لما أن تكلم على معناها، وقال : إنها تكون بمعنى (نَعَم) ، نقله عن بعضهم ، واستدل عليه بما لا دليل فيه. قال: "وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[3] قال: واعتُرِضَ بأمرين:

أحدهما: أن مجيء (إِنَّ) بمعنى (نَعَم) شاذ حتى قيل: إنه لم يثبت".

والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ.

وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء ، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف ، أي: لَهُمَا سَاحِرَانِ ، أو أنها دخلت بعد (إِنْ) هذه لشبهها بـــ(إِنَّ) المؤكدة لفظاً كما قال:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ .... (البيت)[4]

فزاد (إِنْ) بعد (مَا) المصدرية لشبهها في اللفظ بـــ(مَا) النافية ".[5]

قال: ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر ، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين.[6] وقيل: اسم (إِنَّ) ضمير الشأن ، وهذا أيضا ضعيف ، لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسب الحذف والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب (أَنَّ) المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بُنِيَ على التخفيف فحذف تبعاً لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد ، إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أن من يقول: لَدُ ولم يَكُ و والله ، يقول: لدنك ولم يكنه وبك لأفعلن ، ثم يرد إشكال دخول اللام.

قال: وقيل: (هَذَانِ) اسمها ، ثم اختلف فقيل: جاءت على لغة بني الحارث بن كعب في أجراء المثنى بالألف دائما كقوله :

السبعة :١٤٢/٣.

(١) – المغني ٣٥.

(٢) – أي الموضع الثاني الذي ذكر الشيخ فيه الآية .

(٣) – قراءة بن عامر ونافع وحمزة والكسائي بتشديد نون (إنّ) وتخفيف نون (هَذَانِ) . كتاب السبعة في القراءات : ٤١٩ ، والحجة للقراء السبعة :١٤٢/٣.

(٤) – البيت من الطويل ، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١٨٩/١ ، و شرح شواهد المغني ص٨٥ ، ٧١٦ ، و المقاصد النحوية ٢٢/٢ . وتمامه :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِ خَيْرَاً لا يَزَالُ يَزِيْدُ

(٥) – المغني ٥٠ ، ٥١.

(٦) – المغني ٥١.

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا(١)

واختار هذا الوجه ابن مالك.

وقيل: (هَذَانِ) مبني لدلالته على معنى الإشارة ، وإن قول الأكثرين: (هَذِيْنِ) جراً ونصباً ليس إعراباً واختاره ابن الحاجب.

قال: قلت: وعلى هذا فقراءة من قرأ (هَذَانِ) أقيس إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغه ، مع أن فيها مناسبة لألف (سَاحِرَانِ) وعكسه الياء في ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾ [القصص:٢٧] فهي هنا أرجح ، لمناسبة ياء (ابْنَتَيَّ). وقيل: لما اجتمعت ألف (هَذَا) وألف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم يقبل ألف (هَذَا) التغيير.(٢)

الموضع الثالث: ذكرها الشيخ أيضاً في الجهة الثامنة(٣) ، أن يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه ، قال: وله أمثلة أحدها قول بعضهم في ﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ إنهما (إنَّ) واسمها أي: إنَّ القصة و(ذَانِ) مبتدأ ، وهذا يدفعه رسم (إنَّ) منفصلة و(هَذَانِ) متصلة.(٤)

الموضع الرابع: في شروط الحذف ، لما أن قال: " الثالث ألا يكون مؤكداً ، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش لأنه منع في نحو: (الَّذِي رَأَيْتُهُ زَيْدٌ) أن يؤكَّد العائد المحذوف لأن المؤكِّد مريد الطول والحاذف الاختصار ، وتبعه الفارسي في الإغفال لما أن ذكر كلام الزجاج أن التقدير في الآية: (لَهُمَا سَاحِرَانِ) قال: إن الحذف والتوكيد متنافيان ، وتبع أبا علي أبو الفتح فإنه قال: لا يجوز ذلك كما لا يجوز إدغام نحو: (اقْعَنْسَسَ) لما فيهما جميعا من نقض الغرض(٥) ، وتبعهم ابن مالك في حذف عامل المصدر المؤكَّد(٦) ، والجميع مخالفون لسيبويه والخليل ، فإنه سأل الخليل عن (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوْهُ أَنْفُسُهُمَا) كيف ينطق بالتوكيد؟ وأجابه بأنه يرفع وينصب ، يرفع على تقدير: (هُمَا صَاحِبَايَ أَنْفُسُهُمَا) وينصب بتقدير: (أَعْنِي أَنْفُسَهُمَا) ، ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بــ:

---

(١) – البيت من الرجــز وهــو لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨ . و له أو لأبي النجم في الدرر ١٠٦/١ ، و شرح التصريح ٦٥/١ ، و شرح شواهد المغني ١٢٧/١ . و له أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٤٥٥/٧ . وقبله :

إِنَّ أَبَاهَا و أَبَا أَبَاهَا

(٢) – المغني ٥١.

(٣) – في (ب) : " الثالثة " .

(٤) – المغني ٥٦١.

(٥) – يقصد بالغرض الإلحاق بــ" احرنجم "

(٦) – في (ب) : " والمؤكد " .

إِنَّ مَحَلاً .... (البيت)[1]

فحذف الخبر وفيه نظر فإن المؤكَّد نسبة الخبر لا نفس الخبر "[2]. / انظره.

الموضع الخامس: في القاعدة الأولى من الباب الثامن ، لما أن بين أن الشيء يحمل على الشيء إذا شابهه في اللفظ ، فذكر الخامس من ذلك وهو دخول اللام التي للابتداء بعد (إنَّ) التي بمعنى (نعم) لشبهها في اللفظ بـــ(إِنَّ) المؤكدة ، قاله بعضهم في قراءة من قرأ (إِنَّ هَذَانِ)[3] الآية ، وقد تقدم البحث فيها.[4]

الموضع السادس: في اللام غير العاملة لما أن تكلم على لام الابتداء ، هل تدخل على الفعل في غير باب(إنَّ) ، فرد بالآية على ابن الحاجب ، في زعمه أنه لا يحذف ما دخلت عليه لام الابتداء وتبقى اللام ، فإنه قيل في الآية بذلك[5] ، انظر (الضحى) و(البقرة)[6].

الموضع السابع: في أول روابط الجملة ، وهو الضمير ، قال: يربطها ظاهراً أو محذوفا مرفوعا كالآية إذا قدر: لَهُمَا سَاحِرَانِ.[7]

قلت: (إنْ) في الآية فيها قراءتان سبعيتان ، التخفيف والتشديد[8] وهو الذي أشار إليه الشاطبي بقوله:

....   وَتَخْفِيفُ قَالوا إِنَّ عَالِمُهُ دَلاَ[9]

فالأول لعاصم وابن كثير ، والثاني لغيرهم. و(هَذَانِ) فيها أيضاً قراءتان[10] والذي يمسنا هنا قراءة الياء والألف ، فالأولى قراءة أبي عمرو ، والثانية قراءة غيره ، وأشار إليها أيضاً بقوله:

---

(١) – سبق تخريجه ص ١٢٣.

(٢) – المغني ٥٧٢.

(٣) – في (ب) : " إنَّ هذا ".

(٤) – المغني ٦٤٣.

(٥) – المغني ٢٣٢.

(٦) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٣٩/٢/١.

(٧) – المغني ٤٧١.

(٨) – قرأ بتخفيف النون في (إنْ) ابن كثير وعاصم ، وقرأ بتشديدها ابن عامر ونافع وحمزة الكسائي . ينظر : السبعة في القراءات ص ٤١٩ ، والحجة للقراء السبعة : ١٤٢/٣.

(٩) – النظم للإمام الشاطبي ، ينظر حرز الأماني : ١١٧/١ . وبعده :   فَيُسْحِتَكمْ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ ...

(١٠) – قرأ أبوعمرو وحده (هَذين) بالياء ، وقرأ الباقون (هذان) بالألف . ينظر : السبعة في القراءات ص ٤١٩ ، والحجة للقراء السبعة : ١٤٢/٣.

وَهذَيْنِ فِي هذَانِ حَجَّ .... [1]

فأما قراءة تخفيف (إِنَّ) فلا إشكال فيها ، وأما قراءة الياء مع تشديد (إِنَّ) فجاءت على الأصل أيضاً. نعم قيل: إنها مخالفة لخط المصحف، ولهذا قدح فيها بعضهم.

قلت: والقدح فيها من وضع الحاسدين ، بل يؤدي ذلك إلى الكفر ، نعوذ بالله منه.

ومن هنا قيل: إن خط المصحف سنة تتبع ، فالاستدلال به في مسائل النحو وصناعته مما لا يصح ، وهو الصحيح ، وقررناه مراراً. أما قراءة تشديد (إِنَّ) مع الألف في (هَذَانِ) فهي محل الإشكال ، ولا إشكال على من سهَّل الله عليه جعلني الله منهم. ويتلخص من كلام الشيخ من الموضعين الأخيرين ستة أقوال ، وهي ظاهرة من كلامه.

والقول الأول: فيه ثلاثة أوجه ، وظاهر كلام غيره أن بعضها أقوال ، فلنتكلم على لفظ الشيخ فإن في كلامه أبحاثاً ظاهرة وبعضها متمكن.

فأقول: قوله: أحدها أن مجيء (إِنَّ) بمعنى (نعم) .. الخ. قلت: لا شك أن هذا قول ضعيف جداً فلا يُخَرَّج عليه القرآن. ويدل على ضعفه أيضاً قراءة التخفيف ، فإنها تدل على أنها في القراءة الأخرى (إِنَّ) المؤكدة لا غيرها ، فتأمله. وإن كان سيبويه نقل ذلك.[2] على أن الدماميني ناقش الشيخ في الغاية المذكورة في لفظه وهي مناقشة ضعيفة.[3]

قوله: وأجيب عن هذا بأن اللام زائدة. هذه المسألة معلوم ما فيها ، والمعرب لا يلزمه الاقتصار على قول.

قوله: أو أنها دخلت بعد إن .. الخ. قلت: هذه القاعدة جعل لها الشيخ فصلاً في آخر كتابه وقد أشرنا إلى ذلك في الموضع الخامس من كلام الشيخ.

قوله: والثاني أن الجمع .. الخ. هذا لا يصح لأنه نص في آخر الكتاب أن المؤكَّد إنما هو النسبة لا المبتدأ ولا الخبر ، فكيف يقول هنا ما رأيت؟ وبعد تسليم ذلك فقد نقل عن سيبويه والخليل جواز حذف المؤكَّد ، وبه رد على من منع ذلك ، وبحذف عامل المصدر المؤكَّد ، فتأمل ذلك. وبعد

---

(١) – النظم للإمام الشاطبي ، ينظر حرز الأماني : ١١٧/١ . وبعده : وَثِقْلُهُ دَنَا فَاجْمَعُوا صِلُ وَافْتَحِ الْمِيمَ حُوَّلاَ

(٢) – الكتاب ١٥١/٣.

(٣) – تحفة الغريب ١٢/١/ب .

اعتراضي عليه وقفت على كلام للدماميني اعترض عليه[1]. ولعل الشيخ كتب ذلك قبل أن يظهر له الرد [والله أعلم][2].

قوله: وقيل: اسم (إنَّ) ضمير .. الخ. هذا القول رده أبوحيان بأن ذلك خاص بالشعر[3] ، وما ذكر الشيخ هنا هو سر خصوصيته بالشعر ، ويستشكل سره بحذف القسم وإبقاء جوابه وهو كثير في القرآن جداً نحو :﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ [الأعراف:٥٩] ، وما أشبه ذلك ، مع أن القسم أتي به للتوكيد والتقوية بالاتفاق ، وينقض بغير ذلك مما لا يحصى.

قوله: إلا في (أَنَّ) المفتوحة .. الخ. هذا / يشبه جواباً عن سؤال اسْتُدْرِكَ به عليه للنقض ، فكأن قائلاً قال له: (أَنَّ) المفتوحة إذا خُففت يجب تقدير اسمها مع أنه ضمير الشأن ، وهو إنما أُتِيَ به تقوية للكلام ، مع أنه واجب الحذف لا جائز الحذف. فأجاب بما رأيت.

قلت: هذا إنما يتمشى على قول من قال بأن الضمير المذكور ضمير الشأن ، وقد نقل الشيخ في الجزء الثاني فيه خلافاً ، فانظره ، وهو غريب ، انظر [آخر] الجهات[4].

وما ذكره من الاعتذار من أنه حذف تبعاً مشكل . لأنا نقول: حذف هذا الضمير واجب ، وتخفيف (أَنَّ) جائز ، فكيف يكون التابع واجب الحذف والمتبوع جائز الحذف ، ولا يتعقل التبع إلا بقوة المتبوع وضعف التابع؟ فتأمله.

قوله: ولأنه لو ذكر .. الخ. قلت: هذا راجع إلى سر عدم ذكر ضمير الشأن مع تخفيف (أَنَّ) وهذا كلام ضعيف لا يليق بمثله.مع أن بعض النحويين يقول: الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها وهو باطل من كل وجه ، فلو لم يكن إلا قولنا: يَده وفُوك وغير ذلك كـــ(يَعِدُهُ) مما حذف حذفاً اعتباطياً أو قياسياً ، إن الضمير إذا كان يرد الشيء إلى أصله فرده للحذف القياسي أولى مما زعم الشيخ في غير هذا الموضع ؛ لأنه قال: ما حذف لقياس كالمقدر ، وأخذ يستدل على ذلك بما فيه ضعف ، وقد نبهنا عليه ، وإذا كان كالمقدر فرد الضمير لما هو كالمقدر أولى من رده لما ليس كذلك ، بل إذا رد ما ليس مقدراً فأحرى أن يرد المقدر ، فتأمل ذلك. وبعد الاعتراض عليه ، وجدت الدماميني أورد على الشيخ بعض ما ذكرت.

---

(١) – تحفة الغريب ١/١٢/ب .

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – البحر المحيط ٢٣٨/٦.

(٤) – تكملة من (ب).

قوله: واختار هذا الوجه. . الخ. قلت: هذا الوجه أسلم من جميع ما ذكر فإنها لغة فصيحة مشهورة وما اختاره ابن الحاجب ليس بصواب لأنه يميل إلى قول الفارسي وليس قول الفارسي في المسألة بمشهور ولا منصور ، انظر باب التثنية.

قلت: وقول الشيخ: وعلى هذا .. الخ. يعني على هذا التأويل الأخير ، وبناء هذا على هذا القول ضعيف. ثم إن قول الشيخ: وعكسه .. الخ ، الأقيسة في الآية الأولى إنما كانت عنده لمجموع أمرين لا للمناسبة(١) وحدها ولو كان ذلك للمناسبة وحدها لصح العكس بأن يقال: قوله: ﴿ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾ [القصص:٢٧] فيها مُوْجِب ومُسْقِط ، فتترجح الياء لأجل الياء المذكورة قبلها ويترجح الألف فيها لأجل أن الأصل في المبني ألا يقع فيه تغيير ، فانظره منصفاً.

قوله: وقيل .. الخ.

قلت: هذا قول بعيد جداً لأنه إذا اجتمع ساكنان يحذف الأول منهما ، وأيضاً ما كان لمعنى فإنه لا يحذف ويترك ما لا يفيد معنى. لا يقال: يرد عليكم باب (مَبِيْع) و(مَقُول) فإن سيبويه يقول بما يقرب من هذا القول(٢) ، لأنا نقول: قول سيبويه في تلك المسألة معلوم ما فيه من الإشكال ، وقد خالف أصله في مسائل.

وما رد به الشيخ في الموضع الثالث قد قدمنا ما يرد عليه ، وأن رسم المصحف سنة تتبع ، وكلام الشيخ اضطرب في هذه المسألة في مواضع.وما أشار إليه في الموضع الرابع تحقيق حسن ، وهو يرد بعض ما تقدم ، وقد أشرنا إليه. والموضع الخامس والسادس جليان مما قدمنا ، والله الموفق للصواب.

قوله تعالى: ﴿ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ ﴾ [طه:٦٥] ذكرها في (إِمَّا) ، لما أن قال: إنها تكون للتخيير ، فذكر الآية(٣) . والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ ﴾ [طه:٦٩] ذكرها ــ رحمه الله ــ في (مَا) ، لما أن تكلم على أنها تكون كافة ، وذكر آيات اتصلت فيها (مَا) بــ" إنَّ " مع أنها اسم وليست بكافة ، ثم ذكر هذه الآية فقال: " وأما ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ ﴾ [البقرة:١٧٣] فمن نصب

(١) – في (ب) : " للمناسبة ".

(٢) – الكتاب ٣٤٨/٤.

(٣) – المغني ٧٢.

(الْمَيْتَةَ) فـ(مَا) كافة ، ومن رفعها وهو / أبورجاء العطاردي[1] فاسم موصول ، والعائد محذوف[2] ، وكذلك ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ فمن رفع (كَيْدُ) فـ(إِنَّ) عاملة و(مَا) موصولة لكنه محتمل للاسمي والحرفي ، أي: الَّذِي صَنَعُوهُ ، أو إِنَّ صُنْعَهُمْ ، ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم[3] فـ(مَا) كافة ".[4]

قلت: أما الآية الأولى فقد قدمنا ما فيه كفاية فيها في سورة البقرة[5].

وأما الثانية فكلام الشيخ ظاهر فيها ، وأشار إليه المعرب[6] ، ويترجح الموصول الاسمي لمباشرة (إِنَّ) الاسم الصريح ، ويترجح الحرفي لعدم الحذف.

قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه:٧١] الآية ، ذكرها في الموضعين:

في الباء لما أن قال: " تنبيه: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وحروف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو إِمَّا مُتَأَوَّلٌ تأويلاً يقبله اللفظ كما في: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ إن (فِي) ليست بمعنى (عَلَى) ، ولكن شُبَّهَ المصلوبُ لِتَمَكُّنِهِ من الجذعِ بالحالِّ في الشيء.وإِمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم (شَرِبْنَ) في:

شَرِبْنَ بَمَاءِ الْبَحْرِ[7]

معنى (رَوِيْنَ) ، و(أَحْسَنَ) في ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف:١٠٠] معنى (لَطَفَ) ، وإِمَّا على شذوذ نيابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً".[1]

---

(١) – أبو رجاء العطاردي هو عمران بن تيم ، ويُقال ابن ملحان ، البصري التابعي ، وُلِدَ قبل الهجرة ، أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره . مات سنة ١٠٥هـ ، وقيل ١٣٠هـ .

(٢) – القراءتان من غير نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٢٦/١.

(٣) – الربيع بن خثيم الثوري الكوفي ، أخذ القراءة عن ابن مسعود ، ومات سنة ٩٠هـ .

(٤) – المغني ٣٠٣.

(٥) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٦٧/٢/١.

(٦) – الدر المصون ٤٠/٥.

(٧) – البيت من الطويل ، وهو لأبي ذُؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٩٩،٩٧/٧ ، و الخصائص ٨٥/٢ و ، والأشباه والنظائر ٢٨٧/٤ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ . وتمامه :

شَرِبْنَ بَمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الموضع الثاني: في الفاء لما أن تكلم على (فِي) وأنها تأتي للاستعلاء ، فذكر الآية ، وقولــه :

هُمُ صَلَبوا العَبْديَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ[٢]

فانظره.[٣]

قلت: التأويل الأول الذي أشار إليه الشيخ في الآية الكريمة يظهر معناه ، وما أراد بعد تقرير كلام أهل البيان من أن الاستعارة تنقسم إلى أصلية وتبعية ، فالأصلية تكون في أسماء الأجناس من الذوات والمصادر وكل ما يقبل الموصوفية[٤] ، والتبعية في الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين واسم الزمان والمكان والأحرف باعتبار متعلق معانيها ، ونعني بمتعلق معنى الحرف ما يدل عليه الحرف بالالتزام ، كالظرفية المفهومة من (فِي) ، والابتدائية المفهومة من (مِنْ) ، والغاية المفهومة من (حَتَّى) ، وغير ذلك.وليست هذه معاني لتلك الأحرف مطابقة على ما حققه بعضهم ، وإن كان فيه نظر.

فإذا تقرر ذلك فلنرجع للآية ، فنقول: الآية الكريمة الواقع فيها الاستعارة التبعية ، وذلك أن الظرفية استعيرت لحالة المصلوب في تمكن صلبه من الجذع ، فالظرفية المفهومة من لفظة (فِي) الحاصلة في الجذع لمن استقر فيه جُعلت مستعارة لحال المصلوب الذي تمكن صلبه من الجذع ، والجامع التمكن من الجذع ، فقد اشتمل الكلام على [مستعار منه ومستعار له وجامع ، إلا أن الاستعارة تبعية][٥] لا أصلية ؛ لأن الاستعارة وقعت بالحرف الدال على الظرفية فهي تبعية لا أصلية ، بخلاف (رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الْحَمَّامِ) فإن الذي وقعت به الاستعارة لفظة (أَسَد) لا بشيء دل على الأسد فهي أصلية لا تبعية. وانظر قوله: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ ﴾ [القصص:٨] الآية ، لكن هذا المعنى الظاهر أن الشيخ لم يقصده ، وإنما كلامه يتمشى على الاستعارة بالكناية فتأمله.

فإن قلت: هذا المعنى الذي أشرت إليه حسن ، وإن كان في المسألة من البحث ما هو معلوم ، إلا أنك جعلت الاستعارة في معنى الحرف لا في المجرور بالحرف ، والذي قرره صاحب الكشاف[٦] ،

---

(١) – المغني ١٢٠ ، ١٢١.

(٢) – البيت من الطويل ، وهو لسويد بن أبي كاهل في شرح شواهد المغني ٤٧٩/١ ، و لسان العرب ٢٧٧/٣ (عبد) ، ١١٥/٦ (شمس) . و لامرأة من العرب في الخصائص ٣١٣/٢ ، و لسان العرب ٢١/٨ ، وتمامه :

هُمُ صَلَبوا العَبْديَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ فلا عَطَسَتْ شَيبانُ إلاّ بِأجدَعا .

(٣) – المغني ١٧٥.

(٤) – في (ب) : " الوصفية ".

(٥) – تكملة من (ب) .

(٦) – الكشاف ٤٨٤/٤.

وكذلك القزويني[١] في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨] أن الاستعارة وقعت بالمجرور ، وهو متعلق الحرف لا في معنى الحرف.

قلت: ما أشرت إليه هو [بعض] [٢] مذهب المحققين، وما وقع للزمخشري في تلك الآية سيأتي لنا الكلام عليه.

والتأويل الثاني الذي ذكر الشيخ ظاهر لكن الأول أبلغ ، وإن كان كل منهما مجازاً لأن الاستعارة أبلغ من مطلق مجاز حتى قيل: إنها من الحقيقة لا من المجاز على أن الخلاف في ذلك ليس بظاهر على ما هو معلوم في محله.وانظر كلام الشريف / الجرجاني في الاستعارة بالتبعية فإنه أطال وحقق تحقيقاً في معاني الأحرف لم أَرَ بعضه إلا لابن الحاجب.

وقول الشيخ: ومذهبهم أقل .. الخ. يقال له: مذهبهم يلزم منه الاشتراك والمجاز مقدم ، فكيف يكون أقل تعسفاً ؟ إلا أن يقال: إن النيابة تقتضي التجوز فينظر أي التجوزين أقرب ، والاستعارة أظهر، والله أعلم. وما أشار إليه في الموضع الثاني هو التأويل الثالث الذي قال فيه أقل تعسفاً. والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ﴾ [طه:٧١] ذكرها في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل لما أن ذكر جملة التعليق وأنها قد تسد مسد المفعولين ، فذكر الآية.[٣]

وذكرها في الأشياء التي تكتسب بالإضافة لما أن تكلم على قوله :

سَتَعْلَمُ لَيْلَى .... (البيت)[٤]

وأن (أَيُّ) الثانية واجبة الرفع مثل الآية[٥].

قلت: الآية الكريمة حملها المعرب[٦] على أن تكون (أَيُّ) فيها موصولة على مذهب الإمام فلا يتعين ما ذكر الشيخ في الموضعين . لا يقال الاستفهامية أولى من الموصولة ، لأن في الموصولة خلافاً ، وبعد

(١) – الإيضاح ١٠٩/١ ، ١١٠.

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – المغني ٤٠٠.

(٤) – سبق تخريجه ص ١٢٣.

(٥) – المغني ٤٨٦.

(٦) – الدر المصون : ٤١/٥.

تسليمه ففي مذهب الإمام نزاع معلوم في مثل الآية ؛ لأنا نقول: المعرب إذا ذكر إعراباً جارياً على أصل ولو كان مختلفاً فيه فلا يمنع غايته يبقى النظر في الترجيح ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [طه:٧٢] الآية[(١)] ، ذكرها الشيخ في الحذف ، لما أن تكلم على كيفية التقدير ، فذكر مسائل ثم قال: " وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ : إن الواو للقسم ، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ، ويجب أن يقدر: وَالَّذِي فَطَرَنَا لاَ نُؤْثِرُكَ ، لأن القسم لا يجاب بلن إلا في ضرورة كقول أبي طالب:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِيْنَا[(٢)] " [(٣)]

قلت: ما أشار إليه الشيخ حسنٌ ، وهو كلام المعرب[(٤)] ، والقسم بعيد والظاهر العطف.

تنبيهان:

الأول: استدل من قال: إن النفي بـ(لاَ) أقوى من النفي بـ(لَنْ) بحجة جواب لا للقسم عكس ما قال الزمخشري ، انظر ابن عصفور .

الثاني: من المعلوم أن (لاَ) باعتبار وجوب الصدرية لها قد أختلف فيه على ثلاثة أقوال ، ثالثها: إن كانت جواباً لقسم ، وعليه جماعة ، وعللها بعضهم بأنها في مقابلة ما له صدر في الإثبات وهي اللام.

قلت: انظر هل يلزم هذا القائل أن يقول في (لَنْ) كذلك ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه:٧٧] ذكرها مثالاً لحذف المفعول ، قال: " ويكثر في الفواصل " .[(٥)]

قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه:٧٩] ذكرها في (أَنْ) لما أن ذكر أنها تكون مخففة من الثقيلة ، وعلامتها أن تقع بعد (عَلِمَ) أو ما في معناه كالآية ، فانظره.[(١)]

---

(١) – وبعدها قوله تعالى : ﴿.... ۆ ۆۈ ۇ ۋ ۋ و.... ﴾ [طه: ٧٢].

(٢)– البيت من الكامل ، وهو لأبي طالب في خزانة الأدب ٢٩٦/٣ ، و مغني اللبيب ٢٨٥/١ ، وهمع الهوامع ٤١/٢ ، و شرح شواهد المغني ٦٨٦/٢.

(٣) – المغني ٥٨٠.

(٤) – الدر المصون : ٤١/٥.

(٥) – المغني ٥٩٨.

قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه:٩١] ذكرها في (حَتَّى) لما أن قال: "إنها تنصب المضارع ويكون لها ثلاثة معان ، أحدها: مرادفة (إِلَى) "(٢) ، فذكر الآية ، فانظره.

قوله تعالى: ﴿ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه:٩٦] ذكرها في الجهة العاشرة لما أن تكلم على حذف مضافين فقال: "حذف اسمين مضافين ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ﴾ [الحج:٣٢] أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ﴿ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ أي: من أثر حافر فرس الرسول "(٣) ، فانظره.

قوله تعالى: ﴿ عِوَجًا وَلَآ أَمۡتًا ﴾ [طه:١٠٧] ذكرها في الواو مثالاً لعطف الشيء على مرادفه وقوله عليه السلام: (لِيَلِيَنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلَامِ وَالنُّهَى)(٤) ، وقول الشاعر:

وَأَلْفَى(٥) قَوْلَهَا كَذِبَاً وَمَيْنَا(٦)

وزعم بعضهم أن الرواية (كَذِبَاً مُبِيْنَا) فلا عطف ولا تأكيد ، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمتين بمعنى: ليلني البالغون والعقلاء.(٧)

قلت: ما أشار إليه كثير في الواو ، والنزاع في (أَوْ) ، والله أعلم.

---

(١) – المغني ٤٢.

(٢) – المغني ١٣٤ ، ١٣٥.

(٣) – المغني ٥٨٧.

(٤) – مسند الإمام أحمد : ٤٢/٢ ، وسنن الترمذي : ١٧/٢.

(٥) – في (ب) : فألفى .

(٦) – البيت من الوافر ، وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص١٨٣ ، و الشعر والشعراء ٢٣٣/١ ، وجمهرة اللغة ص٩٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٦/٢ ، و الأشباه والنظائر ٢١٣/٣ .وتمامه :

وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبَاً وَمَيْنَا

(٧) – المغني ٣٤٦.

قولـــه تعـــالى : ﴿ عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ [طه:١١٧] ذكرها في اللام ، لما أن ذكر أنها تكون زائدة للتقوية ، وذكر أمثلة قـــال: " قيـــل: ومنه ﴿ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ [طه:١١٧] وقوله:

/ إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيْلاً فَإِنِّي لَسْتُ آكُلُهُ وَحْدِي(١)

قال: وفيه نظر ؛ لأن (عَدُوًّا) و(أَكِيْلاً) ـــ وإن كانا بمعنى: (مُعَادٍ) و(مُوَاكِلٍ) ـــ لا ينصبان المفعول ، لأنهما موضوعان للثبوت ، وليسا بجاريين على الفعل في التحرك والسكون ، ولا محولان عما هو له مجار ؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة ، وإنما اللام في البيت للتعليل ، وهي متعلقة بـــ(الْتَمِسِي) ، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو ، وهي للاختصاص".(٢)

قلت: وناقش الدماميني لفظ الشيخ في قوله: ولا محولان. فقال: لو نصبه على العطف لكان حسناً، لكنه خبر مبتدأ محذوف. ثم إنه بحث معه في غير ما أشرنا إليه من النظر فقال: لا مانع من أن يكون (عَدُوًّا) بمعنى (عَادٍ) و(أَكِيْلاً) بمعنى (آكِلٍ) ، لأن الجوهري قال: العَادِي بمعنى العَدُوِّ ، والأَكِيْلُ بمعنى الْمُوَاكِلِ وبمعنى الآكِلِ.

قال: فيجوز أن يقال بأن الصفتين المذكورتين للمبالغة ، ولا مانع من ذلك في الآية والبيت ، ويكونان محولين عما هو مُجَارٍ للفعل في التحرك والسكون.(٣) ثم أورد سؤالاً حاصله لم لا يجوز أن تكون الصفتان من الصفات المشبهة وتكون اللام زائدة في المنصوب؟

فأجـــاب بأن المعمول لا بد أن يكون سببياً وألا يتقدم على العامل وقد فقد الأول في الآية والبيت ، ووجد الثاني في البيت.(٤). قلت: هذا الكلام غير ظاهر عندي ، وذلك أن المسموع [في الْمُعَادَاة](٥) إنما هو (عَادَى) فهو (مُعَادٍ) و(عَدُوٌّ) ، وأما (عَدَا) حتى يكون اسم الفاعل منه (عَادٍ) فصحيح(٦) لكن ليس معناه الْمُعَادَاة.

(١) – البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص٢٩٥ ، و شرح شواهد المغني ٥٨٥/٢ . و لقيس بن عاصم المنقري في الأغاني ٦٥/١٤ .

(٢) – المغني ٢٢٠.

(٣) – تحفة الغريب : ٨١/١/ب .

(٤) – تحفة الغريب : ٨١/١/ب .

(٥) – تكملة من (ب) .

(٦) – في (ب) : " فلم يحفظ " .

وما ذكر من كلام الجوهري ليس فيه ما يدل على مُدَّعاه بوجه ، فكيف يدعي أنه معدول عن (عَادٍ) وقصد بذلك المبالغة [في العداوة؟ إلا أن يكون المراد به العدوان وأخذ ذلك من (عَدَا) ، والله أعلم].

وأما (أَكِيْلٌ) فلا شك أنه[يقال: (وَاكَل) فهو (مُوَاكِلٌ) ، و(أَكَلَ) فهو(آكِلٌ) و(أَكِيْلٌ). و(أَكِيْلٌ) محتمل لأن يكون][(١)] معدولاً عن (آكِلٍ) ، لأن الشاعر ليس مراده ما أشار إليه الدماميني حتى زعم أنه أبلغ ، فإن مراد الشاعر بقوله: (فِإِنِّي لَسْتُ آكِلُهُ وَحْدِي) أني لا أستطيع أن آكل إلا مع مؤانس وهو الذي يقال فيه: (مُوَاكِلٌ) لا (آكِلٌ) ، ولهذا زعم الشيخ ما رأيت. ثم ما أورده من السؤال والجواب ضائع ، لأن الكلام في (العدو) المأخوذ من (عَادَى) وهو متعد ، و(الأكيل) المأخوذ من (أكل) وهو متعد ، وكيف يصح أن تكون الصفة المشبهة مأخوذة من المتعدي وهي لا تكون إلا من لازم؟ [فتأمله ، وراجع الفرق بين اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت وبين الصفة المشبهة][(٢)].

قلت: وظاهر كلام المعرب أن (عَدُوًّا) مصدر ، وهو الظاهر ، ويكون الإخبار إما مبالغة ، وإما على حذف المضاف ، والله أعلم. والصواب عند أرباب البيان المبالغة حتى زعم عبدالقاهر أن ادعاء حذف المضاف كلام مسترذل[(٣)].

وهل ذلك من المجاز العقلي أم لا ؟ التحقيق أن إسناد المصدر إلى المبتدأ مجاز عقلي ، على ما نص عليه الشيخ عبدالقاهر ، وعلى ما حد به صاحب التلخيص الحقيقة والمجاز[(٤)]، يخرج عن كل منهما ولا يتصف بالحقيقة ولا بالمجاز وأنه واسطة ، وتأمل كلام التفتازاني فإنه اضطرب.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ ﴾ [طه:١٣١] الآية[(٥)] ، ذكرها ــ رحمه الله ــ في الجهة الرابعة ، أن يخرج على الأمور البعيدة ويترك غيرها فعدد مسائل ثم قال : " الثالث عشر: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ ﴾ الآية ، إن ﴿ زَهْرَةَ ﴾ حال من الهاء ، أو من (ما) ، وإن التنوين حذف للساكنين ، مثل قوله:

وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيْلا[(١)]

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – أسرار البلاغة في علم البيان : ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٤) – تلخيص المفتاح : ١٤٩.

(٥) – وتمـــام الآية قـــوله تعـــالى : ﴿.... ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ﴾ [طه: ١٣١].

(١) – البيت من المتقارب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤ ، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٦ ، و الكتاب ١٦٩/١ ، وخزانة

وإن جر (الحياة) على أنه بدل من ﴿ مَا ﴾ والصواب أن ﴿ زَهْرَةَ ﴾ مفعول ، بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ، ودليل ذلك ذكر التمتع ، أو بتقدير أذم لأن المقام يقتضيه ، أو بتقدير أعني بياناً لــ"مــا" أو الضمير ، أو بدل من (أزواج) ، / إما بتقدير: ذوي زهرة ، [أو على أنهم جُعِلُوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة.وقال الفراء: هي][1] تمييز لما أو الهاء ، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز ، وقيــــل: بدل من (مَا) ورد بأن ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾ من صلة ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته ، وبأنه لا يقال: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخَاكَ) على البدل ، لأن العامل في البدل لم[2] يتوجه إليه بنفسه. وقيل: من الهاء ، و فيه ما ذكر ، وزيادة الإبدال من العائد ، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير.[3]

وقد مر أن الزمخشري منع في ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة:١١٧] أن يكون بدلا من الهاء في ﴿ أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ، ورددناه عليه ، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع (ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ) ويرد ذلك قــولُه تعــالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [البقرة:١٢٤] الآية[4] والإجماع "[5] انتهى.

[قلت: لا شك في بعد ما ذكره مكي[6] وضعفه من جهة حذف التنوين وهو قليل ومن جهة مجيء الحال قبل كمال الصلة][7]. فإن قلت: الفصل يتقرر حتى على إعراب (زَهْرَةَ) مفعولاً بفعل مقدر. قلت: نعم لكن الجملة الاعتراضية يجوز أن تقع بين أجزاء الصلة للتسديد أو للتبيين.

الأدب ٣٧٤/١١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ . تمامه :

فألفيته غيرَ مُسْتَعِتبٍ   وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيْلا

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – في (ب) : " لا " .

(٣) – المغني ٥٢٢ ، ٥٢٣.

(٤) – تمام الآية قوله تعالى : ﴿.....ﯓ ﯔ ﯕﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﯜ....﴾ [البقرة: ١٢٤].

(٥) – المغني ٥٢٢ ، ٥٢٣.

(٦) – إعراب مشكل القرآن : ٤٤٥ ، ٤٤٦.

(٧) – تكملة من (ب) .

قولـــــه: هذا على مذهب الكوفيين. قلــــــت: صحيح إن أريد بالزهرة الاسم ، فإن كانت مصدراً فإضافة المصدر فيها خلاف هل هي محضة تفيد التعريف أم لا؟ ، واستدل من قال بمحضيتها بقولـــه:

إنّ وَجْدِي بك الشّدِيدَ أراني .... (البيت)[1]

فوصف المصدر بالمعرفة يدل على أن الإضافة محضة ، فمن قال: إنه لا يعرف بالإضافة يجوز التمييز في الآية ولو لم يكن كوفياً ، وما اختاره الشيخ وردَّ به وقع في كلام المعرب هنا.[2]

قوله: لأنه لا يقال: مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَخَاكَ .. الخ. قلت: قد أختلف في العطف على (زَيْدٍ) المجرور في المثال بالنصب ، فقيل: بجوازه ، والمشهور منعه ، فعلى القول بالجواز في العطف يجوز في البدل أحرى فيما يظهر والجامع ظاهر ، والله الموفق.

قوله: وزيادة الإبدال من العائد إذا كان لا أثر يمنع ذلك فذكره هنا لا ينفع ، بل وقد استعمله الشيخ كثيراً في إعرابه ، ونبهنا على كثير من ذلك. وتقدم أن ما رد به على الزمخشري سبقه به أبوحيان ، وقد قدمنا الكلام على آية المائدة وجلبنا كلام الشيخ فيه من ثلاثة مواضع.[3] والله الموفق.

قال الفقير إلى ربه: وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة العظيمة نوَّر الله بها قلوبنا ويسر لنا أمورنا ، وبه أستعين لا رب غيره.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) – البيت من الخفيف ، ولم أقف له على قائل ، وقد ورد بل نسبة في شرح الأشموني : ٣٠٦/٢ ، وهمع الهوامع : ٤٨/٢. وتمامه:

إنّ وَجْدِي بك الشّدِيدَ أراني عاذراً مَنْ وَجَدْتُ فِيْكَ عَذُولا

(٢) – الدر المصون : ٦٦/٥.

(٣) – الجمع الغريب : ٣٦٤/١/٢.

سورة الأنبياء عليهم السلام

قال الفقير إلى ربه هذه السورة الشريفة اشتمل كلام الشيخ منها على ثلاثين آية ، أولها:

قوله تعالى: ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء:١] **الآية ، ذكرها دليلاً لتضمين (رَدِفَ) معنى (اقْتَرَبَ) ولهذا عدي باللام ، انظر اللام الزائدة.**[١]

قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾ [الأنبياء:٢] **الآية**[٢] **، ذكرها ــ رحمه الله ــ في الجمل التي لها محل من الإعراب ، لما أن ذكر الجملة الواقعة حالاً ذكر آيات ثم قال: " ومنه** ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾ **الآية فجملة** ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ **حال من مفعول** ﴿ يَأْتِيهِم ﴾ **، أو من فاعله ، وقُرِىءَ (مُحْدَثاً)**[٣] **لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سُبِقَ بالنفي ؛ أي: مُحْدَثاً واسْتَمَعُوهُ ، فالحالان على الأول مثلهما في قولك: (مَا لَقِيَ الزَّيْدَيْنِ عَمْرو مُصْعِداً إلاَّ مُنْحَدِرَيْنِ) ، وعلى الثاني مثلهما في قولك:(مَا لَقِيَ الزَّيْدَيْنِ عَمْرو رَاكِبَاً إلاَّ ضَاحِكَاً).**

وأما ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ **فحال من فاعل** ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ [الأنبياء:٢] **[فالحالان متداخلان ، و(لاَهِيَةً) حال من فاعل :** ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ **وهذا من التداخل أيضاً أو من فاعل** ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾**]**[٤] **فيكون من التعدد لا من التداخل".**[١]

---

(١) – المغني ٢١٩. وذكرها في حرف الواو ، ينظر المغني ٣٥٥.

(٢) – وبعدها قوله تعالى : ﴿ ..... إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ (٢) لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٢ – ٣].

(٣) – قرأ " مُحْدَثاً" بالنصب زيد بن علي ، ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ١٠١/٢ ، والبحر المحيط ٢٧٥/٦ .

(٤) – تكملة من (ب).

قلـــت: كذا وجدت النسخ التي رأيت ، وكلامه فيه بعض إيجاز.

/ فأقـــول: قولـــه: والحال من مفعول ﴿ يَأْتِيهِم ﴾ أو من فاعله ، هذا ظاهر ، والفاعل المذكور هو المجرور بـــ(مِنْ) الزائدة لأن الشروط متوفرة.

قوله: وقُرِىءَ (مُحْدَثاً) .. الخ. العلة المذكورة في كلامه لانتصاب (مُحْدَثاً) على الحال في هذه القراءة مع أنه بعد نكرة وعلته ظاهرة أيضاً ، وأشار إليها غيره.

قـــوله: أي: مُحْدَثاً واسْتَمَعُوهُ. قلت: هذا الكلام ما أدري ما موقعه؟ هل فسر به تفسيراً معنوياً أو تفسير صناعة؟ والأقرب أنه أراد تفسير صناعة ، وأنه بين صحة تعدد الحال مفردة وجملة ، لأن المسألة فيها خلاف معلوم ، وإن كان الشيخ لم يحفظ عن الفارسي القول بمنع ذلك في موضع ، بل ألزمه أن يقول بالمنع قياساً على الخبر ، وقد تقدم ما في ذلك.

قوله: فالحالان على الأول .. الخ . قلت : الوجه الأول كون جملة ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ حالاً من المفعول ، والثاني كونها حالاً من الفاعل المؤخر ، وهو بيان حسن والاستثناء في الجميع مفرغ من الأحوال.

قوله: فالحالان متداخلان. قلت: ذلك واجب في جميع الأحوال المذكورة في الآية ، على مذهب ابن عصفور ومن وافقه ، وفي دليل ابن عصفور على المسألة نظر ظاهر فانظره[٢].

قوله: و[٣]من فاعل ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾. قلت:والنسخة التي رأيت بالواو ، والصواب هنا (أو) فتأمله.

قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء:٣] [٤] ذكرها ــ رحمه الله ــ في مواضع:
الأول : في الواو لما أن ذكر أنها تكون علامة للذكور في لغة أزد شنوءة ، وذكر الحديث المعلوم[٥] في ذلك وما يتعلق به وقد قدمناه في المائدة [١]. قـــال: " وحمل بعضهم على هذه اللغة الآية وقوله: ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ [المائدة: ٧١].

(١) – المغني ٣٩٥.
(٢) – المقرب ٢٢٢.
(٣)– في (ب) : " أو ".
(٤)– وتتمتها قوله تعالى : ﴿.... هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣].
(٥) – الحديث المعلوم يعني به قوله صلى الله عليه وسلم : " يَتَعَاقَبُون فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِالليلِ ومَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ " ينظر المغني ٣٥٥.

قال: والحمل على غير هذه اللغة أولى لضعفها. قال : وقد جوز في (الذين) أن يكون بدلاً من الواو في (وَأَسَرُّواْ) ، أو مبتدأ خبره إمّا (وَأَسَرُّواْ) ، أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام ، أي : (يقولون هل هذا) ، أو يكون خبراً لمحذوف أي : (هم الذين) ، أو فاعلاً بـــ(وَأَسَرُّواْ) والواو علامة ، أو بـــ(يَقُوْلُ) محذوفاً ، أو بدلاً من واو ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ ، أو أن يكون منصوباً على البدل من مفعول ﴿ يَأْتِيهِم ﴾ ، أو على إضمار أذم أو أعني ، أو يكون مجرورا على البدل من الناس في ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء:١] ، أو من الهاء والميـــم فـــي ﴿ قُلُوبُهُمْ لَاهِيَةً ﴾ [الأنبياء:٣] فهذه أحد عشر وجها"[٢] ، انظره.

الموضع الثاني: لما أن تكلم على التفسيرية فذكر الآية مثالاً لها ، قال: " فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، وهل هنا للنفي ، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا : إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل ، وهو قول الكوفيين ، وأن تكون معمولة لقول محذوف ، وهو حال مثل: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ [الأنبياء:٢٣،٢٤] ".[٣]

الموضع الثالث: في هذا المحل نفسه لما أن ذكر التنبيه ، وذكر فيه مسائل ، ثم قال: " اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسر إنشاء أيضاً نحو: (أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ أَعْطِهِ أَلْفَ دِيْنَارٍ).

والثاني : أن يكون مفرداً مؤدياً عن جملة نحـــو : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء:٣] ، وإنما قلنا فيما مضى : إن الاستفهام يراد به النفي تفسيراً لما اقتضى المعنى وأوجبته الصناعة ، لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوجب ذلك له ، ونحــــو : (بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ كَلامٌ وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا) ".[٤]

الموضع الرابع: في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل ، لما أن ذكر الجملة المبدلة من مفرد ، قال: " من ذلك ﴿ ٱلنَّجْوَى وَأَسَرُّواْ ﴾ ، ثم قال : " ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٥٢/١/٢.

(٢) – المغني ٣٥٥.

(٣) – المغني ٣٨٤.

(٤) – المغني ٣٨٦.

﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ﴾ [الأنبياء:٣] قال الزمخشري : هذا في موضع نصب بدلاً من (ٱلنَّجْوَى) ويحتمل التفسير.[1] انظره.

الموضع الخامس : في الفرق بين عطف البيان والبدل ، فذكر فروقاً ، ثم قـال : " الثالث أن لا يكون جملة ، بخلاف البدل نحـو : ﴿ لِلرُّسُلِ قِيلَ قَدْ مَا إِلَّا لَكَ يُقَالُ مَا ﴾ [فصلت:٤٣] الآية ، ونحـو : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ / الآية ، وهو أصح الأقوال في (عَرَفْتُ زَيْدَاً أَبُو مَنْ هُوَ) ، وقال:

لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ　　أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ[2] " [3]

قلت: تقدم في المائدة الكلام على ما يخص آياها[4] ، والبدلية في الآية أظهر لأنها سالمة من الخروج عن الأصل إلا في إعادة الضمير على متأخر وهو مستثنى في هذا الباب ، والابتداء لا يبعد ، وكون الخبر ما تقدم فيه الخروج عن الأصل من وجهين ، كون الخبر جملة ، والتقديم ، وكون الخبر جملة الاستفهام مع القول ، فيه أيضاً الخروج عن الأصل من وجهين.

فإن قلت: فهلا كانت جملة الاستفهام خبراً من غير تقدير قول ، والجملة الخبرية لا يشترط في الخبر على الصحيح.

قلت: لعل العدول عن ذلك لعدم اشتمالها على رابط ولو كان الرابط موجوداً لما دخل الخلاف هنا لأن الاستفهام المراد منه النفي.

قوله: أو خبر لمحذوف. قلت: هذا قول بعيد ويحتاج إلى حذف قول عامل في الجملة بعد ، ولا يدخل الخلاف هنا بين الواسطي[5] والعبدي[6] عند من تأمل ، ولا يبعد القول بأن(الَّذِيْنَ) فاعل بقول مقدر.

---

(١) – المغني ٤٠٨.

(٢) – البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٥٣/٢. و شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٧ . ومغني اللبيب ٣٤٥.

(٣) – المغني ٤٣٥.

(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٥٢/١/٢.

(٥) – هو أبو محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي (ت ٦٢٦هـ) له شرح اللمع ، وشرح التصريف الملوكي لابن جني ، وغيرهما . وترجمته في بغية الوعاة : ٢٦٠/٢ ، ٢٦١.

(٦) – هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي (ت ٤٠٦هـ) له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي . وترجمته في بغية الوعاة : ٢٩٨/١.

قوله: أو على إضمار أَذُمُّ أو أَعْنِي. قلت: هذان قولان لا تقديران ، وقد تقدم لنا التنبيه من كلام ابن مالك أن (أَعْنِي) لا يقدر في جميع المواضع.

فإن قلت: كيف يقول الشيخ فهذه أحد عشر مع أنها اثنا عشر فإنه ذكر سبعة أوجه مع الرفع ، وثلاثة مع النصب ، واثنين مع الخفض؟ قلت: وجه المبتدأ واحد وإنما يختلف اعتبار خبره ما هو ، فصارت أوجه الرفع ستة ، ووجها النصب قولان قيل بكل منهما ، أعني في إضمار (أَذُمُّ) و(أَعْنِي) فصارت الأوجه أحد عشر كما ذكر.

و قوله في الموضع الثاني: فجملة الاستفهام .. الخ. الشيخ ـــ رحمه الله ـــ لم يقصد الاستدلال على إثبات الجملة التفسيرية فيما يظهر ، وإنما قصد المثال ، إذ لو قصد الاستدلال لم يتم ، لتطرق الاحتمال لأنه قال: ويجوز أن يكون بدلاً ، مع أن بدلية الجملة من المفرد لم أَرَ من قال بها إلا ابن جني والزمخشري[1] ، فانظرهما.

قوله: إن قلنا: إن ما في معنى القول .. الخ. قلت: وربما يقال أيضاً: وهذا إن لم نقل بأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل.

وأما إن قلنا بذلك فالظاهر أنه يجوز البدل في الآية على كل قول ، وما نقله عن الكوفيين كرر النقل عنهم مراراً في مواضع ، وتقدم أن القولين يجريان على تعارض المجاز والحذف.

قوله في الموضع الثالث: نحو (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى) .. الخ. قلت: لا يتم له أيضاً الاستدلال بالآية لاحتمال البدلية.

قوله: وإنما قلنا .. الخ. هذا صريح منه أن الاستفهام إذا كان في معنى النفي لا ينفي الإنشائية عن الكلام الداخل عليه ، وهو خلاف ما قرره في غير هذا الموضع ثم إن في كلامه تناقضاً لأن الاستثناء يدل على أن الجملة قبله منفية ، والجملة المنفية خبرية ، وكونه صرح هنا بأن الجملة إنشائية ينافي ذلك قطعاً ، فتأمله.

قوله: ونحو بلغني .. الخ. قلت: هذا الكلام مشكل وذلك [أنه][2] قد [صرح في مواضع بأن الجملة القسمية مع الجواب خبرية وهنا][3] صرح بالإنشائية ، والتحقيق في ذلك أن جملة الجواب خبرية باتفاق ، وجملة القسم وحده فيها قولان ، والصحيح أن جملة القسم إنشاء .

---

(١) – الكشاف ٤/١٢٦.

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – تكملة من (ب) .

ووقع في كلام الجزولي أن الجملتين خبريتان ، وكذلك وقع في لفظ ابن عصفور فإنه قال: القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية[١]. قال بعض المتأخرين: الجزولي وهم في ذلك ، وإنما القسم وحده إنشاء. وقال بعضهم أيضاً: تسامح ابن عصفور في كلامه ولعل قصده مجموعهما خبر.

قلت: هذا تأويل بعيد ، والحاصل أنه لم يقل أحد إن مجموع الجملتين إنشاء إلا أنه ظاهر كلام الشيخ هنا ، وقد تقدم لنا الجواب عن الشيخ في هذا الإشكال في سورة يوسف[٢].

فإن قلـــت: إذا ارتضيتم أن تكون جملة القسم إنشاء فكيف يصح أن / تكون مؤكدة للجملة الخبرية ، مع أن مدلول الإنشائية غير الخبرية فلم يقع تأكيد ؟

قلت: هذه مغالطة ، وذلك أن الجملة المؤكِّدَة لجملة على قسمين ، تأكيد صناعي وهو تكرار اللفظ بعينه ، وتأكيد من جهة المعنى ؛ لأنه إذا أخبرَ المخبِرُ الخَبَرَ وأقسم عليه ففي ضمن ذلك أن خبري[لا شك][٣] فيه ، والسائل انبهم عليه لفظ[٤] الجملة المؤكِّدة ، [فإذا ظهر المعنى فلا سؤال ، وما ذكر في الموضع الرابع يرجع إلى ما تقدم ، وبحث فيه باحتمال الآية][٥] ما تقدم. وما أشار إليه في الموضع الخامس [مبني على ما تقدم والبحث][٦] واحد. فإن قلت: لأي شيء قيل عطف البيان لا تكون جملة[٧] تابعاً لمفرد ؟، مع أن الشيخ قال هنا: إن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ، وهذه القاعدة فيها نزاع لكن بعد تسليمها . يقال: النعت يكون جملة تابعاً لمفرد فهلا قيل في عطف البيان ذلك ؟

قلت: الجواب عن ذلك أن عطف البيان لا بد أن يكون جامداً ، والجملة إذا جعلت عطف بيان لابد أن يحل المفرد محلها ، فالمفرد في الأصل هو عطف البيان ، وذلك المفرد الذي يحل محل الجملة لا بد أن يكون مشتقاً ، وفي الجواب نظر ، لأنا نقول: البدل بالمشتق أيضاً قليل.

ويظهر جواب آخر ، وهو أن الجملة نكرة أو في حكمها ، واختلاف عطف البيان مع مبينه في التعريف والتنكير لا يجوز إجماعاً ، وما وقع للزمخشري مردود ، ويمكن البحث فيه بأنه جواب خاص بما إذا كان المبين معرفة ، وأما إذا كان نكرة فقد قيل : يجوز عطف البيان مع النكرات ، فانظره.

---

(١) – المقرب ٢٧٩.

(٢) – الجمع الغريب ٦٩٢/٢/٢.

(٣) – تكملة من (ب) ..

(٤) – في (ب) " اسم " .

(٥) – تكملة من (ب) .

(٦) – تكملة من (ب) .

(٧) – في (ب) : " بجملة ".

قوله تعالى: ﴿ أَحۡلَـٰمِۭ أَضۡغَـٰثُ قَالُوٓاْ بَلۡ ﴾ [الأنبياء:٥] الآية ، ذكرها مثالاً لحذف المبتدأ بعد القول.[١]

قوله تعالى: ﴿ فَمَا زَالَت تِّلۡكَ دَعۡوَىٰهُمۡ ﴾ [الأنبياء:١٥] ذكرها في الجهة الثامنة ، لما أن تكلم على قوله تعالى: ﴿ أَحَدٌ مِنكُمۡ يَلۡتَفِتۡ وَلَا ﴾ [هود:٨١] استطراداً لكلام ابن الحاج في الآية ، وأن العرب لها الغرض في الإبهام كما لها الغرض في الإفهام ، واستدل بمسائل منها قول الزجاج في الآية: إنه يجوز [في][٢] كل من الاسمين الابتداء والخبر فكذا يلزم في (ضَرَبَ مُوْسَى عِيْسَى) .[٣] ورَدَّ عليه بما قدمناه هنالك ، فانظر سورة هود.[٤]

قوله تعالى: ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ ﴾ [الأنبياء:١٨] الآية[٥] ، ذكرها رداً على من زعم أن (قد) للنفي لأجل نصب الفعل بعدها[٦] في قوله: " قَدْ كُنْتَ فِي خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ"[٧]

ذكره ابن سيده ، وأشار إليه في التسهيل[٨] ، قال الشيخ: فإن كانا إنما حكما بذلك لثبوت النصب بعدها فمردود لمجيء النصب في قوله:

وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[٩]

والنصب جاء في الآية في قراءة بعضهم[١٠].

---

(١) – المغني ٥٩٣.

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – المغني ٥٦٣.

(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ٦٤٦/٢/٢.

(٥) – وتتمتها قوله تعالى : ﴿.... گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں ﴾ [الأنبياء: ١٨] .

(٦)– المغني ١٨١.

(٧) – هذا قول بعض الفصحاء كما ورد في شرح التسهيل ٣٤/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٩٠/٣ ، وهمع الهوامع ٣٠٨/٢.

(٨) – شرح التسهيل ٣٤/٤

(٩) – البيت من الوافـر ، وهو للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٥٢٢/٨ ، و الدرر ٢٤٠/١ ، و شرح شواهد المغني ص٤٩٧. وتمامه :

سأترُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

(١٠) – المقصود نصب (فَيَدْمَغَهُ) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١٠٢/٢. والتبيان في إعراب القرآن ١٥٦/٢ . والبحر المحيط ٢٨٠/٦ ونسبها إلى عيسى بن عمر.

قوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [الأنبياء:١٩] الآية ، ذكرها مثالاً للجار والمجرور إذا وقع صلة أنه يتعين تعلقه بمحذوف.(١)

قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ [الأنبياء:٢٢] الآية ، ذكرها في مواضع:

الأول: في (إلاَّ) لما أن ذكر أنها بمترلة (غير) فيوصف بها وبتاليها جمع منكر وشبهه فقال: " فمثال الجمع المنكر: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ فلا يجوز في (إلاَّ) هذه أن تكون للاستثناء ، من جهة المعنى ؛ إذ التقدير حينئذ (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا) ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، فلا يصح الاستثناء منه ، فلو قلت: "قَامَ رِجَالٌ إلاَّ زَيْدَاً" لم يصح اتفاقاً ، وزعم المبرد أن "إلاَّ" في الآية استثناء ، وأن ما بعدها بدل ، محتجاً بأن "لو" تدل على الامتناع ، وامتناع الشيء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعدها جائز ، وأن نحو: "لَوْ كَانَ مَعَنَا إلا زَيْدٌ(٢) " أجود كلام ، ويرده أنهم لا يقولون: "لَوْ جَاءَنِي دَيَّارٌ أَكْرَمْتُهُ" ، و"لَوْ جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ أَكْرَمْتُهُ" ولو كانت بمترلة النافي لجاز ذلك ، كما يجوز:"مَا فِيْها دَيَّارٌ" و"مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ" ، ولَمَّا لم يجز ذلك / دل على أن الصواب قول سيبويه: إن "إلاَّ" وما بعدها صفة.(٣)

قال الشلوبين وابن الضائع: ولا يصح المعنى حتى تكون "إلاَّ" بمعنى (غير) التي يراد بها العوض والبدل، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكر سيبويه توطئة للمسألة ، وهو"لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا" أي: رجلٌ مَكَانَ زَيْدٍ أو عِوَضَاً عَنْ زَيْدٍ ، انتهى ".(٤)

قـــال : " قـــلت : وليس كما قالا ، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف ؛ فهو[في](٥) المثال مخصص مثله في قـــولك : " جَاءنِي رَجُلُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ " وفي الآية مؤكد مثله في قـــولك :"مُتَعَدِّدٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ" وهكذا الحكم أبدا ، إن طابقَ ما بعد (إلاَّ) موصوفها فالوصف مُخصِّص ، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد ، ولم أَرَ من أفصح عن هذا ، لكنِ النحويون(٦) قالوا: إذا قال: لَهُ عِنْدِي عَشَرَةٌ إلاَّ دِرْهَمَاً ، فقد أقر له بتسعة ، فإن قال: إلاَّ دِرْهَمٌ

---

(١) – المغني ٤٢٦.

(٢) – في (أ) :" زَيْداً " وما أثبت هنا من (ب).

(٣) – المغني ٨٢.

(٤) – المغني ٨٢.

(٥) – تكملة من (ب).

(٦) – هكذا (لكن النحويون) في النسختين .

فقد أقر له بعشرة ، لأن المعنى عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكل عشرة هي موصوفة بذلك ، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط ، مثلها في ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة:١٣] وتتخرج الآية على ذلك ؛ إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا ، أي إن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد.[(١)]

الموضع الثاني: ذكرها بعد هذه المسألة في الباب بعينه لما أن ذكر ما تفارق به (إلاَّ) (غيراً) فقال: " إنها لا يصح الوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز(عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلاَّ دَانِقَانِ[(٢)]) لأنه يجوز (إِلاَّ دَانِقَيْن[(٣)]) ويمتنع (إِلاَّ جَيِّدٌ) لأنه يمتنع (إلا جَيِّدَاً) قاله جماعة ، وقد يقال إنه مخالف لقولهم في: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ﴾ الآية ولمثال سيبويه"[(٤)].

قال: وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفَرْقَدانِ[(٥)]

قال: " والوصف هنا مُخَصصٌ لا مُؤَكِّدٌ "[(٦)] ، فانظره .

الموضع الثالث: ذكرها لما أن تكلم في الجهة الأولى على الحادي والعشرين منها ، فقال: " قول المبرد في ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ﴾ الآية: إن اسم الله بدل من آلهة ، ويَرُدُّه أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم ، أما الأول: فلأن الاستثناء إخراج ، و"مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ" مفيد لإخراج زيد ، وأما الثاني: فلأنه كُلَّمَا صَدَقَ "مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ" صَدَقَ "قَامَ زَيْدٌ" واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ، ولا موجب[(٧)] ، أما الأول: فلأن الجمع المنكَّر لا عموم له فيستثنى منه ، ولأن المعنى حينئذ: "لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا" وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقاً ، وأما أنه ليس بموجب له الحكم

---

(١) – المغني ٨٢،٨٣.

(٢) – في (ب) : " دانقٌ ".

(٣) – في (ب) : " دانقاً ".

(٤) – المغني ٨٣.

(٥) – البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص١٨٧ ، و الكتاب ٣٣٤/٢ ، و الممتع في التصريف ٥١/١ . و لحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص٩٠ ، و حماسة البحتري ص١٥١ ، و الحماسة البصرية ٤١٨/٢ ، و المؤتلف والمختلف ص٨٥ . و لعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٤٢١/٣ ، و الدرر ١٧٠/٣ ، و شرح شواهد المغني ٢١٦/١ .

(٦) – المغني ٨٤.

(٧) – أي : (ولا موجب له الحكم) كما في المغني .

فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم . وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه "لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا" لأن رجلاً ليس بعام فيستثنى منه ، ولأنه لو قيـل: "لَوْ كَانَ جَمَاعَةٌ مُسْتَثْنَىً عَنْهُمْ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا" اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا ، وهذا المعنى وإن كان صحيحا إلا أن المراد إنما هو أن زيداً وحده كاف.(١)

فإن قيل: لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين ، لأنهما واقعان في سياق "لَوْ" وهي للامتناع والامتناع نفي "(٢) .

"قلت: لو صح ذلك لصح أن يقال: "لَوْ جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ" ، و"لَوْ جَاءَنِي مِنْ دَيَّارٍ" ، و"لَوْ جَاءَنِي فَأُكْرِمَهُ" ــ بالنصب ــ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، واللازم ممتنع"(٣) .

الموضع الرابع: في (لَوْ) لما أن تكلم على أنها تكون للشرط في المستقبل ، واستطرد الكلام في البحث مع بدر الدين(٤) ، وأنه لم يصرح أحد بأن الشرط امتنع لامتناع الجواب لا العكس إلا ابن الحاجب(٥) وابن الخباز. قال ابن الحاجب: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ؛ لأنهم يذكرونه مع (لَوْلاَ) ، فيقولون : "لَوْلاَ" : حرف امتناع لوجود ، / والممتنع مع "لَوْلاَ" هو الثاني ؛ فكذا يكون في "لَوْ" ، وغير هذا أولى ؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه ؛ لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَرُ.(٦) ويدل على هذا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ﴾ الآية فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة لامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأنه خلاف المفهوم من سياقها ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك [وإن لم يكن تعدد في الآلهة](٧) لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حاله وذلك جائز أن يجعله الإله الواحد.

قال الشيخ: " وهذا خلاف المتبادر إلى الذهن في قولك: "لَوْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ" ، وخلاف ما فسروا به عباراتهم إلا بدر الدين وإلا ابن الخباز فمن ابن الحاجب أخذ وعلى كلامه اعتمد(٨) ، فانظره.

---

(١) – المغني ٥٠٥ ، ٥٠٦.

(٢) – المغني ٥٠٦.

(٣) – المغني ٥٠٦.

(٤) – شرح ألفية ابن مالك : ٢٧٠.

(٥) – أمالي ابن الحاجب : ٣٠٩/١.

(٦) – المغني ٢٦١.

(٧) – تكملة من (ب) .

(٨) – المغني ٢٦٢.

وذكرها أيضاً مثالاً لجواب (لَوْ) في لام الجواب "[1] . [2]

قال الفقير إلى ربه: هذه المسألة نلخصها باعتبار الحكم ، ونذكر ما ظهر لنا من الإشكال ، ثم نرجع إلى لفظ الشيخ ـــ رحمه الله ـــ فنقول: لا شك أن (إلاَّ) أصلها الاستثناء [و(غير) أصلها الصفة ثم إنهم تجوزوا في (غير) واستثنوا بها ونصبوها إمَّا على الحال على قول ، أو على الاستثناء][3] على آخر ، وقد قدمنا ما يستشكل به قولهم في ذلك ، ثم إنهم حملوا (إلاَّ) على (غير) ووصفوا بها نص عليه سيبويه.[4]

قال في التسهيل: تُؤَوَّلُ (إلاَّ) بـــ(غَيْر) فيوصف بها جمع أو شبهه منكَّرٌ أو معرَّفٌ بأداة جنسية[5].

وإنما اشترطوا الجمع مراعاة لأصلها في الاستثناء. وقالوا: شبه الجمع النكرة بعد (لَوْ) ، وأَمَّا المعرف بأداة جنسية فصح وصفه بـــ(إلاَّ) لأنه في قوة النكرة و(إلاَّ) كذلك لأنها بمعنى (غير) وإضافتها غير محضة.

وقيل: إنه لا يشترط في الألف واللام أن تكون للجنس ، بل يجوز وصف المعرفة بذلك لأن (إلاَّ) ليست متأصلة في الصفة ، ثم اختلفوا هل يشترط في الصفة بها تعذر الاستثناء؟ وهو قول ابن الحاجب[6] ، أو إمكان الاستثناء ، وهو قول جماعة من النحويين ، أو لا يشترط [شيء من] ذلك وقال به جماعة أيضاً.[7] واختلفوا هل يجوز إتباع محل المذكور بعد (إلاَّ) على قولين ، والجواز مشكل إلا أن يراد العطف على التوهم.

قلت: هذا تلخيص القول[8] في المسألة مع بقاء زيادات يطول جلبها ، فإذا تقرر ذلك فنقول: هذه المسألة مشكلة جداً من أوجه:

الأول: قولهم: يصح الوصف بـــ(إلاَّ) التي بمعنى (غير) ، فيقال: كيف يصح الوصف بحرف من الحروف وهو لا يتقرر فيه ذلك ، والصفة من خواص الأسماء ؟

---

(١) – المغني ٢٣٦.

(٢) – كما ذكر الشيخ الآية في القاعدة الحادية عشرة في أمثلة "تقارض اللفظين" ص ٦٦١. ولم يشر المؤلف لهذا الموضع .

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – الكتاب ٣٣١/٢.

(٥) – ينظر شرح التسهيل ٢٩٧/٢ .

(٦) – شرح كافية بن الحاجب ١٥٥/٢.

(٧) – تكملة من (ب) .

(٨) – في (ب) : " النقل " .

ولا يقال: أن من أطلق ذلك إنما مراده الوصف بما بعد (إلاَّ) ، لأنا نقول: التقسيم المتعقل هنا الذي يقع به الوصف ثلاثي ، إمَّا أن يقال: الوصف بـــ(إلاَّ) وهو باطل بما تقدم ، وأيضاً يلزم أن يكون إعراب الصفة في غيرها وهذا لا يعقل.

وإمَّا أن يقال: الوصف وقع بما بعد (إلاَّ) ، وهو باطل من وجهين ، الأول: وقوعه عَلَماً والعَلَم لا يصح الوصف به ، والثاني : وقوع الصفة بعد (إلاَّ) تبعاً لما قبلها ، وهو لا يجوز.

وإمَّا أن يقال: الوصف وقع بمجموع (إلاَّ) مع ما بعدها ، وقد وقع هذا القول في كلام جماعة منهم ابن الضائع ، وهو قول مشكل انظره بمسألة مشكلة قد قدمنا الكلام عليها في سورة البقرة عند قوله: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة:١٦٣] فانظرها.[1]

وبيان الإشكال أن يقال: لو كان المجموع من (إلاَّ) وما دخلت عليه صفة لما ظهر الإعراب في آخر الاسم بعدها ، لأن إعراب كلمة لا يكون في أخرى ، وكيف يتقرر أن الصفة وقعت بالمجموع من الحرف والاسم مع بقاء كل منهما على معناه ، إذ لو صح ما ذكر للزم التركيب فيهما ، ولو وقع التركيب لوقع البناء ، والثاني باطل ، وقد أشرنا إلى المسألة في البقرة[2] وأطلنا في ذلك الإشكال.

الثاني: إجازتهم الوصف بما ذكروا مشكل / على قولهم : إن الذي أفادته (إلاَّ) أفادته (غير) ، وإضافة (غير) غير [محضة ، كيف يصح وصف المعرف بالألف واللام][3] التي للجنس بمفرد نكرة؟

[فإن قلت: قد أجازوا وصف المعرف بها بالجملة مع أنها نكرة واللازم على ذلك أن يجوز وصفه بالنكرة][4].

قلت: الصحيح أنه لا يجوز ذلك ، وإذا كان وقع الكلام والخلاف في قولهم : لاَ يَنْبَغِي لِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا . والفرق بين الجملة وغيرها على ما أشار إليه بعض المحققين أن في غير الجملة قبحاً لفظياً ، بخلاف الجملة وما سمع متأوَّل ، قالوا : إن أفعل التفضيل قريب من المعرفة ، لعدم صحة دخول الألف واللام عليه ، ولنا أن نقول : القبح اللفظي أيضاً غير موجود في مسألتنا فاغتفر ذلك ، والمسألة قابلة لغير ذلك من البحث ، فلنختصر الكلام ونرجع إلى لفظ الشيخ ، فنقول : قوله في الموضع الأول : أن تكون بمنزلة (غير) . قلـــت : تقدم ما في ذلك من الإشكال ، وصرح الشيخ بأن الوصف وقع بها وبتابعها ، وفيه نظر ، مع أن الشيخ أحسن من لخص هذا الفصل ،

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ٣٣٩/٢/١.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ٣٣٩/٢/١.

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – تكملة من (ب) .

والعجب من الدماميني في الموضع الثالث الذي ذكرناه ، لما أن ذكر كلام الشيخ زعم أن أحسن من لخص المسألة ابن عمرون وأتى بلفظه(١) ، وكلام الشيخ هنا ألخص وأشمل وأسهل ، فانظره .

قوله: الجمع المنكر لا عموم له .. الخ. قال ابن الضائع: الحفاظ من أصحابنا يقولون بعمومه.

قلت: القائل بعمومه مردود عليه ، وقد نقله أهل الأصول عن الجبائي ، قال ابن التلمساني: احتج الجبائي على عمومه بهذه الآية ، قال: والاعتراض أنا لا نسلم أن (إلاَّ) في الآية للاستثناء بل صفة.

قال الشيخ ابن عرفة ــ رحمه الله ــ: قول الفهري هذا مجرد دعوى مجردة عن الدليل وهو قصور والحق تعين الصفة وامتناع الاستثناء لنص سيبويه: هذا باب ما يكون فيه (إلاَّ) وما بعدها وصفاً بمنزلة (غير) ومثل ذلك: (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا) والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لَوْ كَانَ مَعَنَا إلاَّ زَيْدٌ لَهَلَكْنَا ، وأنت ترى الاستثناء لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك الآية(٢) .

قال الشيخ ابن عرفة ــ رحمه الله ــ: "وتقريره أن حمله على الاستثناء يوجب ترتب الفساد على فرض قصر الألوهية على غير الله لا على مطلق ألوهية غير الله ولو مع ألوهية الله تعالى الله عن ذلك وهو محال لأن الفساد لازم على فرض ألوهية غير الله مطلقاً وحمل الإحالة على ما ذكرنا من الإحالة العقلية هو الصواب ، وابن خروف حمله على الإحالة النحوية لقوله: وقد أحاله سيبويه".

قلت: كلام الشيخ حسن إلا أنه يظهر من حاله أنه لم يستحضر كلام الشيخ ابن هشام بوجه ولا ألم بقول نحوي غير قول ابن خروف ، وقد رأيت ما قدمنا في ذلك ، فإذا تقرر هذا علمت ضعف قول ابن الضائع ، وأن اعتراضه ساقط ، وأين هؤلاء الحفاظ الذين نقل عنهم ما ذكر؟

ولا يلزم من قال بصحة الاستثناء [منه أو من النكرة القول بالعموم لأنه يتمشى على قول من يقول الاستثناء](٣) ما لولاه لجاز دخوله ، وهذا فيه خلاف بين أهل الأصول ، وأهل العربية لا يرون ذلك فانظره.

قال المعترض: والمبرد يقول بذلك في الآية. قلت: العجب من هذا الرجل فإن الشيخ لم يرتض كلام المبرد ، وليس للمبرد دليل إلا الآية وهي محل النزاع.

قوله: فلا يصح الاستثناء اعترضه ابن الضائع بأن النحويين يقولون بأن الوصف بها مشروط بصحة الاستثناء. قلت: العجب منه أيضاً والشيخ ذكر ذلك بعد ولم يرتضه.

---

(١) – تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٢/٢١٧/ب .

(٢) – الكتاب ٢/٣٣١ ، ٣٣٢.

(٣) – تكملة من (ب).

قوله: لو قلت : (قَامَ رِجَالٌ إِلاَّ زَيْدَاً) لم يصح اتفاقاً. قال الدماميني: الاتفاق منقوض ، فإنه قيل: إن الجمع المنكر عام ، بل نقل عن بعضهم صحة الاستثناء.

قلت: وذكر ابن الضائع هنا كلاماً لا يعقل فإنه قال: ليس المثال كالآية ؛ لأن الآية / وقع فيها التخصيص في الآلهة بكونها فيهما ، وقد قال النحويون إن المستثنى منه لا يقع نكرة إلا حيث يصح التخصيص ، قد قال: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت:١٤].

قلت: هذا كلام لا يشهد له سمع ولا نقل والآية التي ذكر ليس مما نحن فيه بوجه لأن تلك مسألة أخرى ، وهي أن الأعداد هل يصح الاستثناء منها أم لا ؟ خلاف معلوم ، انظر ابن عصفور(١) مع أنه وقع في كلامه بعض تناقض(٢) ، وما ذكر من التخصيص لم أره لغيره ولا وجه له ، وكلام المبرد هو في الموضعين من كلام الشيخ ظاهر إلا أنه قيل للمبرد أن يلتزم ما ألزمه الشيخ سيما على قول من يقول بزيادة (مِنْ) بعد الشرط وله أن يفرق بين الدال على النفي وبين ما أشبه النفي.

قلت: وقد ذكر الشيخ في آخر الجزء الثاني مسائل أعطيت حكم النفي لأجل المعنى وإن كان اللفظ ليس فيه نفي بالحمل على الشبه المعنوي.

وما ذكره عن ابن الضائع والشلوبين قيل: أنهما لا يقولانه مطلقاً بل في الآية ، ولفظ ابن الضائع في شرح الجمل فيه بعض احتمال ، انظره .

قلت: وعلى كل تقدير فكون (إلاَّ) بمعنى بدل أو عوض يحتاج إلى النقل ، وما فرق به الشيخ بين المثال والآية تفريق حسن ، وما ذكر في مسألة الإقرار أشار إليه ابن السرَّاج(٣) ، فانظره.

قوله في الموضع الثاني: يجوز(عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلاَّ دَانِقٌ(٤)).

قال الدماميني: " هذا ينقض ما قرره من أنه إن طابق[ما بعد (إِلاَّ) موصوفها فالوصف مخصص فإن ما بعد (إِلاَّ) في المثال المذكور وهو دانق مطابق](١) لموصوفها وهو درهم باعتبار أن كل منهما مفرد

---

(١) – شرح جمل الزجاجي ٢٥١/٢ ، ٢٥٢.

(٢) – لعل المؤلف أرد بقوله : " وقع في كلامه بعض التناقض " التناقض بين كلام ابن عصفور في المقرب وكلامه في شرح الجمل حيث أجاز الاستثناء من الأعداد في المقرب ومنعه في شرح الجمل ، ينظر : المقرب ٢٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي /٢٥١ ،٢٥٢.

(٣) – الأصول في النحو ٢٠١/١.

(٤) – في (ب) : " دانق " .

(١) – تكملة من (ب).

مع أن الوصف في المثال مؤكد لا مخصص ، فإن كل درهم موصوف بأنه غير جيد فاللازم درهم كامل ".[1]

قلت: وقد يقال: إن الدرهم اسم لمجموع دوانق فيكون مثل (لَهُ عِنْدِي عَشَرَةٌ إِلاَّ دِرْهَمٌ) والوصف فيه مؤكد لا مخصص ، وما ذاك إلا لأن عشرة اسم لمجموع [الواحدات][2] فلم يطابق الموصوف ما بعده فكذا في هذا المثال ، فانظر هذه.

قلت: وما نقله عن المبرد في الموضع الثالث هو ما نقلناه في الموضع الأول ، وما رَدَّ به على[3] المبرد هنا هو الذي استدل به على إبطال[الاستدلال في هذا الموضع.

فإن قلت: كيف تقول إن][4] الاستثناء[في هذا الموضع يرجع إلى الدليل][5] في الموضع الأول مع أن الحاصل في الموضع الأول إنما هو إبطال الاستثناء من جهة المعنى لأجل المفهوم ، ومن جهة الصناعة من عدم العموم ، وأنت ترى كلامه هنا ؟.

وتلخيصه على النمط العلمي أنه استدل بدليلين من الشكل الثاني .

الأول: البدل في باب الاستثناء مستثنى ، ولا شيء من اسم الله تعالى في الآية بمستثنى . ثم استدل على الصغرى بقوله: لأن الاستثناء إخراج ، و (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ) مفيد لذلك.

وأما الكبرى فقد استدل عليها بقوله: فلأن الجمع المنكر لا عموم له .. الخ ، فالنتيجة لا شيء من البدل في باب الاستثناء موجود في اسم الله تعالى ، وتنعكس كنفسها ونقيض لما ادعاه المبرد ، ولك أن تجعل الصغرى هي الثانية فتقدمها والكبرى الأولى فتؤخرها فلا تحتاج إلى عكس الدليل.

الثاني: البدل في باب الاستثناء موجب له الحكم ولا شيء من اسم الله تعالى في الآية موجب له الحكم بيان الصغرى بقوله: وأما الثاني فلأنه كلما صدق .. الخ.

وبيان الكبرى بقوله: لو قيل: لو كان فيهما الله .. الخ ، فإذا رأيت ذلك فكيف يرجع هذا الاستدلال للدليل الذي ذكرت؟.

---

(١) – تحفة الغريب ١/٢٤/ب .

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – في (ب) : " عن " .

(٤) – تكملة من (ب).

(٥) – تكملة من (ب).

قلت: لا شك أن الموضع الأول أوجز ، والثاني أطنب والمعنى متقارب في الموضعين ، ولك أن تقرر كلامه هنا بغير هذا الأسلوب ، واختصرته مخافة الطول وكل من الصغرى والكبرى قابلتان للبحث في الدليلين معاً.

وما ذكر في آخر كلامه من السؤال هنا هو الذي جعله دليلاً في الموضع الأول للمبرد.

وما أجاب به هو الذي تقدم الرد به وتقدم ما فيه ، نعم زاد هنا (لَوْ جَاءَنِي فَأُكْرِمَهُ) أشار إلى النصب بعد الفاء لأنه إنما / يكون بعد نفي أو ما في معناه. وأظن أني وقفت على قول في ذلك إلا إني لم أتحققه.

وأما الموضع الرابع فاعلم رحمك الله أنا كتبنا في حرف (لَوْ) كتاباً قد احتوى على معظم أبحاثها وآياتها وأطلنا الكلام في كلام ابن الحاجب وابن الخباز ، وبحثنا مع التفتازاني ، ونلحق هذا الكتاب بآخر التأليف إن شاء الله تعالى.

ولنتكلم على ما يخص الآيـــة ، فأقـــول: الإشكال عبارة الجمهور في (لَوْ) أنها حرف امتناع لامتناع ، المتبادر منها ما ذكر الشيخ ــ رحمه الله ــ وهي مشكلة جداً ، ولهذا أطالوا الكلام في هذا الحرف ، وفيه نحو العشر عبارات.

والآية الكريمة لا شك أن المعنى فيها على ما قرره ابن الحاجب.(١) ويتلخص فيها ثلاث تأويلات:

الأول: (لَوْ) بمعنى (إنْ) ، وقد أشار إليه الزمخشري(٢) ، وكأنه قول قريب(٣) ، وأشار إليه ابن عصفور في قوله: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)(٤).

---

(١) – أمالي ابن الحاجب ٣٠٩/١.

(٢) – الكشاف ١٣٦/٤.

(٣) – في (ب) : " غريب " .

(٤) – هذا القول منسوب لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – في الانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب ص ٦٦ ، ومغني اللبيب ص ٢٥٧.

الثاني: قول التفتازاني ، وذلك أنه زعم أن لـــ(لَوْ) استعمالين:

الأول لأهل النحو واللغة وهو الأكثر ، وهو أن المراد الإخبار بوقوع ارتباط عدم بعدم ، وأن العدم الأول وهو الشرط ، سبب في العدم الثاني[وهو الجزاء][(1)] ، من غير قصد إلى الاستدلال بثبوت الملزوم على اللازم ، أو بنفي اللازم فينتفي الملزوم ، بل الإخبار عن السبب الخارجي فقط.

الاستعمال الثاني لأهل المعقول ، وهو أن القصد بذلك الاستدلال بثبوت الملزوم على اللازم ، أو بنفي اللازم على نفي الملزوم.[(2)]

الثالث: أن الآية صحيحة على كلام سيبويه في قوله: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره.[(3)] إلا أن الآية لم تسق لهذا المعنى ، وإنما سيقت بالإنصاف للاستدلال على القول بالتعداد ، فلنختصر والله المعين على الكمال.

قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۗ ﴾ [الأنبياء:٢٤] ذكرها في (مَعَ) ، لما أن استدل على اسميتها فذكر التنوين ودخول حرف الجر ، وقرئ بذلك في الآية[(4)] انظره.[(5)]

وأشار إليها بعد ذلك ، لما أن ذكر أنها تأتي بمعنى (عِنْدَ) ، قال: " وعليه القراءة وحكاية سيبويه: (ذَهَبْتُ مِنْ مَعَهُ) ".[(6)]

قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ﴾ [الأنبياء:٢٦] الآية ، ذكرها في (بَلْ) لما أن ذكر أنها تكون للإضراب الإبطالي فذكر الآية.[(7)] قلت قول من منع الإضراب الإبطالي في القرآن باطل ، فإنه قد يكون إبطالاً لقول أهل الكفر كالآية.

---

(١)- تكملة من (ب).

(٢) – المطول ٣٣٣– ٣٣٥.

(٣) – الكتاب ٢٢٤/٤.

(٤) – وهذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف ، ينظر المحتسب : ١٠٥/٢.

(٥) – المغني ٣٢٦.

(٦) – المغني ٣٢٦.

(٧) – المغني : ١٢١.

قوله تعالى: وَجَعَلْنَا ﴿ مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء:٣٠] ذكرها في (أَلْ) ، لما أن قال أنها تكون لتعريف الماهية فذكر الآية.(١) قلت: قد استوفينا كلام القوم في أول البقرة ، وما في ذلك من التقاسيم والعبارات ، انظره.(٢)

قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٣] ذكرها في (كُلّ) إذا قطعت عن الإضافة يجوز مراعاة اللفظ بدليلين صناعي ومعنوي ، انظره(٣) ، وقد قدمنا الكلام عليه مراراً .

قوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ ﴾ [الأنبياء:٣٤] الآية ، ذكرها في (هَلْ) لما أن فرق بينها وبين الهمزة بفروق من ذلك دخول الهمزة على (إِنْ) بخلاف (هَلْ)(٤) ، وتأمل ما أشار إليه أبوحيان من الدليل لسيبويه في الآية ، ففيه بحث.(٥)

قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنبياء:٣٥] ذكرها في (كُلّ) لما أن قال: " إنها تكون لاستغراق أفراد المُنَكَّر "(٦) فذكر الآية انظره .

وذكرها بعد أيضاً لما أن ذكر أنها إذا أضيفت إلى منكر يراعى معناها فذكر الآية دليلاً على ذلك فانظره.(٧)

قوله تعالى: ﴿ ٱلْإِنسَٰنُ خُلِقَ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء:٣٧]ذكرها في حرف الميم ، لما أن تكلم على قولهم : (إِنَّ زَيْدَاً مِمَّا أَنْ يَكْتُبَ) فخرجه على المبالغة كالآية.(٨)

وذكرها في الميم أيضاً لما أن تكلم على (مَا) الكافة ، وتكلم على قوله:

---

(١) – المغني : ٦٢.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٧٦/١/١/ب .

(٣) – المغني : ٢٠٤.

(٤) – المغني : ٣٣٩.

(٥) – البحر المحيط : ٢٨٩/٦.

(٦) – المغني : ١٩٧.

(٧) – المغني : ٢٠١.

(٨) – المغني : ٢٩٤.

وإنَّا لَمِمَّا نَضربُ الكَبْشَ .... (البيت)[١]

فخرجه على المبالغة كالآية[٢] ، وكرر ذلك في معنى (مِنْ).[٣]

قــوله تعــالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ ﴾ [الأنبياء:٤٧] ذكرها الشيخ ــ / رحمه الله ــ في اللام ، وذكر أنها تكون بمعنى (في) فذكر الآية[٤] ، وهو ظاهر.

قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ [الأنبياء:٥٠] الآية[٥] ، ذكرها [في الجزء الثاني في موضعين ، لما أن تكلم على حكم الجمل بعد النكرات والمعارف][٦].

قــال: " ومثال المحتمل للحالية والوصفية قــوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ الآية فلك أن تقدر الجملة[٧] صفة للنكرة وهو الظاهر[٨] ، ولكَ أن تقدرها حالا منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة ، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة ، فقال في قوله تعالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ [المائدة:١٠٧] : إن ﴿ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ صفة لــ(آخران) لوصفه بــ"يقومان" ، ولك أن تقدرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿ مُّبَارَكٌ ﴾ ، إلا أنه قد يضعف من جهة المعنى وجها الحال.

أما الأول: فإن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود:٧٢].

---

(١) – البيت من الطويل ، وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب ٢١٥/١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ . ومغني اللبيب ص٣١١ ، والكتاب ١٥٦/٣ . وعجزه :

..................ضَرْبَةً   على رأسِهِ تُلْقِي اللسانَ مِنَ الفَمِ

(٢) – المغني : ٣٠٥ ، ٣٠٦.

(٣) – المغني : ٣١٦.

(٤) – المغني : ٢١٦.

(٥) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿....ﮕﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

(٦) – تكملة من (ب).

(٧) – في (ب) : " الآية " .

(٨) – في (ب) : " ظاهر " .

وأما الثاني : فلاقتضائه تقييد البركة بحال الإنزال ، وتقول: (مَا فِيْهَا أَحَدٌ يَقْرَأُ) فيجوز الوجهان أيضاً ؛ لزوال الإبهام عن النكرة لعمومها "(١) .

الثاني: في المثال الثاني عشر من الجهة الأولى لما أن تكلم على أول سورة الكهف ، وألزم الفارسي ألا يتعدد الحال بالإفراد والجملة على أصله في منع ذلك في الخبر.

قال الشيخ: " لا يقال: إنه قد تتعدد ذلك في الصفة في قوله: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ الآية لأن الحال بالخبر أشبه ، ومن ثم اختلف في تعدد الحال والخبر واتفق على تعدد النعت "(٢) ، فانظره.

قلت: قول الشيخ هو الظاهر ، وعليه مَرَّ أكثرهم ، واستدلوا بذلك على أن الأكثر في الوصف أن يكون بالمفرد ، ثم بالجملة ، وإن كان ظرفاً فيتوسط ، ويجوز غير ذلك ، وقد وقع في القرآن كثيراً أيضاً ، فاقوا به مجيء الحال من النكرة ، وذكره عن الأخفش معلوم ، وقد نبهنا على ذلك في المائدة(٣) ، وذكرنا الخلاف في وصف النكرة بالمعرفة ، والظاهر أن الدليل قوي ، وإطلاقهم النكرة على الجمل فيه تأويلان لبعض المتأخرين ، وقد ذكرناه في غير هذا الموضع ، وبالجملة فلا يخلو عن تسامح.

قوله: ويضعف .. الخ . قلت: الظاهر أن لا ضعف لأن الأول يمكن أن يكون حالاً محكية ، وهي أحد أقسام الحال ، مثل قولنا: (جَاءَ زَيْدٌ أَمْسِ رَاكِبًا) ، وكذلك الإنزال في الآية لما أن كان قد تقدم فهي حال ماضية ، ثم وقع الإخبار عن تلك الحال.

وما ذكره من المفهوم في الوجه الثاني بعيد لأنه معطل من جهة العقل والسمع ، وإذا عطل فلا عبرة به ، فهو كالعدم ، ولا يضعف الإعراب إلا بمانع لا معارض له ، فتأمله.

قوله: وتقول ما فيها من أحد .. الخ. قلت: يلزم على ما ذكر الشيخ أن اللفظ إذا كان فيه عموم أن تصح منه الحال ولو كان نكرة ، فإذا تقرر ذلك فمن استدل على أن (كُلاًّ) معرفة بسماع قوله: (مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمَاً) فـ(قَائِمَاً) حال ، ولا تصح الحال من النكرة ، فيلزم أن تكون معرفة.

فيقال لهذا المستدل: هذا باطل من وجهين:

الأول: ما نقل عن سيبويه أنه يجوز الحال من النكرة ، وهو كثير عنده(٤) فلعل هذا منه.

---

(١) – المغني : ٤١١.

(٢) – المغني : ٥٠٣.

(٣) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٥٩/١/٢/ب .

(٤) – الكتاب : ١١٢/٢.

الثاني: وجود العموم في صاحب الحال وذلك مسوغ للنكرة أن تصح الحال منها على ما قرر الشيخ هنا وغيره ، فتأمله.

وما أشار إليه في الموضع الثاني فانظر سورة الكهف[1] فإنا بحثنا معه في ذلك فلا نعيده.

قوله تعالى : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾ [الأنبياء:٥٧] الآية ، ذكرها الشيخ ــ رحمه الله ــ في حرف (التاء) ، لما أن تكلم على معناها ، وقال : " إنها تستعمل حرف جر ، ومعناه القسم ، وتختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : تَرَبِّي ، وَتَرَبِّ الْكَعْبَةِ ، وَتَالرَّحْمَنِ .

قال الزمخشري في ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾ : الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيه زيادة معنى التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يديه ، وتأتيه مع عتو نمرود وقهره"[2] انتهى.

وذكرها في الجمل التي ليس لها محل ، في الرابع منها ، وهي المجاب بها القسم ، فذكر الآية.[3]

وذكرها فيما يجب فيه تعلق الجار بمحذوف ، وقد قال:" [الثامن : القسم][4] بغير الباء "[5] ، فذكر الآية.

وذكرها في حرف النون ، لما أن تكلم على المواضع التي يجب تأكيد المضارع بالنون ، فذكر من ذلك الآية.[6]

وذكرها في آخر لام الابتداء ، لما أن ذكر أن اللام قد تفارق النون ، وقد يجب اجتماعهما كالآية.[7] وذكرها / في لام الجواب مثالاً لجواب القسم.[8]

قلت: ظاهر كلام الشيخ أنه مضى على ما قرر الزمخشري أن التاء تختص بالتعجب ، والذي ذكروا[ذلك][1] فيه إنما هو اللام ، وادعاء الزمخشري أن الباء أصل للواو والواو أصل للتاء ، قال

---

(١) – سبق في النص المحقق ص ١٢٠ ، ١٢١.

(٢) – المغني : ١٢٥.

(٣) – المغني : ٣٨٨.

(٤) – تكملة من (ب) .

(٥) – المغني : ٤٢٧.

(٦) – المغني : ٣٢٩.

(٧) – المغني : ٢٣٢.

(٨) – المغني : ٢٣٦.

أبوحيان: لم يقم دليل على ذلك.(٢) قلت: غاية ما يستدلون به أن الباء ترد في موضع لا ترد فيه الواو ، وبأنها تدخل على الظاهر والمضمر ، وأن الواو ترد في موضع لا ترد فيه التاء ، فدل على أن الباء أصل للجميع ، وأن الواو أصل للتاء ، بدليل إبدال التاء منها في مواضع ، وأنت ترى هذا الدليل ، فإن الشيء لا يلزم من كونه يرد في موضع لا يرد فيه غيره أن يكون أصلاً لذلك الغير ، بدليل (فَعِل) للمبالغة ، فإنه يرد في موضع لا يرد فيه (فَاعِل) ، مع أن فاعلاً هو الأصل ، وغير ذلك ، فلذلك ضعف أبوحيان القول بالفرعية هنا، فتأمله.

قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا ﴾ [الأنبياء:٦٢] ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في أول الهمزة ، لما أن تكلم على أنها تكون للتقرير ، قال : " ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرر به . فتقول في التقرير بالفعل : (أَضَرَبْتَ زَيْدَاً) ، وبالفاعل : (أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْداً ؟) ، وبالمفعول: (أَزَيْدَاً ضَرَبْتَ ؟) ، كما يجب ذلك(٣) في المستفهم عنه. وقـوله تعـالى:﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ ﴾ محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به ، لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقـوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا ﴾ [الأنبياء:٦٣] ".(٤)

قلت: قوله: محتمل لإرادة الاستفهام .. الخ. قـال الدماميني: " الشيخ تبع صاحب الإيضاح في ذلك ، والظاهر أنهم كانوا عالمين بالفاعل ، ويدل على ذلك قـولـه : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم ﴾ [الأنبياء:٥٧] وكذلك كونهم وجدوه مع الأصنام ، وقرائن أخرى دلت على العلم".(٥) قلـت: ما ذكر من الظاهر هو كلام التفتازاني بعينه(٦) ، وقد يُقَابَل ما استدلوا به بقـولـه تعـالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ [الأنبياء:٦٤] يدل على أنهم لم يعلموا ، إذ لو حصل

(١) – ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) وهو من (ب).
(٢) – البحر المحيط : ٣٠٠/٦.
(٣) – في (ب) : " لك ".
(٤) – المغني : ٢٧ ، ٢٨.
(٥) – تحفة الغريب : ٦/١/أ .
(٦) – المطول : ٤١٩.

لهم العلم لما تشككوا في الفاعل ، إلا أن يكون الحاصل لهم أولاً اعتقاد لا علم ، ويكون أطلق التفتازاني عليه العلم على أصل الحكماء ، فلا يبعد والله أعلم.

قوله: ولا يكون استفهاماً عن الفعل .. الخ. قلت: أعترض على الشيخ بأنهم قد أعربوا الضمير بأحد أمرين ، إما على الفاعلية بفعل مقدر ، أو بالابتداء ، فعلى الأول يصح أن يكون السؤال عن الفعل تقديراً ، وهذا الاعتراض لابن الضائع.

قلــت: لا شك أن المعربين ذكروا ذلك هنا ، وأن ﴿ ءَأَنتَ ﴾ فاعل بفعل مضمر يفسره الفعل المتأخر ، ووجب انفصال الضمير بحذف عامله على القاعدة ، فعلى هذا يتقرر السؤال عن الفعل ، إلا أن يكون الشيخ ـــ رحمه الله ـــ مرَّ على الإعراب الآخر ، ورأى أن هذا الإعراب بعيد ، لأن فيه حذفاً ، وهو على خلاف الأصل ، سيما أن ظاهر كلامهم أن المسألة من باب الاشتغال ، وقد حَدَّوْهُ بأن يتقدم الاسم على الفعل وقد عمل في ضميره ، أو في سببه ، ولو لم يعمل في ذلك لعمل في الاسم المتقدم ، وهنا لا يصح أن يعمل في الاسم المتقدم ، إلا أن الجواب عن ذلك بأن ابن عصفور زاد في ذلك أو في محله. قال: وزدت ذلك ليدخل (أَزَيْدٌ قَامَ) لأن الفعل لا يعمل في ذلك ولكن يعمل في محله لو كان ظرفاً أو مجروراً.(١)

قوله: ولأنه قد أجابهم عن الفاعل. قيل: وقد أجابهم عن الفعل أيضاً ، غايته أنه زاد في الجواب فتأمله ، وانظر التفتازاني هنا.(٢)

قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الأنبياء:٧٣] الآية ، ذكرها الشيخ في شروط الحذف لما أن اشترط أن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء ، قال: " فأما قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ فمما يجب الوقوف عنده ، ومن هنا لم يحذف خبر (كان) لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ، ومن هنا لا يجتمعان ، ومن هنا قال ابن مالك: / إن العرب لم تقدر حرف النداء عوضاً ، [لأنهم أجازوا الحذف"(٣).

---

(١) – ينظر المقرب : ١٣٠. و شرح جمل الزجاجي : ١/ ٣٦١.

(٢) – المطول ٤١٩.

(٣) – المغني : ٥٧٣.

قلت: الآية التي][(١)] أشار إليها بها استدل الفراء أظنه أو غيره على جواز حذف التاء للإضافة ، والحجة له ظاهرة في ذلك[(٢)] ، بل قد نقل عن سيبويه حذف التاء في مثله[(٣)] ، وذكر بعضهم [أنه يقال] [(٤)] (إِرَاءً) في مصدر (أَرَى) ، انظر الدماميني[(٥)].

قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء:٧٧] الآية ، ذكرها في الجملة الاعتراضية لما أن تكلم على قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا ﴾ [النساء:٤٤] الآية ، وحمل (مِنَ الَّذِيْنَ) أن يتعلق بـــ(نَصِيْر) كهذه الآية.[(٦)]

وذكرها في الميم لما أن (مِنْ) تأتي مرادفة لـــ(عَلَى) فذكر الآية ، قال: وقيل على التضمين أي منعناه بالنصر.[(٧)]

قـــوله تعـــالى: ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [الأنبياء:٧٨] ذكرها الشيخ في اللام لما أن تكلم على أنها تكون للتعدية[(٨)] ، فذكر مواضع ، ثم قـــال: "وقد اجتمعت الفرعية والتأخير في: ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ".[(٩)]

تنبيه: قال الفخر:استدل القائلون بأن أقل الجمع اثنان بهذه الآية ، وعورض بأن الضمير عائد على المحكوم لهم وعليهم ، قال: والمصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول ، قال الفهري: وفيه نظر لأنه لا يضاف إليهما معاً ، لأنه إذا أضيف إلى الفاعل كان محل المجرور رفعاً ، وإذا أضيف إلى المفعول كان نصباً ، وهو محال إلا أن يحمل معنى ﴿ لِحُكْمِهِمْ ﴾ على معنى لأمرهم.

قال الشيخ ابن عرفة: وكان شيخنا ابن عبدالسلام يستحسنه ، وقاله الطيبي في شرح الكشاف ، وقال أبوالبقاء: (حُكْم) مصدر غير مضاف إلى الفاعل ولا إلى المفعول فلا ينحل إلى (أَنْ والفعل).

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – معاني القرآن : ٢/٢٥٤.

(٣) – الكتاب : ٤/٨٣.

(٤) – تكملة من (ب).

(٥) – تحفة الغريب : ٢/٢٥٠/ب

(٦) – المغني : ٣٨٠.

(٧) – المغني : ٣١٦.

(٨) – في (ب) : " للتقوية ".

(٩) – المغني : ٢٢١.

ويرد قول الثلاثة بأن من شروط التناقض الوحدة في الإضافة ، حسب ما تقرر في المنطق ، والإضافة هنا غير متحدة ، ولذا يصدق في {حجر واحد معين في بناء موضعه فوق موضعه أسفل إذا اعتبر فيه إضافته لأمر هذا لأمر هذا المعقول وفي المنقول} يرد بصحة إضافة مصدر المتفاعلين إلى ضميريهما ، مثل: (الزَّيْدَانِ أَعْجَبَنِي تَقَاتُلُهُمَا) ، لأن كل واحد منهما فاعل مفعول.

قلت: هذا الذي راعاه الشيخ ــ رحمه الله ــ من جهة المعنى صحيح في رفع التناقض المعنوي ، وأَمَّا أن الشيء يكون مرفوعاً منصوباً ، فيجوز إتباع محله بالنصب ، وبالرفع ، فهذا مما لا يقوله أهل النحو فيما يظهر ، وتأمل ما ذكر بعض أهل النحو في باب النعت ، إذا قلت: (قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرَاً الْعَاقِلَيْنِ) ، قال: فيصح رفع (العاقلين) ونصبه. قلت: والظاهر أن ذلك لا يشهد للشيخ ، وقد ردوا على من قال بذلك ، وأما ما ذكر من المنقول ، فالمثال غيره ، لأن [الفعل][1] الذي مثل به قاصر ، نعم لو قال: (يُعْجِبُنِي قِتَالُ الزَّيْدَينِ) فيجيء فيه البحث.

قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء:٨٨] ذكرها في آخر الجهة الرابعة ، لما أن قال: " تنبيه: وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح ، فلا حرج على مخرجه . قال: كقراءة ابن عامر وعاصم ﴿ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] ، فقيل: الفعل ماضي مبني للمفعول ، وفيه ضعف من جهة إسكان آخر الماضي ، وإنابة ضمير المصدر ، مع أنه مفهوم من الفعل ، وإنابة غير المفعول به مع وجوده ، وقيل: مضارع أصله (نُنْجِي) بسكون ثانية ، وفيه ضعف ، لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ، وقد زعم قوم إنها أدغمت فيها قليلا ، وأن منه (أُتْرُجّ) و(إِجَّاصَة) و(إِجَّانَة) ، وقيل: مضارع وأصله (نُنَجِّي) ، بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ، ثم حذفت النون الثانية ، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع (نَزَّلتُ ونَبَّأتُ ونَقَّبْتُ) ونحوها إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية ، إلا في ندور كقراءة بعضهم[3] ﴿ وَنُزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ تَنزِيلاً ﴾ [الفرقان:٢٥] ".[4]

وذكرها أيضاً في الباب السابع في الفصل الثاني منه ، لما أن عدد أوهاماً وقعت للمبتدئ قال: "وقال جماعة من المعربين في الآية في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: إن الفعل ماض ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً والمؤمنين مرفوعاً ، فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف ، كقوله:

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – ينظر : كتاب السبعة في القراءات : ٤٣٠ . وكتاب التذكرة في القراءات : ٥٤٥/٢ . و حجة القراءات : ٤٦٩ . والروضة في القراءات الإحدى عشرة : ٧٩٣/٢.

(٣) – ينظر المحتسب : ١٦٤/٢ ، ونسبها لابن كثير وأبي عمر . و إعراب القراءات الشواذ :١٩٩/٢ . ومغني اللبيب : ٦٣٣ ، ونسبها لابن عامر وأبي بكر .

(٤) – المغني : ٥٢٣.

هو الخليفة فارضَوْا ما رضِي لكمُ(١)

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل ، قلنا: أما الإسكان فضرورة وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة ، بل إقامة ضمير المصدر ولو كان وحده ممتنعة لأنه مبهم ".(٢)

قلت: / لا شك أن الآية الكريمة فيها قراءتان والتي ذكر الشيخ هي قراءة أبي عمرو ، وقد شنع هنا الزجاج(٣) والفارسي(٤) على هذا الإمام ، بل وقعا في قريب من الكفر فإنهما زعما أنها لحن نعوذ بالله من هذه الزلة العظيمة ، والتماس المخرج واجب للقراءة المذكورة ، وكلهم هنا أغلظوا في التعبير وما ضَعَّفَ الشيخ به أكثره في كلام أبي حيان ، وزاد زيادة فانظره.(٥)

قول الشيخ: وفيه ضعف من جهة إسكان آخر... قلت: إسكان آخر الماضي إنما وقع للتخفيف ، وهذا كثير في كلامهم ، بل وقع التخفيف في القرآن في بعض الحركات ، فلا تبعد هذه القراءة.

قوله: وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل. قلت: أشار بذلك ـــ والله أعلم ـــ إلى أنهم ذكروا في نيابة المصدر شروطاً ، من جملتها أن يكون المصدر مذكوراً لا مقدراً ، على المشهور ، وإذا قدر فيستدل عليه بغير العامل ، لا بالعامل خلافاً لمن أجاز ذلك ، فأشار الشيخ إلى أنه قد اجتمع فيه الضعف من جهة حذف المصدر ، ومن جهة أن الدليل عليه من العامل لا من غيره ، فتأمله. والظاهر أن الضعف إنما جاء فيه من جهة أن الدليل عليه من العامل لا من جهة حذفه لأن المشهور جواز حذفه إذا دل عليه غير العامل ، والله أعلم.

قوله: وإنابة غير المفعول به مع وجوده. قلت: هذا معلوم ما فيه من الخلاف بين أهل العربية ، وقد أشار إلى ذلك هنا أبوحيان ، فانظره.(٦)

وما أشار إليه في قوله ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان:٢٥] (١) سيأتي إن شاء الله.

---

(١) – البيت من البسيط ، وهو لجرير وتمامه " بالحقِ يَصْدَعُ ما في قولِهِ جَنَفُ " ، والرواية في ديوانه ٣٠٨ : " ..... فارضوا ما قضى لكمُ " ولا شاهد فيه حينئذٍ .

(٢) – المغني : ٦٣٣.

(٣) – معاني القرآن وإعرابه : ٤٠٣/٣ .

(٤) – الحجة للقراء السبعة : ١٦٠/٣.

(٥) – البحر المحيط : ٦/ ٣١١ ، ٣١٢.

(٦) – البحر المحيط : ٣١١/٦.

(١) – سيأتي في النص المحقق ص ٢٦٦ .

قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾ [الأنبياء:٩٢] الآية[١] ، ذكرها في الباب السادس في الموضع الخامس عشر منه ، قولهم: يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

قـــال : "وهذا مشهور في كتبهم ، وليس بلازم عند سيبويه ، ويشهد لذلك أمور "[٢] فذكر أموراً ، ثم قـــال : " الثالث : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾ الآية، فإن (أُمَّةً) حال من معمول﴿ إِنَّ ﴾ ، وهو ﴿ أُمَّتُكُمْ ﴾ والناصب للحال حرف التنبيه ، أو اسم الإشارة ، ثم قال بعد ذلك : " ولك أن تقول: لا نسلم ما ذكرتم ، وأخذ يتأول جميع ما ذكر ، ثم قال : والآية اتحاد العامل فيها موجود تقديراً "[٣] .

قلت: الإشكال ظاهر والتأويل بعيد جداً ، وقد نبهنا عليه مراراً ، ثم إن هذه الآية لا تتعين فيها الحال لجواز البدل[٤] ، والله أعلم.

قـــوله تعـــالى : ﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم ﴾ [الأنبياء:٩٣] الآيـــة ، ذكـــرها في الجمـــل التي لا محل لها استطـــراداً[٥] ، لـمـــا أن ذكـــر وهـــم الإمـــام[٦] في (آل عمـــران) [٧] .

فانظره هناك ، عند قـــولـــه : ﴿ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾ [آل عمران:١١٨].[٨]

قوله تعالى : ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ [الأنبياء:٩٥][١] ذكرها في (لاَ) الزائدة ، لما أن ذكر آيات مختلفاً فيها ، فذكر الآية قال : " قيل لاَ زائدة ، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم لكفرهم

---

(١) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿...ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﴾ [الأنبياء: ٩٢] .

(٢) – المغني : ٦٢٤.

(٣) – المغني : ٦٢٤.

(٤) – لعله يقصد جواز البدل على قراءة الرفع في ﴿أُمَّةٌ واحِدَةٌ ﴾ وهي قراءة الحسن وأبي إسحاق ، و رُوِيَتْ عن أبي عمرو . ينظر : المحتسب : ١٠٩/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١١٥/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : ٣٩٤.

(٥) – المغني : ٣٧٢.

(٦) – يعني بالإمام الفخر الرازي صاحب التفسير المعروف " مفاتيح الغيب " .

(٧) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٨٢/١/٢.

(٨) – الجمع الغريب : ١٨٢/١/٢.

(١) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﴾ [الأنبياء: ٩٥] .

أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة ، وعلى هذا فـ﴿ وَحَرَٰمٌ ﴾ خبر متقدم وجوباً ؛ لأن المخبر عنه (أَنَّ) وصلتها ، ومثله ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ [يس:٤١] لا مبتدأ ، و(أَنَّ) وصلتها فاعل أغنى عن الخبر ، كما جوَّز أبوالبقاء ، لأنه ليس بوصف صريح ، ولأنه لم يعتمد على نفي ، أو استفهام ، وقيل : نافية[1] والإعراب إمَّا على ما تقدم ، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة ، وإمَّا على أن ﴿ وَحَرَٰمٌ ﴾ مبتدأ حذف خبره ، أي : قبول أعمالهم ، وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول ، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : والعمل الصالح حرام عليهم ، وعلى الوجهين فـ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء:٩٥] تعليل على إضمار اللام ، والمعنى : لا يرجعون عما هم فيه ، ودليل المحذوف ما تقدم من قـــوله تعـــالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾ [الأنبياء:٩٤] ويؤيدهما تمام[2] الكلام قبل مجيء (أَنَّ) في قراءة بعضهم ، بالكسر[3]" [4]

قلت : لا شك أن الآية الكريمة فيها قراءتان سبعيتان ، إلا أنهما لا يختلف فيهما إعراب ، وفي كل من الإعرابين في زيادة (لاَ) وعدمها موجب ومسقط ، فمن قال الأصل عدم الزيادة يعارضه كثرة الحذف ، ومن حافظ على عدم كثرة الحذف قال بالزيادة. ويظهر ــ / والله [أعلم ــ أن][5] القول بعدم الزيادة أولى ، لأن الحذف موجود مع جميع الإعرابين ، وهو مع عدم الزيادة أقل ، لأن ما يحتاج إليه المعنى والصناعة حذف مضاف بعد (عَلَى) ، وحذف مضاف مع الإهلاك ، ليكون مثل قـــوله ﴿ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا ﴾ [الكهف:٧٧] ، وحذف قوله (إلى الآخرة) هذا على تأصيل (لاَ).

وأما على زيادتها فحذف المضافين المذكورين ، وحذف العلة المذكورة في كلام الشيخ ، وهي (لكفرهم) ، وحذف (عن الكفر إلى قيام الساعة) ، وتأويل (أَهْلَكْنَا) بـــ(قَدَّرْنَا) ، وهو مجاز.

ولقائل أن يزعم أن تقدير العلة المذكورة وقوله (إلى قيام الساعة) لا يحتاج إليه ، إنما هو زيادة في تفسير المعنى ، وأما تأويل(أَهْلَكْنَا) بـــ(قَدَّرْنَا) ففي تعينه على زيادة (لا) نظر ، ولك الترجيح في

(١) – أي : وقيل (لا) نافية .

(٢) – في (أ) : " تَقدُّم " .

(٣) – أي بكسر (إن) في " إِنَّهُم " . ينظر البحر المحيط : ٣١٣/٦ ، والدر المصون : ١١٠/٥.

(٤) – المغني : ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٥) – تكملة من (ب).

باقي الأعاريب ، واستَحْضِر ما تقدم في ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢] ، واستَحْضِر آخر سورة الكهف(١) ، والله الموفق .

قــوله تعــالى: ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ ﴾ [الأنبياء:٩٧] الآية ، ذكرها مثالاً لضمير الشأن والقصة(٢) ، فانظره . وذكرها أيضاً في روابط الجملة إذا كانت نفس المبتدأ مثل خبر ضمير الشأن.(٣) قلت: في الآية نزاع بين أهل النحو .

قوله تعالى: ﴿ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء:٩٧] [ذكرها في (مِنْ) دليلاً على كونها بمعنى (عَنْ)](٤).(٥)

[قــوله تعــالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٠٤]](٦) ذكرها في حرف الكاف لما أن قال: "تنبيه: تقع (كَمَا) بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى ، فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً ، ويحتملهما قولــه تعــالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾ ، فإن قــدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لــ(نَعِيْدُهُ) ، أي : نعيــد أول خلــق إعادة مثل ما بدأناه ، أو لــ(نَطْوِي) ، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده ، أي : نعيده مماثلا للذي بدأناه "(٧). قلــت: هذان الإعرابان إنما يتمشيان على مذهب الأخفش القائل باسمية الكاف لغير ضرورة ، وأما سيبويه فلا يقول بذلك ، لكنِ المعربون كثيراً ما يمشون على مذهب الأخفش ، وانظر كلام أبي حيان هنا ، في رده على الزمخشري في جعله الكاف اسمية ، فإن فيه نظراً لأن المعربين كثيراً ما يمشون عليه وهو أحــدهم في أماكن كثيرة ، والله أعلم .

قــوله تعــالى: ﴿ كُنَّا إِنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٤] ذكرها في الباب الثامن ، في القاعدة الخامسة ، لما أن ذكر أنهم يعبرون بالفعل عن القدرة عليه ، فذكر الآية ، فقــال:" أي قادرين على

---

(١) – سبق في النص المحقق ص ١٣٧ ، ١٣٨.

(٢) – المغني : ٤٦٥.

(٣) – المغني :٤٧٤.

(٤) – تكملة من (ب).

(٥) – المغني : ٣١٥. وقد ذكر الشيخ الآية في (إِذَا) ولم يشر المؤلف إلى ذلك ، ينظر المغني : ٩٨.

(٦) – تكملة من (ب).

(٧) – المغني : ١٨٤.

الإعادة ، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة ، وهم يقيمون السبب مقام المسبب ، وبالعكس ، فالأول نحو: ﴿ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ ﴾[1][محمد:٣١] [أي: ونعلم أخباركم][2] ، لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختيار يحصل العلم "[3] ، انظر بقيته.

قلت: هذا الذي أشار إليه الشيخ جلي ، لأنه يتعذر بقاء الفعل في الآية على حقيقته ، لا يقال: يمكن بقاؤه بأن يكون الفعل الناقص المراد به المستقبل ، وعبر بالماضي لأجل تحقق الوقوع ، لأنا نقول: الآية الكريمة جملة تعليلية لوقوع الإعادة ، ولا يتم الدليل إلا على تقدير ما أشار إليه الشيخ ، أي: لا أمانع من وقوع الإعادة لاتصافها بما تنشأ عنه وهو القدرة ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء:١١١] الآية ، ذكرها في (إنْ) ، لما أن ذكر أنها قد تكون نافية ، وليس بشرط[4] وقوع (إلاَّ) بعدها أو (لَمَّا) بعدها ، خلافاً لمن زعم أن القرآن لم تقع فيه إلا مع (إلاَّ) "[5] ، فانظره .

قال الفقير إلى ربه: وهذا الذي رأيت من الآي في هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

سورة الحج

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها ونوَّر قلوبنا ذكر الشيخ ـــ رحمه الله ـــ منها فيما رأيت نحواً من ست عشرة[6] آية فمنها:

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ ﴾ [الحج:١] الآية ، / ذكرها الشيخ ـــ رحمه الله ـــ في (كَأَنَّ) ، لما أن نقل عن الكوفيين أنها قد تكون للتحقيق ، واستدل لهم بالبيت المعلوم:

---

(١) – سورة محمد : (الآية : ٣١) .

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – المغني :٦٥٣.

(٤) – في (ب) :" يشترط ".

(٥) – المغني : ٣٤.

(٦) – في (ب) : " ستة عشر " .

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَةَ مُقْشَعِراً   كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ(١)

قال: " فإن قيل: إذا كانت للتحقيق فمن أين جاء التعليل؟ قيل: من جهة أن الكلام معها جواب عن سؤال عن العلة مثل الآية ".(٢) انظر ما أجاب به عن البيت.

قلت: الحاصل أنه جعل الآية جواباً عن سؤال عن العلة ، مع أن التحقيق حاصل في الجواب.

قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ ﴾ [الحج:٥] ذكرها في الواو ، مثالاً للاستئناف ، إذ لو كانت للعطف لنصب الفعل.(٣) قلت: وقُرِئَ بالنصب(٤) ، ويحتاج إلى جمع بين القراءتين ؛ لأن الاستئناف ليس معلولاً لشيء قبله فتأمله.

قوله تعالى: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾ [الحج:٩] ذكرها في الإضافة ، وأنها في الآية للتخفيف ، لأن الحال لا تكون معرفة.(٥) قلت: إضافة اسم الفاعل لا تكون غير محضة إلا إذا كانت للحال أو الاستقبال ، والآية ظاهرها خلاف ذلك.

والجواب أنها حكاية حال ماضية ، وإضافة اسم الفاعل إذا كان للحال إنما هي للتخفيف ، كما ذكر الشيخ لأجل حذف التنوين ، خلافاً لمن زعم أن فيها تخصيصاً ، وهو مردود فانظره .

قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ ﴾ [الحج:١٣] ذكرها في موضعين:

الأول: في حذف اللام ، لما أن تكلم على أن اللام الغير العاملة تزاد في مواضع فذكر من ذلك عن بعضهم أنها تزاد في مفعول ﴿ يَدْعُواْ ﴾ من قوله: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ ﴾ قال: " وهذا مردود لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه ، ومجموع ما قيل في هذه الآية قولان:

أحدهما: هذا وهو أنها زائدة ، وقد بينا فساده.

والثاني: أنها لام الابتداء ، وهو الصحيح. ثم اختلفوا ، فقيل: إنها مقدمة من تأخير ، والأصل: يدعو

---

(١) – البيت من الوافر ، وهو للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة ، وهو في ديوانه ص٩٣ ، و الاشتقاق ص١٠١ .

(٢) – المغني : ١٩٦.

(٣) – المغني : ٣٤٨.

(٤) – هي رواية أبي حاتم عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم ، كذا في (إعراب القرآن) للنحاس : ٦١/٣. وفي التبيان في إعراب القرآن : ١٧١/٢. بلا نسبة ، وكذا في إعراب القراءات الشواذ : ١٢٨/٢.

(٥) – المغني : ٤٨٢.

من لضره أقرب من نفعه ، فـ(مَنْ) مفعول ، و ﴿ ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ ﴾ مبتدأ وخبر ، والجملة صلة لـ(مَنْ) ، وهذا بعيد ، لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقديم عن موضعها. وقيل: إنها في موضعها ، وإن (مَنْ) مبتدأ ، و ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ [الحج:١٣] خبره ، لأن التقدير: لبئس المولى هو ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب ﴿ يَدْعُواْ ﴾ على أربعة أقوال: أحدها: أنه لا مطلوب له ، وأن الوقف عليه ، وأنها إنما جاءت توكيداً لـ﴿ يَدْعُواْ ﴾ في قولــه: ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ﴾ [الحج:١٢] ، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين ؛ إذ الأصل عدم التوكيد ، والأصل ألا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي.

والثاني: أن مطلوبه مقدم عليه ، وهو ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴾ [الحج:١٢] ، على أن (ذَلِكَ) موصول ، وما بعده صلة وعائد ، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد ، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين ؛ لأن (ذَا) لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد (مَا) أو (مَنْ) الاستفهاميتين. والثالث: أن مطلوبه محذوف ، والأصل: يدعوه ، والجملة حال ، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد مدعواً. والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده ، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أن ﴿ يَدْعُواْ ﴾ بمعنى (يَقُوْلُ) ، فيقع على الجملة.

والثاني: أن ﴿ يَدْعُواْ ﴾ ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب ، واختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه (يَظُنُّ) ؛ لأن أصل معناه (يُسَمِّي) ، فكأنه قيل: يُسَمِّي مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهَاً ، ولا يصدر ذلك عن يقين ، فكأنه قيل: يَظُنُّ ، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قررنا.

والثاني: أن معناه (يَزْعُمُ) ، لأن الزعم قول مع اعتقاد ".(١)

الموضع الثاني: ذكرها ــ رحمه الله ــ في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل ، لما أن تكلم على أن من الجمل المحكية ما قد يخفى ، فذكر آيات ، ثم قال : وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ ﴾ : إن ﴿ يَدْعُواْ ﴾ بمعنى(يَقُوْلُ) ، مثلها في قول عنترة:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِمّاحُ كأنَّها   أَشْطانُ بِئْرٍ فِي لَبانِ الأَدْهَمِ(١)

---

(١) – المغني : ٢٣٥ ، ٢٣٦.

فيمن رواه (عَنْتَرُ) بالضم ، وإن (مَنْ) مبتدأ ، و ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ خبره ، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة (مَنْ) / وخبرها [محكية بـ﴿ يَدْعُواْ ﴾ ، أي: إن الكافر يقول ذلك في القيامة ، وقيل: (مَنْ) مبتدأ حذف خبره ، أي إلهه ، وإن ذلك][2] حكاية لما يقوله في الدنيا ، وعلى هذا الأصل يقول: الوثن إلهه ، ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه ، تشنيعا على الكافر.[3]

قلت: قوله: لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ .. الخ. يعني في غير المواضع المعلومة ، وهذا أشار إليه أبوحيان[4] وقد أطنب في هذا الفصل ، إلا أن الشيخ هنا لخص الكلام تلخيصاً حسناً.

قوله: أن لام الابتداء لم يعهد فيها التقديم عن موضعها. قلت: حقه أن يقول كما قال غيره ، لأن ما كان جزءًا من الصلة لا يتقدم على الموصول ، وهذا هو الصواب ، وهذا القول قال به الفراء في هذه الآية[5].

وأمَّا علة الشيخ فربما يقال: لام الابتداء إذا أخرت عن محلها فأولى أن يجوز تقديمها عن محلها ، لأن لها الصدر ، وإذا أخرت فقد زال صدرها ، وإذا قدمت بقي لها ، فتقديمها عن محلها أقرب إلى أصلها من تأخيرها عنه ، وقد ثبت تأخيرها عن محلها في باب (إنَّ) ، فتقديمها أقيس في الجواز ، والله أعلم. وما اختاره الشيخ هنا وجعله هو الصحيح هو مختار أبي حيان قبله[6].

قوله: وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين. قلت: وكذلك أكثر هذه الأقوال لمن تأمل ، والتأكيد في كلامهم كثير ، لاسيما في مقام الإطناب ، والآية سيقت هذا المساق ، ولهذا اختار بعضهم في الآية التأكيد.

وقوله : الأصل أن لا يُفْصَلَ مُسلَّمٌ ، لكن الجملة الاعتراضية عندهم الفصل[بها كلا فصل ، حتى][1] أنهم لا يعدون ذلك في الغالب خروجاً عن الأصل ؛ بل يجعلون ذلك تسديداً في الكلام ، وكثير مما هو على خلاف الأصل يترجح لأمور بدليل المجاز ، مع أن أكثر كلام العرب مبني عليه ، وأيضاً هذه الأعاريب أكثرها فيه من الضعف ما لا[يخفى ، وهذا الإعراب أسهل

---

(١) – البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه ص٢٩ . وشرح المعلقات السبع : ١٢٩. و الكتاب : ٢٤٦/٢ . و مغني اللبيب : ٣٩٧ . وجمهرة أشعار العرب : ٢٢٠ .

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – المغني : ٣٩٧.

(٤) – البحر المحيط : ٣٣١/٦ ، ٣٣٢.

(٥) – معاني القرآن : ٢١٧/٢ ، ٢١٨.

(٦) – البحر المحيط : ٣٣١/٦ ، ٣٣٢.

(١) – تكملة من (ب).

منها][1] بكثير فتأمله.

قوله: وهذا[الإعراب][2] .. الخ. وهكذا قال أبوحيان[3]. قلت: وهذا من الشيخ سِيْقَ مَسَاق التضعيف لهذا الإعراب ، وليس فيه ضعف ، لأن المعرب لا يتقيد بمذهب من المذاهب ، سيما إذا كان إعراب الآية مشكلاً ، وقد أشار إلى قريب منه في الحاشية ، انظره.

قوله : والجملة حال .. الخ. قلت : هذا التقرير[الذي قرر الشيخ كذلك وقع][4] لغيره ، ورُدَّ بأنه لا يصح التقدير[بمدعو][5] ، لأن الفعل مبني للفاعل لا للمفعول. قلت : و فيه نظر ؛ لأنهم نصوا على أن الحال إذا صحت من الفاعل والمفعول ، فيصح التقدير بحسب ذلك ، كما قيل في قوله : ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ﴾ [مريم:٢٧] ، فإنهم قالوا: يصح (فأتت به قومها حاملة له ، أو محمولاً لها) ، مع أن الفعل مبني للفاعل لا للمفعول ، هكذا يقول الشيخ فإن التقدير صحيح ، كما رأيت في هذه الآية ، والله أعلم.

قوله: إن (يَدْعُو) بمعنى (يَقُوْلُ). قلت: هذا إنما يتمشى على قول أهل الكوفة : إن الفعل الذي في معنى القول يتترل مترلته في الحكاية للجملة ، وقد تقدم مراراً أن أهل البصرة يخالفونهم.

قوله: وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف. إن قلت: هذا الكلام يقتضي أن المفعول الثاني محذوف ، وإن (يَدْعُو) عامل ، فأي شي تكون اللام الداخلة على المفعول الأول؟ قلت: قد صرح هنا بعضهم بأنها صلة.

فإن قلت: هذا يناقض كلام الشيخ في قوله: إن (يَدْعُو) طالب للجملة بعده ، فظاهره أن (يَدْعُو) طالب للجملة لا أنه طالب للمفردين ، وعلى ما قررتم أن المفعول محذوف ، وأن اللام صلة ، يلزم أنها طلبت المفردين لا الجملة ، فأنت ترى كلامه. قلت: لا شك أن في كلامه بعض إشكال ، ويمكن تأويله بتأويل بعيد ، وهو أن (يَدْعُو) لما أن كان بمعنى (يَظُنُّ) أو / (يَزْعُمُ) ، فعلق عن العمل في أحد المفعولين ، على الخلاف في المسألة ، لكن يُضعف ذلك هنا أن الموجود من ذلك إنما هو المفعول الثاني ، وأما الأول فلم يصح ذلك فيه ، مع أن الأول أقرب إلى التعليق ، لأنه يقع جملة ، بخلاف

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – البحر المحيط : ٣٣٢/٦.

(٤) – تكملة من (ب).

(٥) – تكملة من (ب).

الثاني في باب (ظَنَّ) فإنه يقع جملة ومفرداً ، وهذا بعيد(1) جداً ، فتأمله.

قوله في الموضع الثاني: ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ خبر. قلت: هذا هو القول الذي قدمنا عنه في الموضع الأول ، واختلفوا في تقدير الخبر على هذا الإعراب ؛ فمنهم من يقدر كما قدر الشيخ بعد ، وأشار إليه ابن الحاجب(2) ، وسبب ذلك أن من قدر أن (مَنْ) مبتدأ و(آلهة) خبر ، والجملة محكية ، قيل له: كيف يقول الكافر أن من ضره أقرب من نفعه آلهة ؟

فأجاب عن ذلك بأن الحاكي بالجملة يصح في حقه أن يصف أحد جزئي الجملة بما يعرفه المخاطب به ، كما إذا قـــال إنسان : (زَيْدٌ قَائِمٌ) ، فحكيت ذلك لمخاطب كان يعرف زيداً بالخياطة ، فتقـــول له : قـــال عمرو : زَيْدٌ الْخَيَّاطُ قَائِمٌ ، فكذلك وقع في الآية ، فعلى هذا تكون الحكاية وقعت في الدنيا ، ويحتمل أن الحكاية وقعت لما يقال في الدار الآخرة ، فعلى هذا يصح أن يكون ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ خبر المبتدأ. هذا معنى ما أشار إليه الشيخ في هذا الموضع ، وإدراجه في فصل الحكاية فيما قد يخفى حسن ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج:15] ذكرها في الباء ، لما أن تكلم على أنها تراد في المفعول ، فذكر آيات ، ثم ذكر هذه الآية(3) ، والزيادة فيها ظاهرة.

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [الحج:18] الآية ، ذكرها مثالاً لـــ (مَنْ) الموصولة.(4)

قلت : وأطلقت على العقلاء وغيرهم تغليباً ، والآية استدل بها الشافعي على جواز استعمال المشترك في معنييه حقيقة ، ولا دليل له في هذه [الدعوى من الآية](5) ، لاحتمال أن يكون هذا الاستعمال مجازياً ، كذا قيل ، وبعد تسليمه يحتمل أن تكون الآية من عطف الجمل ، وأيضاً لا يلزم ذلك إلا إذا قلنا بأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه. قلت : هذا [يبحث](6) فيه بأن الدليل [المذكور](1) من شرطه أن يكون مطابقاً للمقدر ، وإذا كان أحد السجودين مختلفاً فلا

---

(1) – في (ب) : " ضعيف " .

(2) – كتاب أمالي ابن الحاجب : 1/120.

(3) – المغني : 117.

(4) – المغني : 321.

(5) – تكملة من (ب) .

(6) – تكملة من (ب) .

(1) – تكملة من (ب) .

تصح الدلالة ، وقريب من هذا [بحث الشيخ ــ رحمه الله ــ][(1)] في قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب:٥٦] الآية [وسيأتي][(2)].

وتأمل كلام الرهوني في هذا الجواب ، فإنه قال: فيه نظر ، لأن اللفظ واحد أريد به معان ، ويقال له: نظرك فيه نظر ، لأنهما لفظان متعددان ، غايته أن أحدهما مذكور والآخر مقدر.

وقيل في الجواب: إن السجود المراد به الخضوع ، فهو للقدر المشترك ، [قيل :][(3)] وفي هذا الجواب نظر من وجهين. وتأمل كلام شراح ابن الحاجب في المسألة ، وهي لا تخلو من تفصيل يطول جلبه ، والإشارة كافية ، انظر كلام الشيخ عند قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ﴾ .

قـــوله تعـــالى : ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا ﴾ [الحج:٢٢] الآية[(4)] ، ذكرها في الميم ، في المسائل التي ذكر في (مِنْ) ، قـــال : " الآية (مِنْ) الأولى فيها للابتداء ، والثانية للتعليل وتعلقها بــــ﴿ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ ﴾ أو للابتداء ، والغم بدل اشتمال ، وأعيد الخافض ، وحذف الضمير ".[(5)]

قلت: كذا أشار إليه المعرب[(6)] ، وحذف الضمير لم يتفق عليه ، ويعنى به على قول من اشترط ذلك ، وكثيراً ما يعرب الشيخ بدل الاشتمال ولا يذكر الضمير .

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٍ ﴾ [الحج:٢٥] ذكرها أيضاً مع الآية المتقدمة دليلاً على ما ذكر عليه الأولى ، إلا أنه قال: " وقيل: ضمن (يُرِدْ) معنى (يَهُمُّ) ".[(7)]

[قلت:][(1)] هذه الآية ذكر فيها المعرب وجهين[(2)] ، هل الباء زائدة أو للتعدية بتضمين [الفعل ما

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – تكملة من (ب) .

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – وتتمة الآية قوله تعالى :﴿... ۋ ى ې ې ې □ □ ﴾ [الحج: ٢٢].

(٥) – المغني : ٣١٩. ونصه : " (مِنْ) الأولى للابتداء ، والثانية للتعليل ، وتعلقها بـــ"بأرادوا" أو بـــ"يخرجوا"، أو للابتداء ، فالغم بدل اشتمال ، وأعيد الخافض ، وحذف الضمير أي : (مِنْ غَمٍ فيها) ".

(٦) – الدر المصون : ٢٥٠/٨ ، ٢٥١.

(٧) – المغني : ١١٧ ، ١١٨.

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – الدر المصون : ٢٥٩/٨ ، ٢٦٠.

يتعدى بالباء][1]. [وهما اللذان أشار إليهما الشيخ ، والله أعلم. قلت: والآية التي قبلها يمكن أيضاً أن تكون الباء فيها للتعدية / بتضمين ما يتعدى بالباء][2].

قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج:٢٧] ذكرها في (كُلّ) ، لما أن ذكر أن (كُلاً) إذا أضيفت إلى منكر يراعى معناها ، ونقل كلام أبي حيان ، واختار الشيخ أنها إن أضيفت إلى نكرة فإن أريد كل فرد فرد وجب الإفراد ، وإن أريد المجموع وجب الجمع ، ونقل أنه قد يرد الجمع مع المنكر في الشعر ، وذكر على ذلك شواهد. قال :" وليس من ذلك : ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ ﴾ [غافر:٥] الآية ، لأن القرآن لا يخرج على الشاذ ، وإنما الجمع باعتبار معنى الآية ، ونظيره الجمع في قوله : ﴿ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ ﴾ [الحج:١١٣] الآية ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [الحج:٢٧] ، فإن الضامر ليس مفرداً [في المعنى ، لأنه قسيم][3] الجمع وهو رجالاً ، بل هو اسم جمع كالجامل والباقر ، أو صفة لجمع محذوف أي: كل نوع ضامر ، ونظيره: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة:٤١] ، فإن (كافر) نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى ، أي: أول فريق كافر ، ولو لا ذلك لم يقل كافر بالإفراد "[4] ، هذا معنى ما ذكر.

قلت: وقد تقدم لنا التنبيه على (كُلٍّ) من كلام الشيخ في غير هذه الآية ، وسر ما اختاره الشيخ ظاهر ، لأن مراعاة كل فرد فرد يناسبه الإفراد ، ومراعاة الجمع يناسبه الجمع في الضمير ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج:٢٩] ذكرها في حرف اللام ، لما أن تكلم على اللام الجازمة إذا دخل عليها عاطف إما واو أو فاء تسكن ، وكذلك ثُمَّ ، وذكر الآية دليلاً عليها في قراءة الكوفيْين[5] وقالون والبزي. [1] قال: " وفي ذلك رَدٌّ على من قال إنه خاص بالشعر ".[2]

---

(١) – زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – المغني : ٢٠٣.

(٥) – الكوفيان : حمزة والكسائي .

(١) – كتاب السبعة في القراءات : ٤٣٤ ، وكتاب التذكرة في القراءات : ٥٤٩/٢.

(٢) – المغني : ٢٢٦.

قلت: قد تقدم لنا في سورة البقرة ما يتعلق بالمسألة فراجعه[١] .

قوله تعالى: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج:٣٠] الآية ، ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في (مِنْ) ، لما أن تكلم على معناها ، فذكر معاني ثم ذكر معنى بيان الجنس ، ذكر آيات ، ثم قال: " ونحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ ﴾ الآية ، قال: وأنكر كون (مِنْ) لبيان الجنس قوم ، قالوا: هي في ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ للابتداء ، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرجس ، وهو عبادها ، قال: وهذا تكلف ".[٢] قلت: الصحيح إثباتها ، وعلامتها صلاحية (الذي) موضعها ، والله الموفق.

قوله تعالى: ﴿ يُشْرِكْ وَمَن بِٱللَّهِ ﴾ [الحج:٣١] الآية ، ذكرها في الباب الثامن ، لما أن تكلم على / القاعدة السادسة ، وأنهم قد يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الحاضر .[٣]

قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج:٣٢] [٤] ذكرها مثالاً لحذف اسمين مضافين.

قال: " وأصل ذلك: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ".[٥]

قلت: هذا التقدير فيه ثلاث محذوفات ، الأول: مضاف فيها من كلمة في أخرى ، مثلما ذكر الزمخشري ، قال: لأنه لا بد من راجع إلى الجزاء[٦] ، وانتقد عليه أبوحيان بعدم الرابط بين الجزاء وشرطه مع ما قدره من المحذوفات ، و أصلح ذلك بحذف عائد مخفوض أي: فإن تعظيمها منه[٧].

وأجاب عنه المختصر بأنه ربط معنوي لا صناعي ، وقدر مضافاً ظاهراً هو (مَنْ) في المعنى وهو قوله: ذوي ، ويكون قد بناه على مذهب من يرى الربط بالمعنى.

وأجاب الدماميني بأن تعظيمها مصدر لا بد له من فاعل ، وليس إلا ضميراً يعود على (مَنْ) ، وتقديره: فإن تعظيمه[١] إياها ، ثم حذف العائد واتصل المضمر ، قال: ويحتمل تكون (مِنْ) للتعليل ،

---

(١) – الجمع الغريب : ٣٨٣/١/١ ، ٣٨٤.
(٢) – المغني : ٣١٣ ، ٣١٤.
(٣) – المغني : ٦٥٤.
(٤) – وتمام الآية قوله تعالى : ﴿ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ﴾ [الحج: ٣٢].
(٥) – المغني : ٥٨٧.
(٦) – الكشاف : ١٩٤/٤ ، ١٩٥.
(٧) – البحر المحيط : ٣٤١/٦.
(١) – في (ب) : " تعظيمها " .

أي : إن تعظيمها لأجل التقوى ، فلا يحتاج إلى حذف المضافين(1). قلت : فيما ذكر نظر ، لأن العائد المخفوض باسم لا يجوز حذفه ، إلا في موضع معلوم ، وليس هذا منه ، ثم إن المصدر يجوز حذف فاعله ، فقوله: لا بد فيه من فاعل ممنوع ، ثم ما ذكر من التعليل إن كان المعلل هو التعظيم فيحتاج إلى خبر (إنَّ) ، ولا يجوز حذفه ، وإن كان المقدر فهو بعيد ، ثم إنه أورد سؤالاً ، وحاصله ما سر إفراد الضمير في الآية ، وجمع القلوب؟ قال: لأجل مراعاة لفظ (مَنْ) ومعناها.

قلت: هذا سؤال لم أَرَ ما موقعه، إلا إذا كان الضمير الذي أشار إليه هو فاعل يُعَظِّمْ.

[قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج:٤٦] الآية](2) ذكرها في مواضع :

الأول: في الهمزة ، لما أن ذكر أن [همزة الاستفهام](3) فارقت أخواتها في كونها تتقدم على [حرف العطف ، وذكر آيات منها هذه.(4)

الثاني:](5) في السابع عشـــر من الجهة الأولى ، لما أن تكلم على قولـــــه: [﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج:٦٣] ، ونقل](6) أن النصب فيها جائز ، كما في قـــوله:﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ الآية ، ثم قال بعد: " إن الصواب [الرفع في (تصبح) ، وليس ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ بمترلة ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ لما سيأتي](7) ".(8)

الثالث: في مسائل الجهة الخامسة [لما أن ذكر أن ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ ﴾ [يوسف:١٠٩] يجوز أن يكون منصوباً أو مجزوماً ، فالنصب مثل قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ ﴾ [الحج:٤٦] الآية ".(1)

---

(١) – تحفة الغريب : ٢/٢٥٦/ب .
(٢) – تكملة من (ب) .
(٣) – تكملة من (ب) .
(٤) – المغني : ٢٤ .
(٥) – تكملة من (ب) .
(٦) – تكملة من (ب) .
(٧) – تكملة من (ب) .
(٨) – المغني : ٥٠٥.
(١) – المغني : ٥٣٢.

قلـــت: ما أشار إليه في الموضع الأول قد استوفيناه في مواضع ، والموضع الثاني يظهر من قولـــــه [﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ فانظره ، وإليه أشار بقوله سيأتي][(1)].

قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ ﴾ [الحج:٦٣] الآية ، ذكرها في أربعة مواضع :

الأول : في الفاء ، لما أن تكلم على معناها ، وأنها تكون للتعقيب ، وهو في كل شيء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال: (تزوج فلان فوُلد له) ، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، وإن كانت متطاولة ، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين ، وقال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج:٦٣] ، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية ، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب ، بدليل صحة قولك: (إن يسلم فهو يدخل الجنة) ومعلوم ما بينهما من المهلة.[(2)]

الموضـــع الثـــاني: ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في الجهة السادسة من الجمل التي لها محل ، وهي التابعة لمفرد ، فذكر مثال ذلك ، ثم قـــال : " وقال أبوالبقاء: في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ الأصل : فهي تصبح ، والضمير للقصة ، و(تصبح) خبره ، أو (تصبح) بمعنى (أصبحت) ، وهو معطوف على (أنزلَ) فلا محل لها إذن "[(3)] انتهى.

قال الشيخ: " وفيه إشكالان: أحدهما: أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة. والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول: أنه قدر الكلام مستأنفاً ، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ ، كما قالوا في (وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) فيمن رفع: إن التقدير: " وأنتَ [تَشْرَب][(4)]" ، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف ، أو لأنه لا يستأنف[إلا على هذا التقدير ، وإلا للزم العطف الذي هو خلاف مقتضى][(1)] الظاهر.

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – المغني ١٦٨.

(٣) – المغني : ٤٠٧ ، ٤٠٨.

(٤) – تكملة من (ب) .

(١) – تكملة من (ب) .

وجواب الثاني: أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ، ولهذا اكتفى بضمير واحد ، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً ، والمحل لذلك المجموع ، وأَمَّا كل منهما فجزء الخبر ؛ فلا محل [له][1] فافهمه فإنه بديع. ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك ونظائره من نحو: (زَيْدٌ يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ) قد خَلُصَتْ لمعنى السببية ، وأخرجت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط ، في نحو: (أَحْسَنَ إِلَيْكَ فُلانٌ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ) ، ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزاً أو سهواً.

وألحق بالمسألة قولنا: (قَالَ زَيْدٌ بَكْرٌ قَائِمٌ وَعَمْرو مُنْطَلِقٌ) ، أنه لا يقال في كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه أنه في محل ، بل المجموع في محل نصب "[2] ، فانظره.

الموضع الثالث: ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في الروابط ، لما أن قال: " السادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس ، نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ ﴾ وقوله:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو .... (البيت)[3]

قال الشيخ:كذا قالوا ، والبيت محتمل لأن يكون أصله: يَحْسِرُ الْمَاءَ عَنْهُ ، أي: ينكشف عنه "[4] ، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه.

الموضع الرابع : ذكرها في الجهة الأولى ، في السابع عشر / منها ، لما أن ضعف قول الزمخشري في ادعائه النصب في : ﴿ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي ﴾ [المائدة:٣١] ، وقد قدمناه في سورة المائدة[5] ، قـــال : " ومن هنا امتنع نصب (تصبح) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ، لأن إصباحها مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر ، بل عن الإنزال نفسه .

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – المغني : ٤٠٧ ، ٤٠٨.

(٣) – البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ص٤٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٢/٢ ، و لكُثَيِّر في المحتسب ١٥٠/١ .وتمامه :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

(٤) – المغني : ٤٧٤.

(٥) – الجمع الغريب : ٣٣٦/١/٢ ، ٣٣٧.

وقيل : إنما لم ينصب لأن ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ في معنى : (قَدْ رَأَيْتَ) ، أي : إنه استفهام تقريري مثل : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشرح:١].

وقيل : النصب جائز كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ [الحج:٤٦] الآية ، ولكن قصد هنا إلى العطف على ﴿ أَنزَلَ ﴾ على تأويل (تصبح) بـ(أصبحت) ، [والصواب القول الأول](١) ، وليس ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ مثل ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ لما بينا ".(٢)

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ : إن فاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل .. الخ . لقائل أن يقول: إن السببية في المثال إنما فهمت من (إنْ) الشرطية ، لا من الفاء ، فكيف يقول الشيخ ما رأيت؟ [ويدل](٣) على ذلك أن السببية مفهومة بعد إسقاط الفاء ، قيل: وغير الشيخ قد نص على ذلك ، وزعم أن فاء العطف لا سببية فيها ، وأن(٤) السببية من فاء الجزاء ، وهو مشكل فتأمله.

فإن قيل: كيف تصح السببية في المثال مع أن السبب إذا وُجِدَ وُجِدَ مُسَبَّبُه ؟ ، والإسلام إذا حصل لا يلزم منه دخول الجنة إلا بعد الموت عليه. قلت: يحتمل أن يكون السبب المذكور ينضاف إليه ما ذكرت ، فيكون التقدير: من يسلم و يمت على إسلامه يدخل الجنة ، فانظره. وبعد أن قيدت ذلك وجدت الدماميني أشار إلى أن إطلاق السبب على ذلك من المجاز ، الذي أطلق فيه السبب على جزئه ، لأن السبب التام في دخول الجنة ليس هو الإسلام وحده ، فانظره.

قوله: وجواب الأول .. الخ. فإن قلت: هذا الجواب الذي أجاب به يدل على ثبوت فاء الاستئناف ، وقد وقع له في فصل الفاء ما يقتضي نفي ذلك ، وأن التحقيق خلافه ، وكل ما ذكروه من ذلك فالفاء فيه للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا الفعل وإنما قدر النحويون كلمة (هُوَ) ليفيدوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف ، فهذا الكلام يقتضي خلاف قوله هنا ، فما الجمع بينهما؟

قلت: لعله قرر مذهب أبي البقاء بما يرجع عنه السؤال ، ولم يرتض الشيخ ذلك ، ويكون ما قرر به الجواب هنا هو الذي اختار خلافه فيما تقدم ، وهو الذي رده.

---

(١) – تكملة من (ب) .

(٢) – المغني : ٥٠٤ ، ٥٠٥.

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – في (ب) : " وإنما " .

فإن قلـــت: فما معنى قول الشيخ هنا في الجواب : أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير وإلا لزم من العطف .. الخ ؟ وما بيان الملازمة المذكورة في شرطيته؟

قلت: يظهر في تقرير كلامه ـــ والله أعلم ـــ أن يقال : إنما قدر ضمير القصة لأحد أمرين ، الأول: ما رأيت ، الثاني: ليبين أن الاستئناف لا يتقرر إلا على ما ذكر ، لأن الاستئناف لو وقع بأحد أمرين إما بما ذكر من التقدير ، أو بالعطف على الجملة المستأنفة ، وهي قوله: (أَلَمْ تَرَ) والعطف خلاف مقتضى الظاهر في الآية ، لأن الجملة خبرية ، و ما قبلها إنشاء لأجل الاستفهام ، إلا أن يقال بأن الاستفهام المراد منه النفي ، ونفي النفي إثبات ، فالجملة خبرية ، فتأمله.

قوله : وجواب الثاني .. الخ.

قلت : ما أشار إليه نقله ابن أبي الربيع عن الفارسي[(١)] ، وزعم ابن عصفور أن ذلك متفق عليه[(٢)]. واعترض بأن الفاء إذا كانت للعطف فليس فيها سبب.

قلـــت : وهو اعتراض بعيد ، فإنهم ذكروا أن الفاء تكون للسبب ولـــو كانت عاطفة ، نحـــو: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ [القصص:١٥] وغير ذلك ، وما ذكره الشيخ أشاروا إليه في باب العطف ، وذكروه في عطف الصلة ، واستدلوا على ما ذكر الشيخ بأن الفاء لما كان فيها معنى السبب فكأن الجملتين تنزلتا منزلة الشرط والجواب إذا أخبر بهما فإن مجموعهما هو الخبر.

وتأمل كلام الشيخ في كون مجموعهما هو الخبر فلا محل لكل واحد / منهما ، فهل يقال: لا يلـــزم [مـــا ذكر بدليل (الرُّمَانُ حُلْوٌ حَامِضٌ) مع أن الإعراب ظهر في كل واحد والمجموع هو الخبر ؟ . قلـــت:][(٣)] والإشكال في ذلك معروف ، وأقرب ما يشبه ما ذكر الشيخ ، إذا وقع الخبر بشرط وجواب.

قـــول الشيخ: وأخرجت عن العطف .. الخ.

قلت: هذا خلاف ما نص عليه ابن عصفور وغيره[(٤)] ، بل هو الذي يعقل ، لأن فاء الشرط لا تتقرر [بغير شرط موجود فتأمله][(١)] ، وما ألحقه بالمسألة حسن. قال الدماميني: وقد تأملته فلم أجده كما

---

(١) – البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥٥٧/١ ، ٥٥٨.

(٢) – شرح جمل الزجاجي : ٣٦٧/١ ، ٣٦٨.

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – شرح جمل الزجاجي : ٢٢٨/١ ، ٢٢٩.

(١) – ما تكملة من (ب).

ذكر [لاحتمال أن يكون كل واحد][1] من المعطوف والمعطوف عليه من عطف الجمل وتكون الواو دخلت على قول مقدر.[2]

قلت: وهو بعيد . وأخذ يرجح ذلك بما وقع للزمخشري في بعض الآيات[3] وهو بعيد.

قوله في الموضع الثالث : أن يعطف .. الخ. قلت : تأمل كيف جعلها عاطفة ، وقد تقدم ما ذكرنا عنه ، والبيت المذكور به استدل ابن عصفور ، وما ذكر الشيخ من الاحتمال يجري في جميع ما ذكر مما يليق بالمعنى ، والتحقيق الذي أشار إليه قدمناه في الموضع الثاني ، وقول الشيخ في موضعه فيه تسامح ، فإن موضع ذلك إنما هو الفاء ، ولم يذكر ذلك التحقيق في الفاء ، فانظره.

قوله في الموضع الرابع: لأنه استفهام تقريري مشكل ، صوابه أن يقول: لأنه استفهام إنكار ، لأنه في معنى النفي ، ونفي النفي إثبات ، فتأمله ، وكلام أبي حيان هنا حسن[4] ، فانظره والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم ﴾ [الحج:٧٢] الآية ، ذكرها مثالاً لحذف المبتدأ فانظره .[5]

وكررها بعد بأسطر مثالاً لحذف المبتدأ في غير ما ذكر[6] ، كذا في كل النسخ التي رأيت ، وظاهر كلام الدماميني أنها ساقطة من نسخته ، لأنه قال: " قوله ويحذف في غير ذلك نحو قوله: ﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ [آل عمران:١٩٧] ، ﴿ تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ﴾ [النساء:١٧١] ، إيراد الآية الثانية هنا سهو ، فإن الكلام فيما إذا حذف المبتدأ في غير القول ، والحذف فيها وقع بعد القول "[7] ، انتهى كلامه. فظاهر ما جلبه من كلام الشيخ ، واعتراضه بما ذكر سقوط هذه الآية ، وإلا لما كان لتخصيصه بالآية التي ذكر فائدة ، فانظره .

قال الفقير إلى ربه: وهذه آخر ما رأيت من الآي في كلام الشيخ ـــ رحمه الله ـــ من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا فضلها بمنه.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

---

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – تحفة الغريب : ١٦٧/٢/ب ، ١٦٨/أ .

(٣) – تحفة الغريب : ١٦٨/٢/أ.

(٤) – البحر المحيط : ٣٥٥/٦ ، ٣٥٦.

(٥) – المغني : ٥٩٢.

(٦) – لم أجدها في نسخة المغني المطبوعة .

(٧) – تحفة الغريب : ٢٦٠/٢/ب.

سورة المؤمنين[1]

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها ذكر الشيخ منها فيما رأيت نحواً من ست عشرة آية ، أولها :

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾ [المؤمنون:١٤] ذكرها في الفاء ، لما أن تكلم على معناها ، قال بعد: " وقيل تقع الفاء بمعنى (ثُمَّ) ، ومنه الآية[2] ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾ الآية ، فالفاءات في ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ ﴾ ، وفي ﴿ فَخَلَقْنَا ﴾ ، وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى (ثُمَّ) ؛ لتراخي معطوفاتها ".[3]

قلت: لا شك أن كون الفاء بمعنى (ثُمَّ) في الآية بيِّن ، ويحتمل أن يقال: أن الفاء أيضاً للتعقيب ، وتعقيب كل شيء بحسبه ، كما قيل في الآية ، وهي التي أشار إليها بقوله: ومنه الآية ، يعني قوله تعالى: ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون:٢٠] ذكرها في حرف الباء ، لما أن تكلم على معناها ، وأنها للتعدية ، وذكر كلام المبرد الذي قدمناه في البقرة[4] ، قال بعد : " ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز: (أَقَمْتُ بزيْدٍ) ، وأما ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ فيمن ضم أوله وكسر ثالثه[5]، فخرج على زيادة الباء ، أو على أنها للمصاحبة ، فالظرف حال من الفاعل ، أي: مُصَاحِبَةً للدُّهْنِ ، أو المفعول أي: تُنْبِتُ الثَّمَرَ مُصَاحِباً للدُّهْنِ ، أو أن (أَنْبَتَ) يأتي بمعنى (نَبَتَ) ، كقول زهير:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ[1]" [2]

---

(١) – (سورة المؤمنين) هكذا في المخطوط .

(٢) – الآية قوله تعالى : ﴿ ... ﴾ [الحج: ٦٣].

(٣) – المغني : ١٦٨.

(٤) – الجمع الغريب : ١٥٦/١/١.

(٥) – قرأ ابن كثير وأبوعمرو : (تُنْبِتُ) بضم التاء وكسر الباء . ينظر : السبعة : ٤٤٥. والمبسوط في القراءات العشر : ١٨٩. وتقريب النشر في القراءات العشر : ٣٠٧.

(١) – البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٩٦ ، وخزانة الأدب ٥٠/١ ، و مغني اللبيب ١٠٢/١ ، وشرح

/ قــوله[2]: فَخُرِّجَ على زيادة الباء. يعني زيادتها في المفعول به ، وفيه خلاف ، ومختار الشيخ جوازه ، لكثرة ورود ذلك في آيات كثيرة وأبيات ، والتأويل بعيد في بعضها. قــوله : أو أن أَنْبَتَ .. الخ.

قلت: ورود (أَفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ) قليل ، وهو محفوظ في أفعال معدودة ، ولهذا أنكر الأصمعي على قائل البيت[3] ، و لم يبيِّن الشيخ على أن (أَفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ) هل الباء للتعدية أو للحال ؟ وتحتمل الوجهين ، فتأمله .

قوله تعالى: ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾ [المؤمنون:٣٣] ذكرها مثالاً لذكر العائد الموصول ، انظر ما يحتاج إلى رابط ، وذكر بعدها ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون:٣٣] مثالاً لحذفه. [4]

قوله تعالى: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون:٣٣] ذكرها في الجملة التي لها محل ، لما أن تكلم على ما يضاف إلى الجملة ، وتكلم على قولهم: (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَم) أن (ذِيْ) موصولة ، وضعف ذلك بأوجه منها حذف العائد على غير شرطه لأن المتعلق لم يتحد كالآية ، انظره.[5]

وذكــرها في العين لما أن ذكر الخلاف في (عَلَى) الاسمية والحرفية واستدل للحرفية بأمرين منهما قولهــم : (نَزَلْتُ عَلَى الَّذِي نَزَلْتَ) أي: عليه كمــا جــاء ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي: منه.[6]

وذكرها في الروابط ، مثالاً لحذف العائد.[1] قلت : الآية لا يتعين ما ذكر الشيخ فيها ، لأن الزمخشري حذف المفعول الصريح فيها ، انظره.[2]

شواهد المغني ٣١٤/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٩٦/٢.

(١) – المغني : ١١١.

(٢) – في (ب) : " قلت ".

(٣) – قال صاحب الخزانة : " قال بعض علماء العربية : أبقل المكان ، ثم يقولون مكان باقل ، قال ولا نعلمهم يقولون بَقِلَ المكان . ومثله قولهم أَدْرَسَتِ الأرضُ ، ونَبْتٌ دارسٌ ، ولا يقولون غيرها ، وقال أيضاً : أَعَشَبَ البلدُ ثم قل: بلدٌ عاشِبٌ ، وكذا قال أبوعبيدة والأصمعي ، وتبعهما ابن السكيت وغيره ... " إلى أن قال : " وقد جاء عن العرب ما يَرُدُّ عليهم ... " خزانة الأدب : ٤٨/١ .

(٤) – المغني : ٤٧٦ ، ٥٣٢.

(٥) – المغني : ٤٠٣.

(٦) – المغني : ١٥٠.

(١) – المغني : ٤٧٦ ، ٥٣٢.

(٢) – الكشاف : ٢٢٩/٤.

قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ ﴿ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون:٣٦] ذكرها في حرف اللام ، لما أن تكلم على اللام التي للتبيين ، فذكر مواضع ، ثم قال: "اختلف في قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ ﴾ [المؤمنون:٣٥] فقيل : اللام زائدة و(مَا) فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث والإخراج ، فاللام للتبيين ، وقيل : ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ مبتدأ بمعنى (الْبُعْدِ) ، والجار والمجرور خبر ".(١)

قلت : القول الأول جار على مذهب البصريين ، لأن معناها (بَعُدَ) عندهم ، والقول الثالث جار على مذهب أبي إسحاق لأن معناها عنده (الْبُعْدُ) ، وأبعد الأقوال في الآية أنها ظرف غير متصرف ، وفيها لغات معروفة ست وثلاثون لغة(٢) ولولا الطول لجلبناها، وعلى القول الثالث محلها ظاهر رفع ، وعلى القول الأول والثاني يجري فيها الخلاف في أسماء الأفعال ، وفيها ثلاثة أقوال .

قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾ [المؤمنون:٢٧] الآية ، ذكرها في الجملة التفسيرية ، وأنها قد تكون مقترنة بـ(أنْ) مثل الآية .(٣)

قوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ﴾ [المؤمنون:٣٧] ذكرها في المواضع التي يعود فيها الضمير على ما بعد(٤). قال: الثالث: أن يكون مخبراً عنه ، فيفسره خبره ، نحو: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ﴾ ، قال الزمخشري : هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله: (إِنِ الْحَيَاةُ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) ، ثم وضع (هِيَ) موضع (الْحَيَاة) ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها ، قال : ومنه " هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حَمَلَتْ " ، و" هِيَ الْعَرَبُ[تَقُوْلُ مَا شَاءَتْ " ، قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه ، ولكن في تمثيله بهي النفس ، وهي العرب](٥) ضعف ، لإمكان جعل (النَّفْسِ) و(الْعَرَبِ) بدلين ، و(تَحْمِل) و(تَقُوْل) خبرين. قال: وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف ، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره ، وهو كون هي ضمير القصة ، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك ، لا أنه متعين فيهما ، فالضعف في كلام ابن مالك وحده.(١)

---

(١) – المغني : ٢٢٤ ، ٢٢٥. وذكر معها في هذا الموضع الآية ٣٥ من سورة المؤمنون ولم يشر المؤلف إلى ذلك .

(٢) – في المخطوط (ستة وثلاثون لغة)

(٣) – المغني : ٣٨٥. وذكرها أيضاً في حرف الألف في (أَنْ) المفتوحة ص ٤٣ .ولم يشر المؤلف إلى ذلك .

(٤) – أي : ما بعده ؛ لأن ابن هشام ذكرها في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً .

(٥) – تكملة من (ب).

(١) – المغني : ٤٦٤. وقد وردت في هذا الموضع من نسخة المغني المطبوعة الآية ٢٩ من سورة الأنعام وهي قوله تعالى : ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ﴾ (الأنعام : ٢٩) . والموضع محتمل لهما .

قلت: ما أشار إليه الزمخشري اختص به ، وإنما لم يجعل الضمير ضمير القصة لأنها لا تفسر بمفرد على أصل البصريين ، خلافاً لأهل الكوفة ، ويحتمل أن يكون الضمير عائداً على مفهوم من السياق أي: مَا مُتِّعْنَا إلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ، ويكون مثل قوله: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص:٣٢].

وقول الشيخ: في كلام ابن مالك ضعف ، لا يقال في مثل ذلك ضعف ، لأن الشيخ غايته [أنه][1] أبدى وجهاً آخر مما يسقط به الاستدلال للزمخشري ، ومثل ذلك لا يقال فيه ضعف ، بل قصور وغير ذلك ، وهو قريب .

قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون:٤٠] ذكرها في (عن) ، لما أن قال: (عَنْ) تكون مرادفة لـــ(بَعْد) ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ ﴾ [المؤمنون:٤٠] فانظره .[2] وذكرها في [مَا][3] الزائدة غير الكافة .[4]

قوله تعالى: ﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ﴾ [المؤمنون:٥٣] ذكرها / في الجمل التي لا محل [لها[5]، وقد قدمنا ذلك في سورة آل عمران فانظره[6]][7].

قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ ﴾ [المؤمنون:٥٥] الآية ، ذكرها في الميم ، لما أن تكلم على (مَا) الحرفية[8] ، قال: وأَمَّا (مَا) في الآية فاسم باتفاق.[9]

قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون:٥٣] ذكرها في (كُلٍّ) ، لما أن تكلم على ما إذا أضيفت إلى النكرة ، واختار إن أريد النسبة إلى كل فرد وجب الإفراد ، وإن أريد إلى المجموع وجب الجمع . قال : " وربما جمع الضمير مع إرادة كل فرد ، ويحتمل ذلك قول الخزاعية في البيت الثاني:

---

(١) – في (ب) : " أنه ".

(٢) – المغني : ١٥٥.

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – المغني : ٣٠٧.

(٥) – المغني : ٣٧٢.

(٦) – الجمع الغريب : ١٨٣/١/٢.

(٧) – تكملة من (ب) .

(٨) – في (ب) : لما أن تكلم على (ما) المهيئة .

(٩) – المغني : ٣٠٣.

كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمِرُوا وَارِدُو الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا[١]

قـــال : وذلك في قولها: (أَمِرُوا) ، فأما قولها: (وَرَدُوا) فهو راجع لإخوتها في البيت السابق ، هذا إن حملت الحي على نقيض الميت ، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في أمروا واجب مثله في الآية".[٢]

قلت : هذا معنى ما ذكر الشيخ ، وقد ذكرنا كلامه في مواضع ، والآية عنده إنما وقع الجمع فيها أريد فيها المجموع كما رأيت فلذا ذكر ما رأيت ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ ﴾ [المؤمنون:٦٣] ذكرها في (بل) ، لما أن تكلم على أنها قد تكون للإضراب الانتقالي[٣] ، ووَهْمِ ابن مالك في كونها لم تقع في القرآن إلا على ذلك ، وذكر مثل الآية ، قال: " [منها][٤] هذه وهو ظاهر "[٥] ، فانظره .

قوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ ﴾ [المؤمنون:٧٠] الآية ، ذكرها أيضاً في (بل) ، لما أن ذكر أنها ترد للإضراب الإبطالي[٦] ، وبها رَدَّ على ابن مالك في أن إضراب الإبطال لا يقع في القرآن.[٧]

قلـــت: وهذا رَدٌّ ظاهر لأن الإضراب إذا كان عن كلام باطل فهي للإبطال ، والقرآن قد ينقل عن الكفار كلاماً باطلاً كهذه الآية ، فهو إبطال لما قالوه لا للنقل ، وهو الذي غر ابن مالك ، فانظره.

قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ ﴾ [المؤمنون:٩١] الآية ، ذكرها في (مِنْ) الزائدة ، لما أن قال: " تنبيهات: اجتمعت زيادة (مِنْ) في المرفوع والمنصوب كالآية ، ولك أن تقدر كان تامة لأن مرفوعها فاعل ، وناقصة لأن مرفوعها شبيه بالفاعل ، وأصله المبتدأ "[١] ، فانظره.

---

(١) – البيت من المديد ، وهو لفاطمة بنت أحجم (أو الأجحم) الخزاعية . ينظر : مغني اللبيب ٢٠٣ . و شرح شواهد المغني ٥٤٣/٢ ، ٥٤٤. وشرح أبيات مغني اللبيب : ٢٣٠/٤.

(٢) – المغني : ٢٠٢ ، ٢٠٣.

(٣) – الاضراب الانتقالي : الانتقال من حكم إلى حكم جديد دون إبطال الحكم السابق لحرف الإضراب ، نحو قـــوله تعـــــالى : ﴿ي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ ڀ ڀ ﴾ [الأعلى: ١٤ – ١٧].

(٤) – تكملة من (ب).

(٥) – المغني : ١٢١.

(٦) – الإضراب الإبطالي : نفي الحكم السابق ، قبل حرف الإضراب ، وإثبات الحكم الذي بعده ، نحـــو قـــولك : (أكلتُ تَمْراً بلْ عِنباً).

(٧) – المغني : ١٢١.

قــوله تعــالى: ﴿ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ ﴾ [المؤمنون:٩١] الآية ، ذكرها في (إِذَنْ) ، لما أن قــال: "والأكثر أن تكون جوابا لــ(إنْ) ، أو (لَوْ) ظاهرتين ، فالأول: كقوله:

لئنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمْثْلِها .... (البيت)[٢]

وقال الحماسي:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيْطَةِ ......[٣]

إلى آخر البيتين ، فقوله: (إِذَنْ لَقَامَ) بدل من (لَمْ تَسْتَبِحْ) ، وبدل الجواب جواب.

والثاني: نحو: أن يقال: (آتِيْكَ) ، فيقال: (إِذَنْ أكرمك) ، أي: (إنْ أتيتني إذن أكرمك) ، وقــال الله تعــالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ الآية ، قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة ".[٤]

قلت: الحفيظة المذكورة في البيت قيل: الحمية ، وقيل: غير ذلك ، واللوثة بضم اللام الضعف ، وبفتحها القوة ، والرواية بالضم لأن ذاك تعريض بقومه.

قول الشيخ أول كلامه: والأكثر .. الخ. اعترض عليه بأنه ثنى الضمير بعد (أو) ، وأجيب بأن (أو) للتنويع. واعترض أيضاً بأنه جعل (إذن) جواباً ، وهو قد ناقش غيره في مثل ذلك ، قال: والصواب أن الجواب الجملة.

قلت: وهذه مناقشة لا ينبني عليها شيء من المسائل. وقيل أيضاً: ما ذكره في البيت الأول ضعيف من وجهين: الأول: أنه صرح بأنها هي الجواب ، والجواب لا يقع لمثل هذا الشرط إلا بأحد أمرين إما الفاء أو إذا الفجائية. والثاني: أن المعهود عندهم إذا اجتمع شرط و قسم فالجواب للمتقدم ، والقسم هنا متقدم يدل عليه اللام.

---

(١) – المغني : ٣١٧.

(٢) – البيت من الطويل ، وهو لكُثَيِّر عزة في ديوانه ص٣٠٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨٠/١ ، والكتاب ١٥/٣ ، وخزانــة الأدب ٤٧٣/٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ . وتمامه :

لئنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمْثْلِها وأَمْكَنَني منها إذَنْ لا أُقِيلُها

(٣)– البيت من البسيط ، وهو لقُرَيْط بن أُنَيْف في خزانة الأدب ٤٤١/٧ ، ٤٤٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨٤/١ ، و لقريط أحد شعراء بلعنبر في شرح شواهد المغني ٦٤٣/٢ ، وللعنبري في لسان العرب ٣٩٣/٧ (لقط) والبيت ومابعده كما يلي :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا
إذن لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ عندَ الحفِيظَةِ إنْ ذو لُوثَةٍ لاَنا

(٤) – المغني : ٣١

قيـــل: وبالجملة فجرت عادة الشيخ أن لا يذكر شاهداً من غير القرآن حتى لا يجد شيئاً في القرآن ، وقد قال تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾ [الإسراء:١٠٠] الآية ، بل الآية أولى لأن ما ذكر فيها هو الجواب ، بخلاف البيت فإن الواقع فيها بدل من الجواب.[١]

قلت: قول المعترض: إمَّا بالفاء أو إذا ، يقال له: أنت قد سلمت / ذلك في الآية التي اعترضت بها.

فإن قلت: الجواب إنما هو الجملة المصدرة باللام ، و(إذن) أُتي بها للتأكيد لا للجواب[٢] ، فكذا يقال في غير الآية ، ولا إشكال ، لكن هذا الاعتراض ساقط من أصله ، لأن المعترض إنما قال: جواب مثل هذا الشرط بالفاء وإذا ، وأراد بالشرط (إنْ) وما شابهها ، والذي ألزمناه (لَوْ) وهي لا ترد عليه بوجه ، فاعتراضه صائب.

وأما الاعتراض باجتماع القسم والشرط فمتمكن على الشيخ ، إلا أن يقال: [إن الشيخ قد قال في غير هذا][٣] الموضع: إنما يكون الجواب للمتقدم ما لم يعق عائق ، وذكر أمثلة من ذلك ، والعائق هنا وجود [(إِذَنْ) ، وهي لا تصلح][٤] في جواب القسم.

قوله: الثاني نحو آتيك .. الخ. قال الدماميني: لا نسلم أن هناك شرطاً مقدراً ، كيف ذلك و(إِذَنْ) هنا غير مهملة قطعاً ، لوقوعها صدراً ، فلو قدر الشرط لزم إهمالها ، لوقوعها حشواً ، ووجب جزم الجواب. قال: فإن قيل: فما معنى حينئذٍ كونها حرف جواب وجزاء ؟ فأجاب بأن معنى كونها حرف جواب أنها يجاء بها في جملة يجاب بها كلام ملفوظ أو مقدر ، وهي هنا كذلك ، وكونها حرف جزاء معناه أنها تفيد أن ما بعدها يجازى به شيء متقدم ، أي يكون مضمون [الجملة الواقعة][٥] بعدها مسبباً عن مضمون كلام آخر ، وكذلك هنا أيضاً ، لأن المراد أن الإكرام مسبب عن الإتيان ، وليس المراد أن ثم شرطاً مقدراً. قال: فإن قيل: ما تصنع بمثل قولنا: (إنْ تَأْتِني إِذَنْ آتِيكَ) ، فليست هنا للجواب ولا للجزاء ؟ فأجاب بأن قال: [أجعلها][١] لهما جميعاً ، لأنا نقدر أن هذه الجملة

---

(١) – تحفة الغريب : ١/٧/أ.

(٢) – في (ب) : " للتأكيد للجواب ".

(٣) – تكملة من (ب).

(٤) – تكملة من (ب).

(٥) – تكملة من (ب).

(١) – تكملة من (ب).

الشرطية بأسرها وقعت جواباً لكلام مقدر ، [كأن قائلاً][1] قال: آتيك ، فأجابه المخاطب بذلك ، وأما كونها للجزاء فلأنها مؤكدة لما تضمنته (إنْ) من السببية.[2]

قلت: الدماميني ذهب في هذا التكلف إلى قريب مما ذهب إليه الشلوبين ، في كلام سيبويه لما أن قال: إن (إذن) كلمة جواب وجزاء.[3] فحمل عبارته على ظاهرها ، وتكلف في ذلك.

والصواب قول الفارسي ، وإنها قد تأتي للجواب وحده. وأشار بعض المحققين إلى أنها تدل على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وتأتي لوجهين:

أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط ، بحيث لا يفهم من غيرها ، نحو: (إِذَنْ أُكْرِمك) ، في جواب من قال: (آتيك).

والثاني: أن تكون مؤكدة جواب ارتباط متقدم ، نحو: (إِنْ تِأْتِني إِذَنْ آتِيك) ، وتكون [منبهة][4] على سبب حصل في الحال ، نحو: (إن أتيتني إذن أظنك صادقاً) ، تقول ذلك لمن يحدثك ، وهو كلام حسن.

والشيخ ــ رحمه الله ــ كأنه اعتمد على كلام الفراء ، ووقع في كلام غير الشيخ ما يقتضي أن الصواب أن اللام جواب لقسم ، لا أنها جواب لــ(لَوْ) فانظره .

قــوله تعــالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾ [المؤمنون:٩٩] الآية ، ذكرها في الكاف ، لما أن تكلم على (كَلاَّ) ، وجعل الآية متعينة للردع[5] . وذكرها دليلاً على أن غير المبتدأ[والخبر][6] لا ينبغي فيه التطابق ، كما ينبغي فيهما ، فإن الآية فيها الإفراد مفسراً بجمع[7] ، وهو كلام مشكل انتقد عليه ، انظر فصل الحذف من الأول ومن الثاني.

قال الفقير إلى ربه: هذه آخر آية رأيت من السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله.
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

---

(١) – تكملة من (ب).
(٢) – تحفة الغريب : ١/٧/أ.
(٣) – التوطئة : ١٤٦.
(٤) – تكملة من (ب).
(٥) – المغني : ١٩٤.
(٦) – تكملة من (ب).
(٧) – المغني : ٥٨٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

سورة النور

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منه آيات ، فمنها:

قوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ ﴾ [النور:١] الآية ، ذكرها في حذف المبتدأ ، أي: هذه سورة.(١)

قوله تعالى: ﴿ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [النور:٣] ذكرها في الباب السابع ، لما أن تكلم على ما يلتبس على المبتدئ ، قال: " ومما يلتبس عليه أن الكسرة في (قاضٍ) علامة الجر ، حتى إن بعضهم / يستشكل قوله تعالى: ﴿ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ ، [وقد سألني](٢) بعضهم ، فقال: كيف عطف المرفوع على المخفوض ؟

فقلت: فهلا استشكلتَ ورود الفاعل مجروراً ؟ وبينت له أن الأصل: (زانيٌ) بياء مضمومة ، ثم حذفت الضمة للاستثقال ، [فانحذفت الياء لالتقاء الساكنين هي والتنوين](٣)، فيقال فيه: فاعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة "(٤) ، [وذكر كلاماً جلياً فانظره](٥).

[قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ ﴾ [النور:٦] الآية](١) ذكرها في الجهة الرابعة ، في المثال [الرابع ، دليلاً على أن قراءة](٢) الجماعة إنما تأتي على أفصح اللغات ، ولهذا أجمعوا على القراءة

(١) – المغني : ٥٩٤.
(٢) – تكملة من (ب).
(٣) – تكملة من (ب).
(٤) – المغني : ٦٣٤.
(٥) – تكملة من (ب).
(١) – تكملة من (ب).
(٢) – تكملة من (ب).

برفع ﴿أَنفُسُهُمۡ﴾ في هذه الآية[1] ، وانظـــــر ذلك في قوله: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النور:٩] وانظر البقرة .[2]

قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾ [النور:٩] ذكرها في (أَنْ) المصدرية ، لما أن رد على أبي حيان القائل بأن (أَنْ) المصدرية لا توصل بالأمر ، لئلا يذهب معنى الأمر ، فرد عليه الشيخ بوجوه ، ثم قال: " ثم إنه يُسَلِّمُ مصدرية أن المخففة من الثقيلة مع لزوم مثل ذلك فيها ، في نحو: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾ ، إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً ، نحـــو : سُقْيًا له ورِعْيًا.[3] وذكرها في الجهة [السادسة][4] ، في النوع الثامـــن منها ، لما أن ذكر أن الجملة الإنشائية لا تقع خبراً لـــ(كَانَ) ، ولا لـــ(إِنَّ) ، ولا لضمير الشأن ، وغيرهن ".[5]

قال بعد : "يستثنى من منع ذلك في خبر (أنَّ) ، وضمير الشأن لأن (أَنَّ) المفتوحة إذا خففت جاز أن يكون خبرها جملة دعائية . فذكر الآية في قراءة من خفف (أَنَّ) ، و(غضب) فعل ، و(الله) فاعل[6]. وقولهم: (أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً) ، [فيمن فتح الهمزة][7] ، وإذا لم يلزم قول الجمهور في وجوب كون اسم هذه ضمير الشأن ، [فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن][8] ، إذ يجوز أن يقدر: (والخامسة أنها أو أنك) ".[9]

وذكر أيضاً قـــوله تعـــالى: ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾ الآية في الميم ، لما أن تكلم على [مَا المهيئة][1] ، ونقل الخلاف عن ابن درستويه ، أنها اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن مفسر بالجملة بعدها ، وقد قدمنا ذلك في آخر النساء[2] ، ثم استطرد في الرد أن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة خبرية ، إلا

(١) – المغني : ٥١٩.
(٢) – الجمع الغريب : ٢٩٣/٢/١.
(٣) – المغني : ٤١.
(٤) – تكملة من (ب).
(٥) – المغني : ٥٥١.
(٦) – قراءة نافع (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ) بسكون النون في (أَنْ) ، وكسر الضاد في (غَضِبَ) ، ورفع (اللَّهُ) . ينظر : السبعة :٤٥٣ ، والحجة للقراء السبعة :١٩٤/٣.
(٧) – تكملة من (ب).
(٨) – تكملة من (ب).
(٩) – المغني : ٥٥١.
(١) – تكملة من (ب).
(٢) – الجمع الغريب : ٣١٢/١/٢.

مع (أنْ) المخففة من الثقيلة ، فإنه يفسر بالدعاء ، وذكر الآية في قراءة بعض السبعة(١) ، وقولهم: (أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْرَاً) ، قال: "على أنا لا نسلم أن اسم (أَنْ) المخففة يتعين كونه ضمير الشأن ، إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول ، والغائب في الثاني ، وقد قال سيبويه في : ﴿ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ﴾ [الصافات:١٠٤،١٠٥] ، إن التقدير: (إِنَّكَ قَدْ صَدَّقْتَ) "(٢) انظره.

قلت: وقدمنا في كلام الشيخ ما يتعلق بكلام أبي حيان في غير هذه الآية.

وتأمل كلام الشيخ في قوله: مع لزوم مثل ذلك ، ما معناه؟ هل معناه انه يلزمه أن يفوت معنى الطلب في هذه الآية ، وهو لم يفت ، أو معناه أن يفوت معنى الطلب بالسبك ؟ ، وقوة كلامه على الثاني ، والصحيح أنها لا تفوت معنى الطلب ، أما قبل السبك فظاهر ، وأما بعد السبك فتقرر بما يقتضي ذلك ، كقولنا: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ) ، أي: بالأمر بالقيام ، كذا وقع للزمخشري في سورة نوح(٣) ، انظره.

قول الشيخ: إلا مفعولاً مطلقاً .. الخ. قيل هذا مردود بقوله: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [الأعراف:٤٦] فإنه يفهم منه الدعاء ، وقد نصوا عليه ، وقد أجاب بعضهم بأن أصل المصدر هنا النصب ، ثم عدل عنه للرفع لأجل الثبوت ، فالمعنى الأصلي باقٍ في ذلك ، فتأمله ، فإنه ضعيف.

وقـــراءة بعض السبعة التي أشار إليها قراءة نافع ، وأما قراءة الباقين فليست من ذلك ، وهو ظاهر ، وستأتي آية الصافات في محلها ، والموضع الثاني من كلامه موافق للموضع الثالث .

قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور:١٠] ذكرها مثالاً لحذف جواب الشرط ، أي: لهلكتم .(١)

قوله تعالى: ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ ﴾ [النور:١٣] ذكرها في (لَوْلاَ) التي للتوبيخ والتنديم ، وأنها تختص بالماضي فذكر الآية.(٢)

---

(١) – قراءة نافع (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ) بسكون النون في (أَنْ) ، وكسر الضاد في (غَضِبَ) ، ورفع (اللَّهُ) . ينظر : السبعة :٤٥٣ ، والحجة للقراء السبعة :١٩٤/٣.

(٢) – المغني : ٣٠٢ ، ٣٠٣.

(٣) – الكشاف : ٢١٣/٦.

(١) – المغني : ٦١٣. وذكرها الشيخ أيضاً في حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات ص ٤١٣.

(٢) – المغني : ١٧٣ ، ١٧٤.

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور:١٦] ذكرها في (لَوْلاَ) التي للتنديم والتوبيخ ، وإنها خاصة بالماضي ، والظرف هنا في نية التأخير.(١) وذكرها بعد (أُولَئِكَ) أيضاً .

قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾ [النور:١٣] ذكرها في اللام ، لما أن تكلم على أنها تكون للتوطئة ، / وتدخل في مواضع ، قال: وأغرب ما دخلت عليه (إِذْ) ، وذلك لتشبيهها بـــ(إِنْ) أنشد أبوالفتح:

غَضِبَتْ عَلَّيَ لأَنْ شَرِبْتُ بِجزَّةٍ   فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ(٢)

قال: وهو نظير دخول الفاء في ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ ﴾ الآية ، شبهت (إِذْ) بـــ(إِنْ) ، فدخلت الفاء بعدها ، كما تدخل في جواب الشرط.(٣)

قلت: قال الجوهري: (الجِزَّة) بكسر الجيم وفتح الزاي.

قال الدماميني: وجه الشبه بين (إِذْ) و(إِنْ) أنَّ (إِذْ) للتعليل و(إِنْ) للشرط ، وهما متقاربا المفهوم ، حتى زعم ابن الحاجب أن قول القائل: (إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ) (وَقَعَ إِكْرَامُكَ لِمَجيئِكَ) .(٤)

قلت: ما أبعد هذا الشبه.

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ [النور:٢٠](١) ذكرها في موضعين(٢) :

---

(١) – المغني : ٢٧٣.

(٢) – البيت من الكامـــل ، وهو لذي الرمة في ملحـــق ديوانه ص ١٨٩١ ، ولأعرابي في شرح أبيات المغني : ٣٦٥/٦ ، و له أو لأعرابي في شرح شواهد المغني ٦٠٧/٢ .وهو في المغني وشرح شواهد المغني هكذا :

غَضِبَتْ عَلَّيَ لأَنْ شَرِبْتُ بِجزَّةٍ   فَلأَنْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ

وقال السيوطي والجاحظ في البيان بلفظ : (فَلَئِنْ أَبَيْتِ ....) ، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد على دخول الـــلام الموطئـــة على (إِذْ) . و (الجِزَّة) بكسر الجيم : صوف شاة في السنة . ينظر : لسان العرب ، والقاموس المحيط (مادة جَزَزَ) .

(٣) – المغني : ٢٣٧.

(٤) – تحفة الغريب : ٨٨/١/أ.

(١) – هذا المقطع تكرر في سورة النور في أربع آيات وهي الآيات (١٠ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢١) ،كما ورد في سورة النساء قـــوله تعـــالى :﴿ ... ﴾ [النساء: ٨٣]. واخترت توثيقها بالآية (٢٠) من سورة النور لورودها في هذا الموضع .

(٢) – قال : " ذكرها في موضعين" ثم أورد ثلاثة مواضع ، ولعل السبب تكرر المقطع في أكثر من آية وأكثر من سورة .

الأول: في (لَوْلاَ) ، لما أن تكلم على معناها ، وعلى الاسم الواقع بعدها بأي شيء ارتفع ، وحصل فيها أربعة أقوال ، الأول: بالابتداء ، وهو الصحيح. الثاني: بفعل مقدر. الثالث: بها لنيابتها. الرابع: بها لأصالتها ، وهو أضعف الأقوال.

ثم ذكر الخلاف في خبرها بعدها ، هل يجب أن يكون كوناً مطلقاً محذوفاً ، وهو مذهب الجمهور.

أو يصح أن يكون كوناً خاصاً ، ويجب ذكره إلا أن يدل على حذفه دليل ، وهو قول ابن الشجري(1) ، والشلوبين وغيرهما؟. قال : "واستدل ابن الشجري على ذكره إذا كان خاصاً بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النور:٢٠] الآية "(2).

قال الشيخ: " وهو غير متعين ، لجواز أن يعلق الظرف بالفضل ، قال: ولحن جماعة المعري في قوله:

يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ……………(البيت)(3) ، (4)

قال الشيخ: "وليس بجيد ، لاحتمال أن يكون (يُمْسِكُهُ) بدل اشتمال ، أو تقدر جملة (يُمْسِكُهُ) معترضة ، أو حالاً من الخبر المحذوف ، وردَّه بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها ، لأنها خبر في المعنى"(5). هذا معنى ما ذكر هنا.

الموضع الثاني : في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف وتكلم على قوله : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال:٦٨] الآية ، قال : " وأما قول ابن الشجري في ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ : إن ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف"(1) .
انظر الأنفال.(2)

---

(1) – أمالي ابن الشجري : ٥١٠/٢.

(2) – المغني : ٢٧٢.

(3) – البيت من الوافر ، وهو للمعري في أوضح المسالك ٢٢١/١ ، و الجنى الداني ص ٦٠٠. وتمامه :
يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

(4) – المغني : ٢٧٢.

(5) – المغني : ٢٧٢.

(1) – المغني : ٤١٣.

(2) – الجمع الغريب : ٥٥٥/٢/٢ ، ٥٥٦.

الثالث: في الجهة الثانية ، في الرابع منها ، قال:" تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النور:٢٠] بمحذوف ، أي : كَائِنُ عَلَيْكُمْ ، وذلك ممتنع عند الجمهور ، وإنما هو متعلق بالمذكور ، وهو الفضل ، لأن خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ، ولهذا لُحِّنَ المعري في قوله:

فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ " (١)

قلت: أما القول الأول الذي يقول بأن ما بعد (لَوْلاَ) مرفوع بالابتداء فهو أسلم وأخف ، لولا ما فيه من لزوم حذف الخبر. والقائل بأن ما بعدها مرفوع بالفعل المقدر هو الكسائي ، قيل هو غير بعيد ، لأن (لَوْلاَ) عندهم مركبة من (لَوْ) و(لاَ) ، و(لَوْ) خاصة بالفعل ، يدل على التركيب أن (لَوْ) امتناع و(لاَ) نفي لذلك الامتناع ، فلذا كانت حرف وجود لامتناع.

قلت: من أصلهم أن يقولوا: يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ، إن سلم التركيب ، والظاهر البساطة ، وهذا الفعل لم يصرح به فدل على ضعفه.

والقول الثاني غريب ، لم أره لغير الشيخ ، ووقع في كلام بعضهم أنها رفعت لنيابتها عن (لو لم يوجد).

القول الرابع قال به الفراء واستدل بالاختصاص بالأسماء ، ورُدَّ عليه بأن ما يختص بالأسماء يعمل الجر أو النصب والرفع ، أما الرفع وحده فلم يوجد.

قلت: وهو رَدٌّ ضعيف ، لأنه نوع مصادرة إلا أن يقال: الاستقراء دل عليه. وتأمل كلام الشيخ لما أن نقل مذهب الجمهور القائلين بوجوب كون الخبر كوناً مطلقاً ، فإن في لفظه مناقشة ، وحذفت لفظه اختصاراً ، فانظره.

وما ذكره في الموضع الثاني هو الذي رَدَّ به في الموضع الأول ، والبيت الذي أشار إليه في الموضع الثاني بحث فيه بما بحث به في الموضع الأول ، فانظره .

قلت : وتأمل كلام الشيخ في الجهة العاشرة ، في أول شروط الحذف ، فإنه تكلم أيضاً على ما بعد (لَوْلاَ) ، لما ذكر أن من شرط المحذوف أن يدل عليه دليل ، فاعترض بالخبر بعد (لَوْلاَ) عند الجمهور ، فإنهم يقولون بوجوب الحذف وليس فيه دليل إذا كان كوناً خاصاً ، مثل قوله: "لَوْلا /قَوْمُكِ حَدِيْثُو عَهْدٍ"(١) الحديث ، قال بعد: و[يمكن الجواب عندهم بأنهم](٢) يوجبون جعله مبتدأ

---

(١) – المغني : ٥٠٩.

(١) – صحيح مسلم : ٧٧/٩.

إذا كان كوناً خاصاً ، وما ورد في الحديث فلعله مما نقل بالمعنى. قلت: وتأمل نقله عن الجمهور هنا مع ما نقله أولاً ، ومعلوم ما في المسألة لابن الربيع[٢] وغيره ، انظرها في محلها.

وأخذنا من كلام الشيخ هنا أن الحديث لا يستدل به في مسائل النحو ، وفي المسألة خلاف بين النحويين ، وممن منع ذلك من المتأخرين أبوحيان .

ووقع لابن مالك جوازه في مثل قوله: "يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلاَئِكَةٌ"[٣] الحديث[٤] ، وقد كتب الدماميني سؤالاً للشيخ [البلقيني][٥] تلميذ أبي حيان فأجاب بالمنع ، وتأمل ما وقع لابن مالك أنه ذكره على سبيل الاعتضاد[٦] ، وكتب سؤالاً للشيخ ابن خلدون وأجاب بجوازه بشرط أن [نجد][٧] القرائن الحالية بعدم التغيير ، فيحصل القطع ، أو يقال كما قال ابن الصلاح: إذا دوِّن الحديث فلا يجوز نقله بالمعنى ، فانظره فإن في كلامه نظر في جميع المسالك التي ذكرها هنا.[٨]

قوله تعالى: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ ﴾ [النور:١٤] ذكرها في حرف الميم ، لما أن قال: إن (مَا) الخبرية لا تحذف ، انظره.[٩]

وذكرها في الفاء ، دليلاً على أن (فِي) تكون للسبب.[١٠]

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [النور:٢١] ذكرها في حذف جواب الشرط ، لما أن قال: "التحقيق أن من حذف الجواب آيات منها ﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ ، أي: يفعل الفواحش ، فإنه يأمر بالفحشاء".[١]

قلت: ما أشار إليه ضروري ، لأن الشرط سبب في حصول الجواب ، والاتباع ليس سبباً في حصول الأمر ، نعم سبب في وقوع الفواحش ، وتكون الجملة التي أقيمت في اللفظ[٢] مقام الجواب لأجل

---

(١) – تكملة من (ب).
(٢) – البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥٩٣/٢ ، ٥٩٤.
(٣) – صحيح البخاري : ٢٠٣/١.
(٤) – شرح التسهيل : ٥٠/١ ، ٢٧٢. و ١١٦/٢ . و ٩٩/٣.
(٥) – تكملة من (ب).
(٦) – تحفة الغريب : ٢٤٨/٢/أ.
(٧) – تكملة من (ب).
(٨) – تحفة الغريب : ٢٤٨/٢/أ – ب ، ٢٤٩/أ .
(٩) – المغني : ٢٩٥.
(١٠) – المغني : ١٧٤.
(١) – المغني : ٦١٣.

الإيجاز سيقت مساق الدليل على بيان ملازمة الشرطية ، لأن متبع خطوات الشيطان مأمور للشيطان بالفواحش ، ومن لوازم طواعيته واتباعه حصول الامتثال ، ومن لازمه وقوع الفعل منه.

فإن قلت: نص أبوحيان في الآية على أن الجواب هو المذكور ولم يذكر ما ذكر الشيخ.(٢)

قلت: أبوحيان جعل الضمير المنصوب بإنَّ يعود على (مَنْ) الشرطية لا على الشيطان ، وما قررنا إنما يتمشى على إعادة الضمير على الشيطان ، وفي الآية استعارة من تشبيه المعقول بالمحسوس.

قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور:٢٢] ذكرها في (أَلاَ) ، لما أن قال: "الخامس العرض والتحضيض ، ومعناهما طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث ، وتختص (أَلاَ) هذه بالفعلية ، نحو: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ "(٣) ، ثم قال: " ومنه عند الخليل:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرَاً .... (البيت)(٤)

والتقدير عنده: أَلاَ تُرُونِي رَجُلاً هذه صفته ، فحذف الفعل المدلول عليه بالمعنى "(٥).

ونقل الشيخ عن بعضهم أنه حذف على شريطة التفسير ، أي: أَلاَ جَزَى اللهُ رَجُلاً جَزَاهُ ، و(أَلاَ) على هذا للتنبيه ، وقال يونس: (أَلاَ) للتمني ، ونُوِّن الاسم للضرورة ، وقول الخليل أولى ؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل ، بخلاف التنوين ، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره ؛ لأنه لم يُرِد أن يدعو لرجل هذه صفته ، وإنما قصده طلب رجل هذه صفته.

قال: " وأما تضعيف ابن الحاجب هذا القول بأن (يَدُلُّ) صفة لرجل ؛ فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة ، وهي أجنبية فمردود بقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ [النساء:١٧٦] الآية ، ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة ، إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية ".(١)

---

(١) – في (ب) : " العطف " .

(٢) – البحر المحيط :٤٠٤/٦.

(٣) – المغني : ٨١.

(٤) – البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قِعاس (أو قعناس) المرادي في خزانة الأدب ٥١/٣ ، ٥٣ ، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ ، ٢١٥ . و شرح أبيات مغني اللبيب : ٩٤/٢. وتمامه :

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرَاً يَدلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ .

(٥) – المغني : ٨١.

(١) – المغني : ٨١.

قلـــت : صرح الشيخ بأن (أَلاَ) تكون للعرض والتحضيض ، والمعروف عن بعضهم أنها لا تكون للتحضيض ، وإنما تكون للعرض ، والصحيح خصوصيتها بالفعل ، خلافاً لمن زعم جواز دخولها على الاسم ، وعملها عمل (إِنْ) وهو قول مردود.

فإن قلت: ترجيح الشيخ هنا قول الخليل خلاف ما رجح به في الجهة العاشرة ، فإنه لما عدد ما يخرج على خلاف الأصل أو خلاف الظاهر ، ذكر قول الخليل في هذا البيت[1].

/قلت: [قد أجاب عن ذلك بثلاثة أجوبة ، وجهان ضَعَّفَهُمَا والثالث لم][2] يضعفه:

الأول: أن رَجُلاً نكره ، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع [3] ، وأجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله (يَدُلُّ).[4]

الثاني: ذكر ما نقل هنا عن ابن الحاجب ورده بما رد به.[5]

الثالث: ذكر ما رجح به هنا قول الخليل في قوله: وإضمار الخليل .. الخ ، فانظره.[6]

قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ ﴾ [النور:٣١] ذكرها في الميم ، لما أن تكلم على (مَا) الزائدة ، وتكلم على قوله: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ ﴾ [فاطر:٢٨] .

قال: " أطلقت على جماعة من يعقل ، كالآية"[7] انظره.

قوله تعالى: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ﴾ [النور:٣٥] ذكرها في (أَلْ) ، لما أن تكلم على اللام التي للعهد الذكري ، فذكر آيات وذكر هذه من ذلك وهو جلي.[1]

قلت: والآية من إعادة النكرة معرفة ، وتقدم ما في ذلك مراراً.

---

(١) – المغني : ٥٦٥.

(٢) – تكملة من (ب).

(٣) – ينظر المغني ٦٥٦. وفيه : " قابلاً للرفع بالابتداء " .

(٤) – المغني : ٥٦٥.

(٥) – المغني : ٥٦٥.

(٦) – المغني : ٥٦٥.

(٧) – المغني : ٣٠٣. وخرَّج محققا المغني الآية من سورة النساء الآية رقم ٣ ، وهي قوله تعالى :﴿ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ڑ ک ک ک ک گگ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گگ ں ں ڻ ڻ ﴾ (النساء : ٣) وهي المثبتة في نص المغني المحقق لا آية النور .

(١) – المغني : ٦١.

قوله تعالى: ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ [النور:٣٥] الآية ، ذكرها في (لا) ، مثالاً لتكرارها مع الصفة المفردة ، انظره.[١]

قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ [النور:٣٦] الآية ، ذكرها الشيخ في أربعة[٢] مواضع :

الأول: في الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي الجملة المستأنفة لما أن تكلم على الاستئناف النحوي والبياني ، وأن الاستئناف البياني أخص ؛ لأنه عنده لا بد أن يكون جواباً لسؤال مقدر ، وذكر لذلك أمثلة ، ثم قـال في آخر ذلك: " ومثله : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [النور:٣٦ ، ٣٧] فيمن فتح باء ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ [٣] ".[٤]

الموضع الثاني: ذكرها في الجهة الأولى ، لما أن تكلم على آية الكلالة[٥] ، وقدمناها ، وقرر أن الفاعل لا يصح ذكره بعد حذفه ونيابة شيء عنه .

قـال: "وأما قراءة من قرأ ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا ﴾ الآية ، بفتح الباء[٦] فالذي سوغ فيها الفاعل بعدما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها ".[٧]

الموضـع الثالث: ذكرها في آخر الجهة الخامسة ، لما أن قـال: " مسائل مفردة ، فذكـر قـوله: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ ﴾ الآية ، فيمن فتح الباء[١] ، فقـال: يحتمل كون النائب عن الفاعل

---

(١) – المغني : ٢٤٥.

(٢) – في (ب) :" أربع ".

(٣) – قرأ (يُسَبَّحُ) بفتح الباء ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر . ينظر : السبعة ٤٥٦ ، والحجة للقراء السبعة :٢٠١/٣ .

(٤) – المغني : ٣٧٠.

(٥) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٤٣/١/٢.

(٦) – سبق تخريج القراءة في الموضع الأول .

(٧) – المغني : ٤٩٨.

(١) – سبق تخريج القراءة في الموضع الأول .

الظرف الأول ــ وهو الأولى ــ أو الثاني أو الثالث ، ونحو: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر:٦٨] النائب الظرف أو الوصف ، وفي هذا ضعف لضعف قولهم: (سِيْرَ عَلَيْهِ طَوِيْلٌ)".(١)

الموضع الرابع: ذكرها في الجهة العاشرة ، لما أن تكلم على ما إذا تعارض حذف الفعل أو(٢) حذف الخبر .

قال : " فحذف الخبر أولى ، لأن الخبر نفس المبتدأ ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفاً(٣) كلا حذف"(٤) ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل ، قـــال : " إلا أن يعضد حذف الفعل بدليل ، إما برواية ذلك الموضع ، أو بموضع يشبهه ، أو غير ذلك ، فالأول : كقراءة شعبة بفتح باء(٥) ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ ، وكقراءة ابن كثير كَذَٰلِكَ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [الشورى:٣] الآية ، بفتح الحاء(٦) ، وكقراءة بعضهم ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ﴾ [الأنعام : ١٣٧] ببناء الفعل للمفعول ، ورفع القتل والشركاء(٧) ، وكقوله:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لُخصومةٍ(٨)

فيمن رواه مبنيا للمفعول ، فإن التقدير: (يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ) ، و(يُوْحِيْهِ اللهُ) ، و(زَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ) ، و(لِيَبْكِيهِ ضَارِعٌ) ، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها ؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت(٩) فاعليتها فيمن بنى الفعل للفاعل ".(١٠)

قلت: الآية الكريمة فيها قراءتان سبعيتان ، قراءة ابن عامر وأبي بكر بفتح الباء ، وإليه أشار الشاطبي ــ رحمه الله ــ بقوله:

يُسَبِّحُ فَتْحُ الْبَا كَذَا صِفْ ....(١)

---

(١) – المغني : ٥٣٥.

(٢) – في (ب) " و " .

(٣) – في (ب) : " حذفه " .

(٤) – المغني : ٥٨١.

(٥) – سبق تخريج القراءة في الموضع الأول .

(٦) – ينظر : كتاب السبعة : ٥٨٠ ، وكتاب التذكرة في القراءات : ٢/٦٦٠.

(٧) – ينظر : كتاب السبعة : ٢٧٠ ، وكتاب التذكرة في القراءات : ٢/٤١١.

(٨) – البيت من الطويل ، وهو لنهشل بن حريٍّ في خزانة الأدب ١/٣٠٣ . وشرح أبيات مغني اللبيب : ٢٩٥/٧ .وتمامه :

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لُخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مّما تُطِيحُ الطَّوائحُ

(٩) – في (ب) : ثبت .

(١٠) – المغني : ٥٨١ ، ٥٨٢.

وقراءة الجماعة بكسرها على الأصل ، ولا إشكال فيها.

وقوله في الموضع الأول أن الاستئناف البياني أخص على معنى ما ذكرت ، صحيح أنه مذهب أهل البيان ، وقررنا ذلك في مواضع تقدمت ، وذكر الشيخ هنا مثال ذلك قول الشاعر:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ .... (البيت)(٢)

وقد أشار إليه أهل البيان ، قيل: وفي البيت دليل على أن الزعم يطلق على القول الصحيح ، ولم يرد في القرآن إلا للباطل ، وقد يستعمل في الصحيح كقوله: (زَعَمَ جَبْرِيْلُ ، زَعَمَ الْخَلِيْلُ) ، وغير ذلك ، واختلف في معناه الأصلي ، قيل إنه موضوع لما قام الدليل على بطلانه ، وقيل لما لم يقم دليل على صحته. قال السيرافي: الزعم قول يصحبه اعتقاد صح أو لم يصح.

قوله: العواذل: جمع عاذلة لا عاذل لأنه صفة لمن يعقل ، بخلاف / (نواقض) فإنه جمع (ناقض) ، خلافاً لمن زعم أنه جمع [(ناقضة) ، وانظر الشيخ ابن عبدالسلام في نواقض الوضوء ، وانظر](٣) التفتازاني.(٤)

وما أشار إليه في الموضع الثاني حسن ، قيل قوله(٥): (ضُرِبَ أَخُوكَ رَجُلاً) على أنه مبني للمفعول لا يصح ، كما صرح الشيخ ، بخلاف ما ذكر في الآية صحيح ، والتفريق الذي أشار إليه الشيخ لا يظهر ؛ لأن المثال والآية قد اشتركا في تفسير المفعول على اطراحه ، وكون التفسير وقع في جملة أخرى لا يؤثر.

قلت: وأجيب عن ذلك بجواب ضعيف ، والسؤال بأن حذف الفاعل عند أهل البيان يكون لأمور ، لتعظيمه أو تحقيره ، أو لإبهام ، أو لخوف منه أو عليه ، أو للوزن ، أو لغير ذلك ، وذكره(٦) مع ذلك مفسراً ينافي هذه الأمور ، سواء كان في جملة أو جملتين ، فتفريق الشيخ صوري.

والظاهر في الجواب أن ذكره مفسراً في جملة واحدة لا يصح مع حذفه لأحد الأمور المذكورة ؛ لأن الغالب في الجملة الواحدة اتحاد المخاطب والمقام ، فمقام حذفه لأجل تعظيمه مقام لا يليق ذكره فيه ، ينافي ذكره في ذلك المقام ، وكذلك التحقير(١) ، وكذلك الإبهام وغير ذلك.

---

(١) – النظم للإمام الشاطبي ، ينظر : حرز الأماني : ١/١٢٢.

(٢) – البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المغني :٣٧٠ ، وشرح شواهد المغني :٢/٨٠٠ . وتمامه :

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ   صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

(٣) – تكملة من (ب) .

(٤) – المطول : ٤٤٩.

(٥) – في (ب) : " قولنا ".

(٦) – أي : الفاعل .

أما ذكره في جملة أخرى بعد ذلك فلا تنافي فيه ، لأن اختلاف الجملتين في الغالب يوجب اختلاف المقام ، فقد يكون حذف أولاً لتعظيمه باعتبار مقام ، ومقام آخر اقتضى تعيينه لأجل إيهام حصل للسامع آخراً وغيَّره ، فذكر له على وجه فيه إطناب ، فجعل جواباً لسؤال مقدر ، وهو أبلغ في البيان بعد الإبهام ، فصح ما ذكر الشيخ أن اختلاف الجملتين يجيز ذكر الفاعل بعد الحذف ؛ لأجل ما ذكرنا ، والله أعلم.

قوله في الموضع الثالث: فيمن فتح الباء. قلت: هي قراءة من أشرنا إليه الآن.

قوله: يجوز نيابة .. الخ. قلت: لا شك في جواز كل واحد أن يكون نائباً ؛ لأجل أن شرط الجار والمجرور قد وجد ، وهو عدم لزوم المجرور لحرف واحد ، وعدم دلالته على التعليل ، وإطلاق الشيخ على ذلك ظرفاً تسامح ، وكثيراً ما يطلقون ذلك ، وإن كان في بعضها ما هو ظرف من جهة المعنى لا الصناعة.

وهل النائب المجموع أو المجرور أو الجار؟ أقوال و توجيه هذه الأقوال في بعضها تكلف لا يخفى ، والأولى أن الظرف الأول في الآية هو النائب ، كما ذكر الشيخ لقربه من عامله ، والأصل عدم الفصل.

وتأمل هل يجري الخلاف المعلوم هنا إذا حذف المفعول وذكر المجرور والظرف؟ هل لا أولوية لواحد منهما أو يتعين واحد؟ والظاهر الاتفاق هنا لأن الجميع جار ومجرور.

وتأمل كلام الدماميني فإنه علل بعلتين ، الأولى: إنما كان الأولى الأول لأنه لا فصل البتة. الثاني: لأنه أقرب إلى المفعول به ، قال: والثاني أقرب إلى مراد الشيخ لأنه خَيَّر في الأخيرين.(٢)

قلت: إنما يقع التخيير لو وقع التساوي في القرب ، وهنا ليس كذلك ؛ فإن الثالث أبعد ، وإذا ناب ظرف منها فالباقي محكوم له بالنصب ، وما يوردونه أن الجار والمجرور إذا تعلق بظاهر فلا محل له وقد حكموا بالمحل لهذا فإشكال ضعيف ، فإنهم لا يعنون أنه لا محل له أصلاً ، بل لا محل له بحيث أن المفرد لا يحل محله ، كما قيل في الجملة ، وهو كذلك هنا ، بخلاف إذا كان صفة أو خبراً ، فإن المفرد يحل محله ، وذلك المفرد يحكم له بالصفة والحال والخبر ، فكذا ما حل محله ، والله أعلم.

وهذا التخيير الذي أشار إليه الشيخ لا يختص على الصحيح باتحاد الظروف ، بل وكذلك إذا حذف الفاعل وبقي مصدر وظرف مكان وزمان ومجرور وليس ثم مفعول فالتخيير موجود ، خلافاً لمن زعم

---

(١) – في (أ) " وكذلك التحقيق" وما ورد هنا من (ب) .

(٢) – تحفة الغريب : ٢٣١/٢/أ.

أن المصدر هو الأولى بالنيابة ، ولمن قال إن المجرور أولى ، ولأبي حيان أن ظرف المكان أولى ، وتوجيه هذه الأقوال والرد عليها ليس هذا محله.

قــوله : وفي الآية الأخرى: وفي هذا ضعف .. الخ.

قلــت: قال الشيخ في موضع آخر: إنهم لا يقــولــون: (سِيْرَ عَلَيْهِمْ طَوِيْلٌ). وهنا ظاهره أنهم قالوا ذلك على ضعف ، والصواب ما صرح به في موضع آخر ، واختلف لأي شيء منع من ذلك ، فمن النحويين من زعم أن (طويلاً) منصوب على الحال من ضمير المصدر المقدر ، والحال لا تصح فيها النيابة على المشهور من القول ، وجعل ذلك / دليلاً لســيبويه في نظائر من ذلــك: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ [آل عمران:٤١] ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة:٣٥] ، وأن النصب عنده على الحال من الضمير الذي أشرنا إليه ، خلافاً لمن زعم أن النصب على الصفة.

وقيل إنما منع رفع (طَوِيْلٍ) لئلا يجتمع فيه تجوزان؛ حذف الموصوف ورفع الصفة على النيابة ، وهذا قول الشيخ ـــ رحمه الله ـــ في مواضع منها أول الباب السادس ، واستدل على ذلك بأنهم يقولون: (دَخَلْتُ الدَّارَ) ، ولا يقولون: (دَخَلْتُ الأمرَ).(1)

قــال : ويدل أيضاً أنهم [لو صرحوا بالموصوف](2) لصحت النيابة إلى غير ذلك. **قلت:** وقد بحثت معه في غير هذا الموضع في هذا الدليل ، انظر سورة البقرة(3) وغيرها ، وضعف هذا لا يخفى ، فإن اجتماع تجوزين في الكلام أو في كلمة كثير شائع مما لا يخفى ، وقد ذكرنا منه أمثلة لا تحصى ، وقولــه تعــالى:﴿ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ ﴾ [الزمر:٦٨] إن كان ﴿ أُخْرَىٰ ﴾ صفة على غير مذهب سيبويه فلا تصح النيابة أيضاً على المشهور ، فكيف يقول الشيخ ـــ رحمه الله ـــ تصح على ضعف؟ فتأمله.

وما أشار إليه في الموضع الرابع قد قدمنا الكلام على ذلك في سورة الأنعام ، وانتقدنا كلامه(1) ، وإذا تأملت ما ذكر الشيخ في هذه المواضع علمت ضعف كلام أبي حيان هنا في كونه جوَّز الرفع في الآية على خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف ، وكذلك ضعف قوله : وعلى هذا يجوز نحو: (ضُرِبَتْ زيدٌ

---

(1) – المغني : ٦١٧.

(2) – تكملة من (ب).

(3) – الجمع الغريب : ٢٢٤/١/١ ، ٢٢٥.

(1) – الجمع الغريب : ٤٣٥/٢/٢.

هِنْدٌ) أي: ضربها زيدٌ ، ونقله الخلاف في القياس على ذلك[1] ، وتأمل كلامه يظهر ضعفه على ما قدمنا.

قـــوله تعـــال ى: ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ ﴾ [النور:٤٠] ذكرها الشيخ ـــ رحمه الله ـــ في الجهة السادسة ، في النوع الرابع منها ، لما أن قـــال : " ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في : ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ ﴾ إن ﴿ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ ﴾ جملة مخبر بها عن ظلمات ، وظلمات غير مختص ".[2]

قال: والصواب قول الجماعة: إنه خبر محذوفٍ ، أي: تلك ظلمات ، نعم إنْ قدر أن المعنى: ظلماتٌ أيُّ ظلماتٍ ، بمعنى: ظلمات عظام أو متكاثفة ، وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ[3] "[4]

قلت: الرد وقع على الحوفي في كلام أبي حيان وأجاب بما ذكر الشيخ هنا.[5]

قول الشيخ : كما قال: له حاجب .. الخ (البيت) ، يستشهد به أهل البيان في أن التنوين يكون للتعظيم ، وذلك يدل على حذف صفة أي : حاجب عظيم ، وتنظير الشيخ إنما هو في حذف الصفة ؛ لأن البيت المسوغ فيها للابتداء موجود ولو لم تحذف صفة ، فتأمله .

قوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾ [النور:٤٠] ذكرها في الباب السادس في الثامن عشر منه ، لما أن تكلم على (كَادَ) ، ونقل كلام النحويين فيها ، ولغز المعري[1] ، وذكر ما قدمناه في سورة البقرة[2]

---

(١) – البحر المحيط : ٤٢١/٦ ، ٤٢٢.

(٢) – المغني : ٥٤٢.

(٣) – البيت من الطويل ، وهو لمروان بن أبي حفصة ــ وهو ابن أبي السمط ـــ في شرح شواهد المغني ٩٠٩/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٢٠٥/٧ ، ٢٠٦ ، و تلخيص المفتاح : ٦١ . وتمامه :

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ   وَليسَ لهُ عَنْ طالبِ العُرفِ حاجبُ .

(٤) – المغني : ٥٤٢.

(٥) – البحر المحيط : ٤٢٤/٦.

(١) – لغز المعري كما في المغني هو قوله :

أنحويَّ هذا العصـــرِ ما هي لفظــةٌ   جـــرت في لسانيْ جُرهمٍ وثمودِ
إذا استُعملتْ في صورةِ الجحدِ أثبتتْ   وإن أُثبتت قامت مقامَ جُحــودِ

(٢) – الجمع الغريب : ٢٤٥/٢/١.

وذكر أن الصواب أن حكمها كسائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ؛ لأن معناها المقاربة ، لأن معنى (كَادَ يَفْعَلُ) قارب الفعل ، وإن معنى (مَا كَادَ يَفْعَلُ) ما قارب الفعل ، فخبرها منفي دائماً ، أما إذا كانت منفية فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى الفعل عقلاً .

قال : " ويدل على ذلك ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾ [النور:٤٠] ولذا كان أبلغ من أن يقول: (لَمْ يَرَهَا) ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية . وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله ، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله ، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى: قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ، ولا فرق فيما قلنا بين كاد ويكاد. قال: فإن أورد على ذلك ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ [البقرة:٧١] مع أنهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ ، قال: فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر"[١] .

ثم ذكر ما قدمناه في سورة البقرة فطالعه[٢].

قلت: هذه المسألة قد قدمناها في سورة البقرة ، واستوفينا كلام الشيخ هنالك[٣] ، وكلام الشيخ في الآية هنا حسن ، إلا أن قوله: وإذا كانت المقاربة مثبتة ، هذا الشرط لم يذكر له جواباً ، ولا يصلح المذكور أن يكون جواباً، بل الصواب أن يكون الجواب محذوفاً تقديره فخبرها منفي أيضاً.

وقوله: فلأن الإخبار .. الخ ، دليل لهذا النفي ودل الجواب المتقدم قبله ، ويحتمل أن يكون حذف من كلام الشيخ لفظة (كَذَا) ، ويكون التقدير: وكذا إذا كانت المقاربة المثبتة ، والتشبيه وقع في الجواب المتقدم في قوله: وإذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل ، فكأنه قال: وكذا إذا [كانت المقاربة مثبتة / انتفى حصول ذلك الفعل لأجل ما ذكر ، فتأمله][١]، فإني رأيت نسخة بنص (وإذا كان) ، وأما على [نسخة فأما فلا][٢] يتم هذا الجواب ، بل يتعين ما ذكرناه أولا والله الموفق للصواب.

---

(١) – المغني : ٦٢٦.

(٢)– في (أ) "بكامله" وما ورد هنا من (ب).

(٣) – الجمع الغريب : ٢٤٥/٢/١.

(١) – تكملة من (ب).

(٢) – تكملة من (ب).

قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾ [النور:٤١] الآية ، ذكرها في (كُل) إذا قطعت عن الإضافة[١] ، انظره . قلت: قد كررنا الكلام على مثل الآية ، انظر ما وقع هنا للمختصر[٢] .

قوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا ﴾ [النور:٤٣] الآية[٣] ، ذكرها في زيادة (مِنْ) ، لما أن قال: وقال الفارسي: يجوز كون (مِنْ) و(مِنْ) الأخيرتين زائدتين.

قال: يجوز الزيادة في الإيجاب[٤] ، انظره.

قلت: أما (مِنْ) فاتفقوا فيها على ابتداء الغاية ، واختلفوا في الثانية على ثلاثة أقوال ، واختلفوا في الثالثة على أربعة أقوال ، انظر المعرب.[٥]

قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي ﴾ [النور:٤٥] ذكره في الباب الثامن ، في القاعدة الرابعة منه ، لما أن تكلم على التغليب. قال : "ولأجل الاختلاط أطلقت (مَنْ) على ما لا يعقل في الآية".[٦]

قلت: إن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله: ﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ ﴾ [النور:٤٥] وفي ﴿ مَّن يَمْشِي ﴾ اختلاط آخر ، وقد قدمنا التغليب في آيات فلا نعيده .

قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ [النور:٥٣] ، ذكرها في فصل الحذف ، لما أن تكلم على ما إذا تعارض حذف المبتدأ أو الخبر أيهما أولى ، وذكر الخلاف بين الواسطي[١] والعبدي وذكر آية يوسف ، قال: "ومثله: ﴿ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ أي: الذي يطلب منكم طاعة معروفة لا يرتاب فيها ، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب ، أو طاعتكم طاعة معروفة ، أي: عرف أنها بالقول دون الفعل ، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة".[٢] قلت: أما قولان فيتعارض فيهما موجب

---

(١) – المغني : ٢٠٤.

(٢) – المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٤٠ ، ٢٤١.

(٣) – وبعدها قوله تعالى : ﴿ ...مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [النور: ٤٣].

(٤) – المغني : ٣١٩.

(٥) – الدر المصون : ٢٢٥/٥ ، ٢٢٦.

(٦) – المغني : ٦٥٠.

(١) – شرح اللمع في النحو : ٣٢ ، ٣٣.

(٢) – المغني : ٥٨١.

ومسقط ، فمن رأى أن الخبر معتمد الفائدة منع الحذف ، ومن رأى أن الآخر محل التفسير أجاز ، والمعرب مر على حذف الخبر ، نفى حذف الفعل وضعفه(1) ، ولا شك في بعده بما ذكر ، ويبعد أيضاً بأن حذف أحد الجزأين أولى من حذف الفعل ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ، فكأن المحذوف لم يحذف على ما ذكر الشيخ في غير هذا الموضع .

قوله تعال: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ﴾ [النور:٥٤] ذكرها في الباب السابع ، لما أن تكلم على أن القرائن تبين ما وقع فيه اللبس على المبتدئ ، فذكر أنْ الآية الفعل فيها ماض .(2)

قوله تعالى: ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾ [النور:٦٠] ذكرها في (أنْ) ، لما أن قال: إنها قد تقع مع ما بعدها في محل رفع فذكر الآية.(3)

قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾ [النور:٦١] الآية ، ذكرها في (أَوْ) ، لما أن تكلم على معناها ، فذكر معاني ثم قال: ومن الغريب أن جماعة ـــ منهم ابن مالك ـــ ذكروا مجيء (أَوْ) بمعنى الواو ، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى (وَلاَ) ، نحو: ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا ﴾ [النور:٦١] الآية. قال: "وهذه هي تلك بعينها ، وإنما جاءت (لا) توكيداً للنفي السابق ، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع ، لا بكل واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ ، وهو الإجماع ، ونظيره قولك: (لا يحل الزنا والسرقة) ، ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك".(1)

قلت: قوله: إنما جاءت (لا) .. الخ. السهيلي(2) ـــ رحمه الله ـــ كثيراً ما يشير إلى ذلك ويقول : إذا قلت: ما قام زيد وعمرو ، تحصل النفي عن المجموع ، بخلاف إذا قلت: ولا عمرو. وما قاله غير بعيد لأن الواو إنما هي لمطلق جمع ، فإذا دخل النفي فإنما تسلط على ذلك فإذا أتي بـــ(لا) وقع النفي على كل فرد فرد ، كذا قيل.

قول الشيخ : وذلك مستفاد .. الخ. قلت: كذا وجدته فيما رأيت في موضعه ، والله أعلم إن الشيخ يقول: إنما دخلت (لا) لتأكيد النفي عن كل فرد فرد لئلا يتوهم أن النفي تسلط على المجموع ؛ لأن

---

(١) – الدر المصون : ٢٣٠/٥.

(٢) – المغني : ٦٣٣. وما نقل هنا مخالف لنص المغني إذ قـــال في المغني : " ومما يشتبه نحو " تَولَّوا" بعد الجازم والناصب ، والقرائن تبيِّن ، فهـــو في نحو : ﴿ۇ ۆ ۈ ۈ ۋ ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماضٍ ، وفي نحـــو : ﴿ۉ ۉ ې ې ۋ ﴾ [هود: ٣] ، و ﴿پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ﴾ [النور: ٥٤] مضارع ".

(٣) – المغني : ٣٩.

(١) – المغني : ٧٥.

(٢) – نتائج الفكر في النحو : ٢٠٣.

(أو) بمعنى الواو. وإنما قلنا إن (لا) جيء بها للتأكيد في النفي عن الأفراد ، لأن النفي عن الأفراد مستفاد أيضاً من خارج وهو الإجماع ، فلما دخلت (لا) تطابق دليل الإجماع ودليل اللفظ في النفي عن كل فرد فرد. قلت: هذا معنىً صحيح إلا أن في لفظه بتراً ظاهراً. فإن قلت: كيف يقول السهيلي ومن قال بقوله: إن (لا) أتي بها لتأكيد النفي مع أن النفي إنما تسلط في الظاهر على نفي المجموع ولم يتسلط على كل فرد فرد ، وإنما يحصل التأكيد بـــ(لا) لو وقع النفي بغيرها فيما دخلت عليه؟. قلت: لا يخلوا الكلام من تسامح ، والجواب / يعسر ، وقد وقفت على كلام الشيخ في فصل (لا) بحث فيه بما ذكرنا ، فانظره ، والله أعلم.(1)

قوله: ونظيره (لا يَحِلُّ الزنا والسرقة) .. الخ. قلت: كذا وجدته أيضاً فيما رأيت ، وهو صواب ، وفي بعض النسخ (أو السرقة) ويصح أيضاً التنظير به ، ولا يقال أن (لا) مقدرة على الأول إذ به يتم التنظير ، لأن المقصود ليس على ذلك .

قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور:٦٣] ذكرها في الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً ، لما أن ذكر (التَّضمين) ، فذكر الآية اختار أن ﴿ يُخَالِفُونَ ﴾ ضمن معنى (يخرجون) فانظره.(2)

ذكرها أيضاً في آخر الكلام على (لعل) ، لما أن ختم ببيت يزيد بن الحكم:

فَلَيْتَ كَفَافاً ....(البيت)(1)

وذكر ما فيه من الإشكال ، وذكر أن (مرتوي) في البيت ضمن معنى (كاف) ، كما جاء التضمين في الآية ، فانظره فإنه تكلم على البيت كلاماً حسناً .(2)

قـــوله تعـــالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور:٦٤] ذكرها في (قد) ، لما أن ذكر معانيها ، فقال: "المعنى الثالث التقليل ، وهو ضربان ، تقليل وقوع الفعل ، نحو: (قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ) ، و(قَدْ يَجُوْدُ الْبَخِيْلُ) ، وتقليل متعلقه ، نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ أي: ما هم عليه

---

(١) – المغني : ٢٤٢.

(٢) – المغني : ٤٩١.

(١) – البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم في مغني اللبيب : ٢٨٦ ، وفي خزانة الأدب : ١٣٣/١ ، ٤٧٢/١٠ ، وفي شرح أبيات مغني اللبيب: ١٨٠/٥ . وتمامه

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي

(٢) – المغني : ٢٨٦ ، ٢٨٧.

هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق ، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من (قَدْ) ، بل من قولك: (الكذوب يصدق) ، و(البخيل يجود) ، فإنه إن لم يحمل على أن صدورَ ذلك منهما قليلٌ كان فاسداً ، إذ آخر الكلام يناقض أوله".(١)

وذكرها أيضاً لما أن ذكر أن (قَدْ) ترد للتحقيق ، قال : "وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قولـــه :

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ، قال الزمخشري: دخلت (قَدْ) لتوكيد العلم ، ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد. ثم اختار أن التحقيق في الآية أظهر".(٢)

قلت : مختار أبي حيان أن التقليل مستفاد من السياق(٣) ، ولا شك أنه ليس ثم ما يدل على أن (قَدْ) تكون للتقليل ، ولا للتكثير ، بل ولا للتحقيق ، بـــل السياق والمعنى هو الذي يدل على ذلك ، والخلاف في ذلك قريب من الخلاف في (رُبَّ).

قـــول الشيخ : فإنه إن لم يحمل على ذلك .. الخ. قلـــت: إنما كان أول الكلام يناقض آخره لأن آخره اقتضى كثرةَ البخلِ ، لأجل صيغة (فَعِيْل) ، وكذا (الكذُوبُ) اقتضَى كثرةَ الكذبِ ، ولا يقال ذلك إلا لمن غلب بخله على جوده ، وكذبه على صدقه ، فلو اقتضى أول الكلام لناقض آخره(٤) ، فتعين التقليل لأجل القرينة. لا يقال إنما يصح ذلك إذا قيل بأن (فَعِيْل) و(فَعُوْل) أمثلة مبالغة ، ولا يصح ذلك إلا إذا وقع عدولٌ عن (فَاعِل) ، و(بَخِيْل) ليس معدولاً عن شيء ، لأنه قياس الصفة في فعله ، وهو المسموع ولم يسمع (بَاخِل) ، ولنا أن نقول: كذلك في (كَذُوْب) ، لأنا نقول: لو سلمنا ما قلتموه في هذين اللفظين المراد منهما حصول النسب إلى شيء إلا إذا غلب ذلك فيه ، على أنا نقول: إن (كذوب) معدول عن (كاذب) والله أعلم .

قال الفقير إلى ربه: هذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

---

(١) – المغني : ١٨٠.

(٢) – المغني : ١٨٠.

(٣) – البحر المحيط : ٤٣٧/٦.

(٤) – لعله أراد : فلو اقتضى أول الكلام الكثرة لناقض آخره .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

سورة الفرقان

قال الفقير إلى ربه: ذكر الشيخ من هذه السورة فيما رأيت آيات منها:

قــوله تعــالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الفرقان:٢]ذكرها في الباب الثامن ، في آخر القاعدة الأولى ، في إعطاء الحرف حكم ما قاربه في المخرج ، حتى أدغم فيه بدليل الإدغام في الآية ، ومثل: ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان:١٠] وحتى اجتمع رويَّان ، في القصيدة لأجل قرب المخرج مثل قوله :

بُنَيّ إنَّ البِرّ شيءٌ هَيِّنُ

المنطقُ الليّنُ والطُّعَيِّمُ[١]

قال: " ويسمى إكفاءً[٢] "[٣]، انظره.

(١)– البيتان من الرجــز ، و ينسبان لامرأة تقولهما لابنها ، في شرح أبيات مغني اللبيب : ٦٨/٨ ، شــرح المفصــل لابن يعيش ٣٥/١٠.

(٢) – الإكفاء : هو اختلاف حروف الروي إذا كانت متقاربة في المخرج ، وهو من عيوب القافية .

قلت: الإكفاء هو أن يؤتى في القصيدة بحرفي روي متقاربي المخرج ، وإليه أشار الخزرجي بقوله: /....[٢] وكلام الشيخ في بعض الأبيات التي ذكر فيه نظر ، والشيخ ذكر هذه الآية بغير ... [٣] وخلق وهي قابلة لأن تكون من هذه السورة أو من سورة الأنعام .

قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ﴾ [الفرقان:٥] الآية ، ذكرها مثالاً لحذف المبتدأ بعد القول.[٤]

قلت: قيل: لا يتعين ما ذكر لجواز جعل ﴿ ٱكۡتَتَبَهَا ﴾ خبراً ، فانظره .

قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ ﴾ [الفرقان:١٨] ذكرها في الميم ، لما أن ذكر (مِنْ) ، وذكر شروطها ، قال: " القياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولي (ظَنَّ) ، ولا ثالث مفعولات (أَعْلَمَ) ، لأنهما في الأصل خبر ، وشذت قراءة بعضهم: ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِي ﴾ الآية ببناء (نُتَّخَذَ) للمفعول[٥] ، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (مِنْ) في الحال ، ويظهر لي فساده في المعنى ؛ لأنك إذا قلت: (ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك) ، فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية"[٦] ، تأمله.

قلت:أما قراءة الجمهور في الآية فَخُرِّجَتْ على زيادة (مِنْ)[١] في المفعول ، ومعلوم ما فيه من الخلاف ، والذي جوز الحال في هذه القراءة هو ابن جني[٢] ، والجواب عما ذكر الشيخ بأن هذا المفهوم معطل.

ووقع للمرادي أول الحال النقل عن ابن مالك مثل النقل عن ابن جني ، قال: "وفيه نظر "[٣].

يُحْتَمَل أن يشير بالنظر إلى ما ذكر الشيخ هنا ، أو إلى أنه يجوز في هذا الفعل أن يكون متعدياً إلى مفعولين وزِيْدَتْ (مِنْ) في المفعول الثاني ، وهذا أيضاً مردود بالنقل. فإن قلت: ما أشار إليه الشيخ

---

(١) – المغني : ٦٤٥.

(٢) – الموضع به طمس لم استطع قراءته .

(٣) – الموضع به طمس لم استطع قراءته .

(٤) – المغني : ٥٩٣.

(٥) – هذه قراءة أبي جعفر وزيد ، ينظر : المحتسب : ١٦٢/٢ ، ٢٦٣ ، والمبسوط في القراءات العشر : ١٩٧ ، والروضة في القراءات الإحدى عشرة : ٨٢٥/٢.

(٦) – المغني : ٣١٨.

(١) – في (أ) زيادة الباء ، ولا باء في الآية .

(٢) – المحتسب : ٢٦٣/٢.

(٣) – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٦٩٣/٢.

هنا هو معنى قولهم: النفي إذا تسلط على قيد إنما ينفي ذلك القيد. قلت: نعم إلا أن الشيخ لم يراع ما يلزم على هذه الحيثية من جواز الاتخاذ لا في حالة التقييد ، بل راعى أن النافي للقيد المذكور لم ينف القيد بل نفى المقيد ، ففي ضمنه إثبات القيد لا المقيد ، وتأمل هل يقال في الآية أنها من باب:

عَلَى لاَحِبٍ .... (البيت)[1]

وفي جريه هنا نظر ، والظاهر أن التنازع يتقرر في الآية كما قررناه عن الشيخ في أول سورة الجن ، وما فيه من البحث يأتي معنا .

قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ إِلَّآ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان:٢٠] ذكرها في زيادة اللام الغير العاملة ، لما ذكر أنها تزاد في خبر (أنَّ) المفتوحة ،كقراءة سعيد بن جبير ﴿ إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ بفتح الهمزة[2] قال: " وليس بقياس خلافاً للمبرد "[3] ، انظره.

وذكرها أيضاً في آخر الجمل التي لها محل ، لما أن تكلم على الجملتين اللتين استدركهما ، وإحداهما الاستثنائية ، قال : " وليس منها الجملة في قوله : ﴿ إِنَّهُمْ إِلَّآ لَيَأْكُلُونَ ﴾ الآية ، فإنها حال "[4] ، فانظره.

وذكرها أيضاً في المسوغات ، لما أن قال: أن تقع النكرة في أول الجملة الحالية ، وصَوَّبَ ذلك خلافاً لمن ذكر أنها تكون بعد واو الحال ، قال: وهذا كما وقع لابن عصفور في (إنَّ) فإنه قال: تكسر بعد واو الحال ، والصواب في أول الجملة الحالية كالآية.[1]

وذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، ورَدَّ على الزمخشري بها لأنها جملة اشتملت على ضمير فقط مع اسميتها.[2]

قلت: أما قراءة كسر (إنَّ) فلا إشكال فيها ، وما بقي إلا هل الجملة في محل الصفة أو الحال ؟

قيل بكل من ذلك ، والظاهر الحال ، وتقدم الرد على من قال بالصفة بعد (إلاَّ) مراراً ، وأما قراءة الفتح وهي التي أشار إليها الشيخ فعلى إسقاط الخافض واللام صلة كما ذكر ، وهو قليل.

---

(١) – سبق تخريجه ص ٤٢.

(٢) – ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ١٩٧/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢١٢/٢. ولم ينسبها .

(٣) – المغني : ٢٣٤.

(٤) – المغني : ٤٠٩.

(١) – المغني : ٤٤٩.

(٢) – المغني : ٤٧٧.

وتقدم التنبيه على كلام ابن عصفور وعلى كلام الزمخشري مراراً ، ويُحْتَمَل أن يقال بأن هذه الآية لا ترد على الزمخشري ، نعم ترد على الفراء الموافق لهم ، فإن للزمخشري أن يقول: (إلاَّ) في هذه الآية صفة ، فإنه يجوز وقوع الصفة بعد (إلا) إلا أنه ذكر ذلك في غير هذه الآية.

قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ﴾ [الفرقان:٢٢] ذكرها الشيخ في (إِذْ) ، لما أن تكلم على العامل فيها ، وتكلم على آية الجاثية ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ ﴾ [الجاثية:٢٥] الآية ، وذكرنا ذلك في محله فانظره. / فذكر[وجهين في خروجها عن الاستقبال و][(١)] ، ذكر كلام ابن الحاجب ، وإن (إِذَا) في آية الجاثية العامل فيها ما بعد (مَا) النافية ، كما عمل ما بعد (لاَ) في ﴿ يَوْمَ ﴾ في الآية ، وردَّ الشيخ ذلك بأمور ، منها: أن ذلك خاص بالشعر.

الثاني: أن قياس (مَا) على (لاَ) لا يصح ؛ فإن (مَا) لها صدر الكلام بإجماع البصريين واختلفوا في (لاَ) ، فقيل: لها الصدر ، وقيل: ليس لها لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: (إِنْ لاَ تَقُمْ أَقُمْ) ، وقيل: إن وقعت في صدر القسم فلها الصدر ، وإلا فلا ، وعليه اعتمد سيبويه ، وذكرها يبطل القياس.

الثالث: أن (لاَ) في الآية حرف ناسخ ، مثله في (لاَ رَجُلَ) ، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافياً ، لا يجوز (زَيْدَاً إِنِي أَضْرِبُ) ، فكيف وهو حرف نفي ، بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر ، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أي: اذكر يوم أو يعذبون يوم.[(١)]

وذكرها ــ رحمه الله ــ في الجهة الثانية ، فذكر مسائل ، ثم قـــــال: " ونظيره في التعلق بمحذوف ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ﴾ الآية ، ألا ترى أن لو علق بــ(بُشْرَى) لم يصح من وجهين: أنه مصدر وأنه اسم (لاَ) ".[(٢)]

قلت: الموضع الأول حذفنا من لفظه لأجل الاختصار ، وما أشار إليه من إجماع النحويين البصريين صحيح ، وأهل الكوفة خالفوهم في ذلك ، والثلاثة الأقوال كررها الشيخ في مواضع ، وأخذه من كلام الإمام[(٣)] ما أخذه من قوله:

---

(١) – زيادة من وفق ما ذكر الشيخ في المغني يتم بها المعنى .

(١) – المغني : ١٠٧ ، ١٠٨.

(٢) – المغني : ٥٠٨.

(٣) – الإمام : سيبويه .

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ...   .... (البيت)[1]

حسن ، وتقييده رحمه الله قوله: وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب حسن ، انظره.

وهو يقيد له ما أطلق في غير هذا الموضع ، انظر باب (حَيْثُ). والرد الثاني في كلامه حسن ، وكأنه أشار إلى أنه اجتمع فيه علتان لمنع التقديم. وأما قوله: وأبلغ من هذا ، ففيه نظر ، من جهة جعله أن ذلك أبلغ ؛ لأن المصدر إذا لم يرد به العلاج فلا يمنع من التقديم ، وقد وقع له ذلك ، فللمدعي أن يدعي أن الآية من ذلك ، بل يقال: بأن حول المصدر في الآية إلى (أَنْ) والفعل لا يتقرر لأجل مانع عمل (لاَ) في النكرات. لا يقال: لا يلزم من تقدير أمر النطق به ، لأنا نقول: قولهم المقدر كالموجود يأبى ذلك ، وفيه بحث ، وما وقع له في الموضع الثاني يرد بما ذكرنا.

قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [الفرقان:٢٥] الآية ، ذكرها الشيخ في الباء ، لما أن ذكر أنها تكون للمجاوزة ، وذكر قولين ، هل تختص بالوقوع بعد السؤال أو لا تختص بذلك ؟ واستدل من قال بعدم الاختصاص بهذه الآية. قال : " وجعل الزمخشري الباء في هذه الآية بمنزلتها في "شققت السنام بالشفرة" ، على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها ، قال : ونظيره: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ [المزمل:١٨] ".[1] وذكر قوله: ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان:٢٥] في الجهة الرابعة ، لما أن تكلم على (الرحيم) من البسملة ، قال: " وليس لهذا الفصل ثبوت في الدَّرج إلا في ندور ، كقراءة بعضهم[2]: ﴿ وَنُزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ وقال في آخر هذه الجهة لا يجوز في مضارع (نَبَّأْتُ) أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ كقراءة ﴿ وَنُزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ الآية ".[3]

قلت: الآية تحتمل ثلاثة أوجه ، الوجهان اللذان أشار إليهما ، وتحتمل المصاحبة ، وثالثها التأويل على مذهب البصريين ، فإنهم قالوا: إن الباء لا تكون بمعنى (عن) أصلاً. وتأمل ما ذكر في ﴿ وَنُزِّلَ

---

(١) – البيت من البسيط ، وهو للمتلمس في ديوانه ص٩٥ ، و في الكتاب ٣٨/١ ، وخزانة الأدب ٣٥١/٦ . وتمامه :

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ   والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ

(١) – المغني : ١١٣.

(٢) – " نُزِّلَ المَلاَئِكَةُ " بنون واحدة مشددة الزاي لم يُسَمَّ فاعله ، " المَلاَئِكَةُ " رفعاً . قراءة الجماعة ، يُنْظَر كتاب السبعة في القراءات: ٤٦٤.

(٣) – المغني : ٥٢٢ ، ٥٢٣.

﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ فإنه لم يظهر لأن القراءتين السبعيتين(١) في الآية ظاهران وغيرهما لم يظهر لي مراد الشيخ منه ، وقد وجهت كلامه في البسملة ، فراجعه(٢) .

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الفرقان:٣٢] الآية ، رد بها على الزمخشري في الفرق بين (نَزَّلَ) و(أَنْزَلَ)(٣) ، وتقدم أنه لا يلزم ذلك لأجل القرينة(٤) .

قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ ﴾ [الفرقان:٣٦] الآية ، ذكرها مثالاً لحذف أكثر من جملة .(٥)

قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ﴾ [الفرقان:٣٩] ذكرها في (كُلٍّ) ، لما أن قال: " إنها قد تستعمل غير تابعة بل تالية للعوامل ، وقد تكون غير مطابقة كهذه الآية ".(٦)

قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ ﴾ [الفرقان:٤١] ذكرها لما أن ذكر أن المحذوف قد يكون في اللفظ ما يستدعيه ، فحصل الجزم بوجوب تقديره ، فذكر الآية(١) ، انظر آخر شروط الحذف.

وذكرها أيضاً مثالاً لحذف المفعول إذا كان عائداً على الموصول.(٢) وذكرها أيضاً في الميم في فصل التدريب(٣) ، انظره.

قوله تعالى: / ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان:٤٥] ذكرها آخر كيف(٤) ، انظره.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الفرقان:٦٠] إلى قوله: ﴿ نُفُورًا ۩ ﴾ [الفرقان:٦٠] ذكر الشيخ هذه الآية في الفرق بين الحال والتمييز ، وأتى بها دليلاً على أن (الرحمن)

---

(١) – أراد بالقراءتين السبعيتين قراءة ابن كثير : " وَنُنَزِّلُ " بنونين " المَلائِكَةَ " نصباً . وقراءة الباقين : نُزِّلَ المَلائِكَةُ " بنون واحدة مشددة الزاي لم يُسَمَّ فاعله ، " المَلائِكَةُ " رفعاً . ، يُنْظَر السبعة ٤٦٤ .

(٢) – الجمع الغريب : ٢١/١/١.

(٣) – المغني : ٤٩٣.

(٤) – الجمع الغريب : ١٠٢/١/٢.

(٥) – المغني : ٦١٥. قال ابن هشام : " إن التقدير : فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم "

(٦) – المغني : ١٩٩.

(١) – المغني : ٥٦٧.

(٢) – المغني : ٥٩٧.

(٣) – المغني ٣١٠.

(٤) – المغني : ٢١٠.

غير صفة ، قال: لأنه جاء كثيراً غير تابع وتلا الآية.[1] وقد تقدم لنا التنبيه على هذا في البسملة[2] ، وأن دعوى الشيخ أنه علم واستدلاله عليه بهذه الآية وغيرها لا يفيده ، إنما يفيده أنه غير صفة ، وذلك أعم من العَلَم ، مع أن كثيراً من المشتقات يصح الإخبار عنه مع كونه لا يخرج عن الوصف ، وعبارته هنا أحسن مما وقع لغيره وله في موضع آخر ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾ [الفرقان:٦٨] الآية ، ذكرها مثالاً لمجيء البدل في الفعل بخلاف العطف.[3]

قال الفقير إلى ربه: الآية الكريمة ذكرها ابن عصفور بمثل ما ذكر الشيخ ، وتأمل البدل المذكور ؛ فإنه لا يصح بدل البعض في الأفعال ولا في الجمل ، ويبقى النظر في الآية ، هل هو بدل اشتمال أو بدل كل من كل؟ ، والظاهر الأول ، وتأمل هل يقال في الآية كما قيل: (إِنْ يَسْلِمْ زَيْدٌ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ)؟ ، وأن معناه: إن يسلم ويمت ، أو يقال: لا يحتاج إلى ذلك في الآية ويكون فيها المجاز وهو أبلغ. وتأمل ما وقع هنا للمعرب في تضعيف الاستثناء المتصل[1] ؛ فإن المفهوم لا يعمل به إلا إذا لم يقم دليل على بطلانه ، والله أعلم.

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة العظيمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

---

(١) – المغني : ٤٤١.

(٢) – الجمع الغريب : ٢١/١/١.

(٣) – المغني : ٤٣٦ .ويقصد بالعطف هنا عطف البيان.

(١) – الدر المصون : ٢٦٤/٥.

سورة الشعراء

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها :

قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ ﴾ [الشعراء:٤] **الآية**(١) **، ذكرها في الباب الثامن ، في القاعدة الثامنة منه ، لما أن تكلم على أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، فذكر أموراً ثم ذكر الآية قال: " إذ لا يجوز في الأفصح (إنْ يَقُمْ زيدٌ قَامَ عَمْرٌو) إلا في الشعر ".**(٢)

قلت: هذه القاعدة لا يصح اطرادها ، وقد أبطلنا ذلك فيما تقدم ، ووجدناهم يعولون عليها وهي مختلف فيها. وما ذكر الشيخ أنه لا يجوز إلا في الشعر ليس كذلك ، والمختصر ذكر هنا عن ابن مالك جواز ذلك مستدلاً بالآية ، قال: وفيه بحث.

قلت: البحث الذي أشار إليه يحتمل ما أشار إليه الشيخ في الآية ، وتأمل كلام الشيخ في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ وَبَشِّرِ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة:٢٥] (٣) **، وكلام المختصر هنالك**(٤) **مع هذا الكلام هنا.**

---

(١) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿... ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﴾ [الشعراء: ٤] .

(٢) – المغني : ٦٥٦.

قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ ﴾ [الشعراء:١٤] ، ذكرها في (عَلَى) وأنها تكون للاستعلاء المعنوي كالآية.(٣)

قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [الشعراء:٢٢] الآية ، ذكرها في حرف الهمزة ، لما ذكر أن همزة الاستفهام أصل أدوات الاستفهام ، ولذلك اختصت بجواز حذفها ، وذكر على ذلك شواهد خمسة من الشعر ، وأكثرها من كلام المولدين ، وكذلك جرت عادة الشيخ في كثير من المواضع ، يستدل بكلام المتنبي وغيره ، مع أن ما ذكره هنا في بيت المتنبي لا يتعين ، لأن ابن الحاجب(٤) والزمخشري حمَّلا الجملة الخبر ، ولهذا اعترض على الشيخ.

وجوابه إما لأن بعض المواضع تلقى بالقبول من كلامهم ، أو لأن الشيخ لا يفرد ذلك بالدليل ، بل يجعله تبعاً لما يستدل به من الكتاب أو السنة ، وإن كان الشيخ يضعف الاستدلال بها في العربية ، فذلك في بعض المواضع ، وقد قدمنا ما في ذلك.

فلما أن ذكر الشيخ هذه الشواهد التي أشرنا إليها ، قـال بعـد ذلك : " والأخفش يقيس حذف الهمزة في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل على ذلك ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ﴾ الآية ، وقـوله: ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام:٧٦] في المواضع الثلاثة ، والمحققون على أنه خبر ، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل ، يحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة ".(١)

وذكرها في آخر فصل أماكن الحذف ، لما أن ذكر ما يلزم المعرب ذكره وما لا يلزم ، قال: "فمن قدر في الآية (ولم تعبدني) ، ففضول في علم النحو ، وإنما ذلك للمفسر "(٢) ، ثم استعذر عن نفسه بأن كتابه وضعه لإعانة المفسر.

قلت: المسألة فيها ثلاثة أقوال ، ثالثها: يجوز حذفها مع / أفعال تقتضي [الشك](٣) ، والمشهور عدم جواز الحذف ، قيل: الأصل أنه حرف أتي به لمعنى ، فلا يجوز حذفه. قلت: أنت ترى هذا الدليل ما يرد عليه من النقض بياء النداء وغيرها ، بل أغرب من ذلك حذف نون التوكيد.

---

(١) – الجمع الغريب : ١٧٥/١/١.
(٢) – المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٦٢.
(٣) – المغني : ١٥٠.
(٤) – كتاب أمالي ابن الحاجب : ٦٢٦/٢.
(١) – المغني : ٢٣ ، ٢٤.
(٢) – المغني : ٦١٥.
(٣) – زيادة يتم بها المعنى وهي مما نقله أبو حيان عن الفراء من انه يجوز حذفها مع أفعال الشك . انظر : البحر المحيط ١١/٧ .

وما ذكر في الموضع الثالث من التقدير أراد بذلك حذف حرف العطف مع المعطوف ، وقد كرر الشيخ ذلك والنحويون متسامحون في ذلك كثيراً .

قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٤٧ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٤٨ ﴾ [الشعراء:٤٧،٤٨] هذه الآية الكريمة ذكرها الشيخ في الجهة الخامسة في مسائل التوابع ، وهي محتملة لأن تكون من الأعراف أو من الشعراء ، فنذكرها هنا كما ذكرناها في الأعراف ، قـال ـ رحمه الله ـ: " مسألة نحو: ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ الآية تحتمل بدل الكل وعطف البيان ".(١)

قلت: لا إشكال في جواز الأمرين ، لأن كل ما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل إلا في مواضع.

لا يقال: إن البدل هنا لا يصح ؛ لأنهم نصوا على أن عطف البيان لا يصح أن يكون لفظ الأول مع الثاني فيه متفقين ؛ لأنا نقول: المعنى في ذلك إنما هو المضاف بقيد الإضافة لا مجرداً عنها ، فلا اتفاق في اللفظ ، على أن القائل بذلك إنما هو ابن الطراوة ، وابن مالك(١) ، وابنه(٢) ، وحجتهم أن الشيء لا يبين نفسه ، وهو مرجوح لأن ظاهر ذلك أن البدل ليس فيه بيان ، والصحيح جواز ذلك في عطف البيان انظر محله.

وأطلق الشيخ بدل الكل على لفظ الرب ، وهو إطلاق أكثر النحويين ، خلافاً لابن مالك فإنه قال: الصواب أن يقال: بدل الشيء من الشيء لأن البدل قد يكون في أسمائه تعالى ولا كل ولا بعض في ذلك.

وقد كنت أول نهار حضرت عند شيخنا العلامة ـ قدس الله روحه ـ في أول سورة إبراهيم ذكرت له كلام ابن مالك فأخذ يتأول للقوم بأن المراد اللفظ لا مدلوله. قلت: ولا ينجي ذلك إذا تؤمل ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيۡرَۖ ﴾ [الشعراء:٥٠] ذكرها مثالاً لحذف الخبر(٣).
وذكرها في (لاَ) مثالاً لبناء الاسم(٤) ، فانظره .

---

(١) – المغني : ٥٣٤ .
(١) – شرح التسهيل : ٣/٣٢٦ ، ٣٢٧.
(٢) – شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : ١٩٨ ، ١٩٩.
(٣) – المغني : ٥٩٥.
(٤) – المغني : ٢٣٩، ٢٤٠.

قــوله تعــالى: ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ [الشعراء:٦١] الآية ، ذكرها في الكاف ، لما أن تكلم على (كَلاَّ) ، وأنها قد تتعين في بعض المواضع للردع والاستفتاح ، فذكر آيات ثم قال: ونحو: ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ الآية ، قال: وإنما تعين ذلك لكسر (إِنَّ) ولو كانت بمعنى (حقاً) لما كسرت ، ولا يصح أن تكون بمعنى (نَعَم) ؛ لأن (نَعَم) بعد الخبر للتصديق ، هذا معنى ما ذكر.[١]

قوله تعالى:﴿ ثَمَّ وَأَزْلَفْنَا ٱلْأَخَرِينَ ﴾ [الشعراء:٦٤] ، ذكرها في الثاء المثلثة (ثَمَّ) ، قال:" (ثَمَّ) بفتح الثاء المثلثة يشار بها إلى المكان البعيد ".[٢]

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الشعراء:٨٢] ، ذكرها في (أنْ) ، لما أن تكلم على (أنْ) المصدرية أنها قد تكون في موضع نصب ، أو في موضع خفض ، أو محتملة لهما ، فذكر الآية مثالاً للقسم الثالث ، قال: " لأن الأصل: (في أن يغفر لي) ، وهل المحل بعد الحذف جر أو نصب فيه خلاف ".[١]

وذكرها في أماكن الحذف ، دليلاً على حذف الجار مع (أنْ)[٢] ، فانظره.

وذكرها أيضاً في فصل الحذف ، لما أن تكلم على حذف حرف الجر ، وأنه يطرد مع (أنَّ) ، و(أنْ) فذكر آيات منها هذه الآية[٣] ، والاحتمال الذي أشار إليه باعتبار القولين بين سيبويه والأخفش ، وهو الخلاف الذي أشار إليه ، وسيأتي ما يناسب ذلك من الآي بأشبع من هذا إن شاء الله وقد قدمنا بعضه في غير هذا الموضع .

قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [الشعراء:١٠٢] ذكرها في موضعين:

الأول: في (لو) ، لما أن ذكر أنها تكون حرفاً مصدرياً ، وذكر في ذلك خلافاً وأطال في ذلك ، وقد ذكرناه في غير هذه الآية ، قال بعد:" ويشكل على ذلك دخولها على (أنْ) في نحو: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ

---

(١) – المغني : ١٩٤

(٢) – المغني : ١٢٨.

(١) – المغني : ٤٠.

(٢) – المغني : ٦٠٤.

(٣) – هذا الموضع هو نفس الموضع السابق ، ولم أجد في المغني غير هذين الموضعين .

مِن سُوٓءٍ ﴾ [آل عمران:٣٠] الآية ، وأجاب بأن (لو) إنما دخلت على محذوف مقدر بعد (لَوْ) ، تقديره : تود لو ثبت "[١].

قال: " وأورد ابن مالك السؤال في ﴿ فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ، وأجاب بما ذكرنا ، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو: ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ [الأنبياء:٣١] . قال: والسؤال في الآية مدفوع من أصله ؛ لأن (لَوْ) فيها ليست مصدرية "[٢].

قال: " وفي الجواب الثاني نظر ؛ لأن تأكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ ، كقراءة زيد بن علي : ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ [البقرة:٢١] بفتح الميم[٣] ". ثم قال بعد أن تكلم على التي للتمني أن الآية من ذلك ، بدليل النصب بعدها كذا قيل ، ولا دليل ؛ لاحتمال أن يكون النصب بالعطف على الاسم ، ونَظَّرَه بمسائل . [١] فانظره.

الموضع الثاني: في الجهة الخامسة ، / في المسائل التي ذكر ، لما أن قال: مسألة: (هَلْ تَأْتِيني فَأُكْرِمُكَ) الرفع على وجهين ، والنصب على الإضمار ، و(هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ فَتُكْرِمُهُ) لا يرفع على العطف ، بل على الاستئناف ، و(هَلْ لَكَ الْتِفَاتٌ إِلَيْهِ فَأُكْرِمُهُ) الرفع على الاستئناف ، والنصب إما على الجواب أو على العطف على (الْتِفَاتٌ) ، وإضمار (أَنْ) واجب على الأول وجائز على الثاني ، وكالمثال سواء قوله تعالى: ﴿ فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ إن سُلِّمَ كون (لَوْ) للتمني.[٢]

قلت: وقد تقدم لنا الكلام على هذا الحرف مراراً ، وقد وعدنا أن نختم الكتاب إن شاء الله بما قيدنا فيه وجمعناه من الآي.

وقول ابن الحاجب: إن ذلك في الآية من باب التأكيد بمرادفه لا يصلح لوجهين:

الأول: أن (لو) ليست بمرادفة لـــ(أنَّ).

الثاني: أن الأصل في باب لا يؤكد غيره ، و(أَنَّ) أصل في المصدرية ، وهذا قد أشاروا إليه في نظير ذلك في باب النواصب ، ورَدَّ الشيخ عليه ظاهر.

---

(١) – المغني : ٢٦٥.

(٢) – المغني : ٢٦٥.

(٣) – إعراب القرءات الشواذ : ١٣٥/١ ، الكشاف : ٢١٢/١ ، والبحر المحيط : ٢٣٤/١ ، والدر المصون : ١٨٧/١.

(١) – المغني : ٢٦٥.

(٢) – المغني : ٥٣١.

وقول الشيخ في الموضع الثاني: الرفع على وجهين يعني على الاستئناف وعلى العطف ، ويعني بالاستئناف أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف ، وقد وقع له في مواضع أن النحويين حيث يقدرون ذلك إنما يريدون أن المراد بالعطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل ، ولا يريدون أن ثم مبتدأً مقدراً. قلـــت: وقد بحثت معه في ذلك ورددت عليه بأنه لا يصح في بعض المواضع منها هذه ، لأنا لو قدرنا الجملة معطوفة على الجملة للزم عطف الخبر على الإنشاء في المثال فتأمله.

قوله: والإضمار واجب على ما نص عليه ابن عصفور ، والثاني من المواضع التي يجوز فيها.

قوله: إن سُلِّمَ أن (لو) .. الخ. ذكروا في (لَوْ) في الآية ثلاثة أوجه ، الأول: أنها للامتناع والجواب مقدر ، وللمصدرية ، وللتمني. والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء:١١١] ذكرها في حذف (قَدْ) ، لما أن نقل عن البصريين أن الماضي الحال(١) لا بد معه من (قَدْ) ، فذكر الآية.(١)

قلت: قد قدمنا ذلك مراراً ، انظر (آل عمران) ، و(النساء)(٢) ، وغيرها.

وذكرها مثالاً للجملة الحالية في الجمل التي لها محل.(٣)

قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم ﴾ [الشعراء:١٣٢] الآية ، ذكرها في الفروق ، لما أن ذكر أن البدل يفارق عطف البيان.(٤)

وذكرها أيضاً في الجمل التي لها محل ، في بدل الجملة من الجملة ، قال: وشرط ذلك أن تكون الثانية أوفى بالمعنى المراد ، وكذلك هو في الآية.(٥)

قلت: اختلف في صحة بدل الجملة من الجملة ، فمنهم من أجاز ذلك وإليه ذهب ابن مالك ومثل ذلك بما ذكر الشيخ.(٦) قال في الارتشاف: وما استدل به لا تقوم به حجة.(٧)

---

(١) – أي : الفعل الماضي الواقع حالاً .

(١) – المغني : ٦٠٠.

(٢) – الجمع الغريب : ٢٧٢/١/٢.

(٣) – المغني : ٣٩٤.

(٤) – المغني : ٤٣٥

(٥) – المغني : ٤٠٨..

(٦) – شرح التسهيل : ٣٣٨/٣.

(٧) – ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٩٧٢/٤.

قلت: لاحتمال أن تكون الجملة تفسيرية ، وإذا احتمل سقط ما استدل به ، وأضعف ما قيل في الآية الكريمة أن البدل إنما هو مفرد من مفرد ، وأعيد العامل ، وهذه غفلة عظيمة ؛ لأن العامل إذا كان فعلاً لا يصح أن يعاد ، فتأمله.

وقد اعترض الدماميني على الشيخ بأنه صرح بأن الجملة تابعة لما قبل ومعلوم أن الأولى لا محل لها فما هذه التبعية ؟

قال: وكذا في البيت(١) لأن المبدل منه بعض المقول ولا محل لبعض المقول على ما نص عليه.(٢)

قلت: هو اعتراض صائب. وأجاب الشمني بجواب ضعيف(٣) ، انظره.

قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ ﴾ [الشعراء:١٦٥] الآية ، ذكرها مثالاً لهمزة التوبيخ.(٤)

قلت: وما زالت الأشياخ يستشكلون قول العلماء في الآية إن الإنكار التوبيخي تعلق بمجموع الجملتين ؛ فإن ذلك يؤدي إلى إبطال قاعدة نحوية ، وهي وجوب النصب بعد الواو في مثل ذلك.

وما يحاولون به من أن الجملة الثانية حالية على إضمار مبتدأ فهو ضعيف لقلته ، ويحتمل أن التوبيخ واقع على كل جملة وحذف الهمز على أصل الأخفش .

قوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء:١٨٦] ذكره في (إنْ) المخففة ، وأنها تهمل إذا دخلت على جملة فعلية ، وقد تكون مصدرة بمضارع ناسخ كالآية.(١)

قوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً ﴾ [الشعراء:١٩٧] (٢) ذكرها في الباب الرابع من الكتاب ، لما أن تكلم على ما يعرف به الاسم من الخبر ، فذكر أموراً ، ثم قال: " ومن ذلك أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، ولا يعكس إلا في ضرورة كقوله:

ولا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوداعا(٣)

---

(١) – البيت المشار إليه هو قوله : (من الطويل)

أَقُولُ لهُ ارحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

(٢) – تحفة الغريب : ١٦٨/٢/ب ، ١٨١/أ.

(٣) – كتاب المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (القسم الثاني) : ٣٠٧ ، ٣٠٨.

(٤) – المغني : ٢٧.

(١) – المغني : ٣٥ ، ٣٦.

(٢) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿... ﴾ [الشعراء: ١٩٧].

(٣) – البيت من الوافر ، وهو للقطامي التغلبي في ديوانه ص٣١ ، وفي شرح شواهد المغني ٨٤٩/٢ ، وفي شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٤٥/٦ ، وخزانة الأدب : ٣٦٧/٢ ، وفي الكتاب ٢٤٣/٢ . وتمامه :

و :

يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ[1]

قـــال : وأما قراءة ابن عامر[2] (أَوَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ) بتأنيث (تَكُنْ) ورفع (آيَةٌ) ، فان قَدَّرْتَ (تَكُنْ) تامة فاللام متعلقة بها و(آيَةٌ) فاعلها ، و(أَنْ يَعْلَمَهُ) بدل من (آيَةٌ) ، أو خبر لمحذوف أي: هي أن يعلمه ، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة ، و(أَنْ يَعْلَمَهُ) مبتدأ و(آيَةٌ) خبر ، والجملة خبر (كَانَ) ؛ أو (آيَةٌ) اسمها ؛ و(أَنْ يَعْلَمَهُ) خبرها ، فردوه لما ذكرنا واعتذر له بأن النكرة قـــد تخصصت ".[3]

قلت: جعل المبتدأ نكرة والمعرفة الخبر أجازه ابن مالك ، واستدل / بما ذكر الشيخ [ولم يعتد][1] بالضرورة في ذلك ؛ لتمكن الشاعر من عكس ذلك مع بقاء الوزن ، وقياساً على الفاعل والمفعول.

قلت: ما ذكر ابن مالك قريباً مما يستشكلون به كون المبتدأ لا يصح أن يكون نكرة من غير تخصيص ، بخلاف الفاعل ، مع أن كل واحد منهما مسند إليه ، ولم يجيبوا عن ذلك بجواب مقنع ، وما استدل به ابن مالك جار على أصله في الضرورة ، وغيره يخالفه في ذلك ، وقد حصل ابن عصفور في تفسير الضرورة ثلاثة أقوال[2] ، ويلزم ابن مالك أن لا يقول باشتراط التسويغ في النكرة مع أنه قد اشترط ذلك.

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ولا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الودَاعا

(١) – البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧١ ، وفي شرح شواهد المغني ٨٤٩/٢ ، وفي شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٤٩/٦ ، وخزانة الأدب : ٢٢٤/٩ وفي الكتاب ٤٩/١ ، وتمامه :

كأن سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ

(٢) – ينظر : السبعة : ٤٧٣ ، والحجة للقراء السبعة :٢٢٦/٣.

(٣) – المغني : ٤٣٣.

(١) – ما بين المعقوفتين(زيادة يتم بها المعنى) كما يفهم من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٥٦/١ حيث قال : (و ليس القائل مضطراً لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ . فيجعل اسم كان ضمير سلافة .

(٢) – لعل الأقوال الثلاثة التي أشار إليها هي قول ابن عصفور في أول باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر : " اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر . فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر مالا يجوز في الكلام بشرط أن يُضطَرَّ إلى ذلك ولا يجد منه بُداً . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه . . . ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يُضطَرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره بل جَوَّزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام ، لكون الشعر موضعاً قد أُلِفَتْ فيه الضرائر ، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن أخذ بمذهبه . . . ومنهم من ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره مالا يجوز لغير الشاعر في كلامه ، لأن لسانه قد اعتاد الضرائر ، فيجوز له مالا يجوز لغيره لذلك ، وهو مذهب الأخفش " . يُنْظَر : شرح جمل الزجاجي : ٥٤٩/٢ ، ٥٥٠.

وما اعترض به الدماميني هنا على الشيخ من أنه أطلق في محل التقييد(١) ؛ لأن النكرة إذا كان لها مسوغ تجعل مبتدأ لا يصح ، لأن إطلاقه جارٍ على مذهب الإمام ، وقد نقل عن سيبويه قبل أن النكرة إذا كان لها مسوغ تجعل مبتدأ ولو وجد مع معرفة.

ومـــا ذكر الشيخ في الآية أشار إليه أبوحيان(٢) والاعتذار الذي ذكر عن الزجاج هو قول المختصر ، فانظره ، وانظر من أين كانت (أَنْ) وما دخلت عليه تتنزل منزلة الضمير؟ وقد نصوا على ذلك فتأمله.وانظر هل يشترط في فاعل الفعل الذي دخلت عليه (أَنْ) أن يكون معرفة أو لا يشترط ؟

وقد تقدم لنا من كلام ابن هشام تخصيصه بالمعرفة ، وناقشه الدماميني ، واشتراط التعريف ظاهر وإلا فيلزم أن يكون قولنا: (يُعْجِبُنِي أَنَّ رَجُلاً قَامَ) تتنزل منزلة الضمير في التعريف وهو بعيد.

قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ﴾ [الشعراء:٢٠١] ذكرها في (لَوْ) ، لما أن تكلم على أنها تكون للشرط المستقبل على قول ، وذكر آية النساء ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ ﴾ [النساء:٩] ، وذكر تأويل الآية بما قدمناه. قـــال : "ومثله الآية أي: حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها ، لأن بعده ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الشعراء:٢٠٢] ، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً مثل ﴿ وَإِن يَرَوْاْ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الطور:٤٤] الآية ، أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم وعليها فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته "(١) ، انظره.

قـــوله تعـــالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا ﴾ [الشعراء:٢٠٨] الآية ، ذكرها في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف ، لما أن قال: " إن الجملة قبل دخول المانع فيها يجوز فيها الأمران في الآية ، وبعد دخول المانع وهو (إلا) تمتنع الصفة ".(٢)

قلت: لأن الصفة لا تقع بعد (إِلَّا) إما بالاتفاق أو على خلاف ، وقد تقدم مراراً في كلام الشيخ ، انظر سورة الحجر(٣) وغيرها .

(١) – تحفة الغريب : ١٧٩/٢/ب.
(٢) – البحر المحيط : ٣٩/٧.
(١) – المغني : ٢٦٠ ، ٢٦١.
(٢) – المغني : ٤١٤.
(٣) – سبق في النص المحقق ص ٧٢

قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ [الشعراء:٢٢٧] الآية ، ذكرها مثالاً لوجوب تقديم الاستفهام في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة.(١)

وذكرها في الجملة التي لها محل مثالاً لكون الجملة المعلقة سدت مسد مفعولين ، قال: " لأن (أَيَّ) مفعول مطلق لـ(يَنْقَلِبُونَ) ، لا مفعول به لـ(يَعْلَم) ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم ثم ذكر الوهم في إنشاد:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى .... (البيت)(٢)

وأن الصواب نصب (أَيَّ) الأولى على حد الانتصاب في الآية ، إلا أن الانتصاب في البيت على أنها مفعول به" .(٣)

و ذكرها في الباب الرابع في إعراب أسماء الاستفهام إذا وقعت على حدث كالآية فهي مفعول مطلق.(٤)

وذكرها في الأشياء التي تكسبها الإضافة فذكر أموراً ثم قال : " الثامن: المصدرية ، نحو: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ ﴾ [الشعراء:٢٢٧] فـ(أَيَّ) مفعول مطلق ناصبه (يَنْقَلِبُونَ) و(يَعْلَمُ) معلقة عن العمل بالاستفهام ، قال:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَ أَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا(١)

(أَيَّ) : الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية إلا أنها هنا مفعول به كقولك : (تَدَايَنْتُ مَالاً) لا مفعول مطلق لأنها لم تضف لمصدر. والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ ﴾ [الكهف:١٢] ".(٢)

قلت: ما أشار إليه في الموضع الأول حسن ، وكذلك الموضع الثاني. وأما الثالث فيقال: كيف ذكر الشيخ البيت فيه مع أن (أَيَّ) ليست نصباً على المصدرية إنما هي مفعول ؟

---

(١) – المغني : ٥٥٣.
(٢) – سبق تخريجه ص ١٢٣.
(٣) – المغني : ٤٠٠ .
(٤) – المغني : ٤٤٤ .
(١) – سبق تخريجه ص ١٢٣.
(٢) – المغني : ٤٨٥ ، ٤٨٦.

فالجواب أنه إنما ذكر ذلك استطراداً ، للتعليق وأن العامل في (أي) ليس ما قبلها كما وقع في الآية ، والله أعلم.

ورَدُّ أبي حيان على أبي البقاء متمكن لا جواب عنه ، والعجب منه ـــ رحمه الله ـــ فانظره.(١)

وهذه آخر آية رأيت من كلام الشيخ في هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

سورة النمل

/قال الفقير إلى ربه هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها فيما رأيت نحو التسع عشرة آية ، أولها:

قوله تعالى: ﴿ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [النمل:٨] **ذكرها في النوع الثامن من الجهة السادسة ، لما أن ذكر آية النور** ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ ﴾ [النور:٩] ، **فقال في هذه الآية: " (أنْ) يجوز أن تكون تفسيرية "**(١) **، فانظره.**

---

(١) – البحر المحيط : ٤٧/٧.

(١) – المغني : ٥٥١.

قلت: قد قدمنا آية النور ، وهذه الآية لا شك أنها لا يتم بها شاهد على وقوع الإنشاء خبراً لـــ(أنْ) المخففة ؛ لاحتمال ما ذكر لتوفر شروط التفسيرية ، نعم من منع وقوع التفسيرية يصح له الاستدلال بالآية ، والله أعلم.

قـــــوله تعـــــالى: ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾ [النمل:١١] الآية ، ذكرها في الهمزة ، لما أن تكلم على أن (إلاَّ) تكون عاطفة ، بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش والفراء وأبوعبيدة وجعلوا منه ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة:١٥٠] الآية ، ﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل:١٠] الآية ، أي: ولا الذي ظلموا ولا من ظلم ، وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع.[(١)]

قلت: وقيل الاستثناء متصل من محذوف مقدر ، وهو بعيد جداً ، إلا أن يقال: تعارض الاشتراك والمجاز ، والمجاز مقدم لأن الحذف مجاز ، وورود (إلاَّ) لما ذكر اشتراك ، فتأمله .

قوله تعالى: ﴿ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾ [النمل:١٢] الآية ، ذكرها في الباب الثالث ، لما أن ذكر أن التعلق قد يكون بمقدر ، فذكر آيات منها هذه ، قال: " فـــ(في) و(إلى) متعلقان بفعل محذوف وهو(اذهب)" .[(١)]

قوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ [النمل:١٨] ذكره في الواو ، لما أن ذكر أن هذا الضمير خاص بالعقلاء ، إلا أن يعامل ما لا يعقل معاملة العقلاء كالآية .[(٢)]

قوله تعالى: ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ ﴾ [النمل:١٨] ذكرها في موضعين:

الأول: في (لاَ) ، لما أن تكلم على أنها تكون للطلب ، ويقع بعدها توكيد الفعل المضارع بالنون ، ثم ذكر آية الأنفال التي قدمنا ، وذكر ما قيل فيها ، ثم ذكر جواب الزمخشري في الآية ، وأن الجملة جواب الأمر و(لاَ) نافية ، ورَدَّهُ الشيخ. ثم قـــال : " نعم يصح الجواب في قـــوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ الآية ، إذ يصح (إِنْ تَدْخُلُوا لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ) ، ويصح النهي أيضاً على حد

(١) – المغني : ٨٤.

(١) – المغني ٤١٨ .

(٢) – المغني : ٣٥٤.

(لاَ أَرَيَنَّكَ هَاهُنَا) ، وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالاً ، أي: ادخلوا غير محطومين ، والتوكيد بالنون على هذا وعلى الوجه الأول سماعي ، وعلى النهي قياسي ".[1]

الموضع الثاني : ذكرها في الباب الثامن ، لما أن ذكر أن الشيء قد يعطى حكم الشيء لمشابهته له في اللفظ ، فذكر صوراً ، ثم قـــال : " الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملاً في اللفظ على لا الناهية ، نحـــو: ﴿ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾ الآية ، ونحـــو: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾ [الأنفال:٢٥] الآية ، فهذا محمول في اللفظ على نحـــو: ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾ [النمل:٤٢] ومن أولهما على النهي لم يحتج إلى هذا ".[2]

قلت: آية الأنفال وهي قوله: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً ﴾ [الأنفال:٢٥] قد تقدم ما فيها[3] ، واختار الزمخشري فيها وفي هذه الآية أن الجملة المذكورة جواب للنفي لأن الفعل يصح تأكيده بعد الشرط لأنه أشبه النهي في كونه غير واقع ، والأمر إذا قدر له جواب تنزل منزلة الشرط.[1] فرَدَّ الشيخ عليه بأن الشرط لا يصح تقديره في آية الأنفال ، نعم يصح في هذه الآية كما ذكرنا . ورَدَّ أبوالبقاء هذا القول بأن تأكيد الفعل المضارع بعد الشرط خاص بالشعر[2] ، وقد نص عليه سيبويه.[3]

قال: قلت لعله يعني في غير الشرط المتلو بـــ(مَا) الزائدة فإن ذلك كثير قياسي. قال الشيخ: ويصح النهي أيضاً يعني وعلى الوجه الأول تكون (لاَ) نافية.

قوله: وأما الوصف .. الخ. يعني بالوصف معنى لا صناعة.

وقوله: أن تكون الجملة ، هو على إسقاط الخافض ، أي: بأن تكون الجملة حالاً ، يعني وتكون (لاَ) نافية ، يدل على ذلك ما تقدم في آية الأنفال ، ويحتمل أن يكون قوله: أن تكون ، هو فاعل يأتي ، وعلى هذا فالوصف على ظاهره.

قوله: والتأكيد على هذا. يعني إذا كانت الجملة حالاً و(لاَ) نافية ، والوجه الأول يعني إذا كانت الجملة جواب للأمر و(لاَ) نافية ، والوجه الثاني هو أن تكون (لاَ) ناهية ، فتلخص من قول الشيخ ثلاثة أوجه ، وهي ظاهرة ، والله الموفق. والموضع الثاني بيِّن بما قدمنا في الموضع الأول .

---

(١) – المغني : ٢٤٨.
(٢) – المغني : ٦٤٣.
(٣) – الجمع الغريب : ٥٤٤/٢/٢
(١) – الكشاف : ٥٧١/٢ ، ٤٤٠/٤.
(٢) – التبيان في إعراب القرآن : ٢٣٢/٢.
(٣) – الكتاب : ٥١٥/٣ ، ٥١٦.

قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل:١٩] ذكرها في فرق التمييز من الحال ، وأن الحال قد تكون مؤكدة للعامل كالآية .(١)

قوله تعالى: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا ﴾ [النمل:٢١] الآية ، ذكرها في أماكن الحذف ، لما أن ذكر أن جملة القسم يحكم بحذفها في مواضع ، منها هذه الآية .(٢)

قولـــه تعـــالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ [النمل:٢٥] الآية ، ذكرها في (ألاَّ) المشددة ، لما أن ذكر في التنبيه الذي ختم به أن قوله: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ في قراءة التشديد(٣) ليس من أقسام /(ألاَّ) ، ولكن (أَنْ) فيها الناصبة لا غير ، و(لاَ) فيها محتملة للنفي ، فتكون ﴿ أَلَّا ﴾ بدلاً مـــن ﴿ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ ، أو خبراً لمحذوف ، أي: أعمالهم أن لا يسجدوا ، وللزيادة فتكون ﴿ أَلَّا ﴾ مخفوضة بدلاً من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ ، أو مختلفاً فيها ، مخفوضة هي أم منصوبة ، وذلك على أن الأصل (لِئَلا) ، واللام متعلقة بـــ ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ .(١)

وذكرها في حرف الياء ، لما أن تكلم على أنها تكون للنداء ، وأنها خاصة بالأسماء ، وإذا وليت الفعل مثل الآية قيل: للنداء ، والمنادى محذوف ، وقيل: لمجرد التنبيه ؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة. وقال ابن مالك: إن وليها أمر كالآية فهي للنداء لكثرة النداء قبلها نحو: ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ [البقرة:٣٣] الآية ، انظره.(٢)

قلت: الآية فيها قراءتان سبعيتان(٣) ، فقراءة التخفيف مع مد الياء تكفل أبو حيان بتوجيهها(٤) ، وأجاد ولخص كلام القوم فيها.

---

(١) – المغني : ٤٤٢.

(٢) – المغني : ٦١٠ . وذكرها الشيخ أيضاً في الباب الخامس ، في الجهة الثامنة ، في المثال الثاني منها ، ولم يذكر المؤلف ذلك الموضع. المغني ٥٦١.

(٣) – قراءة التشديد قراءة الجماعة ، يُنْظَر السبعة ٤٨٠ ، الحجة للقراءات السبعة : ٢٣٤/٣ ، والمبسوط في القراءات العشر ٢٠٣.

(١) – المغني : ٨٥ .

(٢) – المغني : ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) – القراءتان السبعيتان : كلهم شدد اللام في (أَلاَّ يَسْجُدُوا) غير الكسائي فإنه خففها ولم يجعل فيها (أَنْ) ، ووقف : (أَلاَ يَا) ، ثم ابتدأ (اسْجُدُواْ) . السبعة ٤٨٠ . والمبسوط في القراءات العشر ٢٠٣.

قوله: ليس من أقسام (أَلاَّ) .. الخ. يعني أنها لا تصح أن تكون في الآية للتحضيض ، وإنما احتاج الشيخ للتنبيه على ذلك وإن كان جلياً لأن المضارع قد حذفت نونه ، للتعليم للمبتدئ ، ومقصده حسن رحمه الله.

وقوله: لكن (إنْ) فيها الناصبة لا غير ، موضع الاستدراك من كلامه أن الآية التي ذكر قبل هذه الآية قبلها ، فاستدرك ما رأيت.

فإن قلت: لأي شيء لم يصح التفسير في هذه الآية ، وفارقت الآية الأخرى؟ قلت: لوجهين:

الأول: أنَّ (أنْ) إذا كانت مفسرة تتعين لا للنهي ، ولا يتقرر النهي عن السجود لله.

والثاني: أن التفسيرية لا بد أن يكون قبلها جملة فيها معنى القول ، والتزيين من الشيطان الظاهر أنه ليس المراد منه أن الشيطان يقول لهم ذلك ، بل يوقع لهم التحسين في الأذهان ، حتى كأنهم يشاهدون ذلك ، ويحمل غير ذلك.

قلـــت : وتلخص من كلام الشيخ رحمه الله أن (أَنْ) مع ما بعدها محتمل أن تكون في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف ، أو نصب بدلاً من (أَعْمَالَهُمْ) ، أو خفض بدلاً من (السَّبِيلِ) ، أو محتمل للخفض والنصب على القولين المعلومين ، وأشار إلى جميع ذلك غيره. فعلى البدلية من (أَعْمَالَهُمْ) يكون الاعتراض وقع بجملتين ، وعلى البدلية من (السَّبِيلِ) يقع الاعتراض بجملة واحدة ، وعلى الرفع يلزم الحذف ، وعلى الاحتمال يلزم الحذف أيضاً ، إلا أنه يطرد ، لكن البصريون يقدرون: (كراهية أن لا يسجدوا) ، وحرف الجر المقدر لا يتعين تعلقه بـــ(يَهْتَدُونَ) ، بل يحتمل أن يتعلق بـــ (فَصَدَّهُمْ) أو بـــ(زَيَّنَ) والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ ٱذۡهَب بِّكِتَٰبِي ﴾ [النمل:٢٨] الآية ، ذكرها في الباب الثامن لما أن تكلم على القلب فقال بعد ذلك: قيل: ومنه الآية ، وأجيب بأن المعنى ثم تَوَلَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم ؛ ليكون ما يقولون بمسمع منك ، فانظر ماذا يرجعون.(١)

قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ ﴾ [النمل:٣٠] ذكرها في (مِنْ) دليلاً لابتداء الغاية في المكان.(٢)

---

(١) – البحر المحيط : ٦٥/٧ ، ٦٦ .

(١) – المغني : ٦٦٠.

(٢) – المغني : ٣١٣.

قـــوله تعـــالى: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠ أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ ﴾ [النمل:٣٠] ذكرها ـــ رحمه ـــ الله قبل قـــوله: ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ ﴾ ، فقـــال: " تنبيه: ليس من أقسام (أَلاَّ) التي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النمل:٣٠] الآية ، بل هذه كلمتان ، (أَنْ) الناصبة و(لاَ) النافية ، أو (أَنْ) المفسرة و(لاَ) الناهية ، ولا موضع لها على هذا ، وعلى الأول فهي بدل من (كِتَابٌ) ، على أنه بمعنى (مَكْتُوب) ، وعلى أن الخبر بمعنى القلب ، بقرينة ﴿ وَأۡتُونِي ﴾ [النمل:٣١]".[1]

قلت: هاتان الآيتان المتقدمتان قد قرر الشيخ في غير هذا الموضع قاعدة تصدق فيهما من حيث الجملة ، وهي أن (أَنْ) الصالحة للتفسير إذا وليها (لاَ) جاز في المضارع الذي بعدها أن يكون مرفوعاً و(لا) نافية ، أو مجزوماً و(لا) ناهية ، أو منصوباً و(أنْ) مصدرية[2] ، وهذا المعنى يصدق بعضه في الآية الأولى ، وهو نصبه ، ولا يصح الرفع ولا الجزم لقرينة منعت من ذلك ، والآية الثانية يصح فيها الجزم والنصب.

قوله: وعلى الأول فهي بدل .. الخ. قلت: لا تتعين البدلية ، بل يحتمل الرفع على خبر مبتدأ ، ويحتمل أن يكون التقدير: (بِأَنْ لاَ تَعْلُوا عَلَيَّ) ، ويجري الخلاف في ذلك ، وحق الشيخ أن يذكر جميع ذلك ، كما ذكرنا عنه في الآية قبلها ، وليس كونه خصص إحدى الآيتين بأولى من الأخرى فيما يظهر.

قوله: على أنه بمعنى مكتوب. فإن قلت: هذا لا يختص بالبدل وكذلك على التفسير فما سر تخصيص ذلك بالبدل؟

قلـــت : ليس في كلامه ما يقتضي التخصيص ، ولكن لما أن كان الكتاب المبدل منه ظاهر أنه مصدر ، فاحتاج أن يطابق البدل المبدل منه.

فـــإن قلـــت: إذا تُؤْوِلَ الكتاب بمعنى المكتوب يحتاج إلى تأويل البدل أيضاً ؛ لأنه مصدر / لأن ... ... [1] وأن يقدر ذلك ، فيلزم أن يكون التقدير: إني ألقي إلي كتاب كريم عدم العلو ... ... [2] المكتوب.

---

(١) – المغني : ٨٥ .

(٢) – المغني : ٤٥.

(١) – في هذا الموضع طمس لم أتمكن من قراءة ما فيه.

(٢) – في هذا الموضع طمس لم أتمكن من قراءة ما فيه.

قلت: لا يلزم ذلك ، لأن هذا ليس بدل الشيء من الشيء ، وإنما هو بدل الاشتمال ؛ لأن المكتوب يشتمل على عدم العلو إن قلنا ... ... [1] فعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل الكتاب بالمكتوب ؛ لأن الكتاب ولو كان مصدراً قد يشتمل على عدم العلو.

قلت: الكتاب لم يلق ، وإنما ألقي المكتوب ، وهو من باب: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُ الأَمِيْرِ) ، فظهر أن تأويل المصدر بمفعول في الآية لا بد منه ، ولا وجه لتخصيص ذلك بأحد الإعرابين.

فإن قلت: كيف يصح التفسير في الآية مع أن الإلقاء ليس فيه معنا القول ، ولا يصح أن تكون (أَنْ) تفسيراً للكتاب وحده ؛ لأنها لا تفسر إلا الجملة ؟.

قلت: لا يشترط فيها أن تكون بعد فعل فيه معنا القول ، بل بعد جملة اشتملت على ما فيه القول الذي هو أعم من ذلك ، وإن كان يقع في كلامهم ما يوهم ما ذكرنا ، لكنهم كثيراً ما يجوزون التفسير فيما أشرنا إليه كهذه الآية.

قول الشيخ: وعلى أن الخبر .. الخ. فإن قلت: أي خبر أراد الشيخ مع كونه جعل (أَلاَّ تَعْلُوا) بدلاً وهو مفرد كما قررنا ؟

قلت: الخبر الذي أراد هو الفعل المنصوب بأنْ ، والعطف على الفعل وهو جملة خبرية ، لا على الناصب والمنصوب الذي هو مفرد ، فيحتاج إلى تأويل الخبر إلى إنشاء لعطف الإنشاء عليه وجوباً عند أكثر النحويين وأهل البيان ، غاية ما يلزم فيه أن توصل (أنْ) المصدرية بالأمر ؛ لأن المعطوف يحل محل المعطوف عليه ، والمخالف في ذلك أبوحيان ، ولم يشر إلى ذلك هنا ، إلا أن يقال: إن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل.

فتلخص من هذا كله أن الفعل في الآية يصح فيه الجزم والنصب ، فالجزم على النهي ، و النصب بأنْ ، و(أنْ) تحتمل التفسيرية والناصبة ، و(لا) تحتمل النافية والناهية ، فعلى التفسيرية لا محل ، وعلى المصدرية تحتمل الرفع والنصب والجر ، فالرفع على وجهين:

الأول: ما أشار إليه الشيخ.

والثاني: الرفع على الخبرية ، والنصب والجر على أن التقدير: (بأنْ لا تعلوا) ، ودخل الخلاف في ذلك والله أعلم وبه التوفيق .

قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ ﴾ [النمل:٣٣] ذكرها في (إلى) ، وأنها تكون بمعنى اللام كالآية ، قال: "وقيل: لانتهاء الغاية "[1] ، فانظره .

---

(١) – في هذا الموضع طمس لم أتمكن من قراءة ما فيه.

قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴾ [النمل:٣٤] ذكرها في الباب السادس ، لما أن تكلم على واو الثمانية ، وذكر تأويلات في آية الكهف ، قال : " ونظيره ﴿ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً ﴾ [النمل:٣٤] الآية ، فإن ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴾ ليس من كلام المرأة ".(٢)

وذكرها أيضاً في الحكاية ، مثالاً لوصل الجملة المحكية بكلام غير محكي ، قال: ويسمى مُدْرَجاً عند المحدِّثين.(٣)

قلت: ما أشار إليه في الموضعين نص بأن الجملة ليست من كلام المرأة ، واعترض عليه بأنه لا يتعين ذلك ، بل قد أجيز أن يكون من كلامها.

قوله: ويسمى مدرجاً. يعني إذا وقع مثل ذلك في حديث مروي ، والمدرج عند المحدِّثين أقسام ، أحدها ما أشار إليه الشيخ ، وهو أن يذكر الراوي عقب ما يرويه كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس فيه الأمر على من لا يعرف حقيقة الحال ويتوهم أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم. (١)

ومن أمثلته المشهورة ما روي عن علقمة عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال: (قُلِ التَّحِيَّاتُ للهِ ..) فذكر التشهد وفي آخره (أَشْهَدُ أَلاَّ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَاً رَسُوْلُ اللهِ ، فَإِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاَتَكَ)(٢) فأدرج في الحديث قوله: (فَإِذَا قُلْتَ) وإنما هو من كلام ابن مسعود فانظره في محله.

واعلم أن المحدِّثين نصوا على أنه لا يجوز تعمد الإدراج لما فيه من اللبس.

ولا يفهم أن الشيخ قصد أن ما ذكر في الآية يسمى مدرجاً ، فلا يفهم هذا إلا بليد ، نعم الإيهام الواقع في القول في مثله لا يضر ؛ للاتكال على القرينة.

---

(١) – المغني : ٨٦.

(٢) – المغني : ٦٢٠.

(٣) – المغني : ٣٩٩.

(١) – وهكذا عرف ابن الصلاح هذا القسم من أقسام المدرج . ينظر : مقدمة ابن الصلاح : ٥٩.

(٢) – مسند الإمام أحمد : ٦٩٦/١.

قوله تعالى: ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [النمل:٣٥] ذكرها في الجهة الثانية في السادس منها قال: " قول الحوفي: (إن الباء في (بِمَ) متعلقة بــ(نَاظِرَةٌ) يرده أن الاستفهام له الصدر ، قال: والصواب تعلقها بما بعده "(١) ، فانظره.

وذكرها في (ما) الاستفهامية في حذف ألفها.(٢)

قوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ ﴾ [النمل:٣٩] ذكرها في أول الجزء الثاني ، فيما يحتمل الكبرى ، وغيرها فذكر آيات منها هذه ، قال: لأنه يحتمل / أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً ، أو اسم فاعل ومضافاً إليه ، قال: ويؤيد اسم الفاعل أن الأصل في الخبر الإفراد ، وأن حمزة يميل الألف ، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة.(٣)

قلــت: قد تقدمت هذه الآية في آخر مريم(٤) ، ولا يصح أن يقال في نظير هذا اللفظ أنه من المشترك ، كما توهم بعضهم في (مختار) ؛ لأن هذا أمر عارض لأجل التصريف ، فتأمله.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٌ ﴾ [النمل:٤٠] إلى قوله: ﴿ مُسۡتَقِرًّا ﴾ [النمل:٤٠] ذكرها في موضعين:

الأول: في (عِنْدَ) لما أن تكلم على أنها تكون للحضور الحسي ، قال : " نحو ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ [النمل:٤٠] ، والمعنى قال الذي عنده علم من الكتاب" (١).

الموضع الثاني: في الباب الثالث ، لما أن تكلم على المواضع التي يجب فيها التعلق بمحذوف ، فقــال: " الثاني: أن يقعا حالا نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ ﴾ [القصص:٧٩] "(٢). قال: " وأما قــوله: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ فزعم ابن عطية أن (مُسْتَقِرّاً) هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد

---

(١) – المغني : ٥١٠.

(٢) – المغني : ٢٩٥.

(٣) – المغني : ٣٦٨.

(٤) – سبق في النص المحقق ص ١٦٤ ، ١٦٥.

(١) – المغني : ١٦٢.

(٢) – المغني : ٢٢٥.

ظهر[١] ، والصواب ما قاله أبوالبقاء[٢] وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو خاص".[٣]

قلت: كلام ابن عطية[٤] قد قال به قائل ، وأن الظرف إذا كان حالاً أو خبراً يجوز ظهور عامله ، وهو قول ضعيف. وقد نقل الشيخ عن ابن يعيش نظيره[٥] ، وقال: إنه غريب ، لأن الكون المطلق يجب حذفه في مواضع وما صوبه الشيخ استحسنه أبوحيان.[٦]

قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ [النمل:٤٦] ذكرها في (لولا) التي للتحضيض ، انظره.[٧]

قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [النمل:٦٠] الآية ، ذكرها في الجهة السادسة ، في النوع السادس ، لما أن ذكر اشتراط الجملة في مواضع ، من ذلك جواب الشرط ، ووهم بدرالدين في آية (فاطر)[١] ، قال : " وقد يتوهم أن مثل هذا قول صاحب اللوامع هو وأبي الفضل الرازي في قوله في ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ الآية : إنه لا بد من إضمار جملة معادلة ، والتقدير: كمن لا يخلق . قال: وإنما هو مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري الظرف في نحو : (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) جملة ظرفية ؛ لكونه خلفاً عن جملة مقدرة ، ولا يعتذر بذلك عن ابن مالك ، فان الظرف لا يكون جواباً ولو كان جملة ".[٢]

قلت: تأمل هذا الكلام ، فإن الوهم الذي ذكر عن بدرالدين في سورة (فاطر) في قوله: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾ [فاطر:٨] أنه جوز الشرطية ، مع كونه جوَّز أن يكون الجواب (كَمَنْ هَدَى اللهُ) ، و(كمن هدى الله) من قبيل المفرد ، فيقال: كيف يتوهم مثله عن صاحب اللوامع وليس في

---

(١) – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١١٤/١١.
(٢) – التبيان في إعراب القرآن : ٢٣٥/٢.
(٣) – المغني : ٢٢٦ .
(٤) – المحرر الوجيز : ١١٤/١٢.
(٥) – شرح المفصل : ٩٠/١.
(٦) – البحر المحيط : ٧٣/٧.
(٧) – المغني : ٢٧٢ ، ٢٧٣.

(١) – آية فاطر التي أشار إليها هي قوله تعالى :﴿ڑ ک ک ک ک گ گگ گ گ گ گ گ گ گ گگ ں ں ڻ ڻ ٹٹ ۀ ۀ ہ ہ ﴾ (فاطر : ٨) .
(٢) – المغني : ٥٤٦.

كلامه شرط ولا جواب ؟ فالجواب : أن التوهم إنما هو في جعل الجار والمجرور جملة ، لا في جعل جواب الشرط مفرداً ، ففي آية (فاطر) توهمان ، وأحدهما قد يتعقل في كلام صاحب اللوامع ، إلا أن يجاب بما ذكر ، وتأوله أبوحيان(١) بأن المراد جملة ألفاظ لا الجملة المصطلحة.

قوله تعالى: ﴿ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل:٦٠] ذكرها في مسوغات الابتداء(٢) ، لما أن ذكر عموم النكرة .(٣)

قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [النمل:٦٥] الآية ، ذكرها الشيخ في موضعين:

الأول: في آخر الباب الثالث ، لما أن تكلم على كيفية التقدير في العامل في الظرف ، وأطال في ذلك. قال بعد : " وقال ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ ﴾ الآية : إن الظرف ليس معلقاً بالاستقرار ؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فإن الظرفية المستفادة من (فِي) حقيقة بالنسبة إلى غير الله ، مجاز بالنسبة إلى الله ، وإما حمل القراءة السبعية على لغة مرجوحة وهي إبدال المستثنى المنقطع ، كما زعم الزمخشري ، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع ، والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر (قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ يُذْكَرُ فِي السَّمَواتِ والأَرْضِ). ومن جوَّز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم: (الْقَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ) ونحوه لم يحتج إلى ذلك ، وفي الآية وجه آخر ، وهو أن يقدر (مَنْ) مفعولاً ، و(الْغَيْبَ) بدل اشتمال ، والله فاعل والاستثناء مفرغ ".(١)

الموضع الثاني: ذكرها في الجهة الرابعة ، في المثال الرابع منها ، لما أن ذكر ما وقع للزمخشري في قوله: ﴿ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ [البقرة:٢٢] كما قدمنا في سورة البقرة(٢) ، وضعف هذا التخريج. قال: " وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾ الآية ، على أن الاستثناء منقطع ، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية "(٣) ، / وقد مضى البحث فيها ، وذكر ما وقع من الضعف للكِرْمَاني في البقرة ، ثم قال بعد ذلك كله: "وإنما تأتي قراءة الجماعة على

(١) – البحر المحيط : ٢٨٧/٧ .

(٢) – أي : في مسوغات الابتداء بالنكرة .

(٣) – المغني : ٤٤٧.

(١) – المغني : ٤٢٩.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٧٣/١/١.

(٣) – المغني : ٥١٩.

أفصح الوجهين. ثم أخذ يستدل على ذلك بإجماع القراء على الرفع في ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ ﴾ [النور:٦] الآية "[1] ، فانظره. فإنه أطال وكثير من الآي في كلامه قد قدمناها في محلها.

قلت: لم يستحضر الشيخ رحمه الله في هذا الفصل ما نقله عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [النمل:٨١] ، فإنه نقل عن بعضهم جواز مجيء البدل على اللغة المذكورة وإن كان على قراءة الأكثر. وأخذ يبين ذلك بمسائل وقد قدمنا ذلك في (هود).[2] واختار الشيخ خلاف ذلك ، وأن قراءة الأكثر لا تخرج على الوجه المرجوح ، وهذه الجملة مناسبة لذلك ، والإلزام الذي ذكر ابن مالك ظاهر.

واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه الصحيح أنه مجاز ، والمجاز جائز في الكلام بل غالب.

وما ذكـــر في الموضع الثاني هو ما أشار إليه أولاً عن ابن مالك ، وهو الموضع الذي قدم البحث فيه ، ولم يستحضر الشيخ كلام الزمخشري عند قوله تعالى:﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ ﴾ [النساء:١٤٨] الآية[3] ، في قراءة من قرأ (إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ) بالبناء للفاعل[1] ، فإنه جوز البدلية من اسم الجلالة ، وأخذ ينظر ذلك بقولك: (مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْرٌو) وبما ذكر في هذه الكريمة ، وتكفُّل المعرب بالرد عليه[2] هنا لوروده صائب ، وإن كان المختصر أخذ ينتصر له ، وفي كلامه نظر[3] ، ومن أنصف علم أن الآية لا تشبه آية (النساء) ، ولا ما ذكر سيبويه إلا بتكلف ، وانظر المعرب في (النساء) فإنه أطال[4] ، وكلام سيبويه الذي ذكروا محتمل للفهم والله أعلم.

قـــوله تعـــالى: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل:٦٥] ذكرها في الباب الرابع ، في إعراب أسماء الاستفهام ، قال: " إن وقعت على زمان كالآية فهي منصوبة على الظرف ".[5]

---

(١) – المغني : ٥١٩.
(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٦٤٦/٢/٢.
(٣) – الكشاف : ١٧٠/٢.
(١) – قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك بن مزاحم وزيد بن أسلم وعبدالأعلى بن عبدالله بن مسلم يسار وعطاء بن السائب وابن يسار . يُنْظَر المحتسب : ٣٠٨/١.
(٢) – الدر المصون : ٤٥١/٢.
(٣) – البحر المحيط : ٣٩٨/٣.
(٤) – الدر المصون : ٤٥١/٢.
(٥) – المغني : ٤٤٤.

قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل:٧٢] الآية ، ذكرها في اللام الزائدة ، قال : "وليس منها : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ خلافاً للمبرد ، لأن (رَدِفَ) ضمن معنى (اقترب) فهو مثل : ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء:١] ".(١)

قوله تعالى: ﴿ ذَاأَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل:٨٤]ذكرها في أم المنقطعة ، لما أن نقل عن البصريين أنها بمعنى الهمزة و(بل) ، قال: " يلزم البصريين دعوى التأكيد في الآية وما أشبهها ".(٢)

وذكرها في (أمَّا) ، لما أن قال: " تنبيهان ، ثم قال: الثاني أنه ليس من أقسام (أمَّا) التي في قوله تعالى: ﴿ ذَاأَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، ولا التي في قول الشاعر :

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ .... (البيت)(٣)

بل هي فيهما كلمتان ، فالتي في الآية هي (أَمْ) المنقطعة و(مَا) الاستفهامية ، وأدغمت في الميم(١) للتماثل ، والتي في البيت هي (أن) المصدرية و(مَا) الزائدة ، والأصل (لأَنْ كُنْتَ) ، فَحُذِفَ الجار و(كَانَ) للاختصار ، فانفصل الضمير ؛ لعدم ما يتصل به ، وجيء بـــ"ما" عوضاً من (كَانَ) ، وأدغمت النون في الميم للتقارب ".(٢)

قلت: أما ما أشار إليه في الآية فهو حسن ، ونبه بذلك لئلا يلتبس على المبتدئ ، والبيت الذي أشار إليه للعباس بن مرداس ، و(خُراشة) بضم الخاء المعجمة ، واسمه خفاف بن ندبة ، والضبع هنا اسم للسنة المجدبة ، وما ذكر الشيخ في كيفية الحذف والتعويض عليه أهل العربية في باب (كان) ، ولا يصح الجمع بينهما على الصحيح .

فإن قلت : الشيخ ــ رحمه الله ــ ذكر هذا البيت في فصل (أَنْ) ، وجعل البيت دليلاً على مجيء (أَنْ) المفتوحة شرطية ، وهو قول الكوفيين فما الجمع بين كلامه هنا وبين ذلك الموضع ؟.

---

(١) – المغني : ٢١٩.

(٢) – المغني : ٥٧.

(٣) – البيت من البسيط ، وهو لعــباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨ ، وفي الكتاب ٢٩٣/١ ، وشرح شواهد المغني: ١١٦/١ ، وخزانة الأدب : ١٣/٤.. و لجرير في ديوانه ٣٤٩/١ ، و الشعر والشعراء ٣٤١/١ ، و لسان العرب ٢٩٤/٦ ، (خرش) ، ٢١٧/٨ (ضبع) . وتمامه :

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(١) – أي : أدغمت الميم في الميم (كذا في المغني) .

(٢) – المغني : ٧٠.

قلت: ما أجاب به بعضهم ضعيف ، فإنه قال: لعله ذكر ذلك على مذهب الكوفيين ، وذكر هنا مذهب الجماعة ، والظاهر أن السؤال وارد ، فانظر البيت في آخر الكتاب فإن الشيخ ذكرها في القاعدة التاسعة من الباب الثامن(١).

قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل:٨٧] الآية ، ذكرها في (كُلٍّ) ، إذا قطعت عن الإضافة ، انظر تلخيص ذلك.(٢)

قوله تعالى: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل:٨٨] ذكرها في (كُلٍّ) ، لما أن تكلم على بيت الفرزدق ، في قوله:

وكُلٌّ رَفِيقَيْ .... (البيت)(٣)

وحمل قوم أن تكون مفعولاً مطلقاً ، قال: " من باب ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ ؛ لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما ".(١)

قوله تعالى: ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ ﴾ [النمل:٩٠] ذكرها في الفاء الرابطة ، لما أن ذكر أنه يجب دخولها على الماضي لفظاً ومعنى في جواب الشرط ، إما حقيقة نحو ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف:٧٧] ، قال: " ويقدر هنا قد ، أو مجازاً كما في هذه الآية ، ونُزِّل الفعل لتحقق وقوعه مترلة ما قد وقع".(٢)

قال الفقير إلى ربه: وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) – المغني : ٦٥٧.

(٢) – المغني : ٢٠٤.

(٣) – البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه : ٤٠٠/٢ ، في مغني اللبيب : ٢٠١ ، وشرح شواهد المغني : ٥٣٦/٢ ، وخزانة الأدب : ٥٧٢/٧ وتمامه :

وكُلٌّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُما ... تعاطَى القنا قوماهُما أخوَانِ

(١) – المغني : ٢٠١.

(٢) – المغني : ١٧٠.

/سورة القصص

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها نحو خمس وعشرين آية ، منها:

قـــوله تعـــالى : ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ ﴾ [القصص:٥] إلى قوله: ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ ﴾ [القصص:٦] الآية ، ذكرها في الباب الثامن ، لما أن تكلم على القاعدة السادسة ، لما أن ذكر أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الحاضر.(١)

قلت: وسره في الآية الكريمة قصد إحضار الصورة الغريبة العجيبة ، وتبدل الدول ، واستيلاء الأضعف على الأقوى ، وانعكاس الحالات التي كانت سبباً في الطغيان والعدوان ، إلى غير ذلك ، لما فيه من الفوائد ، والله أعلم ، وتأمل هذا المعنى مع الإتيان بِــ(أنْ) .

قوله تعالى:﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ ﴾ [القصص:٧] ذكرها في الواو ، مثالاً في كونها قد يرد بين متعاطفيها تراخ(٢) فانظره.

قـــوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ ﴾ [القصص:٨] الآية ، ذكرها الشيخ في حرف اللام ، لما أن ذكر أن اللام ترد للصيرورة ، وهي لام العاقبة ، ولام المآل ، نحو ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ ﴾ الآية ، وقوله:

فَلِلْمَوْتُ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ .... (البيت)(١)

ثم قـــال : " وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة ، قال الزمخشري: والتحقيق فيها أنها لام العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً ، بل المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل لأجله ؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل ، كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد".(٢)

---

(١) – المغني : ٦٥٤ . وذكر معها الشيخ الآية ٦ من السورة ، ولم يذكر الرصاع ذلك .

(٢) – المغني ٣٤٣.

(١) – البيت من الطويل ، وهو لسابق البربري في مغني اللبيب :٢١٧ ، وخزانة الأدب ٥٣٢/٩ ، وفي العقد الفريد٦٩/٢. وتمامه:

فَلِلْمَوْتُ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدُّوْرِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

(٢) – المغني : ٢١٧ ، ٢١٨ .

قلت: حرر التفتازاني ذلك[١] ، ومعنى ما ذكر أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي في المشبه به ، فجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية وتبعتها في اللام فسميت استعارة تبعية ، وتأمل ما قدمنا في (طـــه) في قولـــه: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١] [٢] فإن ما قدمنا ثَمَّ يتقرر هنا فراجعه هنالك.

قـــوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص:١٥] ذكرها في (عَلَى) ، وذكر أنها في الآية للظرفية ، وكذلك قوله:﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة:١٠٢] [٣] ، فانظره .

قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ ﴾ [القصص:١٥] ذكرها في الباب الثامن ، لما أن تكلم على القاعدة السادسة ، أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الحاضر قصدا لإحضاره في الذهن ، فذكر الآية.

قال: " إذ ليس المراد تقريب الرجلين إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت "[١] ، فانظره.

فإن قلت : كيف يقول الشيخ ــ رحمه الله ــ وإنما الإشارة .. الخ ، مع أن الإشارة كانت هذا من شيعتك بكاف الخطاب لا بالهاء ؟

قلـــت : الجواب أن هذا من الكلام الذي حكي فيه بعض اللفظ والمعنى ، كـــما قيـــل في قـــوله: ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ﴾ [الصافات:٣١] الآية ، وقد وقع اجتماع بالمسجد الأعظم ووقع السؤال عن الآية ووقع الجواب بقريب مما ذكر الشيخ ، والله أعلم.

---

(١) – مختصر السعد ، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم : ٣٤٩.

(٢) – سبق في النص المحقق ص ١٨٠ ، ١٨١.

(٣) – المغني : ١٥١.

(١) – المغني : ٦٥٣ ، ٦٥٤ .

قوله تعالى:﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ [القصص:١٥] **ذكرها في الفاء ، لما أن ذكر أنها تكون للسببية ، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة ، فالأول نحو :** ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ **وهو ظاهر.**[١]

قلت: هذا يفيد قولهم أن الفاء للسبب ، وقد نص عليه غيره وأن فاء الربط لا سبب فيها.

قوله تعالى: ﴿ فَلَنۡ أَكُونَ ﴾ [القصص:١٧] **ذكرها في (لَنْ) ، لما أن ذكر أنها قد تأتي للدعاء وأنشد قوله::**

لَنْ تَزَالُوْا .... (البيت)[٢]

قال: " وأما الآية فقيل: ليس من ذلك لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم "[٣] **، قال:"ويرده قوله: (ثُمَّ لاَ زِلْتُ لَكُمْ)**[٤] **(البيت)**[٥] **.**

قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ ﴾ [القصص:٢٣] **ذكرها في فصل الحذف ، لما أن قال : " إن الشيء قد يظن من الحذف وليس منه " . قال: " جرت عادة النحويين أن يقولوا: قد يحذف المفعول اقتصاراً واختصاراً ، ويمثلون ذلك بقولهم: (كُلُوْا وَاشْرَبُوْا) ، و(مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)**[١] **أي: تكن منه خيلة. والتحقيق أن / يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو أُوقِعَ عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال: (حَصَلَ حَرِيْقٌ أَوْ نَهْبٌ). وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع فعل الفاعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى ، إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً ؛ لأن الفعل يتنزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له "**[٢] **، و ذكر أمثلة من ذلك ، ثم قال: " ومنه على الأصح** ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ

---

(١) – المغني : ١٦٩.

(٢) – البيت من الخفيف ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٠٥ ، و شرح شواهد المغني ٦٨٤/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ١٥٦/٥. وتمامه :

لَنْ تَزَالُوْا كَذلِكُمْ ثم لا زِلْتُ   لكم خالِداً خُلود الجبَال

(٣) – المغني : ٢٨٢.

(٤) – المغني : ٢٨٢.

(٥) – هذا ليس بيتاً و إنما هو جزء من الشاهد السابق .

(١) – مجمع الأمثال : ٣٠٠/٢ ، وكتاب جمهرة الأمثال : ٢١١/٢ ، ومعناه : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه .

(٢) – المغني : ٥٧٥.

﴾ الآية ، ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقي ، لا لكون مذودهما غنماً ومَسقيهم إبلاً ، وغَرَضُهُ المقصود من ﴿لَا نَسْقِي﴾ السقي لا المسقي ، ومن لا يتأمل قَدَّرَ: (يَسْقُوْنَ إِبَلَهُمْ) ، و(تَذُوْدَانِ غَنَمَهُمَا) ، (وَلاَ نَسْقِي غَنَمَنَا) ".[1]

قلت: لا شك أن أهل العربية يذكرون ما أشار إليه الشيخ ، ويجعلون ذلك من باب الحذف ، وأهل البيان يقولون ما ذكر الشيخ ، والتحقيق مع أهل البيان من جهة المعنى ، وأهل العربية يقفون مع ظاهر الصناعة.لا يقال: إن الشيخ رده على أهل علم واصطلاح باصطلاح ، بل الصواب أن يقال: إن كان في مقام الإعراب فيذكر ما قاله أهل العربية ، وإن كان في مقام أهل علم المعاني فيذكر ما قاله أهل البيان ، لأنا نقول: الشيخ لم يرد على أهل العربية ، بل قال التحقيق ذلك ، فغايته أنه ظهر له ما قاله أهل البيان ، ولا شك أنه حسن.

فإن قلت: أما على مذهب أهل النحو أنه من باب حذف المفعول فمجاز الحذف فيه ظاهر ، وأما على مذهب أهل البيان فهل هو من باب المجاز أو من باب الحقيقة ؟ قلت: الظاهر أنه حقيقة ، لأنه لفظ مستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب .

وما صحح الشيخ هو قول عبدالقاهر[2] ، والزمخشري[1] ، انظره .

ومقابله هو قول صاحب المفتاح ، وأنه حذف المفعول لأجل الاختصار.قال التفتازاني: وهو التحقيق لأن الترحم لم يقع من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس ، بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم ، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما ، وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلاً لم يصح الترحم ، فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح .[2]

قلت: الحاصل أن الشيخ اعتبر أن الترحم الواقع لأجل الفعل المطلق لا لأجل فعل مقيد ، وغيره على العكس ، وتأمل كلام الشريف الجرجاني ، والله أعلم.

قـــوله تعـــالى : ﴿أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص:٢٥] ، ذكرها مثالاً لما المصدرية غير الزمانية ، قال: " وليست هذه بمعنى الذي ؛ لأن الذي سقاه لهم هو الغنم ، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله ، لا على الغنم ، فإن ذهبت تقدر لأجل السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج إليه.

---

(١) – المغني : ٥٧٥.

(٢) – دلائل الإعجاز : ١٦١، ١٦٢ .

(١) – الكشاف : ٤٩١/٤ .

(٢) – المطول : ٣٧١ .

فإن قلت: قوله: لا محوج إليه. يقال: المقدر لذلك بعينه بل ذلك من الجائز عنده غاية الأمر أن أحد الجائزين أرجح من الآخر ، وهذا من التفنن في صناعة النحو "(١).

قلت: ليس كل جائز يذكره المعرب ؛ لأن كثيراً من الجائزات ضعيفة الاستعمال ، سيما إذا كان غيرها مشهوراً من غير كلفة ، ولا يبعد أن يقال: يجوز الإعراب بذلك وينبه على ضعفه ، كما أشار الشيخ في آخر كتابه في نظير ذلك. ولا يقال : إن الشيخ الذي استبعده وقع له نظيره في قـــوله: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ﴾ [يونس:٣٧] الآية ، فإنه أوَّل (أَنْ يُفْتَرَى) بالافتراء ، والافتراء بمفترى(٢) ، وقياس قوله هنا أن يؤول بمفترى ؛ لأنا نقول: تأويله بمفترى على خلاف الأصل ، بخلاف ما ذكر في الآية .

قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص:٢٨] الآية ، ذكرها في (أَيّ) ، لما أن قـــال: إنها تكون شرطية فذكر الآية ، فانظره.(٣) وذكرها في الجهة السادسة ، في النوع الثاني عشر ، مثالاً لوجوب تقديم الشرط ، وهو جلي.(٤)

وذكرها في السين ، لما أن تكلم على (سِيَّمَا) ، وأن (ما) زائدة وما بعدها مخفوض بالإضافة ، مثل الآية.(١) وذكرها في الميم لما أن تكلم على زيادة (ما) غير النافية.(٢)

قوله تعالى: ﴿ نُودِيَ مِن شَاطِئِ ﴾ [القصص:٣٠] الآية ، ذكرها في (مِنْ) ، في المسائل التي ذكر ، فقال: " مسألة: ﴿ نُودِيَ مِن شَاطِئِ ٱلْوَادِ ﴾ الآية ، (مِنْ) فيهما للابتداء ، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال ؛ لأن الشجرة كانت ثابتة بالشاطئ".(٣)

قلت: كلام الشيخ ظاهره أن الأول مشتمل على الثاني ، وفي المسألة ثلاثة أقوال معلومة في محلها.(٤)

---

(١) – المغني : ٢٩٩ .
(٢) – المغني : ٦٥٤ ، ٦٥٥.
(٣) – المغني : ٨٨.
(٤) – المغني : ٥٥٣.
(١) – المغني : ١٤٧.
(٢) – المغني : ٣٠٨.
(٣) – المغني : ٣٢٠.
(٤) – يُنْظَر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٨/٣ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١٤٨/٣. وغيرهما .

قـــوله تعـــالى: ﴿ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ ﴾ [القصص:٣٢] / ذكرها في المثال السابع من الجهة الأولى ، وأنه لا بد من تقدير المضاف في الآية ؛ لأجل أن تعدية فعل المضمر المتصل إلى ضميره لا تجوز[(١)] ، فانظره.

قلت: وكذلك قوله:

دَعْ عَنْكَ .... (البيت)[(٢)]

أيضاً خلافاً لابن عصفور ، انظر فصل العين.

قـــوله تعالى : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرۡهَـٰنَانِ ﴾ [القصص:٣٢] الآية ، ذكرها في الباب الثامن من الكتاب ، في المثال الحادي عشر من القاعدة الأولى ، حين قال : " الحادية عشرة تذكير اسم الإشارة في قولـــه : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرۡهَـٰنَانِ ﴾ مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ، قال: ومثله ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ ﴾ [الأنعام:٢٣] الآية ، فيمن نصب (الفتنة) وأنث الفعل[(١)] " .[(٢)]

قلت: ذكر الشيخ ـــ رحمه الله ـــ هذه الآية في هذه القاعدة مناسب ، لأن القاعدة الأولى هنا أن يحمل الشيء على الشيء فيعطى حكمه لمشابهته له في اللفظ أو في المعنى ، والمشابهة هنا وقعت في المعنى ، فالمبتدأ شابه الخبر بل هو عينه على ما صرح به ، فأعطي حكم الخبر ، وهو عود اسم الإشارة عليه بلفظ المذكر ، وإن كان المشار إليه مؤنثاً ، وعبارة الشيخ فيها قلق ظاهر ، فإن المبتدأ ليس عينَ الخبرِ لا لفظاً ولا معنى ، إذ لو كان عينه لما صح الإخبار.

فإن قلت: كيف صح حمله عليه مع أنه غيره ؟ قلت: الصادقية من الشيء على الشيء تستلزم عدم الاتحاد ، وتستلزم عدم التغاير المطلق ، بل اتحاداً في الخارج وتعدداً في الذهن ، فلعل مراد الشيخ بقوله (عينه) في الخارج ، فتأمله. وعكس ما وقع للشيخ في الآية وقع للزمخشري في قولنا: (مَنْ

---

(١) – المغني : ٥٠٠ ، وذكر الشيخ الآية في حرف العين ، لما ذكر وجهي (على) وأن تكون اسماً بمعنى فوق ، ص ١٥٣ ، ولم يذكر الرصاع هذا الموضع .

(٢)– البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٩٤ ، و مغني اللبيب ١/١٥٧ ، وشرح شواهد المغني : ١/٤٤٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣/٣٠٥ ، وخزانة الأدب ١٠/١٥٩ ، ١١/١٧٧. وتمامه :

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيح في حَجَرَاتِه وَلَكِنْ حَدِيْثاً مَا حَدِيْثُ الرَّوَاحِلِ

(١) – قراءة " ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ " قراءة أبي بكر عن عاصم ، وأبي عمرو ، ورواية شبل عن ابن كثير . يُنْظَر كتاب السبعة في القراءات : ٢٥٥ ، وكتاب التذكرة في القراءات : ٢/٣٩٥.

(٢) – المغني : ٦٤١.

كَانَتْ أُمُّكَ) ، ذكره عند قوله تعالى: ﴿ كَانَتَا فَإِن ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء:١٧٦] الآية ، مجيباً بذلك عن الإشكال الواقع في الآية قبل دخول الشرط ، وأن الذي أفاده الخبر هو الذي أفاد المبتدأ ، فأخذ الزمخشري يجيب عن ذلك بأن الأصل (فإن كان من يرث بالأخوة اثنتين) لكن ثنَّى المبتدأ مراعاة للخبر.[1]

وأخذ أبوحيان يتمحل في الرد عليه ولم يطلع على مقصده[2] ، والآية معلوم الكلام فيها للأخفش فمن بعده. وسمعت من شيخنا الإمام أبي عبدالله بن عقاب برد الله ضريحه أنه حضر مجلس الشيخ شيخه الإمام أبي مهدي ــ رحمه الله ــ فوجده يفسر في هذه الآية أعني آية (النساء) ، قال: فذكرت عن الإشكال المذكور جواباً سمعته عن شيخنا ابن عرفة مقرراً على أصول المنطق ، فتمعَّر وجه الشيخ وأغلظ عليَّ في الجواب ، فأخبرت شيخنا ابن عرفة فذكر عنه كلاماً لا يليق نسبته لسيد في سيد ، ــ رحم الله الجميع ــ وقد ذكرت الجواب في غير هذا الموضع بما يناسب المراد.

قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا ﴾ [القصص:٣٤] الآية ، ذكرها في الجملة التابعة لمفرد على الصفة[1] ، فذكر آيات منها هذه على قراءة الرفع في ﴿ يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ وأما الجزم فهو جواب.[2]

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا ﴾ [القصص:٤٥] الآية ، ذكرها دليلاً على حذف المضاف في ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ ﴾ [القصص:٨٥].[3]

قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ ﴾ [القصص:٦٢] الآية ، ذكرها رحمه الله في الخامس من الجهة السابعة ، لما أن قال: " الخامس قولهم في ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ﴾ إن التقدير: الذين كنتم تزعمون شركائي ، والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركائي ، بدليل ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ ﴾ [الأنعام:٩٤] الآية

---

(١) – الكشاف : ١٨٩/٢.
(٢) – البحر المحيط : ٤٢٣/٣.
(١) – المغني : ٤٠٧.
(٢) – قرأ عاصم وحمزة " يُصَدِّقُنِي " بضم القاف ، وقرأ الباقون " يُصَدِّقْنِي " جَزْمَاً . يُنْظَر : كتاب السبعة في القراءات : ٤٩٤ ، وكتاب التذكرة في القراءات : ٥٩٥/٢.
(٣) – المغني : ٥٨٥ ، ٥٨٦.

، ولأن الغالب على " زَعَمَ " ألا يتعدى إلى المفعولين صريحاً ، بل على أن وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك "[1] ، انظره.

قلت: ابن هاني هنا أطنب ، وأدار التقسيم في الآية ، فقال: إنه لا يصح أن يكون التقدير (تزعمونهم) ، ولا (تزعمون شركتهم) ، فيتعين أن يكون التقدير (تزعمون أنهم شركائي) ، فيصح حذف العائد المنصوب بالحرف ، وبيان الأول أن الزعم لم يقع فيهم ، وبيان الثاني أنه يلزم حذف المضاف إليه العائد وهو لا يجوز فيتعين الثالث.

قلت: بقي قسم آخر وهو ما قدر الشيخ ، وهو الأصل ؛ لأن زعم من أخوات ظن ، ثم إن العائد المنصوب بحرف إنما يمنع حذفه مع بقاء الناصب ، وأما مع حذف الجميع فيجوز فيما يظهر ، وتأمل فيما ذكر الشيخ فإنه يؤدي إلى حذف الموصول مع صلته ، والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [القصص:٦٥] ذكرها في الجهة الخامسة ، في مسائل الموصول منها ، لما أن قال: " وقوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ﴾ الآية ، " ماذا " مفعول مطلق ، لا مفعول به ؛ لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه بل بالباء ، وإسقاط الجار ليس بقياس ، ولا يكون " ماذا " مبتدأً وخبراً ، لأن التقدير حينئذٍ : " ما الذي أجبتم به " ، فحذف العائد من غير شرطه"[1] ، فانظره .

قوله تعالى: ﴿ فَعَمِيَتۡ عَلَيۡهِمُ ﴾ [القصص:٦٦] [2] ذكرها في الباب الثامن لما أن تكلم على القلب[3] .

فقال بعد ذلك: "وقيل في الآية إن المعنى فعميتم عنه".[4]

قلت: ادعاء القلب بعيد ، و الأصل عدمه ، والظاهر أن الآية / من الإسناد المجازي ، أو من الكناية على رأي السكاكي فيها ، وقد قيل بابه الشعر[5].

---

(١) – المغني : ٥٥٩.

(١) – المغني : ٥٣٢ .

(٢) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿... ہ ھ ھ ے ے ﴾ [القصص: ٦٦].

(٣) – قال في المغني : " قيل من القلب : ﴿ک گ گ ﴾ [النمل: ٢٨] الآية ".

والقلب : هو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجري في النثر والنظم ، مثل قول عماد الدين الكاتب : " سِرْ فَلا كَبَا بِكَ الفَرَس " . الإيضاح في علو البلاغة : ١١٣/٦.

(٤) – المغني : ٦٦٠ . وأورد في نسخة المغني المطبوعة في هذا الموضع آية هود ، وهي قوله تعالى : ﴿□ □ ﴾ [هود :٢٨] ، وسياق الكلام يناسبها.

[قوله تعالى : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ [القصص:٧٣] ذكرها مثالاً على][٢] أن قوله: ﴿ وَٱلشَّمْسَ ﴾ [الأنعام:٩٦] في الأنعام[٣] منصوبة بفعل مقدر[٤] ، انظر العطف على المحل.

قوله تعالى: ﴿ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ [القصص:٧٦] ذكرها في الباب الثامن ، لما أن تكلم على القلب ، فذكر الآية ، وإن المعنى (لتنوءُ العصبةُ)[٥] أي: لتنهض بها متثاقلة ، وقيل الباء للتعدية ، أي: لتنيء العُصْبَةَ ، أي: تجعلها تنهض متثاقلة.[٦]

قلت: القول الثاني هو الذي رجح غيره[١] ، قال : " لأن القلب بابه الشعر ، وما قاله ليس بصحيح ، لأن أهل البيان جعلوه من المحسنات".

قوله تعالى: ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [القصص:٧٧] ذكرها في الكاف، لما أن ذكر أنها تكون للتعليل ، وذكر آية (البقرة) ، وهي ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] ونقل فيها عن بعضهم أن الآية من وضع الخاص موضع العام ؛ لأن الذكر والهداية اشتركا في الإحسان ، وأصلها مثل هذه الآية[٢] . انظره في (البقرة)[٣].

قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص:٧٩] ذكرها في مواضع :

الأول: في (في) ، لما أن ذكر أنها تكون للمصاحبة ، نحو: ﴿ ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ ﴾ [الأعراف:٣٨] أي: معهم ، ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾.[٤]

---

(١) – البحر المحيط : ١٢٧/٧.
(٢) – هذه الآية مطموسة بعض حروفها وما بين المعقوفتين هو ما يدل عليه ما ظهر من حروفها وهو ما ذكره ابن هشام في هذا الموضع . و الله أعلم.
(٣) – سورة الأنعام : ٩٦ .
(٤) – المغني : ٤٥٢.
(٥) – أي : لتنوءُ العصبةُ بها .
(٦) – المغني : ٦٦٠.
(١) – يُنْظَر : معاني القرآن للفراء : ٣١٠/٢ ، ومعاني القرآن للنحاس : ١٩٨/٥ ، ١٩٩ ، البحر المحيط : ١٢٧/٧.
(٢) – المغني : ١٨٢.
(٣) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٢٦/٢/١ ، ٣٢٧.
(٤) – المغني : ١٧٤.

الثاني: في الباب الثالث ، لما أن تكلم على المواضع التي يجب فيها تعلق الظرف بمقدر ، فقال: الثاني: أن يقع حالاً ، نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ ، وهما جليان. [1]

الثالث: في الباب الرابع ، في افتراق التمييز من الحال ، لما أن قال: إن الحال قد تقع بالظرف فذكر الآية[2]. وجميع المواضع جلية.

قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [القصص:٨٢] ذكرها في الواو ، لما أن تكلم على (وَيْ) ، وأنها اسم فعل ، فذكر الآية ، قال: فقال أبوالحسن: (وَيْ) اسم فعل والكاف حرف خطاب[3] ، انظره.

قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [القصص:٨٢] ذكرها في (أَنْ) ، لما أن ذكر أنها توصل بالماضي وغيره ذكر الآية الكريمة[1] ، انظره.

قوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ﴾ [القصص:٨٢] ذكرها في أول الكاف ، لما أن ذكر أنها تكون للتعليل على قول ، ونفاه الأكثرون ، قال : " وقيَّد بعضهم جوازه بأن لا تكون الكاف مكفوفة بـــ(مَا) ، كحكاية سيبويه (كَمَا أَنَّهُ لاَ يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُ) ، والحق جوازه في المجردة من (ما) ، نحو: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ أي: أعجب لعدم فلاحهم ، وفي المقرونة بـــ(ما) الكافة وبـــ(ما) المصدرية ، نحـــــو: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾ [البقرة:١٥١] "[2]، فانظره.

وذكرها في (كَأَنَّ) لما أن نقل عن الكوفيين أنها قد ترد للتحقيق واستدلوا بقوله :

كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ.... (البيت)[3] ....

قال الشيخ: " وأجيب باحتمال أنها كاف التعليل ، و(أَنَّ) للتوكيد ؛ فهما كلمتان لا كلمة واحدة ، ونظيره الآية ، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين ".[4]

---

(١) – المغني : ٤٢٥.

(٢) – المغني : ٤٤٠.

(٣) – المغني : ٣٥٨.

(١) – المغني : ٤٠.

(٢) – المغني : ١٨٢.

(٣) – البيت من الوافر ، وهو للحارث بن أمية الصغري في شرح أبيات مغني اللبيب ، : ١٦٩/٤ ، وبلا نسبة مغني اللبيب : ١٩٦ ، في شرح شواهد المغني : ٥١٥/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني : ٥٧١ ، وهمع الهوامع : ٤٢٧/١ . وتمامه :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَةَ مُقْشَعِراً كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

قلـــت: وهذا القول الذي ذكر الشيخ في الكاف المذكورة في الآية هو أظهر الأقوال المذكورة هنا ، وأبعد عن التكلف ، وما قيل من أن الكاف كاف خطاب متصل بـــ(وي) ، أو أنها مركبة مع (أنْ) وهي (كَانَ) أو غير ذلك فكله ضعيف، وليس التضعيف وقع بمخالفة المصحف ، كما وقع في كلام بعضهم ، بل إنه خلاف المتبادر للذهن ؛ لأن خط المصحف فيه نزاع ، وما قرر به الشيخ (وَيْ) هو تقرير جماعة. وقيل: بمعنى تعجب.وأغرب ما قيل: أن (وَيْ) اسم صوت لا اسم فعل ، لأن هذه الكلمة يقولها المتوجع عند حصول الألم من غير قصد مخاطبة ، نقله ابن الحاجب(٢) ، فانظره.

قوله تعالى : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ ﴾ [القصص:٨٤] الآية ، ذكرها في الجملة المعترضة ، لما أن تكلم على قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [يونس:٢٧] الآية(١) ، واختار في تلك الآية أن (الذين) ليس مبتدأً بل معطوف ، ونظيرها في المعنى هذه الآية(٢) ، انظر (يونس)(٣).

قال الفقير إلى ربه: وهذه آخر آية من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله .

وصلى الله على سيدنا ومحمد وعلى آله وصحبه و سلم .

---

(١) – المغني : ١٩٦.

(٢) – شرح كافية بن الحاجب : ٢٠٩/٣.

(١) – وبعدها قوله تعالى :﴿... ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ﴾ [يونس: ٢٧].

(٢) – المغني : ٣٧٨.

(٣) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٥٩٦/٢/٢.

سورة العنكبوت

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها آيات تقرب من سبع عشرة ، فمنها:

قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت:٢] الآية[١] ، ذكرها في (عَسَى) إذا أسند إليها (أَنْ) والفعل فإن ذلك سد مسد الخبر والاسم ، كما قيل في ألآية .[٢]

قـــوله تعـــالى : ﴿ مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت:٥] [٣] ذكرها في الجزء الثاني ، في آخر الحذف ، لما أن قال: " تنبيه: التحقيق أن من حذف الجواب مثـــل: ﴿ مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ ﴾ الآية ، فإن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أو لم يوجد ، / وإنما [الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت][٤] ".[٥]

[وإنما كان الجواب المحذوف][٦] من جهة المعنى ، وكثيراً ما يجعلون الجواب المذكور ، يقع ذلك ممن يغلب عليه الصناعة ، ويترك المعنى ، وحق الشيخ أن يلحق هذا في الجهة التي ذكر في ذلك.

فإن قلتَ: الظاهر في هذه الفاء أنها عاطفة ، وإذا كانت عاطفة فقد عطفت على الجواب ، والمعطوف على الجواب جواب.

قلتُ: ليس في كلامه ما يقتضي عطفاً ، والظاهر أنها للاستئناف ، وإن كان الشيخ قد ضعف ورودها كذلك ، ويكون الاستئناف بيانياً جواباً لسؤال مقدر ، فكأن سائلاً سأل عن سبب المبادرة

---

(١) – تتمة الآية قوله تعالى : ﴿... ۀ ہ ہ ﮬ ﮬ ﮪ ﮪ ﮪ ﴾ [العنكبوت: ٢].

(٢) – المغني : ١٥٩.

(٣) – تتمة الآية قوله تعالى :﴿... □ □ □□ □ □ □ □ ﴾ [العنكبوت: ٥].

(٤) – ما بين المعقوفتين إتمام لنص الشيخ من المغني حيث إن تكملته مطموسة في المخطوط والمعنى لا يتم إلا بذكرها.

(٥) – المغني : ٦١٣.

(٦) – ما بين المعقوفتين زيادة يستقيم بها المعنى ليست من كلام المؤلف و قد ورد موضعها بياض في المخطوط .

إلى العمل فذكر ما رأيت ، وأتى بالفاء التي اقتضت أن ما بعدها سبب على ما ذكر بعضهم ، وإن كان الوارد في الأكثر إنما هو العكس ، فتأمله.

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ ﴾ [العنكبوت:٩] ذكرها في الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها ، لما أن ذكر الخلاف في صحة الإخبار بالقسم ، و قدمنا ما في ذلك في محل الآيات التي ذكر[1] ، ورَدَّ على ثعلب. قال: " وزعم ابن مالك أن السماع ورَدَّ بما منع ثعلب ، وهو قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ ﴾ ، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ [العنكبوت:٥٨] ، ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ ﴾ [العنكبوت:٦٩] الآية ، وقوله :

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ جَشَأْتِ لَيَأْتِيَنْ   فَإِذَا أَتَاكِ فَلاَتَ حِيْنَ مَنَاصِ[1] "[2]

قال: " وعندي لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ في ذلك ضمن معنى الشرط ، فخبره متزل متزلة الجواب ، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه بجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [المائدة:٧٣] والتقدير: والله ليمسن إن لم ينتهوا ليمسن ".[3]

قلت: الآيات الثلاث التي أشار إليها كلها في السورة الكريمة ، ومثل هذه الآية ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ ﴾ [العنكبوت:٧] ، وما أشار إليه الشيخ من التأويل لا شك أنه لطيف ، ومعلوم أنهم نصوا على ما ذكر من أن الشرط والقسم إذا اجتمعا فإن الجواب للمتقدم منهما ، ولا يجوز غير ذلك ، خلافاً للفراء ووافقه ابن مالك واستدل بأبيات ، وكان الشيخ في غير هذا الموضع مالَ إلى ذلك ، إلا إنه ذكر ما يغير ذلك في بعض المواضع ، ولكنهم اتفقوا على أنه إذا كان قبلها ما يطلب خبراً أن الجواب للشرط.

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٦٢/١/٢ ، ٢٦٣ ، و ٦٦٠/٢/٢.

(١) – البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المغني ٤٠٧/٢ ، و شرح شواهد المغني ٨٣٠/٢ ، وشرح أبيات المغني : ٢٤٥/٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك :٣١٠/١. ورواية المغني هكذا :

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشَيتِ لَيَأْتِيَنْ   فَإِذَا أَتَاكِ فَلاَتَ حِيْنَ مَنَاصِ

(٢)– المغني : ٣٩٠ .

(٣)– المغني : ٣٩١ .

قـــالوا: ولا يصح غير ذلك ؛ لأنه لو جعل الجواب للقسم وحذف جواب الشرط لحذف معتمد الفائدة ، وبقي ما هو مؤكـــد ، والأصـــل في الإخبار أن يكون بما فيه فائدة ، لا بما فيه تأكيد ، والحاصـــل أنهم غلبوا عنـــد الإخبار حذف جواب القسم تقدم أو تأخر ، وإن كانت علتهم فيها نظر ، فلنا أن نقول هنا : ما ذكر الشيخ مخالف لما اتفق عليه أهل العربية فيما رأيت ؛ لأن هنا ما يطلب الخبر وهو المبتدأ المذكور ، فكيف يجعل الجواب للقسم المقدر؟

فإن قلت: الذي نص عليه أهل النحو إنما هو إذا كان المبتدأ مقدماً عليهما ، نحو: (زَيْدٌ وَاللهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ نَضْرِبْهُ) ، أو (زَيْدٌ إِنْ لَمْ يَقُمْ وَاللهِ أَضْرِبْهُ) ، وأما هنا فما يطلب الخبر هو الذي تضمن الشرط بعينه.

قلت: ما ذكرت صحيح ، إلا أنه لا فرق على مقتضى علتهم ؛ لأنهم قالوا: والأصل في الخبر أن يكون بما يحصل الفائدة ، وجواب الشرط هو محل الفائدة سواء أكان المبتدأ غير الشرط أو غير عينه.

فإن قلت: لنا أن نقول المبتدأ إذا كان اسم الشرط قد اختلف في الخبر على ثلاثة أقوال ، وأحد ما قيل أن الخبر إنما هو الشرط ، فقد أخذ المبتدأ خبره وبقي الجواب فقط ، فيرجع ذلك لاجتماع الشرط والقسم.

قلت: هذا لا يتقرر هنا ؛ لأن هذا اسم موصول[(١)] ، ولا خلاف أن الخبر هو جوابه وإنما ألحق بالشرط في جعل الجواب يكون كجواب الشرط ، وتأمل ما وقع هنا لبعضهم أن (الذين) منصوب على الاشتغال كيف يتقرر مع أنهم نصوا على أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً ؟ فانظره .

قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [النمل:٤٥] ،[(٢)] ذكرها في أول الجهة التاسعة ، لما أن قال: " الثاني نحو: (زَيْدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ) ، فإن الثاني صفة لا غير ؛ لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم الفائدة ، ومثله (زَيْدٌ رَجُلٌ يَفْعَلُ الْخَيْرَ) ، وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة ، فتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة ، والمشهور الجواز ، كما أن ذلك جائز في الصفات ، وعليه قول بعضهم: ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ إن (يختصمون) خبر ثان ، ويحتمل الحالية أيضاً ، أي: فإذا هم فريقان مختصمين "[(٣)] ، ثم ذكر ما قدمناه في البقرة.[(٤)]

---

(١) – يقصد (الذين) .

(٢) – هذه الآية من سورة النمل ، و في (أ) إشارة إلى ذلك في الهامش الأيمن من الصفحة ٥١/أ من الجزء الثاني ، تقـــول : (هذه الآية والخمس بعدها من سورة النمل) .

(٣) – المغني : ٥٦٤.

قلت: قول الشيخ : لأن / الأول لا يكون خبراً على انفراده. ظاهره أن كلَّ خبر إذا تعدد تصح فيه الخبرية على الإنفراد وليس كذلك ، بدليل (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ).

والتحقيق في هذا الفصل أن نقول: إن الخبر إذا تعدد فإما أن يتحد معناه بأن يكون مجموعهما هو الخبر ولا خلاف في جواز هذه الصورة بغير عطف ، وأما بالعطف فالمشهور المنع ، وأبو علي أجاز ذلك. وإما أن يتعدد المعنى فلا خلاف في جواز ذلك بالعطف ، واختلف في الجواز من غير عطف والصحيح الجواز. وأما إن تعدد الخبر بالإفراد والجملة فالصحيح الجواز ، والفارسي منع. وأما إن تعدد ما هو له حقيقة نحو: (هُوَ فَقِيهٌ وَكَاتِبٌ) فلا بد من العطف ، أو حكماً نحو: ﴿ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ ﴾ [محمد:٣٦] الآية ، فلا بد من العطف أيضاً ، وتوجيه هذه الصور وأقوالها يطول هنا.

قوله : والمشهور الجواز قياساً . . الخ .

قلت : قد يقال : لا يصح قياس الأخبار على الصفات إلا لو اتحدت النسبة ، وإذا اختلفت فلا قياس ؛ لعدم الفارق في البابين ، ومعلوم أن نسبة الصفات تقييدية ، ونسبة الأخبار خبرية ، وبدليل افتراق البابين ، فإن الإنشاء يصح به الإخبار على المشهور، والصفة لا يصح فيها ذلك ، فإذا تقرر الفرق فكيف يصح القياس؟

قلت: وحق الشيخ أيضاً أن يذكر الآية في الباب الثامن؛ لأن فيها حمل الشيء على ما أشبهه في المعنى ، فإن المبتدأ جمع والخبر مثنى إلا أنه روعي ما ذكرنا.

قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ [النمل:٤٦](١) ذكرها مثالاً لـــ(لولا) التي للتحضيض.(٢)

قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ [النمل:٤٧](٣) ذكرها في النوع التاسع من الجهة السادسة ، مثالاً لخبر... (٤) ، وذكر قبلها مثالاً فيه نظر على أصله.(٥)

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٤٠/٢/١ .

(١) – هذه الآية من سورة النمل ، ووردت في هذا الموضع في المخطوط .

(٢) – المغني : ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٣) – هذه الآية من سورة النمل ، ووردت في هذا الموضع في المخطوط .

(٤) – في هذا الموضع طمس لم أتمكن من قراءة ما فيه.

(٥) – المغني : ٥٥١.

قـــوله تعـــالى : ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ [النمل:٥١][(١)] ، ذكرها في الجهة الخامسة ، في المسائل التي ذكر ، لما أن قـــال : " مســـــألة : ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ تحتمل (كان) الأوجه الثلاثة ، إلا أن الناقصة لا تكـــون شأنية ؛ لأجل الاستفهام ولتقدم الخبر ، و(كَيْفَ) حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان ، وللمبتدأ على الزيادة ".[(٢)]

قلت: الثلاثة الأوجه التي قدمها قبل هذه المسألة في آية (ق)[(١)] ، وهي أن تكون (كان) تامة ، أو ناقصة ، أو زائدة ، وهو الذي أشار إليه هنا ، بقوله: و(كيف) حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان ، وللمبتدأ على الزيادة ، وذكر الزيادة فيه نظر لأنه قد نص أنه خاص بالضرورة.

فإن قلت: فما معنى قول الشيخ لا تكون شأنية لأجل الاستفهام ولتقدم الخبر ؟ وما مناسبة هاتين العلتين مع أن الاستفهام هنا مقدم ؟

قلـــت: لا شك أن عبارة الشيخ فيها مناقشة ظاهرة ؛ لأنه لو استغنى بقوله: لأجل الاستفهام ، لكان أولى. وأما قـــوله: ولتقدم الخبر ، فلم يظهر فيه كبير فائدة ، لأن من لوازم وجود الاستفهام أن يكون واجب التقديم.

فإن قلت: وما الموجب في كون الاستفهام هنا مانعاً من كون كان شأنية ، مع أن الاستفهام لم يعمل ما قبله فيه ، ولا فيما بعده ، ولم يعمل ما بعده فيما قبله ؟.

قلت: ليس المانع ما ظهر للسائل ، بل المانع أن ضمير الشأن يجب أن يعود على ما بعده ، ولا يصح تقديم الجملة عليه ، ولا جزء من أجزائها ، والاستفهام يجب أن يكون مقدماً إذا كان خبراً لكان أو جزءاً لخبرها ، فلذا قال الشيخ: لا يصح أن تكون كان شأنية لأجل الاستفهام ، هذا الذي يظهر ، والله أعلم.

فإن قلت: قولك إنه لا يصح تقديم جزء الجملة المفسرة للضمير على كان (الشأنية) خلاف ما نص عليه بعض أهل العربية ، وحمل عليه بعض الكتاب في قوله:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذ هَجا ... تَمِيماً بِجَرْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ[(٢)]

---

(١) – هذه الآية من سورة النمل ، ووردت في هذا الموضع في المخطوط .

(٢) – المغني : ٥٢٦.

(١) – آية (ق) هي قوله تعالى : ﴿ذ ث ث ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ف ف ڤ ڤ﴾[ق : ٣٧].

(٢) – البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١ ، في الكتاب ٤٩/١ . و المقتضب ٩٣/٤ . و خزانة الأدب ٢٨٨/٩ .

فإن (سكران) فيه روايتان الرفع والنصب ، وابن المراغة مرفوع أيضاً ، والمراغة : الناقة التي لا تمنع فحلاً ، فقال هذا النحوي : إن ابن المراغة مبتدأ وسكران خبره ، وكان شأنية ، فأنت ترى كيف جوز ما منعتم الآن.

قلت: الجواب عن ذلك أن هذا النحوي قد غلط في هذه المسألة ، ونسب إلى الوهم في ذلك ، وصوبوا في رواية الرفع فيهما كون كان زائدة ، ورواية نصب سكران أشهر مع رفع ابن ، ويروى بالعكس أيضاً ، فكان ناقصة واسمها الضمير ، وكذلك وقع أظنه لسيبويه(١) فأخذ له أن ضمير النكرة معرفة كذا قيل.

قلت: وليس فيه دليل لأن مذهبه أن النكرة إذا كان لها مسوغ مقدمة على المعرفة وهنا المسوغ موجود ، فتأمله وانظر نص سيبويه في البيت.(٢)

قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النمل:٥٥](٣) ذكرها في الباب السابع ، لما أن ذكر أنه ينبغي للمبتدئ / أن يذكر أموراً ، فذكر من ذلك[ذكر الخبر الموطِّئ ، كما في الآية ، وقول الشاعر:](٤)

كَفَى بِجِسْمِي نُحُوْلاً أَنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي(٥)

قال: " ولهذا أعيد الضمير من (تجهلون) إلى ما قبل (قوم) ".(٦)

وذكرها في الباب الثامن ، في القاعدة الرابعة ، لما تكلم على التغليب .

قال: " وزعم قوم أن من ذلك الآية ، وإنما هذا من مراعاة المعنى ، والأول من مراعاة اللفظ ".(٧)

قلت: الموضعان جليان ، وما يتعلق بالأخير انظره عند قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [البقرة:١٠٤] في سورة البقرة.(٨)

وفيه عدة روايات في الشطر الثاني منه منها: (تميما ببطن الشام) في المغني . و (تَمِيمًا بجَوْفِ الشامِ) في الكتاب و المقتضب .

(١) – الكتاب : ٤٨/١ ، ٤٩.

(٢) – الكتاب : ٤٩/١.

(٣) – هذه الآية من سورة النمل ، ووردت في هذا الموضع في المخطوط .

(٤) – هنا نصف سطر مطموس . و ما ذكر هنا زيادة يتم بها المعنى و يدل عليها ما ورد في هذا الموضع من المغني .

(٥) – البيت من البسيط ، وهو للمتنبي في ديوانه ٣١٩/٤ ، و مغني اللبيب ١٠٩/١ ، ٦٦٧. وخزانة الأدب ٦٢/٦ ، ٢١٢.

(٦) – المغني : ٦٣١.

(٧) – المغني : ٦٥١.

(٨) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٣٠/١/١ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣. في الآية ١٥٣ من سورة البقرة .

قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾ [العنكبوت:١٠] هذه ذكرها في (مَنْ) ، فذكر الآية وأن جماعة حكمت بأن (مَنْ) موصوفة ، وجماعة بأنها موصولة ، والزمخشري فَصَّل.(١)

قلت : وقد قدمناها في (البقرة) ، وتكلمنا على ما يليق بذلك(١) ، وهي محتملة لأن تكون من (البقرة).

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [العنكبوت:١٢] الآية ، ذكرها في اللام ، لما أن قال: ودخولها على فعل المتكلم قليل ، سواء أدخلت عليه هو نحو قوله عليه السلام: (قُوْمُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ)(٢) ، أو معه غيره فذكر الآية(٣) ، فانظره.

وذكرها أيضاً قبل هذا الموضع لما أن ذكر أن معنى الآية قد يكون خبراً كالآية.(٤)

قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت:١٥] الآية، ذكرها في الواو ، لما أن ذكر أنها قد ترد للعطف ، فتعطف الشيء على مصاحبه كالآية.(٥)

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت:١٩] الآية ، ذكرها في الجزء الثاني ، لما أن تكلم على الجمل التي لا محل لها ، فذكر الاستئنافية ، وأن من الجمل التي يخفى الاستئناف فيها قوله : ﴿ يُعِيدُهُۥٓ ﴾ من الآية ؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقروا برؤيتها ، ويؤيد ذلك قوله: ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت:٢٠] الآية .(٦)

قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ ﴾ [العنكبوت:٢٤] الآية ، ذكرها في الباب الرابع ، لما أن تكلم على ما يعرف به الخبر من الاسم ، وحكم بأن أنْ المصدرية تنزلت منزلة الضمير ، قال:

---

(١) – المغني : ٣٢١.

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٣٣/١/١.

(٢) – صحيح البخاري : ١/ ١٤٩ . وانظر توجيهه في أمالي السهيلي : ٩٤ .

(٣) – المغني : ٢٢٧.

(٤) – المغني : ٢٢٦.

(٥) – المغني : ٣٤٣.

(٦) – المغني : ٣٧١.

" فلذلك قرأت السبعة ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ والرفع ضعيف(١) لضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف "(٢) ، فانظره.

قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا ﴾ [العنكبوت:٣٣] ، ذكرها رحمه الله في (أنْ) ، لما أن قال: إنها تزاد بعد لما فذكر الآية.(١)

وذكرها أيضاً بعد لما أن قال: " مسألة: ولا معنى لـ(أنْ) الزائدة سوى التوكيد ، كسائر الزوائد ، قال أبوحيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ﴾ : دخلت (أَنْ) في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾ [هود:٦٩](٢) تنبيهاً وتأكيداً على أن الإساءة كانت عقب المجيء ، فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم ؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وقال الشلوبين: لما كانت (أنْ) للسبب في (جِئْتُ أَنْ تُعْطِيَنِي) أي: للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه ، وكذلك في قولهم: (أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ) أَكَّدتْ (أَنْ) ما بعد (لَو) وهو السبب في الجواب ، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين انتهى.(٣)

قال الشيخ: " والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: (أنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان ، كأنه قال: لما أحس بمجيئهم فاجأته الإساءة من غير ريث ، انتهى.(٤)

والرَّيث : البطء ، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنىً جيء به لتأكيده ، و(لَمَّا) تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك. ثم إن قصة الخليل التي فيها (قَالُوا سَلاَمَاً) ليست في السورة التي فيها (سِيْءَ بِهِمْ) بل في سورة هود ، وليس فيها (لَمَّا) . ثم كيف

---

(١) – النصب قراءة السبعة كما ذكر ، والرفع قراءة الحسن وسالم الأفطس . يُنْظر : المحتسب : ١٨٥/٢ ، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٢١٣/١٢ ، إعراب القراءات الشواذ : ٢٤٢/٢ ، والبحر المحيط : ١٤٤/٧.

(٢) – المغني : ٤٣٢. ونسب محققا المغني الآية إلى سورة النمل الآية رقم ٥٦ ، وهي محتملة لذلك .

(١) – المغني : ٤٥ .

(٢) – في المخطوط : في قوله تعالى: (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً) . ولم أجد آية بهذا اللفظ .

(٣) – يعني كلام أبي حيان .

(٤) – يعني كلام الزمخشري .

يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء ؟ وإنما يحسن اعتقاد تأخير الجواب في سورة العنكبوت ؛ إذ الجـــواب فيـــها ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ ﴾ [العنكبوت:٣١] ، ثم إن التعبير بالإساءة لحـــن ؛ لأن الفعـــل ثلاثي كما نطـــق به التتريل ، والصـــواب المســـاءة وهي عبـــارة الزمخشـــري ".[1]

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين :

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا (أنْ).

والثاني: أن (أنْ) في المثال مصدرية والبحث في الزائدة.[2]

قلت: لا شك أن كلام الزمخشري فهمه على ما ذكر الشيخ ظاهر ، واعتراضه صائب. وما صدر به ابن الضائع هنا في أول كلامه لا يحل أن يقال ؛ فإنه أخذ في التعريف بمترلة أبي حيان وبيان فضله في النقل والصدق والعهد ، وأنه وقع بينه وبين الشيخ قضية أوجبت / شنآناً بينهما ، وغير ذلك مما ذكر مما لا يحل ذكره.

والحاصل أن الشيخ لا يظن به أنه تعقب في رَدِّه على أبي حيان[لأجل قضية وقعت فضلاً][3] عن أن يعتقد ذلك ، نعوذ بالله من أكل لحوم أهل العلم ، بل الصواب تحسين الظن بالجميع ، وأن أبا حيان فهم مقتضى ما عليه شرح كلام الزمخشري اعتقاداً منه أن ذلك مقصود الشيخ رحمه الله.

وكلام الزمخشري لا يفهم على ذلك بل على ما ذكر. زاد ابن الضائع أن الزمخشري وإن كان قد سكت عن الآية كما ذكر المصنف ، ففي الإشارة ما يغني عن الكلم ، وأخذ يستحضر أن السكوت يدل على النطق من مسائل فقهية وأصولية وبيانية ، وكأنه ذكر شيئاً غريباً ولا علم مترلة الشيخ. والإنصاف أن كلام الزمخشري ليس فيه تصريح بما نقل أبوحيان ، وإن كانت إشارة إلى شيء غير معين ، أو آية غير معينة ، فلا يصح نسبة القول إليه بالتعيين ، مع كونه لم يعين ؛ لأن النقل شأن العلماء الاحتياط فيه.

قوله: ولما تفيد وقوع الفعل الثاني .. الخ.

قلت: قال ابن الضائع: كيف يقول ذلك مع أنه قد نص في باب الفاعل أن فاء السببية لا تقتضي التعقيب ، و(لَمَّا) غايتها أنها سبب وجود لوجود ؟.

---

(١) – المغني : ٤٧.

(٢) – المغني : ٤٧.

(٣) – هنا نصف سطر مطموس . و ما ذكر زيادة لإتمام المعنى يدل السياق على معناها .

قلــت : كلام الشيخ في ذلك أعجب ، قد تأولناه ولم نبقه على ظاهره ؛ لأن إجماع العقلاء أن السبب والمسبب مجتمعــان في زمن واحــد ، فهو أقوى من التعقيب ، ســواءً أكان ذلك عقلاً أو سمعاً ، فكيف يغتر بكلام متأوَّل ؟ ، وكلام الشيخ هنا حسن ، لا اعتراض فيه.

لا يقال: قد نقلتم الآن أن السبب والمسبب يجب اجتماعهما في زمن واحد ، عند أهل المعقول والمنقول ، حتى أنهم نصوا على قولنا: (إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ) أنهما وقعا في زمن واحد ، فكيف يقول الزمخشري والشيخ بما رأيت من التعقيب ، وهو لا يكون إلا في زمن ثانٍ ؟

لأنا نقول يمكن الجمع بين الكلامين ، أن المراد بالزمن الزمن المتسع ، وهو زمن الحال عند النحويين ، ومراد الزمخشري الزمن الذي لا ينقسم ، وهو الزمن الحقيقي ، وفي هذا الكلام نظر لا يخفى عن من أنصف.

قوله تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ [العنكبوت:٤٠] ذكرها في (كُلٍّ) ، إذا قطعت عن الإضافة ، فنقل أنه يجوز مراعاة لفظها كالآية ، ويجوز مراعاة المعنى ، واختار الشيخ غير ذلك ، فانظره.[١] وقد قدمنا ذلك مراراً في غير هذه السورة.

وذكرها في الباء ، لما أن ذكر أنها ترد للسبب ، فذكر الآية ، ومنه (لَقِيْتُ بِزَيْدٍ الأَسَدَ) ، أي: بسبب لقائي إياه ، قال: ومنه:

[قَدْ][٢] سُقِيَتْ آبَالُهُمْ بِالنَّارِ[٣]

أي: أنها بسبب ما وُسِمَتْ به من أسماء أصحابها يُخَلَّى بينها وبين الماء.[٤]

قلت: ظاهر كلام الشيخ أن الآية مثل المثال الذي ذكر ، وهي ليست من ذلك ، فإن المثال من قبيل التجريد[٥].

---

(١) – المغني : ٢٠٤.

(٢) – ما بين المعقوفتين إكمال للبيت الشاهد .

(٣) – البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١١٢/١ ، و شرح شواهد المغني ٣٠٩/١ ، ٣١٦ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣٠٠/٢ ولسان العرب ٣٥/٤ (أور) ، ٢٤٣/٥ (نور) . وبعده :

وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الأُوارِ

وفي صدره عدة روايات منها : " وَقَدْ سَقَوا آبَالَهُمْ بِالنَّارِ " و " وَحَتَّى سَقَوا آبَالَهُمْ بِالنَّارِ " و " وَيَسْقُونَ آبَالَهُمْ بِالنَّارِ "

(٤) – المغني : ١١١ ، ١١٢.

(٥) – التجريد : وهو أن يُنتزَعَ من أمر ذي صفة أمرٌ آخرُ مثلُهُ في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه وهو أقسام . منها نحو قولهم : (لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ) ، أي بلغ من الصداقة مبلغاً صح معه أن يستخلص منه صديق آخر . ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ٥٤/٦.

فإن قلت: وهل المثال تشبيه أو استعارة ؟

قلت: أما الاستعارة فلا خلاف أنه ليس منها ، وأما كونه تشبيهاً ففيه قولان ، والصحيح عدمه ، يعرف ذلك من حد الاستعارة والتشبيه والخلاف لفظي .

فإن قلـــت: إذا لم يكن من قبيل المذكورين فما المانع أن تكون الآية منه ؟

فالجواب: أنهم نصوا على أن فيه تشبيهاً مكنوناً في الضمير ، والله اعلم .

قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [العنكبوت:٤٤] ذكرها في الباب السادس ، في الموضع السابع عشر ، حيث قال: " قولهم في ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ إنه مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق ؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول ، بلا قيد كقولك: (ضَرَبْتُ ضَرْبَاً) ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك (به): كـــ(ضَرَبْتُ زَيْدَاً) ، وأنت لو قلت: السموات مخلوقة ، كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحاً ، ولو قلت السموات مفعول به لم يصح.

إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقَعَ الفاعلُ به الفعلَ ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجادِهِ ، والذي غر أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المطلق بأفعال العباد ، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهَّمُوا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً ، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ، لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً ، لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه ، وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني ، وابن الحاجب في أماليه ، وكذا البحث في (أَنْشَأْتُ كِتَابَاً) ، و(عَمِلَ فُلاَنٌ خَيْرَاً) ، و (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) "(١). انظر ما نقل عن ابن الحاجب.(٢)

قلت: هذا تحرير حسن إلا أن قوله: (لو قلت السموات مفعول به لم يصح) ، لقائل أن يقول: اختلف العلماء في الخلق ، هل هو عين المخلوق أو قدر / زائد؟

فإن قلنا إنه عينه صح ما قال الشيخ ، وإن قلنا إنه قدر زائد يمتنع ؛ لأنه لو قيل مفعول به أي: وقع الخلق عليه.

قلت : التحقيق من مذهب أهل الحق أن الخلق هو عين المخلوق ، والقائل بغير ذلك لزم أموراً شنيعة ، وانظر شرح المنفرجة للنقاوسي ، وتسامح الشيخ ــ رحمه الله ــ في نسبة الإيجاد للعباد

(١) – المغني : ٦٢٥.

(٢) – كتاب أمالي ابن الحاجب : ٧٠٢/٢.

والإنشاء ولا موجد إلا الباري سبحانه وقد صرح بذلك آخراً. وأصل التحقيق في المسألة لابن الحاجب[1] ، وقد نصوا على أن المفعول المطلق والمصدر بينهما عموم وخصوص من وجه ، فتأمله والله الموفق بمنه.

قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [العنكبوت:٤٦] ذكرها في الجهة العاشرة ، في مسائل الحذف ، لما أن تكلم على حذف الموصول ، فقال: " حذف الموصول ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ، قال: ومن حجتهم ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ وقول حسان :

أَمَنْ يَهْجو رسولَ اللهِ مِنْكُمْ ... ويَمْدحُه وَيَنْصُرُه سَواءُ[2]

وقول آخر :

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ ... وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَان [3]

أي: (والذي أنزل) ، (ومن يمدحه) ، (والذي أطاع هواه) ".[4]

قلت: قـــوله الاسمي[5] احتراز من الحرفي ، فإنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ونص الآية التي رأيت في نسخ كثيرة (آمنوا) وصوابه (آمنا) وكذلك نص التلاوة وكذلك وجدته في نســـخة عتيقة ، والاستدلال بالآية لا يتم لأنه ليس في الآية ما يعين ذلك.لا يقال: إن المعنى لا يتم إلا على ذلك ، لأنا نقول: يتم بحلول الثاني محل الصلة ، نعم قول حسان حجة على ذلك.

فإن قلت: بل الاستدلال ظاهر من الآية ؛ لأنه لو اتحد الموصول لزم أن يكون الذي أنزل إلينا قد أنزل إليهم ، والواقع يرد ذلك ، فتعين أن يكون على حذف الموصول ، وهو مراد ابن مالك.

قلت: هذا صحيح إلا أن المسألة قابلة للبحث ، وأن يحمل المعنى على شيء خاص وهو الإنذار بالنبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء ، والله أعلم ، والأول أظهر.

---

(١) – كتاب أمالي ابن الحاجب : ٧٠٢/٢.

(٢) – البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ في ديوانه ص٧٦ ، وفي مغني اللبيب ٥٨٨ ، وفي شرح أبيات المغني ٣٠٥/٧ ، وفي خزانة الأدب : ٢٣٢/٩.

(٣) – البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٥٨٨ .

(٤) – المغني : ٥٨٨.

(٥) – لم يذكر المؤلف لفظ (الاسمي) في النص الذي نقل عن ابن هشام ، و هو موجود في المغني .

فإن قلت: بيت حسان لو صح ما ذكرت فيها للزم أن يقال: (سِيَّانِ) ، لا (سَوَاء) ، لقلة قولنا: (زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ قَائِمٌ).

قلت: (سَوَاء) قد نص الشيخ في غير هذا الموضع أنه يقع على الكثير والقليل ؛ لأنه مصدر ، وقدمنا ما فيه من الإشكال فإنه قدره باسم الفاعل ، وتعين ذلك في بيت حسان ، لأنه ليس المراد من يجمع بين مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وهجوه ، لأن هجوه كفر بإجماع ، وإنما المراد لا يستوي من مدحه من المؤمنين ومن هجاه من الكفار ، الأولون في الجنة والآخرون في النار ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ ﴾ [العنكبوت:٥٦] ذكرها في أماكن الحذف ، لما أن ذكر من ذلك حذف جملة الشرط وليست بعد الطلب ، فذكر الآية ، قال : " أي فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها "[1]. انظر التفتازاني في نظير الآية في قوله : ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [النحل:٥١] .[2]

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ [العنكبوت:٥٨] الآية ، ذكرها مع الآية التي قدمنا وهي قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ ﴾ [العنكبوت:٩] "[3] وكل ما قدمنا يأتي هنا.

قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾ [العنكبوت:٦٠] الآية ، ذكرها مثالاً في (كأيِّنْ) يُجَرُّ مميزها بـــ(مِنْ).[4]

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ ﴾ [العنكبوت:٦٥] الآية ، ذكرها في (لَمَّا) ، دليلاً على أن جوابها يكون جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية[5] ، فانظره .

قوله تعالى: ﴿ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾ [العنكبوت:٦٦] ذكرها في (اللام) ، لما أن ذكر أنها تكون جازمة ، فاستطرد الكلام على ذلك ، ثم قـــال: " وأما ﴿ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ

(١) – المغني : ٦١١.
(٢) – المطول : ٣٧٣.
(٣) – المغني : ٣٩٠.
(٤) – المغني : ١٩١.
(٥) – المغني : ٢٧٩.

ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾ فيحتمل اللامان منه التعليل ، فيكون ما بعدهما منصوباً ، والتهديد فيكون مجزوماً ، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سَكَّنَها(١) ، فيرجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك ، ويؤيده أن بعدها ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ".(٢)

قلت: الظاهر التهديد فيهما على جميع الحالات ، والنصب بعيد ، أما الثانية فلأجل أن الأصل توافق القراءتين ، وأما الأولى فلعطف الإنشاء عليها ، فيتعين أن المراد بها الأمر ، والله أعلم.

والضمير من كلام الشيخ في قوله: منه يعود إلى التركيب ، ولم يذكر الشيخ ما تتعلق به اللام إذا جعلها للتعليل. قيل: ووقع للزمخشري ما يقتضي أنها تتعلق بقوله ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت:٦٥] أي: عاد إلى الشرك لأجل الكفر بالنعمة التي آتاهم وهي النجاة ، ويكون ذلك من وادي(٣) قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨] على ما قدمنا من الاستعارة التبعية إذا قلنا بإنكار كون اللام تكون للعاقبة وأما إن قلنا به [فلا](٤).

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا ﴾ [العنكبوت:٦٩] الآية ، ذكرها مع قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ ﴾ [العنكبوت:٩] ،(٥) وقد تقدم الكلام على نظيرها وهي قوله :/ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ [العنكبوت:٥٨] .

وهذه الآية آخر آية رأيتها من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

---

(١) – تسكين لام " وَلْيَتَمَتَّعُواْ " قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي . ينظر كتاب السبعة في القراءات ٥٠٢ ، والحجة للقراء السبعة ٢٦٥/٣.

(٢) – المغني : ٢٢٦.

(٣) – من وادي كذا : أي من قَبِيْلِهِ أو نَوْعِهِ .

(٤) – ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط و ما ذكر هنا زيادة يتم بها المعنى .

(٥) – المغني : ٣٩٠.

سورة الروم

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة ذكر الشيخ منها فيما رأيت نحواً من أربع عشرة آية[1] فمنها:

قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [الروم:١،٢] الآية ، ذكرها في حرف الفاء ، لما أن تكلم على معاني (في) ، فقال : " أحدها الظرفية ، وهي إما مكانية أو زمانية ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ إلى قوله: ﴿ سِنِينَ ﴾ [الروم:٤] ".[2] ولا خفاء في ذلك .

قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم:٤] ذكرها في (غَيْر) ، لما أن ذكر الأوجه في (لَيْسَ غَيْر) ، نظَّر ذلك بالآية ، في قراءة من قرأ (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالكسر من غير تنوين[3] ، أي: من قبل الغلب وبعده.[4]

وذكرها في حذف المضاف إليه[5] ، انظره.

قلت: جميع ما عُلِّلَ به بناء (قَبْلُ) في الآية ضعيف. وقد ذكر ذلك أبوحيان هنا ولم يتعرض لضعفه ، فمن علل بأن المضاف إليه لما حذف بقي المضاف فكأنه بعض كلمة وبعض الكلمة لا يعرب يرد

---

(١) – هكذا في المخطوط : " أربعة عشرة آية " وصوابه : " أربع عشرة آية ".

(٢) – المغني : ١٧٤.

(٣) – ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ . ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٧٦ . إعراب القراءات الشواذ : ٢٧٩/٢ . ولم ينسبها أحد منهم .

(٤) – المغني : ١٦٤.

(٥) – المغني : ٥٨٧.

عليه بإعراب (يَد) و(دَم) فهو أحق بالبناء على مقتضى هذه العلة. ومن علل بتضمن المضاف تعريفاً بحذف ما أضيف إليه فهو ضعيف لأنه يلزم عليه بناء (كل وبعض) ، ومن علل بافتقار المضاف إلى المضاف إليه لا يخفى ما يرد عليه .

قـــوله تعـــالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم:٤] .. الخ ، ذكرها في (إِذْ) ، لما أن قال: " إن الجملة قد تحذف ويعوض منها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، وزعم الأخفش أنها في ذلك معربة ، لزوال الافتقار إلى الجملة ، وأن الكسر إعراب ، ورُدَّ بأن البناء لوضعها على حرفين ، وبأن الافتقار باقٍ في المعنى ، كالموصول تحذف صلته لدليل ، كقوله:

نَحْنُ الأُلَى .... (البيت)[1]

أي: نحن الألى عُرِفُوا ، وبأن العوض يتترل مترلة المعوض منه ، فكأن المضاف إليه مذكور".[2]

قلت: العلة الأخيرة لا يخفى ضعفها والله اعلم .

قـــولـــه تعـــالى : ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [الروم:١٧] الآية ، ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، فذكر من ذلك الصفة ، ثم ذكر الآية في قـــراءة الأعمش[3] ، وأن (فيه) العائد قد حذف مرتين ، ونقل الخلاف هل حذف تدريجاً ، أو دفعة[4] ، وقد استوفينا ذلك في (البقرة)[5] ، في قوله: ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [البقرة:٤٨].

قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم﴾ [الروم:٢٣] الآية ، ذكرها رحمه الله في الجهة الثانية ، في مراعاة المعنى دون الصناعة ، لما أن تكلم على المسألة التاسعة من ذلك ، قـــال : " قـــول

---

(١) – البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٤٢ ، و خزانة الأدب ٢٨٩/٢ ، و الدرر ١٩٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٨/١ . وتمامه :

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو   عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

(٢) – المغني : ٩٦.

(٣) – وهي قراءة عكرمة في المحتسب : ٢٠٦/٢ ، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري : ٢٨٢/٢ .

(٤) – المغني : ٤٧٦ .

(٥) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٣٣/٢/١.

الزمخشـــري في ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُمْ ﴾ الآية ، إنه من اللف والنشر ، وإن المعنى: ومن آياته منامكم ، وابتغاؤكم من فضله ، بالليل والنهار ".(١)

قال : " وهذا يقتضي أن يكون النهار مفعولاً لـــ(ابتغاء) ، مع تقدمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل ، وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح كلام ؟ والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانين والابتغاء فيهما ".(١)

قلت : قال الدماميني : " بالغ الشيخ في الإنكار على الزمخشري ، في غير محله ؛ لأنه ليس في كلام الزمخشري ما يقتضي أن يكون بالليل معمولاً للمنام ، والنهار معمولاً للابتغاء ، واللف والنشر الذي أشار إليه إنما هو باعتبار المعنى " ، قال: " ويكون بالليل والنهار يتعلقان بالمحذوف ، أي: ذلك بالليل والنهار ، وتكون الجملة اعتراضاً ، واسم الإشارة مبتدأ ، والظرف خبر ، والإشارة عائدة على الابتغاء والمنام ".(٢)

قلت : هذا تعسف كثير ، كاد أن يكون لغزاً في كلام الزمخشري ، وأقرب من هذا كله ما ذكر الشيخ ، وأقسام اللف والنشر معلوم ما فيها ، فلا نطول بذلك والله أعلم.

قوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الروم:٢٠] الآية ، ذكرها في الجهة الخامسة ، لما أن تكلم على ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله ، فذكر الآية قال: " أي : فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكِّد إلا فيما استثنى ، أو خائفين أو طامعين ، أي : لأجل الخوف والطمع ، فإن قلـــنا : لا يشـــترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل ، وهو اختيار ابن خروف فواضـــح ، وإن قلـــنا : باشتراطه فوجب أنَّ (يريكـــم) بمعنى: (يجعلكم ترون) ، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة ، أو الأصل إخافة وإطماعاً وحذف الزوائد " .(٣)

وذكرها مثالاً لحذف (أَنْ) الناصبة ورفع الفعل ، انظره في أماكن الحذف.(٤)

قلت: أما حذف المؤكَّد فقد تقدم مراراً ، وأن مذهب الإمام الخليل جوازه(٥) ، وأما كون المصدر في موضع نصب / على الحال فمعلوم ما فيه ، وأما المفعول لأجله فيشترط فيه خمسة شروط :

---

(١) – المغني : ٥١١ .

(١) – المغني : ٥١١ .

(٢) – تحفة الغريب : ٢/٢٢٠/ب .

(٣) – المغني : ٥٢٨ .

(٤) – المغني : ٦٠٥.

(٥) – الكتاب : ٣٨٤/١.

الأول: كونه مصدراً ، وهو المشهور خلافاً [ليونس](1).

الثاني: أن يكون قلبياً ، قاله ابن الخباز(1) ، وغيره(2) ، خلافاً للفارسي.

الثالث: أن يكون علة.

الرابع: أن يتحد مع الفعل وقتاً.

الخامس: أن يتحد الفاعل خلافاً لمن ذكر الشيخ.(3)

فَنَزِّلْ هذه الشروط على الآية المتفق عليه والمختلف. وأما ما ذكر من حذف (أَنْ) فهو غير مطرد على الصحيح ، وفي الآية أقوال .

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾ [الروم:٢٥] الآية ، ذكرها في مواضع:

الأول: في (إذا) ، لما أن تكلم على العامل فيها إذا كانت شرطاً ، ونقل عن المحققين أن العامل مشروطها ، ونقل عن الأكثرين أن العامل الجواب ، وأورد على الأكثرين أموراً مانعة من عمل الجواب ، من جملتها إذا كان الجواب مقروناً بإذا التي للمفاجأة ، مثل الآية، وبالحرف الناسخ، وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، انظر بقية كلامه.(4)

الموضع الثاني: في الجهة الثانية ، في مراعاة المعنى دون الصناعة ، في المثال السادس ، لما أن تكلم على آيات ، قال: " ونظير قول المفسرين في: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ الآية ، إن المعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض فعلقوا ما قبل (إِذَا) بما بعدها ، حكى ذلك عنهم أبو حاتم ، في كتاب الوقف والابتداء ، وهذا لا يصح في العربية ".(5)

---

(١) – مابين المعقوفتين زيادة يتم بها المعنى ، وموضعه في المخطوط بياض . أما خلاف يونس فينظر في الكتاب :٣٨٧/١ ، وهمع الهوامع : ٩٧/٢.

(١) – الغرة المخفية في شرح الدرة النحوية : ٢٨١/١ .

(٢) – وممن قال بهذا الشرط الرندي ، انظر التصريح ٤٠٩/٢.

(٣) – أي : خلافاً لابن خروف ، حيث ذكر الشيخ أن ذلك اختيار ابن خروف .

(٤) – المغني : ١٠٦.

(٥) – المغني : ٥١٠ .

الثالث: في (إِذَا) التي للمفاجأة ، لما أن تكلم على عاملها ، وأن عاملها عند الزمخشري فعل مقدر من لفظ المفاجأة ، قال: " قال في قوله تعالى : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ الآية: التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. قال: ولا يعرف نظيره ".[1]

الموضع الرابع: في (إِذَا) الشرطية ، لما أن قال إنها تختص بالجملة الفعلية ، عكس (إِذَا) الفجائية ، قال: " وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ الآية ".[1]

قلـــت : ما أشار إليه في الموضع الأول قد تقدم لنا في مواضع التنبيه على العامل وما أوردوا في ذلك ، وأن الصحيح أن العامل إنما هو الشرط ، ولا يلزم ما أوردوا من أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله ، لأن المنقول أنها ليست مضافة على هذا القول ، وقد قدمنا ما فيه من الإشكال.[2]

فإن قلت: هل يقال الآية ليس فيها رد على القائل بأن العامل إنما هو الشرط ؛ لاحتمال أن يقول: إن الجواب مقدر ، وقد قال الشيخ بذلك في نظيرها من الآي التي أورد ؟.

قلت: هذا محتمل ، إلا أنه بعيد جداً ، وليس كل احتمال قادحاً. أما الموضع الثاني فرد الشيخ متمكن جداً ؛ لأن (إذا) التي للمفاجأة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

فإن قلـــت: فهل يتعلق الظرف بالفعل أو بالمصدر؟

قلـــت : هنا قيل : (إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ)[3] فيتعين التعلق بالفعل عند الزمخشري وقيل: بغيره.

قال الدماميني: " ليس في كلام المفسرين ما يقتضي ما ذكر الشيخ وإنما فيه أنهم فسروا ذلك من جهة المعنى وليس في ذلك شيء ".[4]

قلت: لا شك أنهم إن صرحوا بذلك جاء الإشكال ، وإن سبكوا ذلك معنى لا صناعة فليس فيه شيء. وأما الموضع الثالث فلا شك أن الزمخشري انفرد به فلم يذكر في هذه الآية ما نقل الشيخ عنه ، وأظنه أنه إنما أشار على قريب منه في قوله: ﴿ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾

---

(١) – المغني : ٩٧ ، ٩٨ .

(١) – المغني : ١٠٢ .

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٣٧٨/٢/١.

(٣) – مجمع الأمثال : ٨٨/١ .

(٤) – تحفة الغريب : ٢٢٠/٢/أ .

[الروم:٢٠] ، ووقع له في يونس في قوله: ﴿ وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةً ﴾ [يونس:٢١] الآية[١] ، قريب مما ذكر المصنف ، ثم ما ذكر الشيخ هنا على تقدير صحته لا يدل على أن العامل ما ذكر في (إذا) الفجائية ، ولعله عامل في (إذَا) الشرطية ، ويكون هو الجواب ، ويكون العامل فيها الخبر المذكور بعدها ، أو المقدر ، وإن كانت هي الخبر والعامل كائن أو مستقر ، هذا كله إن قلنا باسميتها ، وإن قلنا بالحرفية فجلي. والموضع الرابع من كلامه جلي.

قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ ﴾ [الروم:٣٦] الآية ، ذكرها دليلاً على أن (إذَا) الفجائية تنوب عن الفاء في الربط ، فانظره في حرف الفاء.[١]

وذكرها أيضاً في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل فانظرها.[٢]

قوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ ﴾ [الروم:٤٢] ذكرها في الميم لما أن تكلم على فصل التدريب ، وتكلم على آية (يوسف) ، ﴿ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ ﴾ [يوسف:٨٠] ، ورد على من أعرب أن الظرف المقطوع عن الإضافة خبر عن (مَا) المصدرية ، لما نص عليه سيبويه أنها أي : الظروف المقطوعة لا تقع صلةً ، ولا خبراً ولا صفةً. قال الشيخ: " وتشكل عليهم الآية "[٣] ، انظر (يوسف).[٤] قلت: الرد بالآية متمكن ، وعلة ما ذكر ضعيفة.

قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ ﴾ [الروم:٤٦] الآية ، ذكرها في العطف / على المعنى ، وأنه قد يكون في المركبات ، قال: " فقد قيل في قوله: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ ﴾ الآية إنه على تقدير: ليبشركم وليذيقكم ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها "[٥] ، فانظره.

وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في (البقرة) عند قوله : ﴿ كَٱلَّذِي أَوۡ مَرَّ ﴾ [البقرة:٢٥٩] .[٦]

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٥٩٦/٢/٢ .
(١) – المغني : ١٧١.
(٢) – المغني : ٤٠٥.
(٣) – المغني : ٣١٢.
(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٦٩٥/٢/٢.
(٥) – المغني : ٤٥٦.
(٦) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٤٧/٢/١.

قـــوله تعـــالى: ﴿ فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [الروم:٤٨] ، ذكرها في (كَيْفَ) ، لما أن قال إنها تكون شرطاً ، وذكر الخلاف في شرط الجزم بها ، وذكر أنها تخالف الشروط في أن جوابها وشرطها لا بد أن يكونا متفقين ، قـــال : " ومن ورودها شرطاً ﴿ فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ وجوابها محذوف ؛ لدلالة ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها ".[1]

قلت: قد تقدم لنا الكلام على ذلك في سوره آل عمران في قوله: ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ [آل عمران:٦] ، فانظره .[2]

قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا ﴾ [الروم:٥١] الآية ، ذكرها في حذف (قَدْ) ، لما أن ذكر أنها تحذف مع لام القسم ، قال: " وأما الآية فزعم قوم أنها من ذلك ، وهو سهو ؛ لأن (ظَلُّوا) مستقبل في هذه الآية"[3] وقد قدمنا في (النساء) ما في ذلك كفاية .[4]

قـــوله تعـــالى: ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [الروم:٤٨] الآية ، ذكرها في (إِذَا) الشرطية أيضاً ، قال: " وقد اجتمعت مع (إِذَا) الفجائية في هذه الآية "[5] ، وهو ظاهر.

قـــوله تعـــالى : ﴿ ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾ [الروم:٥٤] الآية ، ذكرها في الباب السادس ، لما أن تكلم على قـــولهم : النكرة إذا أعيدت فهي غير الأولى ، واختار الشيخ غير ذلك ، وذكر نقضاً على قولهم هذه الآي[6] ، وقد قدمنا في (النساء) ما فيه كفاية.[7]

قال الفقير إلى ربه: هذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله .

---

(١) – المغني : ٢٠٩.
(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٠٢/١/٢.
(٣) – المغني : ٦٠١.
(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٧٢/١/٢.
(٥) – المغني : ١٠٢ .
(٦) – المغني : ٦٢٢.
(٧) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٩٣/١/٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

سورة لقمان

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة العظيمة ذكر الشيخ رحمه الله آيات منها:

قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [لقمان:١٤] **ذكرها في جملة الاعتراض ، وأن الاعتراض فيها بأكثر من جملة**[1] **، انظر قوله:** ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٣] .[2]

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ ﴾ [لقمان:٢٧] **الآية**[3] **، ذكرها في مواضع:**

---

(١) – المغني : ٣٧٩.

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٤١/٢/١.

الأول: في (لَوْ) الامتناعية ، لما أن ذكر الخلاف في إفادتها الامتناع على أي كيفية ، فذكر من ذلك أنها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعاً ، وهو القول الجاري على ألسنة المعربين ، ونص عليه جماعة من النحويين ، قال الشيخ: " وهو باطل بمواضع ، فذكر آيات من ذلك ، ثم قال : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ الآية ، وقول عمر : (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ) ، قال : وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع (مَا قَامَ) ثبت (قَامَ) وبالعكس ".[1]

ثم ذكر ما يلزم على الآيات المذكورة ، فألزم في الآية بقاء الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات ، وكون البحر الأول بمنزلة الدواة ، وكون سبعة أبحر مملوءةً مداداً ، وهي تمد ذلك.

ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وكل ذلك عكس المراد.

ثم نقل باقي المذاهب في المسألة ، ثم ذكر أن (لَوْ) قد يراد بها تقرير الجواب وُجِدَ الشرط أو فُقِدَ ، ولكن مع فَقْدِهِ أولى. فقرر ذلك في الأثر أحسن تقرير. وقدمناه في غير هذا الموضع[2] .

ثم قال: " وعلى ذلك تتخرج آية (لقمان) ؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى "[3]. وانظره بعد لما أن انتقد على عبارة سيبويه فإنه ذكر الآية فتأمله[4].

الموضع الثاني: لما أن تكلم على أقسام الحال ، قال في آخر ذلك: " ومما يشكل قولهم في: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ) فإنهم قالوا: الجملة حال ، مع أنها لا تَنْحَلُّ لمفرد ، ولا تبين هيئة فاعل ، ولا مفعول ، ولا هي مؤكدة " فنقل في ذلك أموراً ثلاثة ، الأول : عن ابن جني أنها كالحال السببية أي : (والشمس طالعة عند مجيئه). وقال ابن عمرون : " هي مؤولة بقولك : مبكراً ونحوه ". وقال صدر الأفاضل[5] تلميذ الزمخشري: " إنما الجملة مفعول معه " ، وأثبت مجيء المفعول معه جملة ، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ ﴾ الآية ، في قراءة من رفع البحر[6] ، هو كقوله:

---

(١) – وتتمة الآية قوله تعالى :﴿.... □ □ □ ى ي يـ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [لقمان: ٢٧].

(١) – المغني : ٢٥٧ .

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٢٣/٢/٢.

(٣) – المغني : ٢٥٨.

(٤) – المغني : ٢٥٩ . أشار إلى معنى الآية ولم يذكر نصها في نسخة المغني المطبوعة .

(٥) – هو القاسم بن حسين الخوارزمي ، فقيه حنفي عالم بالعربية . له ثلاثة شروح على المفصل للزمخشري منها التخمير ، وشرح

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا[1]

وجئت [وَالْجَيْشُ مُصْطَفٌّ][2] ، ونحوها من الأحوال التي حكمها حكم الظروف ، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ، ويجوز أن يقدر: (وبَحْرُ الأَرْضِ) [3] "[4].

الثالث: ذكرها أيضاً في (لَوْ) ، لما أن تكلم على (لَوْ) إذا دخلت على (أَنَّ) ، فقال الزمخشري: ويجب أن يكون خبرها / فعلاً ، [ليكون عوضاً من الفعل المحذوف ، ورَدَّهُ ابن مالك بأنه قد جاء اسماً مشتقاً ، كقوله]:[5]

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلاحِ[6]

انظره.[7]

قلـــت : هذه الآية[تتكلم][8] على حرف قد قدمنا الكلام على بعض ما فيه في سورة الأنعام[9]، وغيرها من الآي ، وقد نبهنا على أن لنا في ذلك تقييداً ، ووعـــدنا إن شاء الله أن نختم به الكتاب ، لاشتماله على كثير من الفوائد ، فلنقتصر هنا على ما ذكر الشيخ في الآية.

وما ذكر الشيخ في الموضع الثاني من الإشكال بناه على أن الجملة إذا كان لها محل لا بد أن يحل المفرد محلها ، وقد تقدم لنا في ذلك كلام ، في جملة الجواب ، إذا دخل عليها الفاء في جواب شرط

النموذج والأحاجي وهما للزمخشري أيضاً ، وشرح سقط الزند للمعري ، وغيرها . قتله التتار سنة ٦١٧هـ . وترجمته في بغية الوعاة : ٢٥٢/٢ ، ومعجم الأدباء : ٥٨٢/٤ .

(١) – قرأ أبو عمرو ويعقوب : (وَالْبَحْرَ) نصباً ، وقرأ الباقون : (وَالْبَحْرُ) رفعاً . ينظر : كتاب السبعة في القراءات : ٥١٣ ، وكتاب التذكرة في القراءات : ٦١٢/٢.

(١) – البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٩ ، وخزانة الأدب ١٥٦/٣ ، ٢٤٣ ، و لسان العرب ٣٧٢/٣ (قيد) ، ٧٠٠/١١ (هيكل). وتمامه :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

(٢) – ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط والمذكور من المغني .

(٣) – في المغني : " ويجوز أن يُقَدَّر (وبحرُها) أي : (بحرُ الأرضِ).

(٤) – المغني : ٤٤٤.

(٥) – هنا نصف سطر مطموس ، و ما بين المعقوفتين نص المغني لإتمام المعنى ، وقد ذكر المؤلف ذلك أيضاً في الآية (٢٠) من سورة الأحزاب قوله تعالى : (يودوا لو أنهم بادون) فانظره .

(٦) – البيت من الرجز ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣٣٣ ، وجمهرة اللغة ص٥٥٥ ، وخزانة الأدب ٣٠٤/١١ ، و الدرر ١٨١/٢ ، و شرح شواهد المغني ٦٦٣/٢ . وبعده :

أَدْرَكَهُ مُلاَّعِبُ الرِّماحِ

(٧) – المغني : ٢٦٩.

(٨) – مابين المعقوفتين مطموس في المخطوط ما ذُكِرَ زيادة لإتمام المعنى .

(٩) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٢٣/٢/٢.

جازم ، وكذلك الجملة التي دخل عليها القول ، وغير ذلك مما تقدم ، وتقدم ضعف ما أجاب به الدماميني ، وتأمل أيضاً الجملة المعلقة وغير ذلك.[١] والأقوال المذكورة لا يخلو أكثرها من تكلف ، وأبعدها من جعل المفعول به جملة .

الموضع الثالث: قد تقدم ما فيه في مواضع[٢] ، وسيأتي في سورة الأحزاب ما يناسبه[٣].

قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ ﴾ [لقمان:٣٠] الآية ، ذكرها في (ما) الكافة[٤] ، وأن (ما) هنا اسم باتفاق.

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [لقمان:٣٢] الآية ، ذكرها في مواضع:
الأول : في (لَمَّا) ، لما أن ذكر أن جوابها يكون ماضياً باتفاق ، وجملة اسمية مقرونة بـ"إذا" الفجائية ، أو بالفاء عند ابن مالك ، فذكر دليل ابن مالك هذه الآية ، قال بعد: " وقيل الجواب مقدر أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد "[٥] ، فانظره.

الثاني: في الجهة السادسة في النوع السابع منها ، اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع ، والاسمية في موضع ، فذكر مسائل ، ثم قال: " ومن ذلك قول جماعة ، منهم ابن مالك في قوله: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ ﴾ الآية: إن الجملة جواب (لَمَّا) ، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة ، أي: انقسموا قسمين ، فمنهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك ، ويؤيد هذا أن جواب (لَمَّا) لا يقترن بالفاء ".[٦]

الموضع الثالث : في (حَتَّى) ، لما أن تكلم على قوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ [آل عمران:١٥٢]، وقد قدمناه في (آل عمران) ، وصَوَّبَ أن الجواب في الآية محذوف. قال: " ونظيره جواب (لَمَّا) في الآية ، أي: انقسموا قسمين ، فمنهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك ".[٧] قال: "

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٥٢٣/٢/٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ .
(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٦٦/٢/١.
(٣) – سيأتي في النص المحقق ص ٣٣٧.
(٤) – المغني : ٣٠٣ . والآية المذكورة في المغني آية الحج وهي قوله تعالى : ﴿ ﴾ [الحج: ٦٢]
(٥) – المغني : ١٧٢.
(٦) – المغني : ٥٤٩.
(٧) – المغني : ١٣٨.

وأما قـــول ابن مالك: إن (فمنهم مقتصد) هو الجواب فمبني على صحة مجيء خبرها مقروناً بالفاء ، ولم يثبت ".[(١)]

الموضع الرابع: ذكرها أيضاً في زيادة الفاء ، لما أن قال إنه تتعين الزيادة في قوله:

لَمَّا اتَّقَى[بِيَدٍ][(٢)] عَظِيْمٍ .... (البيت)[(٣)]

لأجل أن الفاء لا تدخل في جواب (لَمَّا) ، خلافا لابن مالك ، وأما الآية فلا دليل له فيها ؛ لأن الجواب مقدر ، أي: انقسموا ، هذا معنى ما ذكر.[(٤)]

قال الفقير إلى ربه: هذه المواضع كلها متقاربة ، والأصل عدم الحذف ، لكن المحوج إلى الحذف موجود ، والله أعلم.

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة العظيمة ، أعاد الله علينا بركاتها ، بمنه وفضله .

وصلى الله عل سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

---

(١) – المغني : ١٣٨.

(٢) – ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط (ما ذكر إكمال للشاهد كما في المغني).

(٣) – البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢٢٠/١ ، و شرح شواهد مغني ٤٧٣/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥٤/٤ . وتمامه :

لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيْمٍ جُرْمُهَا　　　فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِهِ يَتَذَبْذَبُ

(٤) – المغني : ١٧٢. وهذا معنى ما ذكر الشيخ في هذا الموضع لا نصه .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

سورة السجدة

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ رحمه الله آيات فمنها:

قوله تعالى: ﴿ رَيْبَ لَا فِيهِ ﴾ [السجدة:٢] ، **ذكرها في الجهة السابعة ، أن يحمل الكلام على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ، فذكر الثالث من أمثلة ذلك ، ما وقع لبعضهم في سورة البقرة ، إن الوقف على** ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ [البقرة:٢] ، **ويبتدئ** ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ **قال الشيخ: " ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة :** ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [السجدة:١،٢] "[1].

---

(١) – المغني : **٥٥٩**.

قلت: قد قدمنا الكلام في سورة البقرة ، وذكرنا اعتراض الدماميني عليه ، والاعتراض عليه ، فراجع ذلك.[1]

قوله تعالى: ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴾ [السجدة:٧] الآية ، ذكرها في (ثُمَّ) ، لما أن نقل عن الكوفيين أنها لا تفيد الترتيب ، واستدلوا بآيات كالآية ، وأجيب بأن (سَوَّاهُ) عطف على الجملة الأولى[2] ، فانظره. قلت: تقدم الكلام على نظيرها ، في (النساء)[3] ، و (الأعراف)[4].

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [السجدة:١٢] الآية ، ذكرها مثالاً لحذف الجواب ، " أي: لرأيت أمراً فضيعاً " ، انظر أماكن الحذف.[5]

قلت: التقدير الذي قدره الشيخ قدره أهل البيان ، وذكروا سر الحذف ، لتذهب النفس به كل مذهب[6] ، والخطاب في الآية لغير معين[7] ، ويحتمل غيره ، وأبعد ما ذكر في الآية أنها للتمييز.

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ [السجدة:١٣] ، / ذكرها في (لَوْ) ، لما أن ذكر عن الشلوبين أن (لَوْ) لا تفيد الامتناع ، فرد عليه بأمور من ذلك الآية[8]

قوله تعالى: ﴿ بِمَا نَسِيتُمْ ﴾ [السجدة:١٤] ، ذكرها في الميم ، لما أن تكلم على (مَا) المصدرية ، وقسمها إلى نوعين ، زمانية وغيرها ، فذكر في غير الزمانية آيات ، منها هذه.[9]

قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً ﴾ [السجدة:٢٤] الآية ، ذكرها في لام التعليل ، لما أن عدد آيات اللام فيها للتعليل ، قال :"ومن ذلك قراءة حمزة في الآية بكسر اللام[1] في قوله : ﴿ لَمَّا صَبَرُوا ﴾ [السجدة:٢٤]"[2] ، انظره.

---

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٨٧/١/١ .
(٢) – المغني : ١٢٦.
(٣) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢٨٨/١/٢ .
(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٦٢/٢/٢ .
(٥) – المغني : ٦١٣.
(٦) – الإيضاح في علوم البلاغة : ١٨٨/٣.
(٧) – الإيضاح في علوم البلاغة : ١١/١.
(٨) المغني : ٢٥٦.
(٩) – المغني : ٢٩٨.

قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ [السجدة:٢٦] [3] ، ذكرها في مواضع:

الأول: في (كَمْ) ، لما أن ذكر أن لها الصدر ، قال: " وقول ابن عصفور في: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ الآية: إنَّ (كم) فاعل مردود بأن لها الصدر ، وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة ، حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: (مَلَكْتُ كَمْ عَبِيْدٍ) ، فيخرجها عن الصدر خطأ عظيم ، إذ خرج كلام الله عز وجل على هذه اللغة ، وإنما الفاعل ضمير اسم الله ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ ، على القول بأن الفاعل يكون جملة ، إما مطلقا أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل ، والفعل قلبي ، نحو: (ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ) ، وجَوَّزَ أبوالبقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على المتأخر ".[4]

الموضع الثاني: ذكرها في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل ، لما أن قال إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة المفرد ، قال: " وقيل: قد تقع هذه الجملة فاعلاً ، وحمل على ذلك آيات منها هذه ، قال: والصواب خلافه ، وعلى قول هؤلاء يزاد في الجمل التي لها محل الواقعة فاعلاً ".[5]

الثالث: في النوع الثاني عشر منها ، إيجابهم لبعض المعمولات أن يتقدم ، فذكر مسائل ، ثم قال: "ومن الوهم في ذلك قول ابن عصفور في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ الآيتان[6] فاعل (يَهْدِ) (كَمْ) ، قال: فإن قلت: خرجه على لغة حكاها الأخفش ، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية ، قلت: قد اعترف برداءتها ، فتخريجه التنزيل بعد ذلك عليها رداءة ، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه ، أي: (أو لم يبين لهم الله) ، أو إلى الهدى ، والأول قول أبي البقاء ،الثاني قول الزجاج ، وقال الزمخشري: الفاعلُ الجملةُ ، وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة ، و(كَمْ)

---

(١) – كسر اللام قراءة حمزة والكسائي ، انظر كتاب السبعة : ٥١٦ ، والحجة للقراء السبعة : ٢٧٨/٣ .

(٢) – المغني : ٢١٣.

(٣) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ [السجدة: ٢٦].

(٤) – المغني : ١٨٩.

(٥) – المغني : ٣٩٥ .

(٦) – يعني بالآيتين آية السجدة هذه ، وقوله تعالى في سورة طه : ﴿ڎ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ ﴾ [طه: ١٢٨].

مفعول (أهلكنا) ، والجملة مفعول (يَهْدِ) ، وهو معلَّق عنها ، و(كَمْ) الخبرية تعلِّق خلافاً لأكثرهم ".[1]

قلـــــت: الموضع الأول من كلام الشيخ جمع فيه وأخل ببعض ما في الثاني ، والموضع الثاني أيضاً زاد فيه على الأول ، [... ... ...][2] في هذه المسألة ضعيف ، والظاهر أن الضمير عائد على إلى الله ، والسياق دال عليه.

وما ذكر من السؤال في الموضع الثاني ، هو المعنى الذي نقله عن ابن عصفور ، في الموضع الأول ، وقول أبي البقاء أقرب ، وقول الزجاج الفاعل المصدر ، كثيراً ما قاله جماعة في قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ الآية . وقوله : وقول الزمخشري الفاعل الجملة..الخ . قلت: قد تقدم في المسألة أربعة أقوال، من أهل الكوفة ، وتقدم أن الشيخ اختار أن الجملة فاعلة ، أي: إن لفظها قصد ، فالفاعل مفرد ، لا جملة.[3]

قـــوله: والجملة معلقة. تأمل ذلك ، كيف يصح التعليق ، مع أنه ليس من أفعال القلوب ؛ لأنه قدره (يبين)؟.

قوله: وكم الخبرية .

قلت: العجب من الشيخ هنا ، يقال: ما أسرع ما نسي كلامه ! قد اعترض في الباب الذي قبل[4] على أبي حيان ، في كونه زعم أن (كم) تعلق في قوله: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة:٢١١] ، ولعله قد تغير اجتهاده ، وهو الظاهر ، وتأمل كلامه في الموضعين هنا.

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

---

(١) – المغني : ٥٥٤.

(٢) – ما بين المعقوفتين مطموس في المخطوط .

(٣) – تقدم في هذه الآية في الموضعين الأول و الثاني .

(٤) – المغني : ٤٧٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

سورة الأحزاب

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها فيما رأيت آيات تقرب من خمس عشرة منها :

قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب:٦] ، **ذكرها في الباب الثالث ، لما أن تكلم على البيت المشكل وهو:**

تُعَيِّـــرُنَا أَنَّـــنَـــا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيْكَ أَنْتُمْ مُلُوْكَا(١)

(١) – البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص١٧١ ، مغني اللبيب ٥٧٤/١ ، وشـــرح شواهد المغني ٨٤٤/٢ ،

أورد فيها أعاريب ، أحدها أن (نحن) مبتدأ خبر عنه بـــ(أنتم) أي: (نحن مثلكم) ، قال: مثل الإخبار الواقع في الآية[1] ، انظره.

قلت: الحاصل أنه أشار في الآية إلى حذف أداة التشبيه ، فيكون في الآية مجاز حذف ، دلالته الاقتضاء ، التي لا يتم الكلام إلا بها ، واختلف أهل البيان في مثل هذا ، هل هو استعارة أو تشبيه على قولين[2] ، والصواب أنه تشبيه بليغ[3] ، فإن أقسام التشبيه ثمانية[4] ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ [الأحزاب:٧] [5] ، / ذكرها مثالاً في حرف الواو ، للعطف على اللاحق والسابق[6] ، وذكرها بعد أيضاً مثالاً لعطف الخاص على العام.[7]

قلـــت: هذا من عطف الخاص على العام حقيقة ، ولا يَرِدُ هنا ما أشار إليه القرافي في قـــوله: ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن:٦٨] ؛ لأن هذا جمع محلى بالألف واللام فيعم[8] ، لا يقال: إنما يعم في الجموع لا في المفرد ، أي: فلا يكون من الذي ذكرتم ؛ لأن العام لا يصدق على ذلك الفرد ، لأنا نقول معلوم ما في المسألة ، و ما اختاره التفتازاني[9] والقرافي ، والصواب أن الفرد داخل بالالتزام لا بالمطابقة.

قـــوله تعـــالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ [الأحزاب:١٣] الآية ، ذكرها مثالاً لبناء اسم (لا)[1] ، انظره.

وشرح أبيات مغني اللبيب : ٣٢٩/٦ ،

(١) – المغني : ٤٢١.

(٢) – ينظر : دلائل الإعجاز : ٦٦ ، وأسرار البلاغة : ٢٧٨ وما بعدها .

(٣) – التشبيه البليغ : هو ما حذفت أداته ، ويسمى المؤكد ، وعكسه المرسل : وهو ما ذُكِرَت أداته . ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ١٢٥/٤ ، ومختصر السعد : ٣١٩ .

(٤) – ينظر : تلخيص المفتاح : ١٤٣ ، ومختصر السعد : ٣٠٨ .

(٥) – والآية كاملة قوله تعالى : ﴿ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ﴾ [الأحزاب: ٧].

(٦) – المغني : ٣٤٣.

(٧) – المغني : ٣٤٥.

(٨) – يقصد بالجمع المحلى بالألف واللام ﴿ٻ ﴾ [الأحزاب: ٧].

(٩) – المطول : ٤٩٣.

(١) – المغني : ٢٣٩.

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَـدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب:١٥] ، ذكرها مثالاً للجملة الرابعة ، من الجمل التي لا محل لها(١) ، وذكرها أيضاً مثالاً لدخول لام الابتداء على الماضي المتصرف ، قال: والمشهور أنها لام قسم(٢) ، انظره.

قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب:١٩] (٣) ، ذكرها في كيفية التقدير ، وأنه لا يقدر أن المتضايفات حذفت دفعة ، فذكر الآية ، لأن الأول(٤) (كدورانِ عَيْنِ الَّذِي) ، وأن الحذف وقع تدريجاً(٥) ، فانظره. وذكرها بعد ذلك ، مثالاً لحذف مضافين(٦) ، فقف عليه.

قلـــت : ما أشار إليه من التقدير تدريج حسن ؛ لأنه على الأصل ، إلا أنه ترتب فيه تجوزان في الكلام ، وهذا الحذف ليس بقياس ، بل لأجل أن المعنى لا يتم إلا به ، ولا يجري الخلاف بين سيبويه والأخفش في حذف الضمير المجرور مع الحرف ، فإن الأخفش يقول تدريجاً ، وسيبويه يقول دفعة ، ونقل ابن الشجري خلافه ، وهو غريب. والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ ﴾ [الأحزاب:٢٠] ، ذكرها في (لَوْ) ، لما أن تكلم على دخولها على (أَنَّ) المشددة ، وذكر الخلاف لأي شيء ارتفعت (أَنَّ) مع ما بعدها ، قال بعد ذلك: " قال الزمخشري: ويجب كون خبر (أَنَّ) فعلا ليكون عوضاً من المحذوف ، ورده ابن الحاجب وغيره ، بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [لقمان:٢٧] ، الآية ، وقالوا: إنما ذلك في الخبر المشتق ، لا في الجامد ،كالذي في الآية وفي قوله:

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنْ الْفَتَى حَجَرٌ .... (البيت)(١)

---

(١) – المغني : ٣٨٨.

(٢) – المغني : ٢٣١.

(٣) – وتتمة موضع الشاهد من الآيـة قـــوله تعـــالى : ﴿ژ ژک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ ﴾ [الأحزاب: ١٩].

(٤) – إشارة إلى تقدير أكثر من محذوف فالأول تقدير حذف أسماء متضايفة ، وقد ذكر الشيخ الآية مثالاً لذلك وهي قـــوله تعـــالى :﴿ گ گ گ گ گ گ گ گ﴾ (الأحزاب : ١٩) وقدره : (تدور أعينهم كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت) . انظر المغني : ٥٧٩.

(٥) – المغني : ٥٧٩.

(٦) – المغني : ٥٨٧.

(١) – البيت من البسيط ، وهو لتميم ابن أبي مقبل في ديوانه ص٢٧٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢ ، وشرح أبيات المغني ٩٤/٥ وتمامه :

وقوله:

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُوْرَةٌ .... (البيت)[1]

قال: " ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا ، كقوله:

لَوْ أَنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ　　　أَدْرَكَهُ مُلاَعِبُ الرِّماحِ[2]

قال الشيخ: وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً ، ولم يتنبه لها الزمخشري ، كما لم يتنبه لآية (لقمان) ، ولا ابن الحاجب ، وإلا لما منع من ذلك ، ولا ابن مالك ، وإلا لما استدل بالشعر ، وهي قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾ ".[3]

قلــت : الحاصل من النقل أن الزمخشري منع أن يكون خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لَوْ) اسماً[4] ، فمن الناس من فهم عنه الخصوص بما إذا كان اسماً مشتقاً ، وأما إذا كان غير مشتق فيجوز ، وسر هذا التفصيل ظاهر على ما أشار إليه بعضهم ، وذلك لأنه إذا كان مشتقاً أمكن اشتقاق فعل منه ، بخلاف إذا كان جامداً ، فقد تنوسي الفعل البتة ، كذا قيل.[5] قلت: يقرب من هذه العلة ما أشار التفتازاني في (هَلْ) ، فإنهم قالوا : يقال : (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ) ، ولا يقال : (هَلْ زَيْدٌ قَامَ) ، وسر ذلك أنه إذا كان الفعل موجوداً تذكرت (هَلْ) ما ألفته ، فحنت إلى مألوفها ، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما ، بخلاف إذا لم يكن فعل.[6] قلت : هذا كله من العلل الضعيفة ، على أنه بعد تسليم ذلك يلزم أن لا يجوز (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ) ؛ لإمكان اشتقاق الفعل من المذكور ، فلا يجوز إلا (هَلْ زَيْدٌ إِنْسَانٌ) ، ولا قائل به . فإذا بنينا على صحة هذه العلة فلا يرد قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ الآية ، ولا البيتان المذكوران ، نعم يرد قوله :

لَوْ أَنَّ حَيّاً .... (البيت)

---

(١) – البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ص٣٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٢/٢ ، وللعوام بن شوذب الشيباني في شرح أبيات مغني اللبيب : ١٠٠/٥، و العقد الفريد ١٩٥/٥ . وتمامه :

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُوْرَةٌ لَحَسِبْتُهَا　　　مَسْمُوْمَةً تَدْعُوْ عَبِيْداً وَأَزْنَمَا

(٢) – سبق تخريجه ص ٣٢٨.

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنْ الْفَتَى حَجَرٌ　　　تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُوْمُ

(٣) – المغني : ٢٦٩ ، ٢٧٠ . وذكرها قبل ذلك ، في معاني حرف الجر الباء ، في التاسع منها وهو المجاوزة ، ينظر المغني ١١٣.

(٤) – المفصل : ٣٢٣.

(٥) – وممن فهم ذلك ابن الحاجب ، انظر الإيضاح في شرح المفصل : ١٦٩/٢ ، ٢٥٨.

(٦) – المطول : ٤١٢.

قلت: قال المرادي: إلا أن يقال إنه نادر لا يقاس عليه(١).

قول الشيخ: و لم يتنبه .. الخ. قال الدماميني: " هوَّل الشيخ رحمه الله ولوَّح بقصور هؤلاء الأئمة الأكابر ، ثم أسفر الأمر بعد التهويل على أن لا شيء ، وقد كنت قديماً من نحو ثلاثين سنة ذكرت ذلك لشيخنا قاضي القضاة ناصر الدين ابن الشمني فاستحسنه وكتبه على حاشية نسخته ثم بعد ذلك ظفرت بالمسألة في كتاب ابن الحاجب نفسه ، وذلك أنه قال في منظومته:

لو أنهم بادون في الأعراب   لو للتمني ليس من ذا الباب "(٢)

ثم ذكر كلام الرضي في شرح الحاجبية بمثل كلام ابن الحاجب في المنظومة ، و قرره على ظاهره ، ثم ناقش الشيخ في بعض لفظه في إدخال اللام على جواب الشرط مرتين وهو غريب.(٣)

قلت: والاعتراض متمكن / بالإنصاف ولا محيد عنه. وهنا يقال: إن الجواد قد يكبو وإن الصارم قد ينبو ، والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿ كَانَ لِّمَن يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب:٢١] ذكرها في حذف المضاف ، أي: رحمة الله.(٤)

قوله تعالى: ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِّنَ رِجَالٌ ﴾ [الأحزاب:٢٣] ذكرها في (مَنْ) النكرة الموصوفة ، لما أن تكلم على قوله: ﴿ ٱلنَّاسِ وَمِنَ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة:٨] وذكر كلام الزمخشري في ذلك ، وأن اللام في آية (البقرة) إن كانت للجنس فـ(مَنْ) نكرة موصوفة ، وتكون مثل قـوله: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ قال الشيخ: "وتحتاج إلى تأمل ".(١)

قلت: انظر أول (البقرة) فإني استوفيت الكلام على المسألة.(٢)

قوله تعالى: ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب:٢٥] ذكرها في زيادة الباء ، وأن (كَفَى) إذا كانت بمعنى (وَقَى) لا تزاد فيها الباء وتتعدى إلى اثنين كالآية.(٣)

---

(١) – الجنى الداني : ٣٤٣ .
(٢) – تحفة الغريب : ١٠٢/١ / ب .
(٣) – تحفة الغريب : ١٠٢/١ / ب .
(٤) – المغني : ٥٨٦.
(١) – المغني : ٣٢٢.
(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٣٣/١/١.
(٣) – المغني : ١١٦.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ﴾ [الأحزاب:٣٣] الآية ، ذكرها في الجهة الرابعة ، في الثالث منها ، من التخريج على البعيد قول بعضهم: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ ﴾ الآية ، إن "أَهْلَ" منصوب على الاختصاص ، وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير المخاطب ، مثل: (بكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضْلَ) ، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءُ لاَ نُوْرَثْ)[١] والصواب أنه منادى.[٢]

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب:٣٧] الآية[٣] ، ذكرها في المثال السابع من الجهة الأولى مع آيات ، وأنها يجب فيها حذف مضاف ؛ لئلا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل[٤] ، انظر (البقرة)[٥] في قوله: ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة:٢٦٠] .

وذكرها أيضاً في (إِذْ) لما أن ذكر أنها قد تضاف إلى الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع.[٦]

وذكرها أيضاً في (عَلَى) ونقل عن الأخفش أن من خصائصها توصيل الفعل إلى ضميري مسمى واحد.[٧]

قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب:٤٠] [١] ذكرها رحمه الله في مواضع:

الأول: في (لكنْ) لما أن نقل أنها إذا دخلت على مفرد فهي عاطفة بشرطين ، أحدهما: تقدم نفي أو نهي. الثاني: عدم دخول الواو. فإن دخلت الواو عليها فأربعة أقوال: أحدها: إن تكون (لكنْ) غير عاطفة والواو هي العاطفة لمفرد على مفرد ، قاله يونس. والثاني: أن الواو هي العاطفة ، قاله ابن مالك وأنها عطفت جملة حذف بعضها على جملة صرح بها ، فالتقدير في ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ : (ولكنْ كان رسول الله). قال: وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب

---

(١) – في مسند أحمد ٤٦٣/٢ : " إنا معسر الأنبياء لا نورث ، ... "

(٢) – المغني : ٥١٨.

(٣) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ...﴾ [الأحزاب: ٣٧].

(٤) – المغني : ٥٠٠.

(٥) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٦٢/٢/١.

(٦) – المغني : ٩٥.

(٧) – المغني : ١٥٣.

(١) – والآية بتمامها قـوله تعـالى : ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين. وقيل: (لكنْ) عاطفة والواو زائدة لازمة ، قاله ابن عصفور. وقيل: مثل هذا القول إلا أن الواو ليست بلازمة ، قاله ابن كيسان. هذا معنى ما ذكر الشيخ في هذا الموضع باختصار.[١]

الثاني: ذكرها في الجهة العاشرة ، لما أن تكلم على شروط الحذف ، لما أن قال: تنبيهان: أحدهما: دليل الحذف نوعان معنوي وصناعي وهذا يختص بمعرفه النحو.

ثم ذكر مسائل من ذلك ، ثم قال: " وكقولهم في ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ التقدير: (ولكنْ كان رسول الله) ، لأن ما بعد (لكنْ) ليس معطوفاً بها ؛ لدخول الواو عليها ، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات ، وإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول: (ما قام زيد وقام عمرو) ، وزعم سيبويه في قوله :

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[٢]

التقدير: (وَلَكِنْ أَنَا). ووجهوه بأن (لَكِنْ) تشبه الفعل فلا تدخل عليه . وبيان كونها داخلة عليه أن " متى " منصوبة بفعل الشرط ، فالفعل مقدم في الرتبة عليه.ورده الفارسي بأن المشبه بالفعل هو (لَكِنَّ) المشددة لا المخففة ، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ؛ لأنها تختص حينئذ بمعناها ، وتخرج عن العطف.[٣]

الثالث: في الواو لما أن ذكر أنها تخالف حروف العطف بدخولها على (لَكِنْ) كالآية.[١]

قلت: الأقوال التي ذكر الشيخ حاصلها أختلف في (لَكِنْ) هل هي عاطفة أولا؟

فقيـــل: ليست بعاطفة وهو قول يونس[٢]. وقيل: إنها عاطفة[٣]. وهل لا تستعمل إلا مع الواو أو لا ؟ قولان ، الأول لابن عصفور[٤] ، والثاني لابن كيسان[٥] ، هذا إذا دخلت على مفرد.

---

(١) – المغني : ٢٩٠.

(٢) – البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٢٩ ، والكتاب ٧٨/٣ ، وخزانة الأدب ٦٦/٩ ، ٦٧ ، ٤٧١ وتمامه :

ولستُ بحَلاَّلِ التِلاعِ مخَافةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

(٣) – المغني : ٥٧٠ .

(١) – المغني : ٣٤٤.

(٢) – ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٤٢/١ ، والجنى الداني : ٥٨٨ ، والتصريح : ٥٥٣/٣ .

(٣) – نسبه المرادي لجمهور النحويين ، ينظر الجنى الداني : ٥٨٨ .

(٤) – ما فهمته من كلام ابن عصفور أنه لا يقول أن (لكنْ) العاطفة لا تستعمل إلا مع الواو ، بل يقرر أن العطف بها جاء وهي بدون الواو . ينظر شرح الجمل ٢٢٤/١.

(٥) – نسب المرادي هذا المذهب لابن كيسان ، ينظر الجنى الداني : ٥٨٨ .

وأما إذا دخلت على جملة فالذي ذهب إليه المغاربة أنها حرف ابتداء[1]. وقيل: إنها عاطفة جملة على جملة ، قاله ابن الربيع: وهو قول سيبويه[2]. وتوجيه هذه الأقوال محلها المطولات.

قلت: ما نسب الشيخ لابن مالك هو قوله في شرح التسهيل ، خلاف ما وقع له في التسهيل فإنه قال: وفاقاً ليونس ، فقول ابن مالك: أختلف على ثلاثة أقوال[3] : ما وقع له في الألفية والتسهيل / [وشرحه ولكنه][4] قال في الشرح: وما وقع من قولهم (مَا قَامَ سَعْدٌ لَكِنْ سَعِيْدٌ) فمن كلامهم لا من كلام العرب ، وسيبويه رحمه الله لم يمثل إلا بالواو مع أنه يقول بصحة العطف بها من غير واو ، وهذا يدل على أمانته ، فانظره.[5] وقيل: وما نقل عن سيبويه خلاف ما نقل غيره عنه. وهنا لهم كلام كثير حذفناه لطوله. وما ذهب إليه الشيخ في الموضع الثاني هو مذهب الفارسي وأكثر النحويين.

قوله: إلا بالواو .. الخ . قلت: إشارة إلى قول يونس ، والرد عليه.

قوله: ورده الفارسي بأن المشبهة ... الخ. قيل : يحتمل الجواب أن (لكنَّ) المشددة أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ، فأما اللفظ فببنائها على الفتح ، وأما المعنى فإن معناها أستدرك . والمخففة أشبهت الفعل معنىً لا لفظاً ، فلعل سيبويه راعى الشبه المعنوي.

قلت: الشبه المعنوي في هذه المسالة عندي ملغىً ، يدل عليه عدم اختصاصها بالأسماء إذا خففت ، فالجواب بذلك ضعيف.

قوله: وقيل .. الخ. قلت: قال الشيخ: وقيل إنما يحتاج إلى التقدير .. الخ ، يظهر أنه معطوف على ما تعلقت به اللام المذكورة في قوله: لأن ما بعد (لكن) .. الخ.

وأصل الكلام: أن التقدير بعد (لَكِنْ) قيل لأن .. الخ ، أي: احتيج له لأجل ما ذكر. وقيل: إنما احتيج له إذا دخلت الواو على (لكن) .. الخ. فهما علتان لتقدير الفعل بعد (لَكِنْ) إذا دخلت الواو عليها ، وهما قولان. فالعلة الأولى اقتضت أن العطف بالواو وقع في جملة على جملة ، ولا يضر ذلك في معناها ما وقع من التخالف وإنما يضر إذا وقع الخلاف في عطف المفرد. والقائل بالعلة الثانية لا يقول بأن العطف بالواو ، ولا يقول بأن العطف بـــ(لَكِنْ) ؛ لأن الواو منع من دخولها عليها العطف

---

(١) – الجنى الداني : ٥٩١ .

(٢) – الجنى الداني : ٥٩١.

(٣) – وهي : في الألفية : قال بأن لكن عاطفة ، في التسهيل : أخرجها من حروف العطف ، في شرح التسهيل : قال بأنها غير عاطفة و إنما العاطف هو الواو الداخلة عليها .

(٤) – مابين المعقوفتين مطموس في المخطوط ، و ما ذكر زيادة يتم بها المعنى و تدل عليها أقوال ابن مالك .

(٥) – ينظر شرح التسهيل : ٣٤٣/٣.

، فتخلصت لمعنى الاستدراك الأصلي فيها ، والواو زائدة كما إذا دخلت على جملة صريحة. مثل قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦][(١)].

فإن قلت: إذا فهمت كلامه على ما ذكرت فلأي قول يرجع القول الأول أو الثاني إذا دخلت لكن على جملة لأنا قدمنا أنها إذا دخلت على جملة لا تكون عاطفة على قول الجمهور ، ونقل ابن الربيع عن سيبويه أنها إن دخلت على جملة ودخلت الواو عليها فهي عاطفة ، وهنا قد دخلت على جملة تقديراً ودخلت الواو عليها؟.

قلت: الذي يظهر مما قررنا عليه كلام الشيخ أنه إنما أشار إلى علة تقدير الفعل في الآية ، هل لأجل أن الواو لا تعطف المفردين المتخالفين ، وأن العطف بها في الجملة كذلك جائز ، أو أن الموجب أن (لكنْ) تمحضت لمعنى أصلها وخرجت عن حرف العطف ، فلا بد من جملة بعدها ، وتكون الواو زائدة غير عاطفة ؟ فالخلاف المذكور في العطف بها جملة على جملة غير هذا فتأمله. وهذا كله في قراءة التخفيف[(٢)] .

أما قراءة التشديد[(٣)] فتكفل بها المعرب[(١)] إلا أنه لم يذكر الخلاف في حذف خبر (إنَّ) وأخواتها وفي المسألة خلاف معلوم[(٢)].

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥٢] ذكرها في (لَوْ)[(٣)] ، لما أن تكلم على كونها تكون للشرط المستقبل ، وذكر الخلاف المعلوم ، واعترض على بدر الدين ، فذكر في الاعتراض الثالث أن الذي ذكر بدرالدين يمكن في بعض الآي دون بعض . فمما لا يمكن فيه هذه الآية وأنها في الآية تتعين للاستقبال.

قلت: لا شك أن الآية ظاهر فيها الاستقبال إلا أن تتأول بأن يكون التقدير: (ولو قدرت إعجاب الحسن فيما مضى على سبيل الفرض فلا يحل لك) ، فلا تكون (لَوْ) للماضي.

---

(١) – في المخطوط : مثل قوله تعالى (ولكن كانوا ظالمين) ، ولم أجد آية بهذا اللفظ ، وأقرب آية لهذا الموضع الآية المذكورة من سورة الزخرف.

(٢) – وهي قراءة الجمهور ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : ٢٠٢/٢ ، والبحر المحيط : ٢٢٨/٧. والدر المصون : ٤١٩/٥.

(٣) – وهي قراءة عبدالوارث عن أبي عمرو ، ينظر : المحتسب : ٢٢٤/٢ ، و إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : ٢٠٢/٢ ، والبحر المحيط : ٢٢٨/٧.

(١) – الدر المصون : ٤١٩/٥.

(٢) – ينظر في ذلك المساعد عل تسهيل الفوائد : ٣١١/١.

(٣) – المغني : ٢٦٣ .

وتأمل كلام الزمخشري هل يدل على ذلك ؟ فإنه جعل الجملة حالية(١) ، فإذا كانت مصدرة بحرف دل على الاستقبال فكيف يصح ذلك في الحال ؟ وقد تقدم البحث في نظيره والجواب عنه.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب:٥٦] ذكرها الشيخ رحمه الله بعد الآية التي قدمناها ، وهي قوله: ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب:٤٠] فذكر هذه في التنبيه الثاني من ذلك الفصل لما أن قال:

" التنبيه الثاني: شرط الدليل اللفظي أن يكون مطابقاً للمحذوف فلا يجوز (زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو) أي: ضارب ، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن تقدر أحدهما بمعنى السفر من قـوله تعـالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النساء:١٠١] والآخر بمعنى الإيلام ، ومن هنا أجمعوا على جواز (زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرٌو) ، و(إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو) ، وعلى منع (لَيْتَ زَيداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو) ، وكذا في (لعل) و(كأنَّ) ؛ لأن الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك ".(٢)

قال: " فإن قلت: كيف تصنع بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾ في قراءة مَنْ رَفَعَ(٣) ، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني ، أي : إن الله يصلي وملائكته يصلون ، وليس عطفاً على الموضع و(يصلون) خبراً عنهما ؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، / والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار(١) ، والمحذوفة بمعنى الرحمة(٢).

وقال بعض العلماء في بيت الكتاب:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إلاّ وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا(٣)

إنَّ (ترى) المقدرة الناصبة لـ(طيباً) قلبية لا بصرية ؛ لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس وإنما تمدح النساء بالخفاء والتَصَوُّن لا بالتبذل مع أن (رأى) المذكورة بصرية ".(٤)

---

(١) – الكشاف : ٨٨/٥.

(٢) – المغني : ٥٧٠.

(٣) – هـي قـراءة ابن عبـاس وعبدالوارث عن أبي عمـرو ، ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٣١٦/٢ ، و البحر المحيط : ٢٣٩/٧ .

(١) – أي : الاستغفار من الملائكة .

(٢) – أي : الرحمة من الله .

(٣) – البيت من الخفيف وهو لعبيدالله بن قيس الرقيَّات في ملحق ديوانه ص١٧٦ ، والكتاب ٢٨٥/١ ، و بلا نسبة في المقتضب ٢٨٤/٣ ، ومغني اللبيب ٧٩١/١ ، والمفصل ٥٨/١ ، و الخصائص ٤٢٩/٢.

قلت: الصواب عندي أن الصلاة في اللغة بمعنى واحد وهو العطف ، ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ، وأما قول الجماعة فبعيد من جهات:

إحداها: اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس حتى إن قوماً نفوه والمثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدم عليه.

والثانية: أنا لا نعرف في العربية فعلا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً.

والثالثة: أن الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ، فلا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي.

والرابعة: أنه لو قيل مكان "صلى عليه" "دعا عليه" انعكس المعنى وحق المترادفين حلول كل منهما مكان الآخر"[٢].

ثم تكلم على ما يتعلق بآية القيامة[٣] وذكرناها في محلها. ثم قال: "وأما قول المعرب في البيت فمردود وأحوال الناس في اللباس والأجسام مختلفة فحالة أهل المدر تخالف حال أهل الوبر ، وحال أهل الوبر مختلفة ، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب ابنتيه لسقي الماشية ، قال: العادات في مثل ذلك متباينة وأحوال العرب تخالف أحوال العجم "[٤].

قلت: هذه الآية الكريمة قد أطال الشيخ فيها الكلام ، واستعمل أدلة جارية على مذهب أهل الأصول ، ولا يعترض عليه ، لأنه قد نبه في غير هذا الموضع أن كتابه هذا إنما وضعه ليستعين به المفسر لكتاب الله ، فإذا أتت فائدة مناسبة من البيان أو[دليل][١] جار على مذهب الأصول كمل به البحث ، تتميماً للفائدة ، فلنتبعه فيما قصد.

قوله أن يكون طبق المحذوف .. الخ. قلت: لا بد من ذلك ، لأن الدليل لا يخالف مدلوله وإلا لما دل عليه ، وهذا يرد على كثير من المعربين ، فإنهم لا يتحفظون من ذلك ، وقد قدمنا التنبيه عليه.

فإن قلت: قوله: لأن الخبر المذكور متمنى .. الخ. يقال: وكذلك الخبر المذكور مؤكَّد أيضاً والخبر المقدر ليس فيه توكيد. لا يقال: إن التوكيد ليس للخبر وإنما هو للنسبة ، لأنا نقول: ولو قلنا ذلك لأنه لا يصدق عليه أن الخبر المذكور نسبته مؤكدة ولا كذلك المقدر.

---

(١) – المغني : ٥٧١ .

(٢) – المغني : ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٣) – يعني قوله تعالى : ﴿ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں ڻ ﴾ (القيامة: ٣ – ٤) .

(٤) – المغني : ٥٧١ .

(١) – ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط و ما ذكر زيادة يقتضيها السياق و يتم بها المعنى .

وأيضاً إذا اجتمع الشرط والقسم فالجواب للمتقدم منهما ، وجواب الأخير محذوف دل عليه جواب القسم أو جواب الشرط ومعلوم تغايرهما.

قلت: هذا سؤال حسن ، لكن الجواب ــ والله اعلم ــ أن التوكيد لم يغير معنى في الجملة ، بخلاف التمني والترجي والتشبيه فإن التغيير واقع في ذلك ، فالمذكور يخالف المقدر من جهة المعنى مخالفة ظاهرة ، والمخالفة في التوكيد إنما هي لفظية.

نعم يبقى الإشكال في اجتماع الشرط والقسم ، ولو قيل في الجواب أنه لم يصح العطف على جملة الترجي والتمني لئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء لكان أولى إلا أنه يبقى التشبيه.

لا يقال: إن العطف إنما هو على المفرد لا على الجملة ؛ لأن ذلك إنما هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، كما نص عليه غيره ، وأما العطف على المحل فلا يصح هنا.

قوله: وليس عطف على الموضع .. الخ. قلت: ولا يصح أيضاً ؛ لأن سيبويه يشترط المحرز ولا محرز هنا ، والعاملان اللذان أشار إليهما (إنَّ) و(الابتداء).

فإن قلت : كيف يقول ذلك مع أنهم نصوا على جواز (زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ) فقائمان خبر عنهما وهما عاملان والمعمول واحد ، وقد تقدم لابن مالك الاحتجاج بذلك لمذهب الفراء في باب التنازع ، حيث قال : يجوز العمل للفعلين في حالة الرفع ؟

قلت: لا تخلو المسألة من إشكال وقد نبهنا على ذلك مراراً. قوله: وقال بعض العلماء ، الذي أشار إليه هو المعرب.

قـــوله في الجواب: الصواب عندي .. الخ.

قلت: تلخيص المسألة أن يقال في السؤال: قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾ الصلاة في اللغة بمعنى الدعاء ، واستعمالها في الآية لا يصح أن يكون بمعنى الدعاء خبراً عن اسم الجلالة وعن الملائكة لوجهين:

الأول: أن الصلاة من الله ليس بمعنى الدعاء.

والثاني: العطف على المحل لا يصح للوجهين المتقدمين ، ولا يصح أن تكون بمعنى الرحمة لذلك ، ولا يصح لمجموع الرحمة والدعاء لذلك وزيادة استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وهو مجاز والأصل عدمه أو تعميم المشترك وهو مجاز أيضاً ، بقي أن يكون المراد منها الدعاء ، والخبر عن الملائكة ، وخبر (إنَّ) مقدر ، فيرد على ذلك ما أورده الشيخ ؛ لأن الخبر المقدر بمعنى الرحمة ، والدليل / قد خالف المدلول ، ولا يرد فإنَّ فيه حذف المؤكَّد وهو لا يجوز ؛ لأن الشيخ لم يرتض ذلك في نظيره

فإن المؤكد النسبة فليس فيه حذف . فأجاب الشيخ رحمه الله بأن لنا قسماً آخر وكأنه رأى أن هذه القسمة ... [1] بالنفي والإثبات ، وأن الصلاة بمعنى العطف وهذا قدر مشترك لا لفظ مشترك فصح أن يكون المذكور مطابقاً للمقدر.

قلــت: ووقع لابن الحاجب قريب من هذا الجواب ، ورد عليه بعض شراحه بأن الصلاة حقيقة في الدعاء ، إلا أن ابن الحاجب إنما ذكر هذا الجواب في قراءة النصب وهي قراءة الجماعة فيما يظهر ، وهي التي استدل بها الشافعي على تعميم المشترك ، إلا أن ابن الحاجب أجاب بجواب آخر وهو أن الخبر مقدر ، بمعنى خبر (إنَّ) وفيه نظر لأنه يجيء فيه في قراءة النصب العطف على معمولي عاملين ، لكن هذا إنما يرد على أهل الكوفة الذين يقولون إن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول إنَّ ، فتأمله ، وانظر شراح ابن الحاجب. وكثيراً ما يستعمل الفخر هذا الجواب ويجيب به عن كثير من المسائل التي ترد على هذا النمط. فيقول السائل هذا اللفظ مستعمل في معنىً بعد أن استعمل في آخر فاستعماله في الثاني إما أن يكون حقيقة وإما أن يكون مجازاً أو كلاهما على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل يتضمن الاشتراك والمجاز مقدم عليه. فيقول الفخر: بقي قسم آخر وهو أنه استعمل في القدر المشترك.

قلت: ولا يتم ذلك إلا إذا قلنا بأنه مجاز وهو الصواب فتعارض في المسألة مجازان فيقع الترجيح فيهما.

قلت: ولنا أن نرجح هذا المجاز على المجاز الآخر لقربه من الحقيقة ، والقاعدة أن الحقيقة إذا تعذرت يرجع إلى أقرب المجازات فيها ، والمسألة قابلة للبحث ، ولكن الشيخ لما أن استعمل شيئاً من قواعد الأصول هنا اتبعناه. واختار السهيلي رحمه الله ما ذكر الشيخ هنا وأن الصلاة تطلق على العطف وفيه استعملت.[1]

وقوله: وأما قول الجماعة .. الخ. قلت: في قوله اقتضاؤه الاشتراك نظر ؛ لأنه ليس في كلامهم ما يدل على ذلك ؛ لأن استعمال الشيء في معنى لا يدل على أنه حقيقة فيه إلا إذا لم يعارضه معارض ، والمعارض هنا موجود وهو لزوم الاشتراك ؛ والمجاز مقدم على الاشتراك ، فما اقتضى كلامهم إلا ثبوت المجاز لا ثبوت الاشتراك ، كما قدمنا ، إلا أن يقال: إن الجماعة معلوم من مذهبهم أنهم يقولون بالاشتراك فلا يرد ما ذكر.فإذا ثبت ذلك فيقال: ما اخترت من المجاز يلزم فيه المجاز أيضاً على الصحيح بما تقدم ، لأن استعمال المطلق في أفراده الصحيح فيه أنه مجاز ، وإن كان التفتازاني اختار خلافه ، إلا أن يقال هنا: مجاز متفق عليه ومجاز مختلف في ثبوته فالمتفق عليه أضعف في الخروج

---

(١) – في هذا الموضع طمس في المخطوط .

(١) – نتائج الفكر في النحو : ص ٤٥ .

عن الأصل. وما أشار إليه الشيخ من مذهب أهل البصرة إنما ذكر ذلك لأنهم يمنعون العطف على محل اسم (إنَّ) قبل خبرها[(١)] .

وفي المسألة ثلاثة أقوال ، ثالثها الفرق بين أن يخفى الإعراب أو لا.[(٢)] وانظر كلام المعرب هنا فإنه لما أن قدر الحذف قال : فراراً من الاشتراك في الضمير[(٣)] وفي هذا الكلام نظر ظاهر.

قوله: والثانية .. الخ.

قال الدماميني: " يرد ذلك أن في اللغة من ذلك ما لا يحصى فمن ذلك (أَرِضَ الرَّجُلُ) و(أَرِضَ الحَبُّ)[(١)] ، فإن أسند إلى الرَّجُلِ كان معناه أُرْعِدَ[(٢)] ، وإن أسند إلى الحَبِّ كان معناه أَكَلَتْهُ الأَرَضَةُ ، وكذلك استوى الرحمن على العرش ، واستوى الرجل على السرير".[(٣)]

قلت: ما ذكره ألفاظ مشتركة في معان يظهر معناها باعتبار الفاعل وهو الذي يبينها ، فإذا استعملت مع فاعل يكون معناها كذا ، وإذا استعملت مع آخر يكون معناها كذا فالاعتراض على الشيخ وارد.

قوله: الثالثة .. الخ. قلت: إذا كان اللفظ مشتركاً على ما يعم فلا يرد ذلك إلا لو اتحد المعنى ، فتأمله. وما رد به الدماميني عليه لم يظهر ، فإنه قال: " يرد ذلك بقولهم: (آمين) ، فإنهم يفسرونه بمعنى استجب وهو متعد ، بل التحقيق في المسألة أن اللفظ إذا كان مشتركاً بين معان فيصح أن

---

(١) – الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٨٦ .

(٢) – ولأقوال الثلاثة هي :

قولان للكوفيين وهما: الأول: جواز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر على كل حال ، وهو قول الكسائي. الثاني: أنه لا يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) ، وهو قول الفراء. الثالث: أنه لا يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر على كل حال ، وهو قول البصريين . ينظر: الإنصاف : ١ /١٨٥ وما بعدها .

(٣) – الدر المصون : ٥/٤٢٥ .

(١) – في تحفة الغريب : (أَرِضَ الجذعُ) .

(٢) – أي : أي أصابته الرِّعْدَةُ والنَّفضَةُ ، والمأروض : هو الذي يحرك رأسه وجسده من غير عمْدٍ . ينظر لسان العرب (مادة : أرض) : ٧ / ١١٣ .

(٣) – تحفة الغريب : ٢/ ٢٤٩ / ب

يكون الفعل موضوعاً لمعنى فعل متعد ولمعنى فعل قاصر كما قدمنا ".[1] وأما تفسير (القاصر) بالمتعدي والعكس مع أخذ متعلق الفعل فلا يصح لأن المُفَسِّر من شرطه أن يطابق المُفَسَّر معنىً وهو مقصد الشيخ إلا أنه لم يطابق الآية.

وقد كان وقع بيني وبين بعض الإخوان بحث في مسألة انجرَّ الكلام فيها إلى تفسير (الطَّهُور) بأنه هو الطاهر نفسه المُطَهِّر لغيرِهِ فذكر الإشكال في ذلك ، وهو قريب مما ذكر الشيخ هنا ، فأخذ الباحث في التصميم على أن ذلك جائز ، ثم بعد ذلك وقفت / على كلام شرح التسهيل في باب المتعدي واللازم فوجدته نص على أن الفعل اللازم قد يكون بمعنى المتعدي وذكر [أمثلة من ذلك][2]، ثم رأيت كلام الشيخ هذا رحمه الله.

قوله: والرابعة أنه لو قيل .. الخ. قلت: قيل: هذا لا يلزم لأنهم لم يقدروه [بمعنى][3] (دعا) المطلق بل بمعنى دعا له فهذه مغالطة ، فإن دعا بمعنى دعا له لا بمعنى دعا عليه ، وتعدية صلى بـــ(على) تضمين في الأحرف على مذهب الكوفيين. قلت: وهذا تكلف ظاهر.

وقوله: صحة أحدهما مكان الآخر أشار إلى مسالة مختلف فيها ، والصحيح ما ذكر ، ما لم يمنع مانع إما عقلي أو شرعي ، كما أشار إليه ابن الحاجب في قوله: يصح كل من المترادفين إلى آخر المسألة ، فانظره وانظر شراح ابن الحاجب في هذا المحل ، فإن هذا كله مما وقع البحث فيه في المسألة التي أشرت إليها. وباقي كلام الشيخ ظاهر ، ولعله يأتي لنا التنبيه على آية (القيامة). وحاصل جوابه عن بيت الكتاب أن الرؤية بصرية في الجميع ، وما ذكر القائل لا يعم إلا لو اتحد العرف ، والعرف في الناس لم يتحد.

قلت: وجواب الشيخ غير ظاهر ؛ لأن القائل ذكر أن النساء إنما يمدحن بالتَّصَوُّن ، وهذا الظاهر أن النفوس فيه متفقة ؛ لأنه أمر جلي. وما ذكر عن الزمخشري لا يشهد للمسألة ؛ لأن ذلك أمر آخر ؛ لأن ذلك فيما يتعلق بالتصرف في النساء وخروجهن ، والمعنى الذي أشار إليه أخص ، والله أعلم وقد خرجت عن مقصوده.

قـــولـــه تعـــالى: ﴿ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ ﴾ [الأحزاب:٦١][1] ذكرها في الجهة الثامنة ، في مراعاة المعنى دون الصناعة ، في المثال السادس منها ، لما أن فرغ من آية (الروم) . قـــــال: "

(١) – لم أجد ما نسبه المؤلف هنا إلى الدماميني في تحفة الغريب .

(٢) – ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط ، و ما ذكر هنا زيادة يتم بها المعنى و يقتضيها وصف ما ذكر صاحب التسهيل .(١٢٩/٢).

(٣) – شرح التسهيل : ٢ / ١٤٨ .

(١) – وتتمة الآية قوله تعالى : ﴿...أُخِذُوٓاْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا ﴾ [الأحزاب: ٦١].

وقـــول بعضهم في ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ ﴾ الآيــة: إن (ملعونين) حال من معمول ﴿ ثُقِفُوٓاْ ﴾ ، أو ﴿أُخِذُواْ ﴾ . ويرده أن الشرط له الصدر ، والصواب أنه منصوب على الذم. وأما قول أبي البقاء: إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ ﴾ [الأحزاب:٦٠] [1] فمردود ؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ".[2]

قلت: قوله هنا: الصحيح صحيح ، وقد تقدم في موضع آخر أنه لم يحك في ذلك خلافاً ، وفي المسألة ثلاثة أقوال قدمناها في سورة النحل[3] ، فراجع ذلك . وما أشار إليه من التقدم على الشرط فوقع مثله للزمخشري[4] ، ورد عليه المعرب بأنه قد أجاز ذلك الكسائي[5] ، وفي هذا الرد ضعف لا يخفى.

قال الفقير إلى ربه: هذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وكرمه .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

سورة سبأ

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ رحمه الله منها آيات فمنها:

قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ ﴾ [سبأ:٣] الآية[1] ، ذكرها في (لاَ) ، لما أن تكلم على آية (يونس) ، في قوله: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ ﴾ [يونس:٦١] [2] وجوز في (لا) في تلك الآية مع

---

(١) – الآية بتمامها : ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦٠] ، وهي السابقة للآية موضع الحديث .

(٢) – المغني : ٥١٠ .

(٣) – سبق في النص المحقق ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٤) – الكشاف : ٥ / ٩٩ .

(٥) – البحر المحيط : ٧ / ٢٤١ ، والدر المصون : ٥ / ٤٢٥ .

(١) – وتتمة الآية قــوله تعــالى : ﴿... مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٣].

الفتح التبرئةَ ، ومع الرفع أن تكون مهملة ، أو عاملة عمل ليس ، قال: " وظاهر اللفظ العطف على لفظ ﴿مِثْقَالُ﴾ [سبأ: ٣] "[٢] .

وذكر ما قدمنا في تلك السورة ، ثم قـــال : " ويقوي العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قـــوله : ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ﴾ الآية إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ ﴿مِثْقَالُ﴾ ، لكن يُشْكِل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب ، كما أنك إذا قلت: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إلاَّ فِي الدَّارِ) كان إخباراً بثبوت مرور برجل في الدار ، وإذا امتنع هذا تعيَّن أن الوقف على ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس:٦١] ، وأن ما بعدها مستأنف.

وإذا ثبت هذا في (يونس) قلنا به في (سبأ) ، وأن الوقف على (الأرض) ، وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعاً للنقل ، وجوز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى ، بل يخرج إلى الوجود ".[١]

قلت: قد قدمنا الكلام على هذه المسألة في سورة يونس[٢] ، وأصل هذا الكلام للزمخشري ، وهو أيضاً الذي جوز العطف على التأويل المذكور ، وإن كان المعرب قال: " لا يحتاج إلى هذا التأويل لاحتمال أن يكون الكتاب كناية عن الحفظ "[٣] ، وقد قرئ في الآية بالفتح[٤] ووجهه المعرب بما وجه الشيخ في (يونس).

قوله تعالى : ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾ [سبأ:٦] الآية ، ذكرها في الفصل[٥] ، لما أن تكلم على شروطه ، وذكر من ذلك أن تكون بعده معرفة ، أو ما قاربها في عدم قبول (أَلْ) ، كـــ(أَفْعَل) التفضيل.

قال: " وشرط الذي كمعرفة أن يكون اسماً ، وخالف في ذلك الجرجاني ، وألحق الفعل المضارع لشبهه بالاسم ، وتبعه أبوالبقاء ، وابن الخباز ، والسهيلي"[٦]. وذكر ما وقع لهما فيه من الآيات ،

---

(١) – وتتمة الآيـــة قـــوله تعـــالى : ﴿...مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [يونس : ٦١].

(٢) – المغني : ٢٤٢ .

(١) – المغني : ٢٤٢ .

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢ / ٢ / ٦٠٩ .

(٣) – الدر المصون : ٤٢٩/٥.

(٤) – يقصد آية (يونس) ، والفتح قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي . ينظر : كتاب السبعة في القراءات : ٣٢٨ ، وكتاب التذكرة في القراءات : ٤٥١/٢.

(٥) – ذكرت في المغني في ضمير الفصل.

ثم قال: " وقد يستدل للجرجاني بقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ﴾ الآية ، فعطف /(يَهْدِي) على (الحق) الواقع خبراً [بعد الفصل. انتهى](2) "(3)………(4) ، وقد يقال: يلزمه إجازة ذلك في الماضي ، هذا معنى ما أشار إليه باختصار.

قلت: قوله: وشرط المعرفة أن تكون اسماً .. الخ .صوابه وشرط الذي كالمعرفة كما وجد في بعض النسخ ، وعلى ما في هذه النسخة وهي وشرط المعرفة أن تكون اسماً ، يلزم أن الفعل المضارع معرفة وهو غلط ظاهر ، فإنه استثنى جملة المضارع فهو نكرة لوصف النكرة بها ، وإن عنى المضارع مجرداً فمدلوله المصدر وهو نكرة أيضاً.

وما استدل به للجرجاني لا يتم ؛ لأنه لا يلزم من كون الشيء معطوفاً على الشيء أن يحل محل ذلك الشيء ، وقد تقدم لنا من ذلك مسائل ، وأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل ، وإلزامه الماضي يلزم ابن الخباز ولا يلزم الجرجاني ؛ لأنه علل المضارع بالاسم لتشابههما ، والماضي لا يشبه الاسم ، نعم ويلزم ذلك السهيلي على مقتضى ما ذكر الشيخ عنه ، فانظره.

قـــوله تعـــالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ ﴾ [سبأ:٧] الآية ، ذكرها الشيخ في (إِذَا) ، في آخر الفصل الثاني من الفصول التي ذكر فيها ، لما أن ذكر كلام أبي حيان فيما أورده على القائل إن العامل في (إِذَا) جوابها.

قال في ذلك: " ونظير ما أورده أبوحيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعـــالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ ﴾ الآية " ، وقـــال: " لا يصح لـــ(جَدِيْدٍ) أن يعمل في (إِذَا) ؛ لأن (إِنَّ) ولام الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر ، وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضاً : أن الجواب محذوف مدلول عليه بـــ(جَدِيْدٍ) ، أي : (إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ تُجَدَّدُوْنَ) ؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحـــو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢١٥]. وأمَّا ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام:١٢١] فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا

---

(١) – المغني : ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٢) – ما بين المعقوفتين مطموس في المخطوط ، و ما ذكر من المغني إكمالاً لكلام الشيخ .

(٣) – المغني : ٤٦٩ .

(٤) – في هذه الموضع طمس.

يَقُولُونَ ﴾ [المائدة:٧٣] الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدروها خالية من معنى الشرط فتستغني عن جواب وتكون معمولة لما قبلها وهو (قَالَ) أو (نَدُلُّكُمْ) أو (يُنَبِّئُكُمْ) لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت ".(١)

قوله: ولام الابتداء .. الخ.

قلت: قال ابن الضائع: أما لام الابتداء بعد (إِنَّ) فسلبت عن الصدرية.

قلت: إن غره في ذلك خروجُها عن محلها فعملت (إِنَّ) في الذي بعدها فيلزم أن الذي بعدها يعمل فيما قبلها فلا يلزم ؛ لأن الشيء قد لا يكون له صدر باعتبار ويكون له باعتبار ، بدليل (لاَ) فإن حرف الجر يعمل فيما بعدها مثل: (جِئْتُ بِلاَ زَادٍ) ، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها على خلاف في ذلك ، لكن ابن عصفور قد نص في مسألة لا على أنه يجوز أن تقول: (زَيْدٌ عَمْرًا لَيَضْرِبُ) على أن يكون (عَمْرًا) معمولاً لــ(يَضْرِبُ) ، فانظره في المقرب في الفاعل(١).

وانظر ابن الحاج فإن في كلامه مناقشة. قوله: وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف.

قلت: ظاهر كلامه أن ذلك متفق عليه ولو كان في الظرف ، وقد وقع في كلام الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء:٦٣] أنَّ ﴿ فِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ يجوز أن يتعلق بــ ﴿ بَلِيغًا ﴾(٢) ، وهو خلاف ما نص عليه النحويون ، حتى تغالى ابن مالك ووقع له منع تقديم معمول الصفة عليها ولو لم يتقدم على الموصوف ، ولكن الشيخ قد رد عليه في الجزء الثاني قال: " فإنه يجوز باتفاق أن تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِيَّاهُ ضَارِبٍ) على أن يكون ضارب صفة لرجل" فانظره.

قــوله: لأن الحرف الناسخ لا يكون .. الخ. قلــت: قد وقع للرضي أن من خصائص (إِذَا) أن تجاب بجملة اسمية وليست مقرونة بالفاء ؛ لعدم تمكنها في الشرط(٣) ، فلعله يقول بجواز ذلك في هذه الآية ، وهو قول ضعيف.

---

(١) – المغني : ١٠٨.

(١) – المقرب : ٧٧ .

(٢) – الكشاف : ٢ / ٩٨ .

(٣) – شرح كافية ابن الحاجب : ٤ / ١١٦ ، ١١٧ .

قوله: وأَمَّا ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ الآية. قلت: ذكرها جواباً عن النقض بها فإن ظاهر اللفظ أن الجملة جواب فأجاب بما رأيت. قلت: ولو جعل الجواب محذوفاً للشرط لكان أقرب ، لأن فيما ذكر حذف جملتين ، وفيما ذكرنا حذف جملة واحدة ، وتقليل الحذف أولى وأوجب.

فإن قلت: قد بوب الشيخ رحمه الله في الجهات على ما ذكر وهو أن يكون وقع الإعراب بشيء ووقع في نظيره ما يخالفه ، وجعله من المحذور ، وكذلك هنا ؛ لأن الآية الأخرى التي ذكر ترجح ما أشار إليه. قلت: قد تقدم لنا مراراً البحث معه بكلام الدماميني الترجيح بذلك وإن كان في كلامه نظر ، والصواب أن تقليل الحذف في هذه الآية أولى ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ [سبأ:١٠] الآية(1) ، ذكرها مثالاً لحذف الموصوف ، قال: " أي: دروعاً سابغات "(2) ، فانظره.

قوله تعالى: ﴿ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ [سبأ:١٤] ذكرها في (لَوْ) ، لما أن ذكر أنها لا تجزم ، وقال: / " وما ورد من ذلك في قوله :

لَوْ يَشَأْ .... (البيت)(1)

يحمل على لغة من يسهل الهمزة ثم أبدلت [همزة ساكنة كما قيل: الْعَأْلَم وَالْخَأْتَم وهو توجيه](2) قراءة ابن ذكوان في (مِنْسَأْتَهُ)(3) ، فإن الأصل (مَنْسَأَتَهُ) بالفتح بهمزة مفتوحة (مَفْعَلَة) من نَسَأَهُ إذا أخره ثم أبدلت الهمزة [ألفا ثم الألف](4) همزة "(5) ، انظره .

---

(١) – وبعد الآية قوله تعالى :﴿ گ گ گ گ گ گ... ﴾ [سبأ: ١١].

(٢) – المغني : ٥٨٩ .والشاهد في قوله تعالى : ﴿گ گ گ﴾ (سبأ: ١١). وذكر الشيخ لآية في موضع آخر في الباب السادس ، في الثالث منه ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك الموضع . ينظر المغني ص ٦١٧.

(١) – البيت من الرمل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص١٣٤ . ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ٢٤٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٩٨/١١ ، ٣٠٠ ، و الدرر ٩٧/٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٤/٢ . ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٥٣٩/٢. وتمامه :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُوْ مَيْعَةٍ   لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُوْ خُصَلْ

(٢) – ما بين المعقوفين تكملة كلام ابن هشام من المغني لانقطاع النص في المخطوط.

قــوله تعــالى: ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ ﴾ [سبأ:١٤] ذكرها في الجهة الرابعة ، في التخريج على الوجه البعيد ، في المثال الحادي عشر منها ، قال: " قول جماعة في قوله تعالى: ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ ﴾ الآية: إن فيه حذف مضافين ، والمعنى: علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم ، وهذا معنى حسن إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يدل الدليل عليهما ، والأولى أن (تَبَيَّنَ) بمعنى (وَضُحَ) ، وأنْ وصلتها بدل اشتمال من الجن ، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا .. الخ "(٤) .

قلت: المحوج لتأويل الجماعة ظاهر لأن الجن كلها لم تكن في العذاب المهين ، ولم يحصل العلم للجميع ، بل لمن علم ذلك وشاهده ، وتأويل الشيخ فيه أيضاً التضمين ، وفيه حذف ، وهما على خلاف الأصل ، فتأمله ، وتأمل كلام المعرب(٥) مع هذا .

قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ [سبأ:٢٤] الآية ، ذكرها في (أَوْ) ، لما أن قــال: " إنها تجيء للإبهام ، فذكر الآية ، وقال: إن الشاهد في الأولى "(١).

قلت : اعترض عليه الدماميني وقال : " لا أدري سر تخصيص الإبهام في الأولى مع أنه يتقرر في الثانية "(٢)، وتأمل كلام المعرب هنا(٣) فإن فيه شيئاً.

قــوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ:٢٨] ذكرها في الجهة الخامسة ، أن يترك ما يحتمله النص من الأوجه الظاهرة ، لما أن تكلم أن من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل أو من المفعول ، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدَاً ضَاحِكَاً) ، ثم ذكر وهم الزمخشري في آية (البقرة) التي قدمنا ، في قوله: ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً ﴾ [البقرة:٢٠٨] (٤) .

ثم قال: " وهمه في ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ أشد ، إذ قدر كون (كَافَّةً) نعتا لمصدر محذوف ـــ أي: إرسالة كافة ـــ ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم

---

(١) – كتاب السبعة في القراءات : ٥٢٧ .

(٢) – ما بين المعقوفين تكملة كلام ابن هشام من المغني لانقطاع النص في المخطوط.

(٣) – المغني : ٢٧٠ .

(٤) – المغني : ٥٢٢ .

(٥) – الدر المصون : ٤٣٥/٥.

(١) – المغني : ٧٣ .

(٢) – تحفة الغريب : ١ / ٢٠ / أ .

(٣) – الدر المصون : ٤٤٥/٥.

(٤) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٤٠٠/٢/١.

فيه من الحالية ، ووهمه في خطبة المفصل أشد وأشد ، إذ قال: " محيط بكافة الأبواب " إذ أخرجه عن النصب البتة "[١].

قلت: تقدم لنا في سورة البقرة من كلام الدماميني ما رد به على الشيخ ، مما وقع في كلام عمر بن الخطاب ، وأنه استعمل (كَافَّةً) فيما لا يعقل وأخرجها عن النصب[٢] ، وكلام عمر يستشهد به.

وإنما قدر الزمخشري (كَافَّةً) نعتاً لمصدر محذوف هروباً من الحال ؛ لأن (كَافَّةً) لو كان حالاً لكان حالاً من الناس ، ولا يجوز التقديم على الصحيح من القول ، وعليه جمهور النحويين ، خلافاً لمن أجاز ذلك كابن مالك وغيره ، قال ابن مالك: " والصحيح جوازه لثبوته نظماً ونثراً ".[٣]

ومن عمدة ما استدل به هذه الآية الكريمة. قيل: وما استدل به ظاهر في مُدَّعاه ، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس.

قلت: هذا كلام ضعيف ، أَمَّا قوله: ظاهر في مُدَّعاه فباطل ، بل لنا أن نقول: إن ما استدل به يلزم عليه الفصل بين أداة الاستثناء وبين المستثنى وهو لا يجوز ، وظاهر كلامهم أنه متفق عليه ، وأشار إلى ذلك في هذه الآية الشيخ رحمه الله في غير هذا الكتاب.

ثم إنه قيل: على تسليمه لا يخلو أن يتعلق (لِلنَّاسِ) بــ(أَرْسَلْنَا) أو بفعل مقدر ، فالأول باطل لأنه يلزم أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد ، في غير المواضع المعلومة ، وإن علق بــ(أَرْسَلْنَا) مقدراً يلزم أن يكون العامل في الحال وهو (كَافَّةً) غير العامل في صاحبها. قلت: وفيه نظر.

قوله: مع مساعدة القياس. أي قياس يدل على جواز ذلك ؟ بل القياس عدم الجواز ؛ لمشابهة المجرور بالمضاف إليه ، وقد نقل بعضهم الإجماع على المنع في المضاف إليه ، فتأمله ، وانظر المسألة في محلها وتأمل هل يجري الخلاف في مسألة الإضافة على العامل في المضاف إليه ؟ وفيه ثلاثة أقوال معلومة وليس هذا محل ذلك . وانظر كلام الزمخشري هنا ففيه ضعف لا يخفى.

وتشاغل في هذه المسألة رجل يقال له الشمني ممن اعتنى بشرح هذا الكتاب بسؤال خارج عن العربية وأظن أني أشرت إليه في البقرة .

قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ:٣١] ذكرها في (لَوْلاَ) ، لما أن قال: " إذا وليها ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع "[١] كالآية ، انظره.

---

(١) – المغني : ٥٣٠ .

(٢) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١ / ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٣) – شرح التسهيل : ٢ / ٣٣٧ .

(١) – المغني : ٢٧٢.

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ ﴾ [سبأ:٣٧] الآية ، ذكرها في الواو ، لما أن ذكر أنها تفارق حروف العطف بأمور ، منها: دخولها على (لاَ) إن سبقت بنفي ، ولم تقصد المعية ، نحو: (مَا قَامَ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرُوٌ) ، لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ، ومنه الآية ، قال: " والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم "(١). وصحح أنه من عطف المفردات ، انظره.

قلت: السهيلي زعم أن (لاَ) إذا دخلت أفادت نفي الاجتماع والافتراق بخلاف إذا لم تدخل ، وعليه بنى الشيخ ، وتقدم لنا / الرد على ذلك ...(٢)وحرف التأكيد يزيد معنى على المعنى الأول بخلاف(مَا) ، وإنما ذكر القائل أن ذلك من عطف الجمل لأجل الفصل بين العاطف والمعطوف ، فتأمله.

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ إِلَيۡهِمۡ أَرۡسَلۡنَآ ﴾ [سبأ:٤٤] الآية ، ذكرها في فصل التدريب على (مَا) دليلاً على النفي في قوله: ﴿ لِتُنذِرَ قَوۡمًا ﴾ [القصص:٤٦] ، انظره.(١)

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾ [سبأ:٤٦] ذكرها في مواضع:

الأول: في (مَا) ، لما أن تكلم على إفادة (إِنَّمَا) الحصر ، قال: " وقول أبي حيان لا يجوز الفصل في الضمير المحصور بـــ(إِنَّمَا) واستدلاله بقوله: ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم ﴾ وغيرها من الآي وهم ؛ لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أن المعنى: (ما أعظكم إلا بواحدة) ، وكذلك غيرها "(٢) .

المـــوضع الثـــاني: في الباب الرابع ، لما أن تكلم على مسائل الفرق ، فذكر الفرق بين البيان والبدل ، وذكر من ذلك أن البيان لا يخالف متبوعه ، وذكر وهم الزمخشري في (آل عمران) الذي قدمنا(٣) ، فقال : " وأمَّا قـــول الزمخشري : إن ﴿ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [آل عمران:٩٧] عطف على ﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ [آل عمران:٩٧] فسهو ، وكذا قـــــال في ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم ﴾ الآية: إنَّ ﴿ أَن تَقُومُواْ ﴾ عطف على (وَاحِدَةٍ) وفي ﴿ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ إنه عطف على ﴿ ءَايَٰتُۢ

(١) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ١٧٠/١/٢.
(٢) – في هذا الموضع طمس في الأصل .
(١) – المغني : ٣١٠.
(٢) – المغني : ٣٠٤.
(٣) – المغني : ٥٣٠ .

﴿ بَيِّنَٰتٌ ﴾ مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبَيِّن لا يختلفان تعريفاً وتنكيراً ، وقد يكون عبر عن (البدل) بعطف البيان لتآخيهما ، ويؤيده قوله في: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ [الطلاق:٦] : إن ﴿ مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان لقـوله: ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ وتفسير له ، قال: و (مِنْ) تبعيضية حذف مبعضها ، أي: أسكنوهن مكاناً من سكنكم مما تطيقون ، انتهى. وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا معه ، وهذا إمام الصناعة يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر "[١].

قلت: ما نبه عليه في الموضع الأول صحيح ، وأبوحيان خالف النحويين في المسألة[١] ، وأَمَّا الموضعان الباقيان[٢] فقد تقدم لنا الكلام على معنى ما ذكر في (آل عمران)[٣] ، وكان الأولى أن نحيل على ذلك المحل كما وجدنا لكن جددنا العهد بلفظ الشيخ ، فراجع ذلك.

والآية هنا إنما يصح البدل فيها على أصل أهل البصرة ، وأما أهل الكوفة فيشترطون وصف النكرة ، فيتعين في الآية أن تكون مبتدأً والخبر مقدر أو العكس ، ويجري الخلاف المعلوم بين الواسطي والعبدي والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ ﴾ [سبأ:٤٨] الآية ذكرها في موضعين:

الأول: في الباب الرابع ، لما أن تكلم على الفرق بين عطف البيان والبدل ، فذكر من ذلك أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً له ، ثم ذكر وهم الزمخشري في آية (البقرة) ، ثم قال: " نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، فالأول نحو: ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة:١٦٣] ونحو: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ ﴾ الآية ، وقولهم: (اللهم صل عليهِ الرَّؤوفِ الرَّحيمِ) "[٤].

الثـاني : في الجهة السادسة ، في النوع التاسع ، في اشتراطهم لبعض المعمولات أن يوصف ، ولبعضها أن لا يُوصف ، فذكر من الذي لا يوصف مسائل ، ثم قـال : " ومن ذلك الضمير وجوَّز

---

(١) – المغني : ٥٤٠.

(١) – البحر المحيط : ٧ / ٢٧٦.

(٢) – ذكر المؤلف موضعين فقط وأشار إلى ثلاثة مواضع والموضع الذي لم يذكره المؤلف هو ما ذكره ابن هشام في الأمور الثمانية التي افترق فيها عطف البيان عن البدل في الثاني منها . ينظر المغني ص ٤٣٥.

(٣) – الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب : ٢ / ١ / ١٧٠.

(٤) – المغني : ٤٣٤.

الكسائي نعته إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح ، نحـــو: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ ونحـــو: ﴿ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ فقدَّر (عَلاَّمُ) نعتا للضمير المستتر في (يَقْذِفُ) ، و(الرَّحْمَنُ الرَّحِيْمُ) نعتين لـــ(هُوَ) "[1].

قلـــت: قـــوله في الموضـــع الثـــاني: والنعت لغير التوضيح. أشار إلى أنه لا يصح الوصف عنده إلا إذا كان النعت للترحم أو للمدح أو للذم ، يبين ذلك ما قلناه في الموضع الأول ، ونقل ابن عصفور قولاً عن الأخفش مخالفاً للنقل عن الكسائي ، ولم ينقله الشيخ ، والقياس أن يجوز النعت في الضمير للترحم أو الذم أو المدح ، لكنهم لم يقولوه و(عَلاَّمُ الْغُيُوْبِ) في الآية الصواب أنه إما بدل من (رَبِّي) ، وإن كان مشتقاً وفيه ضعف ، أو خبر مبتدأ محذوف أو العكس ويجري الخلاف المتقدم أو خبر (إِنَّ).

وقوله: (يَقْذِفُ بِالْحَقِّ) جملة حالية من الضمير في (عَلاَّمُ) أو خبراً آخر على الصحيح في جواز تعدده ولو اختلف بالإفراد و الجملة.

وقوله: ﴿ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ أخبار متعددة ، ويبقى النظر هل يجوز في مثل ذلك بعد (إلا) ؟ وفيه نظر ، وذكر الزمخشري أنه تابع لمحل اسم (إِنَّ)[1].

قال المعرب: " ليس مذهب سيبويه "[2]. قلت: أشار والله أعلم إلى أن مذهب سيبويه اشتراط المحرز ولا محرز هنا.

لا يقال: إن هذا جار على العطف على المحل بعد الخبر فكما أجازه يجيز الصفة.

لأنا نقول: إن هذا مذهب المحققين أنه عندهم من عطف الجمل ، وما وقع في كلامهم إنما هو تسامح على نظر فيه.

قوله تعالى: ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ:٥١] الآية ، ذكرها مثالاً لحذف الخبر ، أي: فلا فوت لهم. قلت: هذا صحيح ، وهل الحذف واجب وهو مذهب بني تميم ، أو جائز أكثري وهو مذهب أهل الحجاز؟.[3]

---

(١) – المغني : ٥٥٢.

(١) – الكشاف : ٥ / ١٣١.

(٢) – الدر المصون :٤٥٣/٥.

(٣) – المغني : ٥٩٥. وذكرها في حرف اللام في (لا) في الأوجه التي تخالف فيها (إنَّ) في السابع منها . ينظر المغني ص ٢٤٠.

قـــوله تعـــالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ:٥٤] الآية ، ذكرها في فصل ما تكسبه الإضافة ، فقال: " العاشر: البناء(١) / وذلك في ثلاثة أبواب ، أحـــدها: أن يكون المضاف [مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بأمور منها](٢) الآية و ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجن:١١] قاله الأخفش ، وخُولِفَ ، وأجيب عن الأول : بأن نائب الفاعل ضمير المصدر أي: (وحيل هو) ، أي: الحول ، كما في قولـــه:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ .... (البيت)(١)

أي: ويُعْتَلَل هُوَ ، أي: الاعتلال ولا بد عندي من تقدير (عَلَيْكَ) مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من المضمر متقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل. وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف أي: ومنا قوم دون ذلك ، كقولهم: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ) أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام "(٢).

قلت: قد نبهنا في سورة الأنعام على بعض ما في المسألة ، وبينا أن القول بوجود الإضافة إلى المبني فيه من المفاسد ما لا يخفى.

قوله: وأجيب عن الأول .. الخ.

قلت: قد ذكر الشيخ في موضع آخر ضعف نيابة المصدر إذا كان مدلولاً عليه بالعامل ، وهنا ظاهره أنه قال بجوازه. وقد تقدم نقل الخلاف فيه. وأَمَّا المصدر فهل من شرط نيابته أن يكون مذكوراً؟ قولان ، المشهور عدم اشتراط ذلك.

وإذا قلنا بجوازه فهل يشترط أن يدل عليه غير العامل أو لا ؟ قولان ، المشهور اشتراط ذلك. والثاني: عدم اشتراطه. ومر الشيخ في موضع على الأول وفي هذا الموضع على الثاني .

وتقدم أن الظرف أختلف في اشتراط نيابته أن يكون مذكوراً أم لا. قولان ، المشهور اشتراط ذلك ويحتاج إلى فرق بينه وبين المصدر ، وأظن أني قدمت فرقاً في ذلك.

---

(١) – في المغني الحادي عشر : البناء .

(٢) – ما بين المعقوفتين مطموس في المخطوط ، و ما ذُكِر من المغني و هو تكملة ما نقل المؤلف عن الشيخ.

(١) – البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٤٢ ، وشرح شواهد المغني ص٩٢ ، ٨٨٣ ، وشرح التصريح ٢٨٩/١ . ولعلقمة في ديوانه ص٨٣ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٢/١ . وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٢ ، ومغني اللبيب ص٥١٦ . وتمامه :

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ   يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

(٢) – المغني : ٤٨٦ ، ٤٨٧.

قوله: ولا بد .. الخ. قلت: ويحتمل أن يكون النائب هو الظرف المقدر على قول من أجاز ذلك وهو أسهل من هذا التكلف.

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم تسليماً

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ١

فهرس الآيات

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة		٢١٧	١٤٧
٢	٣٣١	٢١٩	٨٣

١ – هنا انتهى الجزء الذي عنيت بتحقيقه من هذا السفر العظيم ويليه سورة فاطر ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

فهرس الآيات

فهرس الآيات

١٢	٥٧	٤٤	٨٨
١٦	٥٨	٥٠	٨٨
٢١	٥٨	٥١	٣١٦
٢٥	٥٩	٥٣	٨٨
٣١	٤٥ ـــ ٥٠	٥٧	٨٩
٣١	٥٩	٦٢	٩١
٣٧	٦٣	٦٨	٩١ ـــ ٩٢
٣٩	٦٤	٧٨	٩٢
٤٢	٦٥	٨١	٩٣
٤٤	٦٥	٨٨	٩٤
٤٥	٦٥	٩٢	٩٤
٤٦	٣٧ ـــ ٤٣	٩٥	٩٤
٤٦	٦٥	٩٦	٩٤
٥٢	٦٨	٩٨	٩٥
سورة الحجر		١٠١	٩٥
٢	٤٤ ـــ ٦٩	١١٦	٩٥ ـــ ٩٦
٤	٧١ ـــ ٧٢	١١٧	٩٦
٦	٧٤	١٢٤	٩٦
٣٠	٧٥	١٢٦	٩٧
٤٢	٧٦	**سورة الإسراء**	
٥١	٧٨	١	٩٨
٥٢	٧٨	٧	٤٤
٩٤	٧٨	٧	٩٨
٩٨	٨٠	١٣	٩٨
سورة النحل		٢١	٩٩
٢٦	٨٢	٢٣	٣٨
٣٠	٨٢	٢٣	٩٩
٣٢	٨٣	٣٢	١٠٠

فهرس الآيات

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
٣٦	١٠٠ ـــ ١٠١	٢٢	٧٢

فهرس الآيات

١٦	١٤٦	سورة طه	
١٧	١٤٧	٧	١٦٦
٢١	١٤٧	١٠	١٦٦
٢٣	١٤٧	١٧	١٦٦
٢٥	١٤٧	٢١	١٦٧
٢٦	١٤٨ ـ ١٤٩	٤٢	١٦٨
٢٧	٢٢٠	٤٤	١٦٨
٣٠	١٥٠	٥٨	١٦٩
٣١	١٥١	٥٩	١٦٩
٣٣	١٥١	٦٣	١٧١
٣٨	١٥١	٦٥	١٧٧
٤٢	٦٤	٦٩	١٧٧
٤٣	١٥١	٧١	١٧٨ ـ ١٨٠ ـ ٢٩٤
٤٦	٤٤ ـ ٥٠ ـ ٥٥ ـ ١٥٢	٧٢	١٨١
٦١	١٥٢	٧٧	١٨١
٦٦	١٥٣	٧٩	١٨٢
٦٨	١٥٨	٩١	١٨٢
٦٩	١٥٤	٩٦	١٨٢
٧١	١٥٨	١٠٧	١٨٢
٧٤	١٥٩	١١٧	١٨٣
٧٥	١٥٩ ـ ١٦٠	١٣١	١٨٤
٧٨	١٦١	سورة الأنبياء	
٧٩	١٦٠	١	١٨٧ ـ ١٨٩ ـ ٢٩٠
٨٠	١٦١	٢	١٨٧
٨٢	١٦١	٣	١٨٨ ـ ١٨٩
٨٧	١٦٢	٥	١٩٣
٩٣	١٦٣	١٥	١٩٣
٩٤	١٦٤	١٨	١٩٣

فهرس الآيات

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
١٩	١٩٤	٥	٢١٧

فهرس الآيات

فهرس الآيات

فهرس الآيات

فهرس الآيات

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة

فهرس الآيات

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الأبيات والأرجاز

البيت	قائله	بحره	الصفحة
(أ)			
أَمَنْ يَهْجوا رسولَ اللهِ مِنْكُمْ ويَمْدحُه ويَنْصُرُه سَواءُ	حسان بن ثابت	الوافر	٣١٥
كأن سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ	حسان بن ثابت	الوافر	٢٧٥
(ب)			
وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحَ مِنْ صِدْيقٍ يَرَاني لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا	جرير	الوافر	١٣٣
لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلاَّ وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبَا	عبدالله بن قيس الرقيات	الخفيف	٣٤٥
أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ	عباس بن مرداس	البسيط	٢٩١
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ فإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ	ضابئ البرجمي	الطويل	١١٢
لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ	ساعدة بن جُؤيَة الهذلي	المنسرح	١٦٧
لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيْمٍ جُرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِهِ يَتَذَبْذَبُ	——	الكامل	٣٣٠
لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ وَليسَ لهُ عَنْ طالبِ العُرفِ حاجبُ	مروان بن أبي حفصة	الطويل	٢٥٦
وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ	امرؤ القيس	الطويل	٣٦١
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ	عمرو بن معدي كرب	البسيط	٧٩

فهرس الأبيات والأرجاز

البيت	قائله	بحره	الصفحة
(ت)			
رُبَّمَا أَوْفَيْتُ عَلَى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ	جذيمة الأبرش	المديد	٧٠
أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرَاً يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ	لعمرو بن قِعاس أو قِعناس	الوافر	٢٤٨
(ج)			
شَرِبْنَ بَمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	١٧٨
(ح)			
سأترُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا	المغيرة بن حبناء	الوافر	١٩٣
لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ	نهشل بن حَرِيّ	الطويل	٢٥٢
لَوْ أَنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ	لبيد بن ربيعة	الرجز	٣٢٨ ، ٣٣٧
(د)			
وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِ خَيْرَاً لا يَزَالُ يَزِيْدُ	المعلوط القريعي	الطويل	١٧٢
كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمِرُوا وَارِدُو الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا	فاطمة بنت أحجم الخزاعية	المديد	٢٣٦
يَا مَنْ رَأَى عَارِضَاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ	الفرزدق	المنسرح	١١٣
إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ	حاتم الطائي	الطويل	١٨٣

أَكِيْلاً فَإِنِّي لَسْتُ آكُلُهُ وَحْدِي			

فهرس الأبيات والأرجاز

البيت	قائله	بحره	الصفحة
(ر)			
عَلَى لاَحِبٍ لاَ يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِي جَرْجَرَا	امرؤ القيس	الطويل	٢٦٣
هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ	تأبط شراً	الطويل	٧٣ ، ٨٧
لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ	ــــــ	الطويل	١٩٠
قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا	منظور بن مرثد	الرجز	٥٩
فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ	الفرزدق	البسيط	١٢٣ ، ١٢٦
أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذ هَجا تَمِيماً بِجَرْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ	الفرزدق	الطويل	٣٠٩
لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ	ــــــ	البسيط	١٤٨
كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٧٥
يَا عَاذِلاَتِي لاَ تُرِدْنَ مَلامَتِي إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيْرِ	ــــــ	الكامل	٦٦
قَدْ سُقِيَتْ آبالُهُمْ بِالنَّارِ	ــــــ	الرجز	٣١٣
(س)			
آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ	المتلمس	البسيط	٢٦٥

والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ			

فهرس الأبيات والأرجاز

فهرس الأبيات والأرجاز

البيت	قائله	بحره	الصفحة
(ق)			
وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ	ذو الرُّمة	الطويل	٢٢٨
رَضِيْعَي لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ	الأعشى	الطويل	١٥٣
(ك)			
تُعَيِّـــرُنَا أَنَّـــنَـــا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيْكَ أَنْتُمْ مُلُوْكَا	ــــــ	المتقارب	٣٣٥
(ل)			
لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُوْ مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُوْ خُصَلْ	علقمة الفحل	الرمل	٣٥٥
يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ	المعري	الوافر	٢٤٥ ، ٢٤٦
وَهذَيْنِ فِي هذَانِ حَجَّ وَثِقْلُهُ دَنَاَ فَاجْمَعُوا صِلُ وَافْتَحِ الْمِيمَ حُوَّلاَ	الإمام الشاطبي	الطويل	١٢٥
يُسَبِّحُ فَتْحُ الْبَا كَذَا صِفْ وَيوقَدُ الْمُؤَنَّثُ صِفْ شَرْعاً وَحَقٌّ تَفَعَّلاَ	الإمام الشاطبي	الطويل	٢٥٢
وفي (لِتَزُولَ) الفتح وأرجعه راشداً وَ مَا كانَ لِي إِنِّي عِبَادِيَ خَذْمُلا	الإمام الشاطبي	الطويل	٦٨
مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالا	أبو طالب	الوافر	١٠٤

فهرس الأبيات والأرجاز

الصفحة	بحره	قائله	البيت
١٧٤	الطويل	الإمام الشاطبي	فَيُسْحِتَكمْ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ وَتَخْفِيفُ قَالوا إنَّ عَالِمُهُ دَلاَ
١٨٥	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	فألفيته غيرَ مُسْتَعتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيْلا
١٨٦	الخفيف	——	إنّ وَجْدِي بك الشّدِيدَ أراني عاذراً مَنْ وَجَدْتُ فِيْكَ عَذُولا
١٢٣، ١٧٣	المنسرح	الأعشى	إِنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاَ وإنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاَ
١٠٠	الطويل	الإمام الشاطبي	سَمَاوُيُلَقَّاهُ يُضَمُّ مُشَدَّداً كَفَى يَبْلُغَنَّ امْدُدْهُ وَاكْسِرْ شَمَرْدَلاَ
١٥٥	المتقارب	غسان بن وعلة	إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ
٢٣٣	الطويل	زهير بن أبي سُلمى	رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوْتِهِمْ قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ
١٣٧	الطويل	كُثَيِّر عَزَّة	لئنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمثْلِها وأَمْكَنَني منها إِذَنْ لا أُقِيلُها
٧٢	الطويل	ذو الرُّمَّة	وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُه
٢٩٨	الطويل	امرؤ القيس	دَعْ عَنْك نَهْباً صِيح في حَجَراتِه وَلَكِنْ حَدِيْثاً مَا حَدِيْثُ الرَّوَاحِلِ

أَرَانِي وَلاَ كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيَّةً لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيْلِ	ابن الدمينة	الطويل	٨٤
زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي	ـــــــ	الكامل	٢٥٢

فهرس الأبيات والأرجاز

البيت	قائله	بحره	الصفحة
لَعَمْرُكَ ، وَالْخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ وَفِي طُوْلِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي	زهير بن أبي سُلمى	الوافر	٨٤
لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِـــنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي	زهير بن أبي سُلمى	الوافر	٨٤
لَنْ تزَالُوْا كَذلِكُمْ ثم لا زِلْتُ لكم خالداً خُلود الجبَال	الأعشى	الخفيف	٢٩٥
وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ	امرؤ القيس	الطويل	٣٢٧
يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ	عبدالله بن رواحة	الرجز	١١٣
كُلُّ امْرِىءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ	أبو بكر الصديق	الرجز	٩٩
(م)			
أَنَا الْمَلِكُ الْقَرْمُ وَابْنُ الْهُمَامِ وَلَيْثُ الْكَتِيْبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ	ـــــــ	المتقارب	١١٨
وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُوْرَةٌ لَحَبَسْتُهَا مَسْمُوْمَةً تَدْعُوْ عَبِيْداً وَأَزْنَمَا	جرير	الطويل	٣٣٧
نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأوِي ذَوُو الأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيْمُ	بُرْج بن مُسَهِّر	الوافر	١٧٠

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُوْمُ	تميم بن أبي مقبل	البسيط	٣٣٧
فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَةَ مُقْشَعِراً كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ	الحارث بن خالد	الوافر	٣١٧ ، ٣٠٣
المنطقُ الليّنُ والطُّعَيِّمُ	ـــــ	الرجز	٢٦٢

فهرس الأبيات والأرجاز

البيت	قائله	بحره	الصفحة
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غرِيمُهَا	كُثَيِّر عَزَّة	الطويل	١٣٧
سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَ أَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا	ـــــ	الطويل	١٢٣ ، ١٨٠ ، ٢٧٧
يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرمّاحُ كأنَّها أَشْطانُ بئْرٍ فِي لَبانِ الأَدْهَمِ	عنترة	الكامل	٢١٩
وإنَّا لَمِمَّا نَضربُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رأسِهِ تُلْقِي اللسانَ مِنَ الفَمِ	أبوحَيَّة النُّمَيري	الطويل	٢٠٥
(ن)			
لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا	قُرَيْط بن أُنَيْف	البسيط	٢٣٧
نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا	عَبِيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	٣٢٠
وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِيْنَا	أبو طالب	الكامل	١٨١
وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا	عدي بن زيد	الوافر	١٨٢

فَلِلْمَوْتُ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدُّوْرِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ	سابق البربري	الطويل	٢٩٣
بُنَيّ إِنَّ البِرّ شيءٌ هَيِّنُ	ــــــــ	الرجز	٢٦٢
أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَ ذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ	رجل من أزد السراة	الطويل	٦٩

فهرس الأبيات والأرجاز

البيت	قائله	بحره	الصفحة
خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌّ فِإِنِّي وَأَنْتُمَا وَ إِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ	ــــــــ	الطويل	١١١
فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ	جحدر بن مالك	الوافر	٧٠
مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ	ــــــــ	الخفيف	٣١٥
وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفرْقَدانِ	عمرو بن معدي كرب	الوافر	١٩٥
وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُما تعاطَى القنا قوماهُما أخوَانِ	الفرزدق	الطويل	٢٩٢
كَفَى بِجِسْمِي نُحُوْلاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي	المتنبي	البسيط	٣٠٩
(هـ)			
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا	لرؤبة بن العَجَّاج	الرجز	١٧٢
(ي)			
فَلَيْتَ كَفَافَاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي	يزيد بن الحكم	الطويل	٢٦٠

وآسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَانِيَا	الأعشى	الطويل	١٦٨

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

فهرس المراجع والمصادر

أولاً : المخطوطات و الرسائل العلمية :

- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب . للدماميني ـ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم ٨٧١ نحو ـ عن المكتبة الوطنية بتونس ، برقم ٥٢١٨ .
- الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب . . لأبي عبدالله الرصاع ت ٨٩٤هـ ـ رسالة دكتوراه ـ إعداد الطالبة / نوال بنت صالح الصالح ، تحقيق ودراسة ، من بداية الكتاب حتى نهاية سورة البقرة ـ كلية التربية بالرياض .
- الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب . لأبي عبدالله الرصاع ت ٨٩٤هـ ـ رسالة دكتوراه ـ إعداد الطالب / جمعان بن بنيوس السيالي ، تحقيق ودراسة ، من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد ـ جامعة أم القرى ١٤٢٥هـ .
- كتاب المنصف من الكلام على مغني ابن هشام . لأحمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة الشُّمُنِّي . ت ٨٧٢ هـ ـ القسم الثاني من الكتاب بدأً من الباب الثاني حتى نهاية الكتاب ـ رسالة ماجستير بكلية دار العلوم بمصر ـ إعداد الطالب / أحمد محمود السيد الرفاعي ـ دراسة وتحقيق ـ ١٤١٥ هـ .

- المجيد في إعراب القرآن المجيد . للصفاقسي . مصورة مركز البحث العلمي برقم ٦١٠ ، ٦١١ نحو . جـ١ جـ٢ .

ثانياً : المصادر والمراجع المطبوعة :

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر . لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي . ت ١١١٧هـ . دار الكتب العلمية . بيروت . ١٤٢٢هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ ـ تحيق / د. رجب عثمان محمد ـ مكتبة الخانجي القاهرة ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ .
- إرشاد المُريد إلى مقصود القصيد . للشريف علي الضباع . مطبعة محمد علي صبيح . القاهرة .
- أسرار البلاغة في علم البيان . للإمام عبدالقاهر الجرجاني ـ تحقيق / السيد محمد رشيد رضا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ .
- الاشتقاق . لابن دريد (محمد بن الحسن) . تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون . دار المسيرة . بيروت . ط٢ . ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو – لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ت ٣١٦هـ – تحقيق / د.حسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – ط٢– بيروت – ١٤٠٨هـ .
- إعراب القراءات السبع وعللها . لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي ت٣٧٠هـ ـ تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ .
- إعراب القراءات الشواذ . لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ ـ تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس ت ٣٣٨هـ ـ تحقيق / عبدالمنعم خليل إبراهيم ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ .
- إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب ـ لأيمن عبدالرزاق الشَّوَّا ـ دار ابن كثير ـ دمشق ـ ط٢ ـ١٤٢٤ هـ .
- الأعلام . لخير الدين الزركلي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط ٥ ـ ١٩٨٠م .
- أمالي ابن الشجري . لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي . ت ٥٤٢ هـ ـ تحقيق / د. محمود محمد الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤١٣ هـ .

- أمالي السهيلي . لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي . ت ٥٨١ هـ ـ تحقيق / محمد إبراهيم البنَّا ـ ١٣٨٩هـ .
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب . لعلي بن عدنان الموصلي النحوي ت٦٦٦ ـ تحقيق / حاتم صالح الضامن ـ ط٢ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ١٤٠٥هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ ـ المكتبة العصرية ـ بيروت .
- الإيضاح في شرح المفصل . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي . ت ٦٤٦هـ ـ تحقيق / د. موسى بناي العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد .
- الإيضاح في علوم البلاغة . للخطيب القزويني . ت ٧٣٩هـ . تحقيق / محمد عبدالمنعم خفاجي . دار الجيل ت بيروت . ط٣ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي . لأبن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السبتي ، ت ٥٩٩ هـ ـ تحقيق / د. عياد بن عيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت ٩١١ هـ ـ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٣٩٩هـ .
- التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ ـ تحقيق محمد حسين شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ
- تذكرة النحاة . لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ ـ تحيق / د. عفيف عبدالرحمن ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان الأندلسي ، ت ٧٤٥هـ . تحقيق / حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . ط١ . ١٤١٨ هـ .
- تراجم المؤلفين التونسيين . محمد محفوظ . دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط ٢ . ١٩٩٤م .
- التصريح بمضمون التوضيح ـ للشيخ خالد زين الدين بن عبدالله الأزهري ت ٩٠٥هـ ـ تحقيق / د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم ـ دار الزهراء للإعلام العربي ـ مصر ـ ط ١ ـ ١٤١٨ هـ .

- تفسير البحر المحيط . لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ ـ الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ/ علي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ .
- تقريب النشر في القراءات العشر ـ لشمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري ـ ت ٨٣٣ هـ ـ تحقيق / علي عبدالقدوس عثمان الوزير ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤٢١هـ .
- تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع . للخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبدالرحمن ت ٧٣٩هـ ـ تحقيق د. ياسين الأيوبي ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٣هـ .
- تهذيب اللغة . لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري . ت٣٧٠هـ . تحقيق / عبدالسلام هارون وجماعة . الدار العربية القومية للطباعة . مصر .
- توجيه اللَّمع ـ لأحمد بن الحسين بن الخباز ، ت ٦٣٩ هـ ـ تحقيق / د. فايز محمد دياب ـ دار الإسلام ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤٢٣ هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . للحسن بن قاسم المرادي . ت ٧٩٣ هـ ـ تحقيق / د. عبدالرحمن محمد سليمان ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤٢٢ هـ .
- التوطئة . لأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني . ت ٦٤٥هـ ـ تحقيق / د. يوسف أحمد المطوع ـ مطابع سجل العرب ـ ط ٢ ـ ١٤٠١هـ .
- الجامع الصحيح المختصر . لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ـ تحقيق : د. مصطفى ديب البغا . دار ابن كثير ، اليمامة — بيروت . ط ٣ . ١٤٠٧ هـ
- جمهرة أشعار العرب ـ لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ـ تحقيق / علي فاعور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٢ هـ .
- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد تحقيق : رمزي البعلبكي . ط ١ دار العلم للملايين .
- الجنى الداني في حروف المعاني .للحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩- تحقيق د.فخر الدين قباوة . و محمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة . بيروت . ط٢ . ١٤٠٣هـ .

- حاشية الأمير على مغني اللبيب ـ محمد الأمير ـ ت ١٢٣٢ هـ ـ دار إحياء الكتب العربية ١٢٨٨ هـ .
- حاشية الأمير على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ لمحمد الأمير الأزهري . دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حجة القراءات . لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ٥ ـ ١٤٢٢هـ .
- الحجة للقراء السبعة . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ت ٣٧٧هـ تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ .
- حرز الأماني ووجه التهاني . للإمام الشاطبي . دار الكتاب النفيس . بيروت . ط١. ١٤٠٧هـ
- الحماسة البصرية . لعلي بن الحسن البصري . تحقيق مختار الدين أحمد . عالم الكتب . بيروت . ط٣ . ١٩٨٤م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . لعبدالقادر بن عمر البغدادي ت ١٠٣٠هـ ـ تحقيق / عبدالسلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط٤ ـ ١٤١٨هـ .
- الخصائص . لأبي الفتح عثمان بن جني . ت ٣٩٢هـ . تحقيق / عبدالحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت . ط١ . ١٤٢١هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لشهاب الدين بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ـ تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود . والشيخ/ علي محمد معوض. و د. جاد مخلوف جاد . و د. زكريا عبدالمجيد النوتي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني . عناية : عبدالوارث محمد علي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ـ ١٤١٨ هـ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علوم العربية . لأحمد بن الأمين الشنقيطي . تحقيق وشرح / عبدالعال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت . ط١ . ١٩٨١م .
- دلائل الإعجاز . لعبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني . ت ٤٧١ هـ ـ تحقيق / محمود محمد شاكر ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ ط ٣ ـ ١٤١٣هـ .

- ديوان أبى الأسود الدؤلي . تحقيق: محمد حسن آل ياسين. دار الكتاب الجديد – بيروت ١٩٧٤م .
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) – ط دار صادر – بيروت – سنة ١٩٦٦م.
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي = شعر الحارث بن خالد المخزومي .
- ديوان الفرزدق. دار الكتاب العربي. بيروت. ط ١ . ١٤١٢ هـ .
- ديوان القطامى. تحقيق: إبراهيم السامرائى، وأحمد مطلوب – ط. بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان المتلمس الضبعى. تحقيق: حسن كامل الصيرفى – ط. معهد المخطوطات العربية – القاهرة ١٩٧٠م.
- ديوان المتنبي ، دار صادر، بيروت ، ط ١٥ ـ ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- ديوان امرئ القيس . تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم . دار المعارف . ط ٣ . ١٩٦٩م
- ديوان تميم بن مقبل . تحقيق / عزة حسن . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم. دمشق. ١٩٦٢ م .
- ديوان جرير. تحقيق: نعمان أمين طه – ط. دار المعارف ١٩٦٩م.
- ديوان حاتم الطائي . تحقيق: عمر فاروق الطباع . ط ١ . دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع .
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: سيد حنفى حسانين - دار المعارف - مصر - ١٩٨٣م.
- ديوان خفاف بن ندبة = شعر خفاف بن ندبة .
- ديوان ذي الرمة. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح – طبعة دار الرسالة – بيروت - ط ١٩٩٣م.
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق وليم بن الورد البروسي. ط١. بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٧٩م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى . لأبي العباس ثعلب . دار الكتاب العربي. بيروت. ط١ . ١٤١٢هـ .
- ديوان طرفة بن العبد. شرحه وقدم له : مهدي محمود ناصر الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٧م.

- ديوان عباس بن مرداس السلمي جمع : د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ.
- ديوان عبد الله بن رواحة . جمع وتحقيق ودراسة : د. وليد قصاب . ط ١ . دار العلوم ، الرياض ، ١٩٨٢م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم — دار صادر — بيروت ١٩٥٨م.
- ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق حسين نصار، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ـ ١٩٥٧م .
- ديوان عدى بن زيد العبادى. تحقيق: محمد جبار المعيبد — ط. بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة الفحل . تحقيق لطفي الصقَّال ودريَّة الخطيب . دار الكتاب العربي . حلب . ط١ . ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبى ربيعة — دار صادر — بيروت ١٩٦٦م.
- ديوان عمرو بن معد يكرب : تحقيق هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية — بغداد ١٩٧٠ م.
- ديوان عنترة . دار صادر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٢ هـ .
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: ناصر الدين الأسد — ط. دار صادر — بيروت ١٩٦٧م.
- ديوان كثير عزة. تحقيق: إحسان عباس — ط. دار الثقافة — بيروت ١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري . تحقيق / إحسان عباس . نشر وزارة الإعلام في الكويت . مطبعة حكومة الكويت . ط٢ . ١٩٨٤م .
- ديوان لبيد . تحقيق: إحسان عباس . الكويت . ١٩٦٢م.
- ذيل وفيات الأعيان المسمى " درة الحجال في أسماء الرجال " . لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي ت ١٠٢٥هـ ـ تحقيق / د. محمد الأحمدي أبو النور ـ المكتبة العتيقة ـ تونس ، ودار التراث ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٣٩١ هـ .
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة . لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي ، ت ٤٣٨ هـ ـ تحقيق / د. مصطفى عدنان محمد سليمان ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة . و دار العلوم والحكم ـ سوريا ـ ط١ ـ ١٤٢٤هـ .

- السبعة في القراءات . لابن مجاهد ت٣٢٤هـ - تحقيق د . شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - ط٢ - ١٤٠٠هـ .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي . لأبي عبيد البكري (عبدالله بن عبدالعزيز) . تحقيق /عبدالعزيز الميميني . دار الحديث . بيروت . ط١ . ١٩٨٤م .
- سنن أبي داوود . الإمام أبو داود السجستاني . دار إحياء التراث العربي ت بيروت . ط١ .
- سنن الترمذي . محمد بن عيسى الترمذي . دار الكتب العلمية . بيروت . ١٩٩٤م .
- شجرة النور الزكية . محمد مخلوف . دار الفكر .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لابن العماد الحنبلي - المكتب التجاري للطباعة - بيروت
- شرح أبيات مغني اللبيب . عبدالقادر بن عمر البغدادي ت١٠٩٣هـ . تحقيق / عبدالعزيز رباح . و أحمد يوسف دقّاق .
- شرح أشعار الهذليين. تحقيق: عبد الستار فراج- ط. دار العروبة – القاهرة ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك . للأشموني (أبو الحسن عي نور الدين) . تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد . مطبعة البابي الحلبي . مصر . ط٢ . ١٩٣٩م.
- شرح التسهيل . لجمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي . ت ٦٠٠ هـ - تحقيق / د. عبدالرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون - دار هجر للنشر والتوزيع - مصر - ط ١ - ١٤١٠هـ .
- شرح ألفية ابن مالك . لابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١ - ١٤٢٤هـ .
- شرح اللمحة البدرية - لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ . تحقيق / د. صلاح راوي - مطبعة حسَّان - القاهرة - ط ٢ .
- شرح اللمع في النحو . للقاسم بن محمد الواسطي . ت ٦٢٦هـ . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط ١ . ١٤٢٠هـ .
- شرح المعلقات السبع - لأبي عبدالله الحسين الزوزني - مكتبة المعارف - بيروت ١٩٨٣م .

- شرح المفصل . لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي . ت ٦٤٣ هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت . .
- شرح جمل الزجاجي - لأبي الحسن ابن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩هـ - تحقيق / د.صاحب جعفر أبوجناح .
- شرح حدود بن عرفة . لأبي عبدالله محمد الأنصاري الرصاع ، ت ٨٩٤ هـ ـ
- شرح ديوان الأعشى الكبير ـ تقديم / د . حنا نصر الحتِّي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٢ هـ .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى. نشرة: أحمد أمين ، وعبد السلام هارون — دار الجيل — بيروت ١٩٩١م.
- شرح ديوان زهير بن أبى سلمى. صنعة ثعلب — ط. دار الكتب المصرية — القاهرة ١٩٤٤م.
- شرح ديوان علقمة الفحل . حنا الحتي ـ ط ١ ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع .
- شرح شواهد المغني . للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ـ تحقيق لجنة التراث العربي ـ دار مكتبة الحياة .
- شرح كافية ابن الحاجب . لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي . ت ٦٨٦هـ ـ تحقيق / د . إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ .
- الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم (ابن قتيبة) ـ تقديم الشيخ /حسن تميم ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ـ ط ٤ ـ ١٤١٢ هـ .
- صحيح البخاري . تحقيق / د . مصطفى ديب البُغا ـ دار ابن كثير ـ دمشق ـ ط ٥ ـ ١٤١٤هـ.
- صحيح البخاري ، مع شرحه فتح الباري . دار الريان .
- صحيح مسلم . لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس السخاوي . دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح . لبهاء الدين السبكي . ت ٧٧٣هـ . تحقيق / عبدالحميد هنداوي . المكتبة العصرية . بيروت . ط١ . ١٤٢٣هـ .

- العقد الفريد . لبن عبد ربه (أحمد بن محمد) . شرح وترتيب / أحمد أمين وآخرون . دار الكتاب العربي . بيروت . ١٩٨٣م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، أبو الخير الجزري . عني بنشره : ج . برجتراسر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٠هـ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ بن حجر العسقلاني . تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقي - السلفية - مصر - ١٣٩٠ هـ .
- فهرست الرصاع . لأبي عبدالله محمد الأنصاري . ت ٨٩٤ هـ - تحقيق / محمد العنابي - المكتبة العتيقة - تونس .
- القاموس المحيط . لمجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي . ت ٨١٧هـ - تحقيق / مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٧هـ .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح . لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي . ت ١٨٨ هـ - تحقيق / د. فيصل الحفيان - مكتبة الرشد - الرياض - ط ١ - ١٤٢٢ هـ .
- كتاب الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، ت ٣٥٦ هـ . إعداد/مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ٢ .
- كتاب التذكرة في القراءات . لأبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون المقرئ ت ٣٩٩هـ - تحقيق د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم - دار الزهراء - مصر - ط١ - ١٤١٠هـ .
- كتاب السبعة في القراءات . لابن مجاهد ت ٣٢٤هـ - تحقيق / د. شوقي ضيف - دار المعارف - ط٢ - القاهرة - ١٤٠٠هـ .
- كتاب أمالي ابن الحاجب . لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب - تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة - دار الجيل - ط -
- كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر . لابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ، ت ٨٣٣هـ - تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة - دار الفرقان - الأردن - ط١ - ١٤٢١هـ .
- كتاب جمهرة الأمثال . لأبي هلال العسكري . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالمجيد قطايش - المكتبة العصرية - بيروت - ط ١ - ١٤٢٤ هـ .

- كتاب سيبويه . لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ ـ تحقيق / عبدالسلام هارون ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط١ .
- كتاب معاني الحروف . لأبي الحسن علي بن عيسى الرُمَّاني . ت ٣٨٤ هـ . تحقيق / د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي . دار الشروق . جدة ـ ط ٣ . ١٤٠٤ هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ ـ تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ/ علي محمد معوض ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ .
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (في تراجم المالكية) . أحمد بابا التنبكتي ـ تحقيق : أبويحيى الكندري ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤٢٢هـ .
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (في تراجم المالكية) ، أحمد بابا التنبكتي . تحقيق / أبو يحيى الكندري ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤٢٢هـ .
- لسان العرب . لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ت ٧١١هـ ـ دار صادر ـ بيروت ـ ط١ .
- المبسوط في القراءات العشر ـ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، ت ٣٨١ هـ ـ تحقيق / جمال الدين محمد شرف ـ دار الصحابة للتراث ـ طنطا ـ ط١ ـ ١٤٢٤هـ .
- مجمع الأمثال . لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني . ت ٥١٨ هـ ـ تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٤٢٤هـ .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد . لإبراهيم بن محمد الصفاقسي . ت ٧٤٢ هـ ـ تحقيق / موسى محمد زنين ـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ـ طرابلس ـ ط ١ ـ ١٤٠١هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ ـ تحقيق محمد عبدالقادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت٥٤٦هـ ـ تحقيق المجلس العلمي بمكناس .

- مختصر السعد ، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم . لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني . ت ٧٩٢ هـ ـ تحقيق / د. عبدالحميد هنداوي ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٣ هـ .
- المسائل المنثورة . لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي . ت ٣٧٧هـ . تحقيق : مصطفى الحدري . الناشر : مجمع اللغة العربية . دمشق .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل . أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني . مؤسسة قرطبة – القاهرة .
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم . لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت ٧٩٢هـ ـ تحقيق د. عبدالحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ .
- معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧هـ ـ تحقيق محمد علي النجار ـ دار السرور ـ ١٩٥٥م .
- معاني القرآن الكريم . للإمام أبي جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ ـ تحقيق الشيخ/ محمد علي الصابوني ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ .
- معاني القرآن وإعرابه . لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج ت ٣١١ هـ ـ تحقيق/ د. عبدالجليل عبده شلبي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ .
- معجم البلدان . لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ت ٦٢٦هـ ـ دار الفكر ـ بيروت .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية . للدكتور إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٤٢٠ هـ .
- معجم مقاييس اللغة . لأحمد بن فارس . دار الكتب العلمية . بيروت . ط١ . ١٤٢٠هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ ـ تحقيق / د. مازن المبارك . و د. محمد علي حمد الله ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ .
- المفصل في علم العربية ـ لمحمود بن عمر الزمخشري ، ت ٥٣٨ هـ ـ دار الجيل ـ بيروت .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . لمحمود بن أحمد العيني . دار صادر . بيروت .

- المقتضب . صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢١٠هـ . تحقيق / محمد عبدالخالق عضيمة . لجنة إحياء التراث . القاهرة ت ١٤١٥هـ .
- مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث . لابن الصلاح الشهرزوريت ت ٦٤٣هـ . مراجعة أسامة البلخي . دار الكتاب العربي . بيروت . ١٤٢٦هـ.
- مقدمة ابن خلدون ـ لعبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ـ دار القلم ـ بيروت ـ ط١١ ـ ١٤١٣هـ .
- المقرب . لأبي الحسن ابن عصفور الإشبيلي ت ٦٦٩هـ ـ تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود والشيخ/ علي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ .
- من تاريخ النحو العربي ـ لسعيد الأفغاني ـ دار الفكر .
- المؤتلف والمختلف، للآمدى. تحقيق: عبد الستار فراج — القاهرة ١٩٦١م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب . لأحمد بن المقَّري التلمساني ت ١٠٤٢ هـ ـ تحقيق / د. إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٩٧م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج . التنبكتي . إشراف عبدالحميد الهرمانة . منشورات كلية الدعوة . طرابلس ـ ط ١ ـ ١٣٩٨هـ .
- ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي . د. علي فودة نيل. منشورات جامعة الملك سعود- الرياض ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي . ت ٩١١ هـ ـ تحقيق / أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤١٨هـ .

فهرس المراجع والمصادر

فهرس المراجع والمصادر